

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR- ANNABA

جامعة باجي مختار – عنابة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة

الشعبة: اقتصاد معرفة وعولمة

ل: خراشي بسمة

مدير أطروحة التخرج: عبد الأمير السعد أستاذ التعليم العالي جامعة عنابة

أمام أعضاء لجنة المناقشة

نصيب رجم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
عبد الأمير السعد	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
سميرة عطوي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قسنطينة
حمداوي الطاوس	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة عنابة
معيزي جزيرة	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قالمة
طيبار أحسن	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2015-2016



جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد معرفة وعولمة

تصريح

أصرح بصفتي صاحبة الدراسة الموسومة ب: الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة
والمقدمة لنيل شهادة دكتوراه، بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة فيما يتعلق بكل الأفكار والآراء والقراءات الواردة،
وأنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

الاسم واللقب: خراشي بسمة

الإمضاء

الملخص:

أدت الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال و المرتبطة بإعادة هيكلته على الصعيد العالمي إلى تزايد الاتجاه نحو تعميق الفوارق والاندماج غير المتكافئ، في ظل التراجع عن الاقتصاد الانتاجي وتكريس المنطق المالي أو ما يعرف بالأميلة وهي تقوم على انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة للقيود المتعددة و الضغوط التي يفرضها رأس المال لتعظيم الفائض عبر آليات السياسة الاقتصادية الليبرالية الدولية الجديدة مستفيدا من ميزات الثورة التكنولوجية، تقلص من خلالها دور الدولة والمساحة التي يمكن أن تتحرك في إطارها السياسة الاقتصادية الوطنية ومعها امكانيات ردم فجوة التفاوت والفرص المتاحة، مما أثر على مسار واتجاهات النمو والتنمية في العالم ودرجة أشد في دول الجنوب. وهو ما يتطلب رؤية بديلة للاقتصاد العالمي و تحول نوعي في ليبرالية السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة تركز على آليات مؤسسية دولية حقيقية لتوسيع دائرة الفرص وجعل تدخلات الدولة فعالة لإعادة التوازن الاجتماعي والعالمي، كما أنّ قدرة دول الجنوب على التكيف مع الظاهرة والاستفادة من الفرص المتاحة يتوقف على قوة أداءها و نوع السياسات التي تنتهجها وتحديدا -السياسة الصناعية- لتحقيق تحول هيكلي نوعي ناجح نحو قطاعات رئيسية فاعلة وأكثر إنتاجية، تنعكس إيجابا على مسارها الإنمائي وتستجيب لتحدياتها الخاصة لتشكيل وتعزيز أسواقها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال، التحرير، الهيمنة، التجارة الدولية، التنمية، السياسة الاقتصادية.

Résumé :

La nouvelle situation typique de domination des capitaux liée à leur restructuration mondiale a mené vers l'approfondissement des inégalités et à une intégration déséquilibrée ; suite à une régression de l'économie productive et l'adoption de la logique financière ou ce qu'on appelle « financiarisation de l'économie », qui repose sur la baisse du revenu du travail et l'absence de stabilité dans l'économie mondiale, imposées par les nombreuses restrictions et pressions des capitaux dans le but de maximiser l'excédent par les mécanismes de la nouvelle politique économique libérale internationale en s'appuyant sur les bienfaits de la révolution technologique. Ce qui s'est traduit par le recul du rôle de l'Etat et de l'influence de sa politique économique nationale ainsi que des possibilités de compensation des inégalités et des opportunités manquées, ceci a eu un impact sur le développement dans le monde et surtout dans les pays du Sud. Cette situation impose une nouvelle vision de l'économie mondiale et une métamorphose de la nouvelle politique économique internationale libérale reposant sur de vrais mécanismes institutionnels internationaux pour garantir l'égalité des chances et soutenir l'efficacité des interventions étatiques afin de restaurer la stabilité sociale et mondiale. L'aptitude des pays du Sud à s'adapter à cette nouvelle économie et à profiter des opportunités repose sur leurs performances et leurs politiques - surtout les politiques industrielles- pour accomplir une transformation structurelle appropriée et réussie à travers les principaux secteurs productifs qui peuvent influencer positivement sur leur développement et relever les défis pour former et soutenir leurs marchés internes.

Mot Clés : Capitaux, libération, dominance, commerce international, développement, politique économique.

Abstract:

Qualitative recapitalization of equity capital gave it's a new function which is related with the trend toward disparities and imbalances resulting from the various constraints imposed on international trade through the mechanisms of the new international economic policies. Thus, the world capitalist system through the stage of globalization has identified the process of industrialization - industrial policy - countries of the South in all its aspects: trade, finance, technology transfer, and organizational methods. Therefore, the possibilities of development through industrialization of the majority of countries of the South are diminished today. Consequently, it necessarily requires an international effort qualitative transformation of the new liberal international economic policy through real institutional mechanisms on the one hand, and a great capacity of developing countries to develop national structuring development projects from real reforms of their economies and mainly affecting key sectors more productive on the other. This is reflected advantageously on the development process and meets the various challenges related to the establishment and strengthening of internal markets.

Keywords: Capital, liberalization, domination, international trade, economic policy, development.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى فترتا محيني منار وأمهير

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الحمد لله على فضله ونعمه عليّ

جزيل الشكر وخالص العرفان إلى أستاذي الفاضل أمير

السعد على دعمه ونصحه وتوجيهه لي وصبره طيلة فترة

انجازي لهذا العمل.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	الشكل رقم (1): تطور معدل الربح في الولايات المتحدة الأمريكية	1
54	الشكل رقم (2): الأزمة الاقتصادية في السبعينات، معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوروبا 1960-1987	2
70	الشكل رقم (3): التنمية وفق افتراض البنك الدولي بين العامين 1968 - 1980	3
70	الشكل رقم (4): ما حصل فعلا	4
78	الشكل رقم (5): صدمة فولكر: تحركات معدلات الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا 1960-2001	5
82	الشكل رقم (6): هيمنة رأس المال المالي الدولي: القيمة الصافية ومعدلات أرباح الشركات التمويلية وغير التمويلية في الولايات المتحدة 1960-2001.	6
91	الشكل رقم (7): الناتج المحلي الإجمالي وحجم الديون	7
94	الشكل رقم (8): مكونات الدين الأمريكي عام 1975 وعام 2005	8
95	الشكل رقم (9): مقارنة بين قطاعي التصنيع والمالي كنسبة من الأرباح المحلية	9
134	الشكل رقم (10): حصة الأصول التي يمتلكها أغنى 1% من سكان الولايات المتحدة 1922-1998	10
137	الشكل رقم (11): الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة 1960-2000	11

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
121	الجدول رقم (1): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج العالمي للفترة 2000-2005	1
122	الجدول رقم (2): دور الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الإنتاج الدولي 2000-2005 الوحدة/مليار دولار	2
122	الجدول رقم (3): مؤشرات عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود لعام 2005	3
133	الجدول رقم (4): تفاوت توزيع الدخل في الدول الغنية حسب معامل GINI	4
173	الجدول رقم (5): الديون الاستهلاكية كنسبة مئوية من الدخل المتاح لمستهلك (بالمليار دولار)	5
174	الجدول رقم (6): أعباء الديون الأسرية ومدفوعات خدمة الديون كنسبة مئوية لدخل الأسرة	6
174	الجدول رقم (7): النسبة المئوية للأسر المدينة التي تزيد مدفوعات خدمة ديونها على 40% من مداخيلها	7
175	الجدول رقم (8): الأسر المتأخرة عن تسديد ديونها لأكثر من 60 يوما	8
216	الجدول رقم (9): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له 1992-2007	9
234	الجدول رقم (10): التغيرات في قيمة العملات وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة خلال الأزمة الآسيوية 1997	10
235	الجدول رقم (11): تمويل خارجي لخمس دول آسيوية	11
256	الجدول رقم (12): تطور معدل التضخم	12
256	الجدول رقم (13): نسب نمو الناتج الداخلي الخام	13
264	الجدول رقم (14): تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990 - 2003	14
265	الجدول رقم (15): البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر سنة 2004	15
272	الجدول رقم (16): تطور مؤشر الأداء الاقتصادي في الجزائر	16

275	الجدول رقم (17): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2008)	17
275	الجدول رقم (18): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2009	18
279	الجدول رقم (19): وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس coface للمخاطر القطرية للفترة 2002-2015	19
287	الجدول رقم (20): تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص في الفترة 2000-2010	20
288	الجدول رقم (21): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010	21
289	الجدول رقم (22): تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة 2000-2010	22

جدول المواد

الصفحة	المحتويات
أ	التصريح
ب	ملخص باللغة العربية
ت	ملخص باللغة الفرنسية
ث	ملخص باللغة الانجليزية
ج	الإهداء
ح	الشكر
خ	قائمة الأشكال
د	قائمة الجداول
ر	جدول المواد
10 - 1	المقدمة العامة
24 - 11	مدخل تمهيدي: الرأس المال المالي الدولي - الإطار التاريخي -
11	المطلب الأول: التراكم الداخلي (الأولي) لرأس المال
15	المطلب الثاني: الرأسمالية التجارية 1450 - 1776
17	المطلب الثالث: رأسمالية المنافسة - مرحلة التصنيع الأولي -
20	المطلب الرابع: الرأسمالية الصناعية المتقدمة - الرأسمالية المالية -
104 - 25	الفصل الأول: الرأس المال المالي الدولي - الإطار النظري -
25	تمهيد
28	المبحث الأول: الرأسمال المالي الدولي - تأصيل فكري -
28	المطلب الأول: المساهمات النظرية للمدرسة الماركسية

30	المطلب الثاني: تناقضات السوق العالمية والتراكم الخارجي - إشارة إلى الهند والصين -
34	المطلب الثالث: التبادل غير المتكافئ - الاستقطاب - وتشكل ظاهرة التخلف
41	المبحث الثاني: التطور في وضع الرأس المال المالي الدولي
41	المطلب الأول: مرحلة التشكل
42	المطلب الثاني: مرحلة التمحو
48	المطلب الثالث: مرحلة الامتداد في وضع الرأس المال المالي الدولي - تدويل رأسمال -
56	المبحث الثالث: تدويل الرأس المال والتقسيم الدولي الجديد للعمل
56	المطلب الأول: الرابطة التلازمية بين التصنيع وقضية السوق الداخلية
60	المطلب الثاني: تجارب التنمية بالتصنيع ودور الرأسمال الأجنبي
66	المطلب الثالث: أزمة التضخم الركودي واستراتيجيات التصنيع في دول الجنوب
67	المطلب الرابع: دور سوق الأورو/ دولار وتساعد المديونية
72	المطلب الخامس: مسارات الرأس المال المالي الدولي
76	المبحث الرابع: دراسة الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال - الأميلة -
76	المطلب الأول: سياسات التحرير المالي المحلي والدولي
85	المطلب الثاني: الأميلة
97	المطلب الثالث: الأميلة من منظور العلاقة بين العمل ورأس المال
102	خلاصة الفصل
105 - 179	الفصل الثاني: الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة - دول ما بعد الصناعة -
79	تمهيد
107	المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة -توافق واشنطن -
107	المطلب الأول: توافق واشنطن وحكومة الحد الأدنى
110	المطلب الثاني: الدولة في ظل الليبرالية الجديدة بين النظرية العامة وحيز الممارسة

- 116 المطلب الثالث: تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات -ظاهرة التركيز والتمركز على الصعيد العالمي -
- 127 المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال -دول ما بعد الصناعة-
- 127 المطلب الأول: دولة الرفاه
- 130 المطلب الثاني: إشكالية توزيع الدخل والثروة
- 134 المطلب الثالث: تطور العلاقة بين الإنتاجية والأجور
- 141 المطلب الرابع: صعود الاقتصاد الجديد -تآكل التصنيع -
- 153 المبحث الثالث: أزمات الرأس المال المالي الدولي -الأزمة المالية 2008-
- 153 المطلب الأول: مقدمات الأزمة المالية - الاقتصادية 2008
- 159 المطلب الثاني: الأزمة المالية - الاقتصادية 2008 - ما يطفو على السطح
- 163 المطلب الثالث: النظام المالي - النقدي الدولي بين واقع الحال وضرورات الإصلاح
- 169 المطلب الرابع: الأزمة المالية - الاقتصادية 2008 - من زاوية العلاقة بين العمل ورأسمال-
- 178 خلاصة الفصل
- 245-180 الفصل الثالث: الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة -دول الجنوب -
- 180 تمهيد
- 181 المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة
- 181 المطلب الأول: سياسات التكيف الهيكلي (أهداف، مراحل، نتائج)
- 189 المطلب الثاني: تقييم مسار التكيف الهيكلي في دول الجنوب -سياسة نزع التصنيع-
- 194 المطلب الثالث: دول الجنوب في ظل الاتجاهات (آليات الهيمنة) الاقتصادية الدولية الجديدة
- 198 المطلب الرابع: البعد الاستراتيجي للبرالية الجديدة في دول الجنوب
- 204 المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس مال -الأميلة-
- 204 المطلب الأول: دراسة أثر صعود الرأسمالية المالية - الأميلة-

- 211 المطلب الثاني: طبيعة واتجاهات التدفقات المالية الدولية إلى دول الجنوب
- 220 المطلب الثالث: تجارب دول حديثة التصنيع في ظل الحالة النوعية الجديدة- الصين نموذجا للتكيف-
- 230 المبحث الثالث: أزمات الرأس المال المالي الدولي في دول الجنوب
- 230 المطلب الأول: دراسة جانب من الأزمات المالية في دول الجنوب
- 238 المطلب الثاني: تقييم آثار الأزمات المالية في دول الجنوب
- 242 المطلب الثالث: دور الدولة الانمائية في ظل الحالة النوعية الجديدة
- 245 خلاصة الفصل
- 246-296 الفصل الرابع: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري
- 246 تمهيد
- 248 المبحث الأول: تقييم التجربة التنموية ودور الرأس المال الأجنبي- مرحلة ما قبل الإصلاحات-
- 248 المطلب الأول: السياسة الصناعية في الجزائر (1967-1980)-التبعية المالية والتكنولوجية -
- 250 المطلب الثاني: أزمة المديونية والتراجع عن السياسة الصناعية
- 253 المبحث الثاني: إعادة الهيكلة وأثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري
- 253 المطلب الأول: برنامج الاستقرار قصير الأجل أبريل 1994- مارس 1995
- 257 المطلب الثاني: برنامج التعديل (التكيف) الهيكلي أبريل 1995- مارس 1998
- 263 المطلب الثالث: التحرير المالي وأثره على الاقتصاد الجزائري
- 281 المطلب الرابع: الأميلة والبراميل الورقية - تقييم أثر الأزمة المالية 2008-
- 283 المبحث الثالث: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي - كمحاولة بناء مشروع وطني للتنمية-
- 283 المطلب الأول: تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي -الإمكانيات المتاحة والمشاكل المطروحة-
- 290 المطلب الثاني: أثر استمرار التبعية لقطاع المحروقات على مستوى الأداء الاقتصادي

293	المطلب الثالث: واقع الدولة في الاقتصاديات الضعيفة والمشروع الوطني للتنمية
296	خلاصة الفصل
309-297	الخاتمة
315-310	قائمة المراجع

مقدمة عامة:

عكست السياسات الليبرالية الدولية الجديدة الدور الجديد لرأس المال وأعدت النقاش حول العلاقة بين العمل ورأس المال، وذلك بسبب تدني مكانة العمل في مقابل الزيادة في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي، هذا الأخير هو مستوى مكثف لظاهرة الاندماج الجارية اليوم بين الشركات الاحتكارية العملاقة والتي تعبر عن ظاهرة التركيز والتمركز لرأس المال على الصعيد العالمي بصيغة -الأميلة- financierisation كترجمة طبيعية لقوة الاتجاه نحو العولمة، تماما كما حدث مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر - بداية نزوع رأس المال نحو الاحتكار- لدى سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على المستوى الوطني ومن ثم الاندماج بين الرأس المال الصناعي والرأس المال المصرفي وتشكل رأس المال المالي الدولي.

والعولمة كمرحلة متقدمة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، وتعتبر عن النقلة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال والمرتبطة بإعادة هيكلته على الصعيد العالمي استنادا إلى قاعدة تكنولوجية جد متطورة، عرضت نفسها على أنها حل لمشاكل الفقر والتنمية على الصعيد العالمي وخصوصا في دول الجنوب، إلا أن وعودها لم تتحقق، فقد ثبت أن المكاسب المتوقعة الحصول عليها من جولة الاورغواي - التي أسست منظمة التجارة العالمية- كانت تتصف بالمبالغة، كما أن تحركات رأس المال المالي الدولي، وهذا ما كان يخشى منه كانت تخريبية بشكل خاص، والفجوات الماثلة في الدخل والرفاهية بين البلدان وضمن كل بلد ازدادت اتساعا.

أهمية الدراسة:

إنّ الليبرالية الجديدة المرادف الايديولوجي لرأس المال المالي الدولي التي تضي طبعا ايجابيا للعولمة، لا تنفذ في ممارستها المبادئ التي تعلنها على مستوى الخطاب الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة الذي يقوم على رؤية مبسطة لعالم بلا حدود ولا قيود، باعتباره البيئة المثالية للتجارة الدولية والتأكيد على مكاسب الكفاءة والمنافسة يتحقق من خلالها التماثل النسبي في الدخل والرفاهية على الصعيد العالمي. تقوم هذه الرؤية على نهج أو برنامج سمي - بتوافق آراء واشنطن- من خلال الدعوة إلى إنهاء تدخل الدولة وتحرير الأسواق عن طريق الخصخصة وتحرير التجارة وأسعار الصرف والانضباط المالي والتخفيضات الضريبية وانتهاج سياسات نقدية متشددة وتحقيق مرونة في سوق العمل، وهي بذلك تغفل التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. فالانفتاح التجاري لم يكن الأساس الأقوى لدفع هذا البرنامج قدما، ولو لسبب واحد هو: أنّ البلدان المتقدمة لم تتبع هي نفسها هذه المشورة بصورة دائمة والأمثلة في ذلك متعددة، فقد حول الاهتمام بسرعة نحو التحرير المالي - الخدمات المالية - كمجال قوة بالنسبة إلى البلدان الصناعية وبدعم قوي من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بالرغم من الشكوك التي دارت حول عمليات التحرير المالي والآثار السلبية المترتبة عن الصعود في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي وسيطرة المنطق المالي والتراجع عن الاقتصاد الانتاجي - التصنيع - وهي حالة مرتبطة بالتغير في بنية رأس المال-إعادة هيكلة- من جهة، وبمؤدج اللامساواة الاجتماعية والدولية من خلال انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، والهدف كان واضحا: إلغاء

الحواجز أمام حركة رأس المال وتوسعه لتعظيم الفائض، وبالتالي تزايد الضغوط التي يفرضها عبر آليات السياسة الاقتصادية الليبرالية الدولية الجديدة على الدول، تقلص من خلالها الحيز أو المساحة التي تتحرك في إطارها السياسة الاقتصادية الوطنية وتقلصت معها امكانيات ردم فجوة التفاوت والفرص المتاحة، حيث أظهرت العديد من التجارب أنّ سرعة تحرك رأس المال تحد كثيرا من قدرة حتى أغنى البلدان وأوفرها قوة على تطبيق سياسات اقتصادية يمكن من خلالها توفير أكبر لفرص العمل والنمو وتفادي الضغوط الدولية التي تفرض تلك السياسات، وكان لذلك الأثر الكبير على مسار واتجاهات النمو والتنمية على الصعيد العالمي، حيث تباطأت وتيرة النمو وأصبح أكثر اختلالا وتتخلله أزمات في أحيانا كثيرة، كانت أكثر انتشارا في العالم النامي- دول الجنوب- وظلت تتعاضد على نحو مستمر في الاقتصاديات المتقدمة لتبلغ ذروتها في أشد انهيار يحدث منذ أزمة الكساد الكبير. ما يعني أنّ هناك ضرورة لوجود مساحة تستطيع السياسة الوطنية للدولة من خلالها إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها لدعم الاستثمار المنتج وتصحيح مسارات التنمية وتقليص الفوارق، ومن الخطأ استخدام العولمة كحجة لتبرير عجز السياسات الاقتصادية لتبقى مقتصرة على التكيف مع معطيات السوق العالمية، وهو ما أثبتته تجارب العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يكون الدور المحوري للدولة فتصبح الوجه الآخر للعملة في الاقتصاد المفتوح، وبالرغم من أنّ ذلك ينطوي على تناقضات خطيرة، إلا أنّ قدرة الدولة الحقيقية تكمن في إدارة تلك التناقضات، ولا يعني ذلك أنّ الدول لا يمكن أن تفشل، فالواقع أنّ المساعلة والشفافية وسيادة القانون هي عوامل مهمة لجعل الدولة ممثلة تمثيلا كافيا لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة خاصة في ظروف الاقتصاديات الضعيفة.

الأسباب الموضوعية والذاتية: فيما يتعلق بالأسباب التي دفعتنا إلى القيام بهذا البحث، فإنه وارتباطا بالنقلة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال أصبح ملاحظا التغير في هيكلته على الصعيد العالمي، ومقاربة ذلك مقاربة علمية واعية من زاوية تأثيرها على مسار واتجاهات النمو والتنمية في العالم في ظل التراجع عن الاقتصاد الانتاجي - أهداف التصنيع- وبشكل خاص في دول الجنوب، ومن ثم البحث في رؤية بديلة للاقتصاد العالمي لجعل تدخلات الدولة فعالة وإعادة التوازن الاجتماعي والعالمي خاصة في ظل الضغوط التي يمارسها رأس المال المالي الدولي باتجاه التحرير - العولمة- وهو ما يتطلب معاينة وتحليل ذلك على المستويين النظري والميداني من خلال هذه المساهمة العلمية المتواضعة، يضاف إلى ذلك اهتمام الباحثة الشخصي بموضوعات المالية الدولية والتنمية.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة فهم وتحليل الظاهرة من خلال وضعها في إطارها التاريخي والنظري لننتقل إلى البحث في آثارها على مسار واتجاهات النمو والتنمية في العالم وخصوصا في دول الجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار سلوك الظاهرة في الأجلين القصير والطويل، وبنفس القدر البحث في الاستراتيجية المناسبة على صعيد السياسة الوطنية والدولية لكيفية التعامل مع الظاهرة محل الدراسة وجوهر هذه الاستراتيجية يكمن في الدور المحوري للدولة لالتقاط الفرص المتاحة من جهة، وفي إيجاد رؤية بديلة لإعادة هيكلة للاقتصاد العالمي وفق

نهج قائم على إدارة أوسع وقواعد أشمل لتصحيح الاختلالات واحتواء المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي وتوسيع دائرة الفرص من جهة أخرى، كما سنحاول الإجابة على الكثير من الإشكالات المرتبطة بالموضوع، وبنفس القدر إثارة الكثير من التساؤلات التي يمكن أن تغني مستويات البحث، لنقدم في الأخير مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

صعوبات البحث:

1- عدم وجود دراسات سابقة متكاملة نظرا لشمولية الدراسة وارتباطها بالعديد من القضايا

إشكالية الدراسة:

حوّلت الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الصعيد العالمي بإدارة مؤسسات واشنطن المالية وعبر آليات السياسة الاقتصادية الليبرالية الدولية الجديدة العديد من دول العالم إلى مناطق مفتوحة اقتصاديا وساحات لنشاطات رأس المال المالي الدولي غير الإنتاجية، بناءا عليه تبحث هذه الدراسة في أثر ذلك على مسار واتجاهات النمو والتنمية على الصعيد العالمي وبشكل خاص على صعيد دول الجنوب، ومن ثم محاولة البحث في رؤية بديلة للاقتصاد العالمي تقوم على آليات مؤسساتية دولية حقيقية لتوسيع دائرة الفرص وجعل تدخلات الدولة فعالة من جهة، ومن جهة أخرى في نوع السياسة الاقتصادية الوطنية التي يمكن أن تنتهجها الدول على الصعيد العالمي وعلى صعيد دول الجنوب في إطار مشروعاتها الوطنية للاستفادة من الفرص المتاحة تتعكس إيجابا على مسارها الإنمائي وتستجيب لتحدياتها الخاصة لتشكيل وتعزيز أسواقها الداخلية.

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات

ما هي الأسباب التي أدت إلى صعود الظاهرة؟

ما هي أبعاد ونتائج ذلك على الصعيد العالمي؟

كيف يمكن وقف الأثر السلبي للظاهرة؟ وما هي طبيعة ونوع السياسات الاقتصادية التي يمكن انتهاجها

لوقف هذا الأثر؟

فرضية الدراسة:

1- يتوقف أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على إيجاد رؤية حقيقية بديلة - إعادة الهيكلة -

للاقتصاد العالمي وتحول نوعي في ليبرالية السياسة الاقتصادية الدولية لتوسيع دائرة الاستفادة من

الفرص التي يمكن ان يتيحها الاندماج بالاقتصاد العالمي وعلى نوع السياسات الاقتصادية الوطنية

المنتجة ومستوى أداء وقوة الدولة خاصة في ظروف اقتصاديات الجنوب.

لوصول إلى نتائج البحث وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تمت الاستعانة بالتاريخ الاقتصادي واستند التأصيل النظري على النقاشات التي دارت حول موضوع رأس المال المالي الدولي والعلاقة بين العمل ورأس المال واعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ضمن الحدود التي تقتضيها هذه الدراسة، وقد اعتمدت الباحثة على مصادر متنوعة باللغة العربية والفرنسية وكتب مترجمة من الانجليزية لإثراء هذه الدراسة بمعلومات وحقائق علمية، وتتمثل هذه المصادر في كتب ومقالات ومواقع الكترونية في مجالات المالية الدولية، التنمية، الاقتصاد السياسي.

هيكلية الدراسة: بالإضافة إلى المدخل التمهيدي سيتم عرض الدراسة ضمن أربعة فصول رئيسية:

المدخل التمهيدي: الرأس المال المالي الدولي - الإطار التاريخي -

سيتم وضع الظاهرة في إطارها التاريخي من خلال دراسة نشأة وتطور رأس المال المالي الدولي كمدخل أساسي لفهم ودراسة الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال - مرحلة العولمة بصيغتها الراهنة-، وذلك ارتباطاً بنشأة وتطور الرأسمالية بدءاً من التراكم البدائي وظهور رأس المال كعلاقة إنتاج ثم الرأسمالية التجارية كتحويل نوعي في السلوك الاقتصادي شكّل مصدراً أساسياً للتراكم الأولي، فالرأسمالية الصناعية المبكرة حيث لعبت عملية تراكم رأس المال التجاري دوراً أساسياً في تمويل احتياجات الثورة الصناعية وتبلورت حينها أفكار التجارة الحرة، إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية المتقدمة - الرأسمالية المالية- نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت بداية الحركة الكونية لرأس المال، اكتملت خلالها مرحلة التصنيع الأولي مدفوعة بالتطورات التقنية والعلمية، وحققت حركة التركيز والتمركز لرأس المال قفزات عالية انتهت بتداخل رأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي وتشكل رأس المال المالي.

الفصل الأول: الرأس المال المالي الدولي - الإطار النظري-

نتناول في هذا الفصل الإطار النظري، من خلال عرض لأهم الأفكار والنقاشات التي تدخل ضمن المساهمات النظرية لكبار منظري المدرسة الماركسية حول ظاهرة صعود الرأسمالية المالية مطلع القرن العشرين كحالة نوعية جديدة التي تبلورت عنها المرحلة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم إثارة العديد من المسائل حول تناقضات السوق العالمية والحدود الفاصلة بين قانون القيمة وقانون القيمة العالمي وآثار ذلك في استمرار ظاهرة الاستقطاب وغياب التوازن العالمي التي ارتبطت تاريخياً وبشكل أساسي بعمليات تصدير رأس المال، ثم ننقل لدراسة التطور في وضع رأس المال المالي الدولي وذلك عبر ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة التشكل: كانت نقطة انطلاق رأس المال المالي الدولي نحو أسواق جديدة مع الصعود الكبير والمميز للسياسة الاقتصادية كأداة تقنية ساهم ذلك في تخليص مراكز الرأسمالية من فائض التراكم الذي كان يهدد

بتعجيل انخفاض معدل الربح في إطار آليات اقتصادية سمحت بتحقيق عوائد مرتفعة، كما أدت الحركة الكونية لرأس المال دورا أساسيا في تسهيل مهمة -التراكم بالنهب- الذي خرب القدرات الصناعية لبلدان كانت أكثر ازدهارا من أوروبا كاليهند والصين، حيث ساهمت آليات التجارة التي اتخذت شكل خامات مقابل سلع وخدمات في تشويه الأسواق الداخلية لتلك الاقتصاديات، وأصبحت بذلك السوق العالمية التي نشطت بقوة تصنيع الغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر إحدى العقبان الأساسية أمام تصنيع دول الجنوب، أثر ذلك على مساراتها الانمائية.

مرحلة التمحوّر: امتدت خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية سبعينات القرن العشرين، شهدت قيام توازنات سواء على الصعيد العالمي بظهور النظام الاشتراكي أو على صعيد المركز الرأسمالي مع تحقق نوع من التوازن النسبي بين العمل ورأس المال، فقد تطورت الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية كضرورة موضوعية لامتناس الفائض الاقتصادي، حيث سهلت الظروف السائدة آنذاك مهمة تمحوّر الفائض واستثماره داخليا في المجال الجغرافي للبلدان الصناعية المتطورة، وتسارعت وتيرة التصنيع داخل هذه الاقتصاديات في ظل سيادة نظام - بريتون وودز - وأفكار النظرية الكينزية، كما سمحت الظروف القائمة بإعادة طرح مشكلات التخلف والتشوّه في الأسواق الداخلية لدول الجنوب وأثيرت مسألة التصنيع وحقوق الأمم في التنمية من أجل اللّحاق - مؤتمر باندونغ 1955-.

مرحلة الامتداد: بدأت مع تدويل التجارة وتداول رأس المال بصيغة الاستثمار تصاعد خلالها دور الشركات متعددة الجنسية، وظهرت مشكلة الفائض من جديد مع اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض -في قطاع التصنيع-، توحدت الطاقة الاقتصادية للاحتكارات الصناعية والمصرفية في إطار إعادة الهيكلة لرأس المال وصعود قطاع الخدمات مدعّمًا بالثورة التقنية وتراجع قطاع التصنيع، طوّرت خلالها دول المركز آليات جديدة للهيمنة عبر الاحتكار المالي والتكنولوجي، في سياق الأزمة التي شهدتها - التضخم الركودي -.

كان ظهور سوق الأورو / دولار حدثا رئيسيا ونقطة انطلاق للحدث الرئيسي الثاني، تداول رأس المال بصيغة الإقراض كبداية لعودة الصعود في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي غير المنتج تزامن ذلك مع انهيار نظام بريتون وودز والدخول في نظام التعويم. وظهر ما يعرف بالتقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي كشف عن جملة من التناقضات أفرزتها عمليات تداخل سيرورة تداول رأس المال بالصيغة التي تم بها مع استراتيجيات التصنيع في العديد من دول الجنوب، انتهت بأزمة مديونية حادة على إثر التخفيض المفاجئ والجذري لتضخم الدولار، كانت بداية لمسارات حاسمة لرأس المال المالي الدولي وصولا إلى الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال - الأميلة - التي تمثل اللحظة الفاصلة للانتقال من التداول إلى العولمة، أبرز مؤشراتها: تراجع الفكر الكينزي وصعود الليبرالية الجديدة، الانتشار الواسع لسياسات التحرير المالي المحلي والدولي مع سمة

مركزية من خلال الاتجاه نحو تعميق الاختلال في التوازن بين العمل ورأس المال، يتجلى ذلك في انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة -دول ما بعد الصناعة-

سيتم دراسة وتحليل آليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة التي تضمنها محتوى برنامج ما يسمى بجيل الدستور الجديد لرأس المال العالمي ومؤسساته، ما يعرف بـتوافق واشنطن- كأول مشروع أممي محكم لرأس المال المالي الدولي.

طبق هذا البرنامج كخيار في الدول الصناعية بحجة معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي وصعوبات موازين المدفوعات، ويعتمد على آليات السوق والمراهنة على الدور القائد للقطاع الخاص- الشركات متعددة الجنسية- باعتباره أحد المنافذ الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الدولية في ظل حكومة الحد الأدنى والانفتاح بقوة على الاقتصاد العالمي. والفكرة الأساسية هي السير في عدة اتجاهات: تراجع دولة الرفاه الاجتماعي وتسليع العمل، تقليص الدور التنظيمي للدولة في مجالات السياسة المالية والنقدية والاجتماعية، إلغاء الحواجز القومية أمام حركة رأس المال على المستوى العالمي (قيود التجارة ورأس المال)، وانسحاب الدولة كموجة وناظم اقتصادي وفسح المجال للشركات والأسواق المتحررة لإدارة عوامل الإنتاج، أدى ذلك إلى تباطؤ في معدلات النمو وتفاقم مشكلة البطالة ومعها إشكالية توزيع الدخل والثروة نتيجة لزيادة الفرق بين تطور الإنتاجية ومستوى الأجور، وفي هذا الجانب تقدم الليبرالية الجديدة تفسيرات عديدة للأزمة في سوق العمل كالتقدم التكنولوجي، المنافسة الدولية بفعل العولمة (تدني الأجور في الاقتصاديات النامية) وأساليب إدارة المشروعات. بالرغم من ذلك فقد كانت تلك الآثار متفاوتة فيما بين الدول الصناعية، تبعاً لدرجة الاستجابات الفاعلة من جانب النخب على مستوى الاقتصاد الكلي وسياسة الرفاه.

كان تحول الاقتصاد الأمريكي بسرعة متزايدة من الاعتماد على نمو القطاعات المنتجة إلى الاعتماد على توسع القطاعات الخدمية وصعود ما يعرف بالاقتصاد الجديد - الخدمات - نتيجة للتفاوت الكبير في الربحية بين القطاعين واستنفاد التوسع الإنتاجي بالمعنى التقليدي (كل القطاعات والفروع أصبحت مصنعة) تحت تأثير الثورة التقنية، إضافة إلى اقتطاع نسبة أعلى من فائض القيمة الاجتماعية بفعل السياسات الليبرالية الجديدة - إخلال التوازن بين العمل ورأس المال-، كان ذلك بداية لتحول خطير في مسار التغيير التكنولوجي بعيداً عن الإنتاج وتشكل البنى التحتية (تآكل التصنيع)، نحو مجالات يقودها التمويل والخدمات المالية - أمثلة الاقتصاد- شملت الاتصالات، المالية والمصارف، معايير المحاسبة الدولية، وأصبح توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال لفائدة نشاطات المضاربة والعقود قصيرة الأجل يفوق بكثير فائدتها بالنسبة لتحسين الإنتاج وقطاع التصنيع، وكان التوجه نحو القطاعات الجديدة قد حول الأنظار عن تراجع وفشل الاقتصاد الحقيقي.

على إثر ذلك كله انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة الأزمة المستمرة يحكمها قانون موضوعي من قوانين حركتها: الاتجاه طويل المدى لميل معدل الربح نحو الانخفاض ومشكلة امتصاص الفائض الاقتصادي، كانت مقدمات أساسية لاندلاع أكبر أزمة مالية - اقتصادية - 2008 منذ أزمة الكساد الكبير 1929.

الفصل الثالث: الرأس المال المالي الدولي بين التحرير والهيمنة -مقاربة دول الجنوب-

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى بلدان الجنوب الفاعلة أو حديثة التصنيع والمتركة في آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا إضافة إلى الصين، وهي دول محسوبة بين المنافسين الفاعلين بمنتجاتها الصناعية في الأسواق العالمية مع تقاوم أقل للفروقات الاجتماعية وتدخل فعال للدولة في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث وبالإضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية واندماج معتبر هناك حضور لمشروعاتها الوطنية، بالإضافة إلى بلدان أمريكا اللاتينية التي تمتلك قدرات صناعية لا تقل أهمية إلا أن اندماجها أقل تأثيراً، تدخلات أقل للدولة وعدم المساواة الهائلة مع معدلات نمو متواضعة. ليتم في الفصل الأخير التطرق إلى بلدان الجنوب المهمش حيث لا يوجد حضور حقيقي لمشروع التنمية وضعف القدرات التنافسية إضافة إلى اندماجها السطحي ومثالنا في ذلك الجزائر.

لقد حوّل ما يعرف -بتوافق واشنطن - إلى برنامج للإصلاح في دول الجنوب بشكل عام (فاعلة ومهمشة) من خلال الإسقاط الكامل للسياسة الاقتصادية الدولية الجديدة باعتبارها السياسة الوطنية بدعوة تقليص فجوة التفاوت بينها وبين الاقتصاديات الصناعية، بينما في الواقع أدى ذلك إلى زيادة تعميق الفوارق والاندماج غير المتكافئ - الاستقطاب-، نتيجة للقيود المتعددة المفروضة على التجارة الدولية، والتي من خلالها تكون الرأسمالية - مرحلة العولمة - قد سيجت وبتطوق محكم عملية التصنيع -السياسة الصناعية- في دول الجنوب وأحاطت بكل المقومات الخارجية لهذه العملية سواء من خلال التجارة الخارجية (الصادرات ...) أو من خلال التمويل أو الإمداد بالقدرات التكنولوجية والتنظيمية. بهذا المعنى فإن احتمالات تنمية بالتصنيع في الغالبية العظمى من دول الجنوب، هي أقل إمكانية اليوم، حيث أصبح تنافس البضائع ورأس المال في بلدان المركز يكتسح تلك الاقتصاديات أكثر من أي وقت مضى، من خلال العلاج التحيفي وحتى التفكيك المحض لنظم الإنتاج المفروض على دول الجنوب، في إطار آليات مؤسسية تكون الشركات الاحتكارية وليس الدولة هي المقدمة الواضحة لمثل هذه الآليات، ما يعكس البعد الاستراتيجي للبرالية الجديدة، فالحديث اليوم عن فكرة اللّحاق وإمكانية مباشرة التنمية، مستندا إلى مستوى معقول من الواقعية أصبح أمراً مستحيلاً، باعتبار أن الفرص المتاحة للتكيف هامشية وإمكانيات ردم فجوة التفاوت ضعيفة، في الوقت الذي تحتاج فيه تلك الدول إلى فرص واسعة ومتعددة ومتنوعة، وبالتالي هناك ضرورة للاتجاه نحو إعادة هيكلة للاقتصاد العالمي وتحول نوعي في ليبرالية السياسة الاقتصادية الدولية ترتكز على آليات مؤسسية حقيقية- جهد من رأس المال-، لتوسيع دائرة

الاستفادة من الفرص - خصم تكيف-، يقابله على مستوى دول الجنوب حضور حقيقي لمشروع تنمية وطني - جهد من العمل-.

لقد أثبت نموذج الصين التنموي، أنّ امتلاك مشروع للتنمية حقيقي والاستمرار في وضع سياسات مناسبة لكسر الحواجز التي تعيق معدلات النمو، من خلال تعزيز معدلات الاستثمار الانتاجي والتنويع الاقتصادي والارتقاء التكنولوجي بعضها ببعض، واستخدام آليات السوق العالمية استخداما استراتيجيا لسد الثغرات وتعزيز القدرات المحلية، بحيث تصبح -السياسة الصناعية - وليس آليات السوق المطلقة أساسية من أجل الاستفادة من عملية الاندماج الخارجي، عن طريق جملة من الأمور كالتجارة الموجهة والاستثمار الأجنبي المباشر... إلخ، حيث يمكن للدولة أن تستعين برأس المال والتكنولوجيا دون التضحية بالسيادة والمصالح الوطنية، والمفارقة أن دولة كالصين التي نجحت في تحقيق ذلك هي من قاومت عمليات التحرير السريع للقطاع المالي ولحساب رأس المال أمام حركة رأس المال المالي المضارب - غير المنتج-، وهو ما حال دون انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وكان ذلك بمثابة فرصة لتكثيف وتهيئة اقتصادها- خصم تكيف- بالإضافة إلى أنها كانت أقل المتضررين من الأزمات التي ضربت المنطقة خلال تلك الفترة، وخلافا لذلك فقد تفاقم الخلل التجاري وبشكل خطير في الدول التي خضعت لبرامج التكثيف والتعديل الهيكلي وحررت أنظمتها المالية بالسرعة والصيغة التي فرضتها سياسات - توافق واشنطن- انتهت بأزمات مالية حادة والتي كشفت عن الاختلال الواضح بين ما تفرضه تلك السياسات وبين الحدود المتاحة من الشروط الضرورية لنجاحها. ويظهر ذلك من خلال:

- تدهور معدلات الاستثمار في معظم دول الجنوب منذ الثمانينات من القرن الماضي مع تراجع دور القطاع العام - الدولة- وعدم قدرة القطاع الخاص الوطني والأجنبي على سد الفجوة، نتيجة ضعف الموارد المرتبطة بانخفاض الأجور وابتعاد المصارف عن تمويل مشاريع الاستثمار الطويل وانخراطها في تمويل القروض الاستهلاكية للأفراد والحكومات في ظل سياسات التحرير التجاري والمالي، حيث تزايد الميل للاستهلاك وتشجيع سلوكيات المضاربة التي ترتب عنها العديد من الأزمات وكان لصعود ظاهرة الأمية أثر مدمر على العلاقة بين الربح والاستثمار من خلال توجيه الموارد المالية -الأرباح غير الموزعة - نحو استخدامات غير إنتاجية.

- الدفع باتجاه التحول قبل الأوان عن التصنيع على مدى السنوات الثلاثين الماضية- نمط واحد من التخصص-على الصعيد العالمي وآفاق محدودة من النمو، وهي عملية تبدأ فيها حصة الصناعة التحويلية من العمالة والنواتج بالتراجع وانخفاض مستوى الدخل وفي هذه الحالات تزداد صعوبة إنتاج سلع أكثر تطورا للتصدير وخلق فرص عمل وأثار ذلك على مستوى الدخل في هذه البلدان.

- ضعف دعم وتطوير التكنولوجيا، باعتبار أنّ التقدم التكنولوجي يتحقق من خلال تكييف وتحسين التكنولوجيا القائمة لتحقيق إنتاجية أعلى مما يتحقق من خلال السعي إلى نقل التكنولوجيا، وبغض النظر عما إذا كانت التكنولوجيا مستوردة أو مطورة محليا يظل التقدم التكنولوجي يحتاج إلى مستويات عالية من الاستثمار المنتج-لأنّ معظم التكنولوجيا مجسدة في سلع رأسمالية- ومستويات مناسبة من الإنفاق على البحث والتطوير خاصة في ظل الدور المحدود الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال من خلال تركيزه فقط على أنشطة التجميع، فأصبح توجه العديد من دول الجنوب نحو إنتاج سلع كثيفة العمالة، نظرا لصعوبة تطوير الهياكل الأساسية للتكنولوجيا لدعم نمو الشركات المحلية وعملية التطوير ونمو الانتاجية.

- لم تستطع العديد من دول الجنوب في إطار الآليات الجديدة في السياسة الاقتصادية دعم تحقيق النمو وعملية التحول الهيكلي مما أثر على تعويض وإيجاد فرص عمل دائمة، نظرا للقيود الهيكلية التي تعاني منها والمرتبطة بالسياسات الانكماشية من خلال التركيز على جعل أسواق العمل أكثر مرونة وتحرير سريع للقطاعين التجاري والمالي وبشكل ذلك عقبة أخرى أمام إيجاد مسارات تنمية أكثر شمولاً.

الفصل الرابع: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري.

بالنسبة لدول الجنوب المهمش التي تشمل بلدان افريقيا، البلدان العربية من بينها الجزائر...، ظلت في الاجمال أسيرة تقسيم متخلف للعمل على المستوى الدولي حيث لا تزال في موقع المصدر للمواد الأولية إما لأنها لم تدخل بعد في عصر الصناعة أو لأنّ صناعتها ظلت ضعيفة وهشة وغير منافسة، إضافة إلى انتشار الفقر والتهميش ونمو ضعيف جدا، كما لا توجد إشارة توحى بالتقدم في مجال الاندماج الاقليمي - اندماج سطحي-، ورغم أنّ هذه المجموعة تضم بلدانا غنية - كمصدري النفط- إلا أنّها لا تضم بلدا واحدا يتصرف كمساهم فاعل في هندسة النظام العالمي ونشير هنا إلى أنّ معيار الفوارق التي تفصل بين دول الجنوب الفاعل والمهمش ليس فقط معيار القدرة التنافسية في الانتاج الصناعي وإنما أيضا معيار سياسي فالسلطات في الجنوب الفاعل تمتلك مشروعا واستراتيجية للتحقيق بينما دول الجنوب المهمش لا تملك سلطاتها مشروعا ولا استراتيجية خاصين بها ولا تواجه الضغوط الخارجية بأي مشروع محلي مضاد فهي فاعل سلبي في العولمة، وبالتالي تكون الأكثر عرضة لآثارها السلبية والأقل حظا من الاستفادة من الفرص التي تتيحها. وهو ما يتبين من خلال دراسة وتقييم أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري.

فقد انتهت التجربة التنموية التي انتهجتها الجزائر في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي قامت على سياسة التصنيع الثقيل في ظل القيود الخارجية: المالية والتكنولوجية بدلا من إعطاء الأولوية في البناء الاقتصادي لتنمية وتنويع الصناعات الخفيفة وفق استراتيجية صناعية متكاملة لتحقيق أهداف التشغيل وخلق فرص عمل بأزمة مديونية حادة، حيث ظهرت أوجه الضعف والجمود في الاقتصاد الجزائري من خلال

تراجع كبير في القطاع الصناعي، أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار والتشغيل وركود في الصناعات الوطنية وتباطؤ في معدلات النمو، خضعت الجزائر على إثرها لبرامج التكيف الهيكلي للانتقال نحو اقتصاد السوق القائم على نهج التحرير الاقتصادي تمهيدا للاندماج بالاقتصاد العالمي وفي الوقت الذي تستهدف فيه ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة أكثر المنتجات الصناعية حيث تبرز أهمية السياسة الصناعية والتي من خلالها يفترض أن تتكون الميزة النسبية، كان القطاع الصناعي المتضرر الأكبر من عملية إعادة الهيكلة وفق النهج الليبرالي التي أضرت بمنجزات هامة في الصناعة الوطنية التي أتاحتها النمو الكبير في حركة الاستثمارات في السابق إضافة إلى حالة التباطؤ والتردد التي اتسمت بها عملية الإصلاح الاقتصادي طرح ذلك العديد من التحديات، ومن هنا تحديدا تبرز أهمية الإصلاحات الهيكلية من خلال الأهمية التي تحتلها الإصلاحات المؤسساتية التي تساهم في مواجهة التحدي الرئيسي: تنويع وتطوير الاقتصاد بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في توفير مناخ أعمال مناسب للاستثمار الوطني والأجنبي لدعم الإصلاحات الأولية - استقرار الاقتصاد الكلي - وتوجيهها في إطار مشروع وطني حقيقي للتنمية نحو قطاعات نوعية وفاعلة.

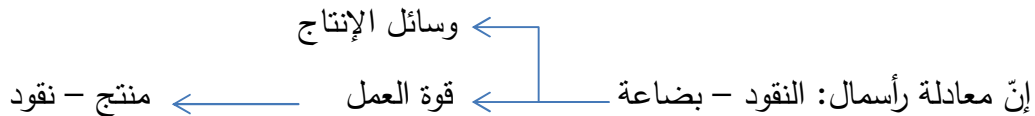
ولأنّ نوعية وقوة أداء الدولة يتوقف على دور المؤسسات ونوعية التغيير المؤسساتي، الجزائر اليوم وأكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى القيام بإصلاحات هيكلية ومؤسساتية عميقة في إطار استراتيجية متكاملة وواقعية، من أجل ضمان وتهيئة بيئة ملائمة وتجهيز الشروط المسبقة لدعم الاستفادة من الفرص التي تتيحها سياسات التحرير، لأنّ عدم وجود منظومة مؤسساتية وسياسة اقتصادية وطنية واضحة - تحديدا السياسة الصناعية - تسند الانتقال إلى مرحلة جديدة ونوعية وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد لتحقيق نمو مستمر وفرص عمل دائمة، سوف يخلق ذلك تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع التحرير الاقتصادي. وهو ما أثبتته التجربة الأخيرة التي خاضتها الجزائر كمحاولة للنهوض بالاقتصاد في إطار ما يسمى ببرنامج الانعاش الاقتصادي التي أظهرت الاختلاف الواضح بين الامكانيات المتاحة ومستوى أداء وقوة الدولة، فقد أضفت الطفرة النفطية التي عاشتها الجزائر في السنوات الماضية نوعا من الاستقرار - المالي - الوهمي وغطت النتائج المرحلية على مكامن الضعف في الاقتصاد الجزائري، وكشفت الأزمة النفطية الأخيرة عن عدم فعالية وضعف نتائج السياسة الاقتصادية بالنظر إلى طبيعة الاطار الهيكلي والمؤسساتي القائم، الذي انعكس على مستوى الأداء الاقتصادي وعدم امكانية استمرار البرنامج المنتهج، خاصة في ظل العجوزات الأولية الكبيرة التي أصبح يعاني منها الاقتصاد، بالرغم من أنّ الدولة عمدت في السابق إلى التسديد الكامل للديون الخارجية فإنّ ذلك لم يمنع احتمال اللجوء مجددا إلى الاستدانة الخارجية وزيادة الضغوط الخارجية التي بدأت مؤشراتنا مع اللجوء إلى الاستدانة الداخلية، ما يضعف من فرص الاندماج ويضعف من آثاره السلبية.

ارتبط ظهور وتطور رأس المال المالي الدولي بنشأة وتطور الرأسمالية كنظام سائد عالميا بدءا من التراكم البدائي لرأسمال، حيث ظهور رأسمال كعلاقة إنتاج (بروليتاري * /رأسمال)، ثم نشوء نظام الرأسمالية التجارية (1450-1776) الذي عبّر عن تحول نوعي في السلوك الاقتصادي شكل مصدرا أساسيا للتراكم الأولي وسيطرة الرأسمال التجاري، ثم الرأسمالية الصناعية المبكرة -رأسمالية المنافسة- (1770-1870) حيث لعبت عملية تراكم رأس المال التجاري دورا أساسيا في تمويل احتياجات الثورة الصناعية وبدأت أفكار حرية التجارة تتبلور -نظرية الميزات النسبية- مع سيطرة الرأسمال الصناعي، إلى غاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر وظهور الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو الرأسمالية المالية (1870-1914) التي كانت بداية الحركة لكونية لرأس المال دخلت خلالها الرأسمالية مرحلة متقدمة من مراحل تدويل سيادتها، اكتملت مهمات التصنيع الأولي مدفوعة بالتطورات التقنية والعلمية، وحققت حركة التركيز والتمركز لرأسمال قفزات عالية انتهت بتداخل رأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي وتشكل رأس المال المالي الدولي الذي بدأ يرسم طريقه للهيمنة عبر إنشاء السوق العالمية على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، التي أصبحت تعبر عن كونها امتدادا طبيعيا لأسواق -أوروبا- الداخلية على أساس قانون القيمة.

المطلب الأول: التراكم الداخلي (الأولي) لرأس المال

إن مفهوم التراكم البدائي لرأس المال هو المفهوم المناسب لإدراك وتبيان ظروف ظهور رأسمال كعلاقة إنتاج. ويقدم ماركس هذا المفهوم على أنه يشمل كل السيرورات التاريخية لتوفير مستلزمات رأس مال وعلى أنه شكل تاريخي محدد لتوفير هذه المستلزمات، وبالتالي فإن رأسمال هو علاقة إنتاج، ويكونه كذلك فهو نتاج عملية إنتاج رأسمالية.

1- مفهوم التراكم البدائي لرأس المال



تشير إلى أن مستلزمات عملية الإنتاج هي شراء قوة العمل وامتلاك وسائل الإنتاج، وتشير أيضا إلى أن علاقة الإنتاج الرأسمالية تستلزم تبادلا واسعا للسلع، لأن الرأسمالية هي نظام يتجه فيه الإنتاج ب كله نحو التبادل⁽¹⁾. فالتراكم البدائي إذا، هو إنتاج قوة العمل الحرة، حيث يجب أن يتم انفصال الشغل عن وسائله

* بروليتاري: يشير ليس فقط للطبقة العاملة الصناعية، بل إلى جميع أولئك الخاضعين لرأس المال والمستغلين من قبله، والعاكفين على الإنتاج في ظل قوانينه.

(1) عبد اللطيف بن أشهنو، (1979): تكوّن التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 15.

الإنتاجية بصورة تحطيم لأشكال الإنتاج السابقة، ولكن هذا لا يكفي حيث يجب أن يكون الشغل حرا من كل علاقة اجتماعية تؤمن له الاستمرار (حالة الحرفي أو الفلاح ذي الملكية الصغيرة).

إلا أن وجود قوة عمل في السوق لا تكفي لنشوء علاقة إنتاج رأسمالية، حيث يجب على التشغيل: أن يجد في السوق من يشتري سلعته، ويتطلب ذلك إمكانية رأسمال في امتلاك وسائل الإنتاج، حيث تعمل وسائل الإنتاج هذه في إطار أنماط إنتاج أخرى وعلى رأسمال أن يمتلكها، ويأخذ هذا الاستلاء على الملكية أشكالا متعددة: **أولا:** تستطيع الرأسمالية امتلاك وسائل الإنتاج بواسطة الشراء البسيط فقط ويفترض هذا الأمر تحول وسائل الإنتاج إلى سلعة تجارية (الأرض مثلا).

ثانيا: يمتلك رأسمال وسائل الإنتاج في الوقت الذي يمتلك فيه قوة العمل، بتعبير آخر يستحوذ رأسمال على سيرورة إنتاج سابقة ويخضعها لمنطق علاقات الإنتاج الرأسمالية⁽¹⁾.

إن إمكانية الاستحواذ على وسائل الإنتاج تشكل مع تحرر التشغيل (مستلزمة رأسمال) إضافة إلى التداول حيث لا يمكن أن يتم تشكيل رأسمال قبل أن تبلغ دائرة التداول مستوى معين من النمو، لسبب بسيط وهو أن سيرورة الإنتاج الرأسمالية لا تعمل إلا بهدف بيع السلعة، مع هذا لا يؤدي توسع دائرة التداول آليا إلى ظهور الرأسمالية، فقد بلغ التداول في ظروف تاريخية معينة درجة من النمو، دون أن ينتج عن ذلك ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي، **فالتداول شرط ضروري لظهور رأسمال ولكنه ليس كافيا.**

بشكل عام لا يمكن تحليل التراكم البدائي كمفهوم للانتقال نحو الرأسمالية، كفعل للصدف، بل يجب وضعه في إطار السيرورة التاريخية، كما ترسمها تناقضات الأشكال الاقتصادية السابقة.

ويمكن تقديم هذه السيرورات كما يلي:

شكل لا رأسمالي ← انحلال

اندماج ← شكل رأسمالي

وبالتالي يمكن تصنيف هذه السيرورات في:

* سيرورة انحلال: حيث أن تناقضات التشكيلة الاقتصادية هي التي تحدد انحلالها وإمكانية انبثاق رأسمال، على الأقل عندما تكون هذه الأشكال هي المسيطرة اقتصاديا أو سياسيا ضمن التشكيلة الاجتماعية.

* سيرورة الترابط أو الاندماج: تشكل العناصر المتحررة من الأشكال اللارأسمالية بدايات قيام نمط الإنتاج الرأسمالي وليست سيرورات تراكم بدائي.

من غير الممكن أحيانا التمييز بين الانحلال والترابط، إذ يأخذ الواحد منهما معنى للآخر وذلك في الحالات التي يستحوذ فيها رأسمال في الوقت نفسه على وسائل الإنتاج وقوة العمل، وتكون عملية الإنتاج كما هي

(1) نفس المرجع السابق، ص 17.

موجودة خاضعة له تماما كانتقال ورشة الحرفي إلى ورشة رأسمالي، انتقال يتحول فيه المعلم الحرفي إلى رأسمالي بفضل اتساع مدى التداول، كذلك يشكل انتزاع الملكية من الفلاح مع إبقاءه في الأرض كمحاصص مثلا آخر، وعندما تناول ماركس سيرورات الانحلال الأوروبية كتب يقول " كانت قاعدة هذا التطور، انتزاع ملكية المزارعين، والاستحواذ على أملاك الدولة ونهب أراضي البلدية وتحول الملكية الإقطاعية بواسطة النهب إلى ملكية حديثة (حرب أكوخ التبغ)، هذه هي السبل المثالية للتراكم البدائي"⁽¹⁾

2- التراكم البدائي لرأس المال والتحول إلى "بروليتاري / رأسمالي"

قام ماركس بوصف عمليات " البلترة " أو التحول إلى بروليتاريا من منطلق التراكم البدائي أو السابق الضروري، قبل أن يتمكّن الإنتاج وإعادة إنتاج الرأسماليين من الشروع بالتحقق، وما هو ضروري لا يقف عند مجرد تراكم للثروة، أو الملكية بل يتعداه إلى تراكم اجتماعي، إلى عملية إيجاد الرأسماليين والبروليتاريين، وبالتالي فإن العملية التاريخية الجوهرية، تنطوي في المقام الأول، على تلاقي المنتج مع وسائل الإنتاج، وبالنسبة لماركس كان يكفي وصف المثال الإنجليزي لهذا التحول الاجتماعي، لأن انكلترا كانت تمثل النقطة العليا من التطور الرأسمالي في ذلك الوقت يقول ماركس "إن عملية البلترة توطّدت في انكلترا أولا عن طريق تسييج الأراضي العامة وطرد الفلاحين من المزارع، ومن خلال فرض العقوبات القاسية والوحشية على جرائم "كالتشرد" و"الفلتان". بعد ذلك بهذه الصورة كان الفلاح الإنجليزي قد تحرر من جميع أسباب بقائه السابقة، وجرى سوقه في مجموعات أشبه بالقطعان إلى المدن الصناعية السابقة، إعدادا له في الدخول إلى علاقة الأجرة وفي نظام الإنتاج الرأسمالي القائم على الانضباط، أما المحرك المركزي لإيجاد الرأسماليين، فقد جاء على النقيض من ذلك، من خارج انكلترا من التجارة أو من الغزو وتجارة العبيد والنظام الاستعماري"⁽²⁾.

يقول ماركس "كانت الثروات التي يتم الاستيلاء عليها خارج أوروبا على الأشكال المقنعة للنهب والاستعباد والقتل، تتدفق على الوطن الأم، حيث يجري تحويلها إلى رأسمال" فأغرقت الثروة المتدفقة قدرات علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة. وسارع الرأسماليون الانجليز إلى تجسيد نظام التحكم الجديد القادر على استغلال هذه الثروة الجديدة. غير أن من شأن اعتبار التجربة الإنجليزية في التحول إلى بروليتاري ورأسمالي مماثلة للآخرين جميعا أن يكون خطأ، فعلى مدى السنوات الثلاثمائة الأخيرة، عندما بدأت عمليات علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالية في الانتشار عبر العالم، بقيت كل واحدة من عمليات التحول الاجتماعية فريدة على الرغم من أن التراكم الأولي كان على الدوام منطويا على فصل المنتج على وسائل الإنتاج، وصولا إلى إيجاد طبقتين بروليتاريين ورأسماليين ففي كل حالة كانت فيها العلاقة الاجتماعية والإنتاجية سابقا مختلفة جاءت عمليات

(1) نفس المرجع السابق، ص 22.

(2) مايكل هارديت واطونيو نيغري، (2002): الإمبراطورية، تعريب فاضل جتكر، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ص 379، 380.

الانتقال متباينة، بل وحتى الصفة الناتجة عن علاقات الإنتاج الرأسمالية مختلفة ومتغايرة مع جملة الفروق الثقافية والتاريخية المحددة.

بناءا عليه يمكن جمع عمليات التراكم الحديثة، تحت نموذجين عامين، يسطان الضوء على العلاقة بين الثروة والتحكم، وبين الداخل والخارج على الرغم من هذه الفروق المهمة، ففي جميع الأحوال يتطلب التراكم الأولى لرأسمال مزوجة جديدة بين الثروة والقيادة أو التحكم، وما يميز النموذج الأول الذي وصفه ماركس بالنسبة إلى إنجلترا وينطبق عموما على أوروبا ككل، هو أن الثروة الجديدة اللازمة للتراكم الأولى الرأسمالي تأتي من الخارج (من المستعمرات) والقيادة، أو صفة التحكم تنشأ أو تنبثق داخليا (عبر تطور علاقات الإنتاج الانجليزية والأوروبية).

أما بالنسبة إلى النموذج التالي الذي يميز أكثرية عمليات التراكم الأولى الحديثة خارج أوروبا، فإن الشروط تكون معكوسة، إذ تنشأ الثروة الحديثة في الداخل، فحين تأتي القيادة من الخارج (من الرأسمال الأوروبي عادة)، و عملية القلب هذه على أصعدة الثروة / القيادة من جهة، والداخل والخارج من جهة أخرى، وفي إطار النموذجيين تتمخض جملة أو سلسلة من الفروق وأوجه التباين في التشكيلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لرأسمال في مختلف أرجاء العالم. ثمة كثرة من أوجه الاختلاف الناجمة عن النموذجين ووصفها بشكل صحيح منظر والتخلف من منطلق تشكيلات رأسمالية مركزية، وأخرى هامشية خاصة بالأطراف⁽¹⁾.

من المؤكد أن عمليات التراكم الأولى تبقى مستمرة فعلا حتى مع الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة (اقتصاد المعرفة)، فالتراكم الأولى ليس عملية تحدث مرة وتنتهي، ما دامت عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية والطبقات الاجتماعية مستمرة، وما تغير هو نموذج أو نمط التراكم الأولى، حيث تعرض التفاعل بين الداخل والخارج الذي يميز النموذجين الحديثين للتدهور التدريجي والأهم من ذلك هو أن طبيعة العمل والثروة المراكمة تتغير وتتبدل، فالثروة الاجتماعية المراكمة فيما بعد الصناعة (اقتصاد المعرفة)، هي ثروة لامادية بصور متزايدة تنطوي على علاقات اجتماعية وأنظمة اتصالات ومعلومات وشبكات معقدة، وفي المقابل فإن العمل الاجتماعي يصبح أكثر بعدا على الصفة المادية بصورة متزايدة مع الاستمرار في إنتاج وإعادة الإنتاج لجميع مناحي الحياة الاجتماعية، فيصبح موضوع عمل البروليتاريا عاما وشاملا بالمثل⁽²⁾.

إن الدور المركزي الذي يلعبه تراكم المعلومات في عمليات التراكم الأولى العائدة إلى ما بعد الحداثة ومع بروز اقتصاد معلوماتي جديد، لا بد لقدر معين من تراكم المعلومات من أن يتم، حتى يصبح الإنتاج الرأسمالي ممكنا، فالمعلومات تحمل عبر شبكاتها وبين ثناياها " ثروة الإنتاج " و " قياداته " في وقت معا، ناسفة المفاهيم

(1) نفس المرجع السابق، ص 380، 381.

(2) نفس المرجع السابق، ص 382.

السابقة القائمة على الداخل والخارج، ولكنها مختزلة في الوقت نفسه التدرج الزمني الذي كان فيما مضى يحدد مواصفات التراكم الأولي، بعبارة أخرى، يقوم التراكم المعلوماتي (مثل التراكم الأولي الذي حلله ماركس)، بتدمير أو أقله تفكيك العمليات الإنتاجية الموجودة سابقا، ولكنه يبادر فوراً (خلافاً لما حصل في التراكم الأولي لدى ماركس) إلى إذابة تلك العمليات الإنتاجية ضمن شبكاته الخاصة مع إطلاق أعلى مستويات الإنتاجية، عبر ميادين الإنتاج المختلفة، وهكذا فإن التسلسل الزمني للتطور يتم اختزاله إلى المباشرة أو الفورية، فيما يصبح المجتمع كله ميالاً للاندماج بطريقة ما بشبكات إنتاج المعلومات هذه، فتتجه نحو ما يشبه نوعاً من "تزامن الإنتاج الاجتماعي" وبالتالي فإن الثورة على صعيد تراكم المعلومات تتطلب قفزة كبرى إلى الأمام على صعيد التدجين الأكبر للإنتاج، ومثل هذا التدجين المضاعف جنباً إلى جنب مع اختزال المكان والزمان الاجتماعيين، ليس إلا عملية تقييد رأسمال، دون الشك بإنتاجية زائدة، لكنها عملية تشير، أيضاً إلى ما بعد حقبة رأس المال، نحو نمط إنتاج اجتماعي جديد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الرأسمالية التجارية 1450-1776

مع زيادة التناقضات الداخلية لبنية النمط الإقطاعي، ما يسمى بأزمة "الثروة الإقطاعية" والتي أجبرت رجال الإقطاع على تحرير أقدان الأرض وتحويل الربح من شكله العيني إلى شكله النقدي، إضافة إلى تزايد حاجة الأمراء والنبلاء للنقود (لتمويل الحروب وشراء السلع الترفيحية) فزاد استغلالهم لمستأجري الأراضي لابتزاز أقصى قدر ممكن من الربح، وهو الأمر الذي أعاق من إمكانات نمو الإنتاج الزراعي، وإلى زيادة هجرة الفلاحين إلى المدن، تزايد اقتصاد التبادل أو الاقتصاد النقدي وسلطة التجار وتركز الإنتاج الحرفي، وواكب ذلك تراجع سلطة رجال الإقطاع والكنيسة، فبرزت ظاهرة إقراض المال مقابل فائدة، وبدخول النظام الإقطاعي في أوروبا مرحلة التفسخ مهد الطريق لظهور الرأسمالية التجارية، مع قيام النظام الحديث للدولة، وجميع مقوماتها السياسية والاقتصادية.

بدأ تطور نمط الإنتاج الرأسمالي انطلاقاً من التراكم البدائي لرأسمال بظهور الصناعة اليدوية "المانيفاكشور"، ولم تشهد هذه المرحلة تحولا واضحا من الرأسمال البضائعي إلى الرأسمال الصناعي. وعرفت عصر الكشوف الجغرافية وتحول الذهب والفضة والمعادن النفيسة إلى رأسمال تجاري، مهياً بذلك السبيل لنموذج التوسع في القرن التاسع عشر⁽²⁾.

يقول "بول سوزي" أن مجرد وجود القيمة التبادلية، كحقيقة اقتصادية واسعة الانتشار يميل إلى تغيير نزعات المنتجين، لقد أصبح الطموح إلى الثروة لا بالشكل البالي المتمثل في مراكمة سلع قابلة للفناء، بل بشكل ملائم

(1) نفس المرجع السابق، ص 383.

(2) رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، ص 21.

وسائل يتمثل في النقود أو الحقوق النقدية⁽¹⁾. ولقد أدرك التجار وأصحاب الثروات أن الأرباح التي يجنونها لن تنمو وتتكاثر إلا مع توسيع التجارة ذاتها، وهذا لن يحدث إلا في ظل تنظيمات جديدة لعالم النقود والملاحة وتطوير أساليب الإنتاج، وقد تحققت بالفعل هذه التنظيمات التي أكدت سيطرة الرأسمال التجاري ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على الصعيد المحلي والدولي وكانت بداية لتكوين السوق العالمية.

على المستوى التكنولوجي حدثت تطورات هامة في أدوات الإنتاج، فتحسنت صناعة المعادن وبناء السفن والأسلحة والبارود، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار واكتشفت البوصلة وزادت المعارف عن الطرق المائية، وهو ما أدى إلى تحويل اتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوروبية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وأمريكا، واعتبر "آدم سميث" ذلك تحولا في السلوك الاقتصادي للرأسمالية التجارية، إذ أنه شكل مصدرا أساسيا للتراكم الأولي: "إن اكتشاف أمريكا واكتشاف الطريق إلى الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح هما أكبر الأحداث المسجلة في تاريخ البشرية"⁽²⁾. في ظل ذلك لم يعد بإمكان المستعمرات أن تصدر سلعا للخارج إلا عن طريق الدول الأوروبية المستعمرة، كما لا يسمح لها بشراء أي منتجات أجنبية تنافس منتجات الدولة الأم، وخسرت أيضا هذه الدول رصيدها من الذهب والفضة التي كانت تستخدمها في مبادلاتها الخارجية المحدودة، هذا الرصيد الذي يشكل في دول القارة الأوروبية أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأسمال الصناعي والذي سيؤسس عليه نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية⁽³⁾.

لقد حرصت الدولة القومية، التي بدأت بالظهور آنذاك على استخدام رأسمال التجاري، وذلك لزيادة مواردها المالية ودعم قوتها السياسية والاقتصادية، ومن هنا ظهرت الشركات الاقتصادية الكبرى، التي تمتعت بمزايا معينة نظير دفع رسوم للدولة (شركة الهند الشرقية والغربية...) كما ظل الإنتاج السلعي خلال هذه المرحلة تابعا، بشكل مباشر للرأسمال التجاري.

على صعيد الفكر الاقتصادي، شهدت هذه الفترة ظهور المدرسة الميركانتيلية (المذهب التجاري)، التي عبرت عن مصالح رأسمال، كما شجع دور الدولة الأنشطة الاقتصادية المشغلة بالتصدير، وتجدر الإشارة إلى أن التطور الاقتصادي على مظهره التجاري الخارجي إلا أنه كان بتحفيز داخلي كبير، تضمن سيرورة داخلية شاملة متمثلة في ذلك المخاض العسير لتفريغ "الرأسمالية" من خلال تحويل الفلاحين إلى أجراء، وعملية تحويل التجار إلى صناعيين وعملية تشكيل الدولة الأمة، أما التطور التجاري الذي طبع بالفعل هذه المرحلة فقد ارتبط دوره إلى حد كبير بوتيرة ومقتضيات تلك التحولات ولم يكن مستقلا عنها، وإذا كان التجاريون أولوا أهمية قصوى

(1) نفس المرجع السابق، ص 37.

(2) أمير السعد، (ديسمبر 2004): الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 42، القاهرة، ص 146.

(3) رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت، ص 21..

للتجارة الخارجية في إثراء وتقدم الأمم. فإن دعوتهم لتطوير هذا القطاع، كانت متصلة في نفس الوقت بضرورة تطوير جهاز الإنتاج لتحقيق الفائض الموجه للتصدير من جهة وبضرورة كبح الواردات أقصى ما يمكن لأنها مصدر هدر واستنزاف لثروات الأمة من جهة أخرى⁽¹⁾، وكنتيجة لتزايد التراكم البدائي لرأسمال ومرافقه من تراكم معرفي، كان ذلك مقدمة لقيام ثورة صناعية مع منتصف القرن الثامن عشر.

المطلب الثالث: رأسمالية المنافسة - مرحلة التصنيع الأولي - (1776-1870):

منذ أواخر القرن الثامن عشر، كانت الظروف التي تحدد الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية تتضح في كل مكان تقريبا في أوروبا وإن كانت تحققت في أوقات متباينة وبسرعة مختلفة بحسب ظروف تحلل الإقطاع في كل بلد أوروبي على حده. ولعبت عملية تراكم رأس المال التجاري دورا أساسيا في تمويل احتياجات الثورة الصناعية⁽²⁾.

مع تراكم هائل لرأسمال التجاري، وتوافر قوة العمل الصناعية، وفائض تمويني في الإنتاج الغذائي (الثورة الزراعية) والمواد الخام اللازمة، تآزرت كل هذه العوامل مع زيادة التراكم المعرفي لإفراز مرحلة الثورة الصناعية، وحدث تطور هام في قوة الإنتاج وعلاقة الإنتاج، فمن حيث قوة الإنتاج تطورت الأدوات الإنتاجية المستخدمة وزادت إمكانات التخصص وتقسيم العمل داخل المصنع مما أثر بشكل كبير على كفاءة العمل وإنتاجيته، كما أن تركيز قوى الإنتاج في مكان واحد أدى إلى حدوث وفورات في حجم الإنتاج السلعي⁽³⁾، تم الانفصال بين العمل ورأسمال، وتسليع قوة العمل وأصبحت الأجور تحدد بناء على ظروف العمل ودرجة الاستغلال وقوة المساومة بين العامل وأصحاب المصانع، ومع الزيادة التي طرأت على الإنتاج السلعي وتزايد نطاق الأسواق، توفرت الظروف الموضوعية لكي يتحول كثير من البحوث والاكتشافات والمخترعات العلمية من مجالها النظري إلى مجال التطبيق العملي، وكانت العلامات البارزة لتحول العلم إلى تكنولوجيا آنذاك تتمثل في استخدام البخار كقوة محركة، وظهور العديد من الآلات، التي حلت محل العمل العضلي وحدثت تقدم هائل في وسائل المواصلات والنقل وعلى الأخص بعد اختراع السكك الحديدية، وخلال هذه المرحلة برز الكيان الخاص والدور الحاسم والقيادي الذي أصبح يلعبه رأسمال الصناعي في النشاط الاقتصادي وأصبح رأسمال التجاري تابعا وخادما لرأسمال الصناعي الذي تدعمت جذوره اقتصاديا بالتوسع في الإنتاج السلعي وبزيادة تراكم رأسمال، واجتماعيا بالقضاء على علاقات الإنتاج الإقطاعية، وسياسيا باستيلاء البرجوازية على السلطة.

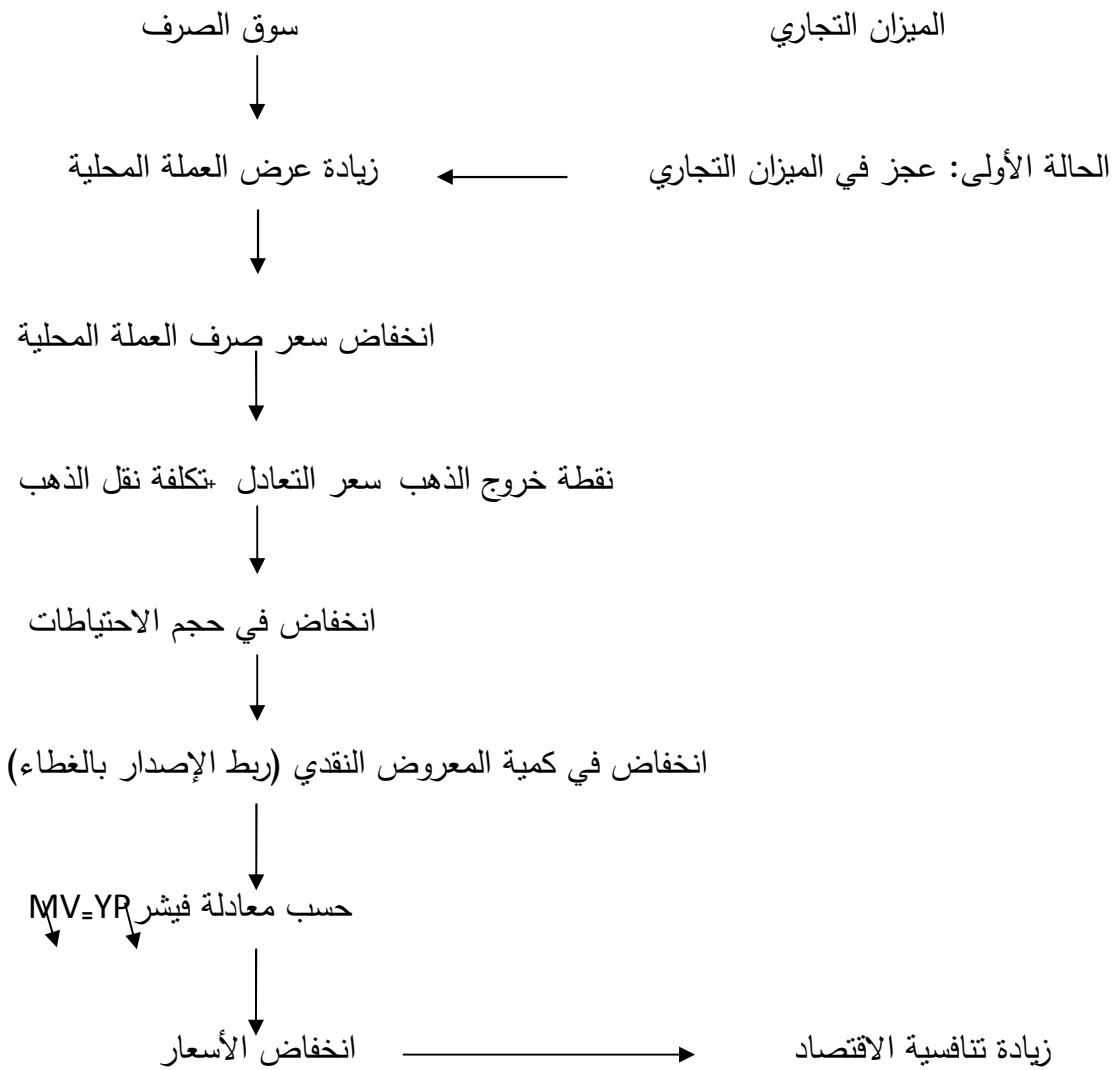
(1) مولة عبد الله، (2002): التبادل الحر والتنمية، مداخلة حول المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي الأول، عنابة، ص 102.

(2) أمير السعد، مرجع سابق، ص 146.

(3) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 49، 50.

أدمجت المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة بفعل القوة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعاً لتوريد المواد الخام والسلع الغذائية، في المقابل تمدها المراكز الرأسمالية بالمنتجات المصنعة من خلال تصريف فائض إنتاجها السلعي بعد أن ضاقت أسواقها المحلية عن استيعابه كنتيجة لعلاقات الملكية والتوزيع، ومن خلال ذلك أرسيت دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ⁽¹⁾.

حكمت قاعدة الذهب نظام النقد الدولي حتى عام 1914، التي سمحت بتحقيق دعائم الاستقرار في الدول الرأسمالية من خلال استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار، والتكيف التلقائي لموازن مدفوعاتها طبقاً لما يتفق مع أهدافها في السوق الرأسمالية العالمية، وذلك من خلال ما يعرف بآليات النقاط الذهبية وفقاً للمخطط التالي:



(1) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 51، 52.

الحالة الثانية: فائض أو توازن في الميزان التجاري (تنافسية الاقتصاد)



ومن ضمن الشروط العامة لتطبيق هذه القاعدة ما يلي: حرية تصدير واستيراد الذهب، ربط الإصدار بالغطاء، أن تثبت كل دولة سعر صرف عملتها بوزن من الذهب وتلتزم بشراء وبيع العملة وفقاً لهذا السعر - سعر التعادل-، أن يكون الطلب على الصادرات مرناً وأن تكون الأسعار والتكاليف تتمتع بقدر عالي من المرونة⁽¹⁾.

على صعيد الفكر الاقتصادي، تبلورت أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لأدام سميث ودافيد ريكاردو...، والتي أدت إلى إقرار المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي، حيث كانت السوق المفترضة هي السوق التنافسية الحرة والدعوى إلى عدم تدخل الدولة، وكان ذلك يتلاءم والبدايات الحقيقية للثورة الصناعية، التي فعلت مسألة الخروج من نمط الإنتاج القائم على "المانيفاكشور" المعتمد على معطيات التقنية الفنية للثورة الصناعية المبكرة إلى الشكل الأكثر ملائمة للثورة الصناعية في صيغة الإنتاج الكبير. في ظل المنافسة التامة التي أطلق عليها "آدم سميث": "اليد الخفية" حيث تتولى آلية السوق كفاءة التوزيع وإعادة حالة التوازن في ظل تغييب الاحتكار وعدم وجود تأثيرات خارجية في أسعار التكاليف وقد بدأت هذه الظروف لا تتلاءم وحالات التركيز⁽²⁾.

(1) Gilles Jacoud, (1994) : La monnaie dans l'économie, Nathan, Paris, p 129.

(2) أحمد إبراهيم منصور، (2007): عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 87، ص 88.

أدى زيادة توسيع السوق العالمية وسهولة انسياب السلع لتلبية متطلبات التصنيع الرأسمالي وضيق السوق الداخلية إلى تطوير التجارة الخارجية بصفة معتبرة وعرفت نمواً سريعاً في هذه المرحلة، حملت إنجلترا إلى المركز التجاري المتميز في العالم كقوة عظمى⁽¹⁾. وفي هذا الإطار يطرح آدم سميث موضوع تقسيم العمل باعتباره العامل الأساسي لزيادة الثروة وبحكم ضيق السوق الداخلية أمام التطور الهائل في الإنتاج، وتأتي التجارة الخارجية كوسيلة لتذليل هذه العقبة من خلال امتصاص الفائض عن الاستهلاك الوطني من جهة ولتوسيع نطاق قسمة العمل نفسها من جهة أخرى، وبالتالي فإن دور المنفذ الخارجي إنما ينتج من متطلبات مستوى معين من التطور تبلغه ديناميكية النظام الداخلية، فيؤدي وظيفة مضاعفة للقدرة الإنتاجية الموجودة أصلاً⁽²⁾.

ويعتبر كارل ماركس أن المكوّن الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي، قائم بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وقطاع إنتاج سلع الاستهلاك، أما ضرورة المنافذ الخارجية فتنشأ فقط عندما لا تحترم تلك النسب المحددة لتطوير القطاعين، مما يجعل تلك الصناعات الأكثر تطوراً تبحث عن سوق خارجية لامتصاص الفائض ومواجهة الميل لانخفاض معدل الربح⁽³⁾، ومن خلال هذين التحليلين تتأكد حقيقة تاريخية مفادها أن العلاقات الخارجية للنظام الرأسمالي خاضعة لمنطق ومتطلبات التراكم الداخلي المتمركز على ذاته.

ومع الزيادة في معدل التراكم الرأسمالي بما يتضمنه من تطور تكنولوجي، والزيادة المستمرة في إنتاجية العامل في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، وغياب الاحتكار وضعف التنظيم للطبقة العاملة والتوسع المستمر في السوق العالمية، جعل من الممكن أن يتم التطوير الرأسمالي مع اتجاه طويل المدى نحو الانخفاض في الأسعار واستمرار هذا الاتجاه الهبوطي حتى نهاية القرن التاسع عشر وعرفته أهم البلدان الرأسمالية كإنجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: الرأسمالية الصناعية المتقدمة - الرأسمالية المالية (1870-1914).

تميزت هذه المرحلة بانتقال الرأسمالية من صيغة المنافسة إلى الصيغة الكونية، اكتملت فيها مهمات التصنيع الأولي مع بروز جملة من التغيرات الهيكلية في بنية الجسد الاقتصادي الرأسمالي، أدت إلى تراكم واسع لرأس المال الصناعي والمالي، وكان اتجاه هذا التراكم هو التركيز، وأيضاً المركزية على مستوى الجغرافيا أوروبا، الولايات المتحدة، وتحقق ذلك كنتيجة لنمو اليد العاملة ورأس المال، الابتكارات الجديدة والنهب المنظم للمستعمرات. ونمو هذه المصادر المذكورة منذ انطلاق الثورة الصناعية، في ظل اقتصاد السوق وحرية المنافسة كان متبايناً من حيث الكم والكيف، أي من حيث الزيادة في السكان وبالتالي الزيادة في عرض قوة العمل تمتصها المشاريع

(1) نفس المرجع السابق، ص 88.

(2) مولة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(3) مولة عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 102.

(4) محمد دويدار، (فيفري 1981): الاقتصاد الرأسمالي في أزمته، جامعة إسكندرية، ص 16.

المتزايدة في ظل الثورة الصناعية، والتغير الحاصل في طبيعة اليد العاملة الذي يركز على عنصر المهارة البشرية والإبداع⁽¹⁾. فأصبحت بذلك سوق المنافسة غير ملائمة لفعاليات اقتصادية بهذا الحجم، الذي يعد بداية إلى السوق الاحتكارية من خلال: بروز رأسمال الاحتكاري المقترن بالابتكار والاختراع يتمتع بقدرة واسعة في الإنتاج والتسويق والتبادل وبناء علاقات إنتاج تتركز في دول المركز الصناعي، فحين تتركز علاقات التبادل وسوق التداول والتجارة في الأطراف.

وفي هذا السياق عمل التركيز على خلق الرأسمالية الاحتكارية بوصفها غريبة المركز (الشمال) فيما يخص دائرة الإنتاج بصيغة الهيمنة على الارتباطات الأمامية والخلفية للإنتاج والتداول، أي فعالية الإنتاج وما يرتبط بها من اندماج رأس المال المالي والمصرفي والصناعي مع احتكار مصادر المواد الأولية، أما التبادل فيتمثل بالهيمنة على الأسواق المحلية والخارجية.

إن التراكم الرأسمالي في المركز (الشمال) والتركز أفضيا إلى هيمنة اقتصادية عالية المستوى، معقدة الفعاليات وإشكالات اجتماعية واقتصادية متلاحقة لم يقابلها تغيرات في صياغة للنظرية الاقتصادية بنفس المستوى⁽²⁾.

بحسب ماركس، فإن ما سيحدد النموذج الاحتكاري هو تطوير التناقضات الداخلية لقانون اتجاه معدل الربح للانخفاض، الذي برز منه اتجاه تصدير رأسمال إلى الخارج، ويعنى ذلك أن تناقضا أكثر تعقيدا يتطور ويقوم بين خلق رأسمال الذي يبحث عن استثمار والحدود الداخلية لامتناعه:

تراكم رأس المال ← انخفاض معدل الربح ← تركيز رأسمال ← زيادة حجم رؤوس الأموال ← تركز الذي يدخل في تناقض مع انخفاض معدل الربح. وهذا النموذج لا ينطبق مع الرأسمالية التنافسية بالرغم من أنه نتاجها، فقد ميز الرأسمالية ذات ميل الاحتكار⁽³⁾.

وقد برهن ماركس بتحليله النظري والتاريخي للرأسمالية، على أن المنافسة الحرة، تولد تركز الإنتاج، وعلى أن التمرکز يفضي عند درجة معينة من تطوره إلى الاحتكار، الذي أصبح أمرا واقعا:

1 - تركز الإنتاج

أظهرت الوقائع أن نشوء الاحتكار عن تركز الإنتاج هو القانون العام والأساسي في المرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية نحو الاحتكار، بالرغم من اختلاف أشكال الحماية والتجارة الحرة، التي تؤدي فقط إلى تباين في شكل وزمن نشوء الاحتكارات، فالتعريفات الجمركية المرتفعة (ألمانيا مثلا) لحماية الصناعات أدت إلى تشكيل

(1) د. أحمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 88، 89.

(2) نفس المرجع السابق، ص 90.

(3) كريستيان بالوا، (1978): الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، ص 107.

الكارتيلات، وما هو في منتهى الأهمية، واقع أن التمركز في بلاد التجارة الحرة (بريطانيا)، نتج عنه ظهور الاحتكارات، وإن يكن بصورة أبطأ وربما بشكل آخر، حيث أدى التمركز إلى أن المشاريع أصبحت تتطلب إنفاق الرساميل بمبالغ هائلة وهو ما يعيق ظهور مشاريع جديدة بحجم أقل.

إن البداية الحقيقية للاحتكارات كانت في سنوات العقد السابع من القرن التاسع عشر، فبعد أن كانت الاحتكارات عرضية، أخذت تصبح أساسا من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها، حيث اتخذ الإنتاج صبغة اجتماعية بما في ذلك ميدان الاختراعات والتحسينات التقنية، وبالرغم من ذلك ظلت الملكية لوسائل الإنتاج خاصة لقلّة محتكرة، كما ظهر عدم التناسب بين تطور الزراعة والصناعة⁽¹⁾.

استمر الإطار العام للمنافسة الحرة المعترف بها شكليا، بينما زادت سيطرة حفنة من الاحتكاريين على الاقتصاد والمجتمع، وحتى يكتمل التصور لابد من التطرق إلى ظاهرة أخرى جديدة دعمت عملية الاحتكار وهي تمركز البنوك.

2- تمركز البنوك

مع تطور الشؤون البنكية وتمركزها في مؤسسات قليلة العدد، تحولت البنوك من وسطاء عاديين إلى احتكارات تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال، وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات، وتمركز البنوك هو وجه أساسي من وجوه صيرورة الرأسمالية إلى الاحتكارية من خلال إزاحة البنوك الصغيرة من قبل البنوك الكبرى. وفي أواخر القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين تغيرت أهمية البنوك بشكل جذري، فقد أصبحت تقوي وتعجل إلى حد كبير سير تمركز رأس المال وتشكل الاحتكارات، كما تخصصت هذه البنوك الاحتكارية في العمليات المالية الكبيرة كمنح القروض للدولة⁽²⁾. كما تميزت هذه المرحلة بتراجع أهمية البورصة، كوسيط في التداول ليصبح كل بنك - بورصة مع التمركز في النشاط البنكي، وإذا كانت البورصة في سبعينيات القرن التاسع عشر قد فتحت عهد تصنيع العديد من الدول الرأسمالية، أصبح بإمكان البنوك بداية القرن العشرين أن تنهض بالأمر، فتطورت العلاقة بين البنوك والمشاريع الصناعية والتجارية الكبرى من خلال الاندماج عن طريق تملك الأسهم أو بتعبير بوخارين "اقتران رأس المال البنكي والصناعي" وتحولت البنوك إلى مؤسسات ذات طابع شامل بجعل العلاقة مع الصناعة عامة وحيدة وفعالة.

(1) فلاديمير لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار www.ahewar.org

(2) نفس المرجع السابق.

يمكن القول أن بداية القرن العشرين كانت نقطة التحول من رأسمالية المنافسة إلى الرأسمالية ذات ميل الاحتكار ومن سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي، وكان لهذا التحول أربعة مظاهر رئيسية:

أولاً: تركز الإنتاج الذي بلغ درجة عالية جداً في تطوره ونشوء كارتيلات وتروستات التي وطدت تفوقها في البلدان الصناعية.

ثانياً: أدت الاحتكارات إلى تسريع السيطرة على أهم مصادر الخامات، ولا سيما خامات الصناعات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي (كصناعات الفحم، وصهر الحديد).

ثالثاً: تركز البنوك وتحولها إلى محتكر لرأس المال المالي وأحاطت بشبكة كثيفة من علاقات التبعية جميع ما في المجتمع الرأسمالي من مؤسسات اقتصادية وسياسية دون استثناء، وهي أبرز ظاهرة لهذا الاحتكار.

رابعاً: نشأ الاحتكار عن سياسة حيازة المستعمرات، فرأس المال المالي قد أضاف إلى بواعث السياسة الاستعمارية القديمة، الصراع من أجل الخامات، من أجل تصدير رأسمال، من أجل مناطق النفوذ أي مناطق الصفقات الرباحة والامتيازات والأرباح والاحتكارية ومن أجل الأقاليم الاقتصادية بوجه عام⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق.

الخلاصة:

إنّ فهم ودراسة أبعاد الظاهرة يتطلب وضعها في إطارها التاريخي، حيث ارتبط ظهور وتطور رأس المال المالي الدولي بنشأة وتطور الرأسمالية بدءاً من التراكم البدائي وظهور رأس المال كعلاقة إنتاج ثم الرأسمالية التجارية كتحويل نوعي في السلوك الاقتصادي شكّل مصدراً أساسياً للتراكم الأولي، فالرأسمالية الصناعية المبكرة حيث لعبت عملية تراكم رأس المال التجاري دوراً أساسياً في تمويل احتياجات الثورة الصناعية وتبلورت حينها أفكار التجارة الحرة، إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية المتقدمة - الرأسمالية المالية - نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت بداية الحركة الكونية لرأس المال، اكتملت خلالها مرحلة التصنيع الأولي مدفوعة بالتطورات التقنية والعلمية، وحققت حركة التركيز والتمركز لرأس المال قفزات عالية انتهت بتداخل رأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي وتشكل رأس المال المالي.

تمهيد:

أثار موضوع تشكل وتطور رأس المال المالي الدولي ومشكلات تصدير رؤوس الأموال من الدول صاحبة الفائض إلى الدول صاحبة العجز جدالا كبيرا بين كبار منظري المدرسة الماركسية، وذلك ارتباطا بالمرحلة النوعية الجديدة لرأس المال مطلع القرن العشرين -رأسمالية ذات ميل للاحتكار-، التي أصبحت من أهم أسس السيطرة للاحتكارات و تبلور عنها النظام الاقتصادي العالمي الراهن. وأثير من خلال هذه النقاشات مسائل عدة حول موضوعات أساسية تتعلق خاصة بواقع وتناقضات السوق العالمية والحدود الفاصلة بين قانون القيمة وقانون القيمة العالمي وآثار ذلك في استمرار عملية الاستقطاب (التبادل غير المتكافئ) والتشوه الداخلي لأسواق الاقتصاديات المتخلفة. بهذا المعنى فإن تيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة غير معني بدراسة وضع رأس المال المالي الدولي، باعتبار أن موضوعاته تصب في مجرى نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية في إطار متطلبات عمليات القطع والتقاطع في التجارة الدولية.

سيتم تقديم عرض لأهم تلك الأفكار والنقاشات حول رأس المال المالي الدولي إضافة إلى التركيز على معرفة الكيفية التي تمت بها الحركة الواسعة لرؤوس الأموال والعوامل التي ساعدت على نموها وتطورها في تلك الفترة وذلك من خلال دراسة التطور في وضع رأس المال المالي الدولي وصولا إلى المرحلة النوعية الجديدة في وظيفة رأس المال - مرحلة العولمة بصيغة الأميلة-

مرحلة التشكل: حيث شكلت عمليات تصدير رأس المال نقطة انطلاق رأس المال المالي الدولي للبحث عن أسواق وتعظيم الفائض في إطار آليات اقتصادية سهلت مهمة -التراكم بالنهب- الذي خرب القدرات الصناعية لبلدان كانت أكثر ازدهارا من أوروبا كالهند والصين وغيرها، وكانت ستمكن لولا ذلك من مواصلة تطورها الخاص في إطار تعددي دون المرور بالضرورة بالرأسمالية، بالرغم من المقاومات في مواجهة فعل التجارة الهدام الذي اتخذ شكل خامات، مواد أولية وطاقة، يد عاملة،... بأسعار أدنى، مقابل سلع وخدمات، ساهم ذلك في تشويه الأسواق الداخلية لتلك الاقتصاديات كأنماط إنتاج قبل رأسمالية منظمة على نحو كبير. فأصبحت السوق العالمية التي نشطت بقوة تصنيع الغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر إحدى العقبات الأساسية أمام تصنيع دول الجنوب-المانعة التاريخية-.

مرحلة التمحو: إمتدت خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية سبعينات القرن العشرين، حيث شهدت توازنات على الصعيد الدولي بقيام النظام الاشتراكي وحصول معظم دول الجنوب على استقلالها السياسي، وعلى صعيد المركز الرأسمالي حيث تطورت الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية، وتسارعت وتيرة التصنيع (الثقل المميز للصناعة) داخل هذه الاقتصاديات مدعومة بالتطورات الحاصلة في الميدان التكنولوجي في ظل سيادة نظام بريتون وودزو وتبني أفكار النظرية الكينزية التي لم تعطي أهمية كبيرة

لقضية تصدير رأس المال، وحل لغز الفائض كان من خلال التدخل الحكومي، ظهر خلالها الميل إلى التوازن بين العمل ورأس المال وسهلت الظروف السائدة أُنذاك مهمة محور الفائض الاقتصادي واستثماره داخليا في المجال الجغرافي للبلدان الصناعية المتطورة، وخلال نفس الفترة تم إعادة طرح مشكلات التخلف والتشوه في الأسواق الداخلية لدول الجنوب وفي مؤتمر باندونغ 1955 أثبتت مسألة التصنيع وضرورة الاعتراف بحقوق الأمم في التنمية من أجل اللحاق.

مرحلة الامتداد - التدويل -: بدأت مع تدويل التجارة ورأس المال بصيغة - الاستثمار - تصاعد خلالها دور الشركات متعددة الجنسية وظهرت مشكلة الفائض من جديد مع اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في قطاع التصنيع-. توحدت الطاقة الاقتصادية والمصرفية في إطار عمليات التركيز والتمركز لرأس المال على الصعيد العالمي، طوّرت خلالها دول الرأسمالية آليات جديدة للهيمنة عبر الاحتكار المالي والتكنولوجي في سياق الأزمة التي شهدتها بداية السبعينات - التضخم الركودي- التي أدت إلى تفاقم البطالة وتراجع مساهمة قطاع التصنيع مقابل صعود كبير لقطاع الخدمات وبشكل خاص القطاع المالي مدعّمًا بالثورة التقنية وانتشار سياسات التحرير المالي.

كان ظهور سوق الأورو /دولار في الستينات حدثا رئيسيا ونقطة انطلاق للحدث الرئيسي الثاني بداية السبعينات: تدويل رأس المال بصيغة الإقراض كبدية للصعود في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي غير المنتج مع انهيار نظام بريتون وودز والدخول في نظام التعويم. وظهر ما يعرف بالتقسيم الدولي الجديد للعمل الذي كشف عن جملة من التناقضات أفرزتها عمليات تداخل سيروية تدويل رأس المال بالصيغة التي تمت بها مع استراتيجيات التصنيع في العديد من دول الجنوب، انتهت بأزمة مديونية حادة والتراجع عن الاقتصاد الإنتاجي العالمي- انتكاسة تدويل الإنتاج-، على إثر التخفيض المفاجئ لتضخم الدولار بقرار من البنك الفدرالي الأمريكي كانت بداية لمسارات حاسمة لرأس المال المالي الدولي وصعود قوي لما يعرف بالمستثمرين المؤسسيين وصولا إلى الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال مرحلة العولمة بصيغة -الأميلة- أبرز مؤشراتهما: تراجع الفكر الكينزي وصعود الليبرالية الجديدة وسياسات التحرير المالي الدولي والمحلي، الانتقال إلى نظام الصرف العائم، وتعميق الاتجاه نحو اختلال التوازن بين العمل ورأس المال كسمة مركزية للمرحلة النوعية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة. وسيتم التركيز على دراسة الظاهرة -الأميلة - أبعادها وآثارها وتحديدا من زاوية العلاقة بين العمل ورأس المال.

بناء على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الرأس المال المالي الدولي -تأصيل فكري-

المبحث الثاني: التطور في وضع الرأس المال المالي الدولي

المبحث الثالث: تدويل الرأس المال والتقسيم الدولي الجديد للعمل

المبحث الرابع: دراسة الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال -الأميلة-

المبحث الأول: الرأس المال المالي الدولي - تأصيل فكري-

من خلال هذا المبحث سيتم عرض لأهم الأفكار والنقاشات التي دارت بين كبار المفكرين للمدرسة الماركسية، الذين تناولوا موضوع رأس المال المالي الدولي ارتباطا بالمرحلة النوعية الجديدة "الرأسمالية ذات ميل للاحتكار" ومن خلال هذه النقاشات تثار العديد من المسائل تتعلق بواقع وتناقضات السوق الدولية، وانعكاساتها على شكل ومضمون قانون القيمة العالمي وظاهرة التبادل غير المتكافئ ومن خلالها نشوء ظاهرة التخلف والتبعية لدول الجنوب والكشف عن مجموعة من المفارقات التي تضعف مصداقية كون التجارة الدولية تخضع لمبادئ السوق الحرة وشفافيتها كما هو الحال على مستوى الخطاب الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة اليوم⁽¹⁾.

المطلب الأول: المساهمات النظرية للمدرسة الماركسية

إذا كانت المرجعية التاريخية للتجارة الدولية هي الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي، السياسة الاقتصادية إلا أن الاقتصاد السياسي هو المرجعية النظرية في تفسير الظواهر المرتبطة بحركية الاقتصاد الدولي، وان تطورات الاقتصاد السياسي حول العولمة هي تنظيرات بدأت مطلع القرن العشرين، بداية بمساهمة الاقتصادي البريطاني ح.أ. هوبسون في كتابه الامبريالية 1902 imperialism مروراً بجهود المفكر النمساوي ر. هلفردينج والعديد من الاقتصاديين الذين كتبوا عن رأس المال المالي الدولي ومشكلات تصدير رؤوس الأموال من البلدان الصناعية الرأسمالية، في سياق تحليلهم لقضايا التوازن العام للرأسمالية الاحتكارية. بداية لاحظ ماركس في العشرية الأخيرة من حياته الملامح الأولية لميل رأسمال نحو الاحتكار من خلال إشارته التالية:

- ظاهرة تركيز رأس المال التي تتجلى في إلغاء المنافسة

- ظهور الاحتكار

- الارتباط الذي يزداد قوة بين رأس المال البنكي ورأس المال الصناعي⁽²⁾.

إلا أن المساهمة النظرية في تحليل رأس المال المالي الدولي، بدأت انطلاقتها الحقيقية بين نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انطلاقاً من:

1- مساهمة المفكر النمساوي رودلف هلفردينج R. HILFERDING في كتابه رأس المال المالي الدولي

(1910)، كتب "إن قسماً متزايداً من رأس المال الصناعي، لا يعود إلى الصناعيين الذين يستخدمونه، وهم

لا يستطيعون الحصول على إمكانية التصرف به إلا عن طريق البنك، الذي يمثل إزاءهم مالك رأس المال،

ومن الجهة الأخرى يتأتى على البنك أن يوظف في الصناعة قسماً متزايداً من رأسماله، وبسبب ذلك يصبح

(1) أمير السعد، (2007): قضايا رأس المال والعمل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ص 104.

(2) أمير السعد، (2006): قضايا نظرية في العولمة المالية - مجلة التواصل، العدد 15، ص 14.

أكثر فأكثر رأسماليا صناعيا وهذا الرأس المال البنكي، أي الرأس المال النقدي، تم تحويله بهذه الطريقة إلى رأس مال صناعي، في الواقع اسميه " رأس المال المالي " فرأس المال المالي إذا هو رأس المال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه الصناعيون ويؤكد **هلفردنج** على دور الاحتكارات الرأسمالية في زيادة حدة التناقض الذي يخلق ضغطا حادا لتصدير رأس مال - مشيرا إلى ميل معدل الربح نحو الانخفاض (1).

وبالعودة إلى تعريف ماركس فإن رأس المال المالي يعني مصرفي الأعمال وغيرهم من "قرسان التمويل" الذين يعيشون من إيرادات تأتي من عمليات مسرحها المصرف والبورصة، وهو يسمى رأس مال المودع - حامل للفائدة-، أو الشكل الحديث لرأس مال- النقد- ويقول انه يولد حين يتبلور جزء من الربح ويصبح مستقلا على شكل فائدة التي ينتجها رأس مال خارج عن مساره (بقاء مالها خارج عملية الإنتاج).

عند **هلفردنج** لرأس المال المالي معنى متقارب لكنه مختلف، فالمصطلح يستخدم للإشارة إلى رأس المال المركز، الذي تشكل بدءا من العقد الأخير من القرن التاسع عشر بفعل الارتباط المتبادل والوثيق بين المصارف الكبرى والصناعة الكبيرة مستشهدا بالشكل الألماني لهذا الاندماج (2).

2- مساهمة **لينين**: في كتابه الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية -1916- استشهد **لينين** بهلفردنج واستند في الوقت نفسه في تحليله على الملاحظات الأولية لماركس حول ظاهرة تركيز وتمركز رأس المال ونزوع الرأسمالية نحو الاحتكار، وفي معالجته لقضايا تصدير رأس المال، وشكله الأساسي هنا هو اقتراض الدولة، يذكر **لينين** بأن من خصائص الرأسمالية فصل ملكية رأس المال عن توظيفه في الإنتاج، فصل رأس المال النقدي عن رأس المال الصناعي ويجري الفصل على مستوى بلدان بأكملها (3)، وتوصل من خلال ذلك إلى حقيقتين هامتين:

الأولى: أن تصدير رأس المال يحوّل الدول الامبريالية، إلى دول ريعية، يتزايد فيها عدد الذين يعيشون على عوائد رؤوس الأموال الموظفة في الخارج وهنا يتجلى الطابع الطفيلي للرأسمالية، عصر الامبريالية.

الثانية: أن رأس المال المالي الدولي، لا يعني بالضرورة هيمنة رأس المال البنكي على رأس المال الصناعي كما ذهب إليه **هلفردنج**، بل أن رأس المال المالي، وفي حالات كثيرة يعني هيمنة رأس المال الصناعي على رأس المال البنكي وفي كل الأحوال رأس المال المالي الدولي هو المهيمن في عصر الامبريالية.

3- مساهمة **روزا لوكسمبورغ**: من خلال كتابها تراكم رأس مال - 1913 -، تناولت **روزا لوكسمبورغ** قضايا تصدير رأس مال والرأس مال الدولي، بالإشارة إلى تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي خاصة مشكلة فائض الإنتاج،

(1) رأس المال المالي والطغمة المالية، مركز الدراسات الاشتراكية، الحوار المتمدن www.ahewar.org/m.asp

(2) مجموعة من الباحثين، ترجمة رندة بعث، (2006): العولمة والامبريالية، دار السوسن، دمشق، ص 48.

(3) نفس المرجع السابق، ص 49.

حيث أن إمكانات تصريفه في الداخل أصبحت مستحيلة، لهذا فإن خيارات رأسمال لحل هذا التناقض مقيدة في المجال الخارجي، وتحديدًا في البلدان التي لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالي، لأنه إذا تم تصريفه في بلدان رأسمالية، فإن المشكلة ستستفحل أكثر، ولإيجاد منافذ معوضه والحد من تدهور معدل الربح، تتطلب جعل المناطق غير الرأسمالية، مناطق تبادلية والتي أدت دور متم الاستهلاك من دون حضور واضح المعالم لأسواق الإنتاج⁽¹⁾.

4- يتفق نيكولاي بوخارين مع هلفردنج بأن اتجاه معدل الربح نحو التدهور هو السبب الأساسي لتصدير رأس المال، الذي يؤدي وظيفة هامة، وهي دعم وتقوية عملية تصدير السلع، والسوق العالمي لرأس المال هو نتيجة حتمية لتكوين السوق العالمي للسلع، فقد قامت على أساس تدويل رأس المال المصرفي، الذي تحول إلى رأس المال صناعي بواسطة تمويل الشركات الصناعية، بهذا الشكل يكون نوعا خاصا من رأس المال المالي على الصعيد العالمي⁽²⁾.

المطلب الثاني: تناقضات السوق العالمية والتراكم الخارجي - إشارة إلى الهند والصين -

من منطلق النصوص النظرية للتجارة الدولية، لا تختلف المبادئ التي تستند إليها حركة عوامل الإنتاج الدولية في جوهرها عن المبادئ التي تستند إليها التجارة الدولية في السلع، وهذا ما ينطبق على -مرحلة رأسمالية المنافسة- أي بعد تشكل الأسواق الداخلية الأوروبية -التراكم الداخلي-، وهي المرحلة التي لم تشهد فيها الرأسمالية إعاقات كبيرة في حركة العمل.

مع تصاعد عمليات تصدير رأس المال والدور المميز للسياسة الاقتصادية كأداة تقنية على مستوى نظرية التجارة الدولية مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفي إطار البعد الاستراتيجي لرأس المال، من جهة زيادة فرصة ميله للاحتكار وبالتالي تعظيم الأرباح المحققة، ومن جهة أخرى تعطيل قيام مراكز جديدة للرأسمالية في مناطق مستعمراتها (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية)، كان يفترض ترقية المنافسة إلى مدى مكاني وزماني بعيدين وكذلك الأمر بالنسبة للتوزيع.

شمل التوسع العالمي لرأس المال - تكوّن السوق الدولية- وارتباطا بالمرحلة النوعية الجديدة على مجالين أو بعدين (منتجات سلع ورأسمال) دون العمل، نظرا لأن قيام سوق عمل عالمية يعطله وجود الحدود السياسية للدول لاعتبارات كثيرة سياسية، قانونية واجتماعية [أمير السعد]، ولقد أدت الامبريالية في تلك الفترة دورا كبيرا في هذا المجال، بهذا المعنى فإنّ السوق الدولية هي سوق مبتورة وهذه الظاهرة هي المسئولة عن حالة

(1) رمزي زكي، (أفريل 1999): العولمة المالية، الكويت، ص 21، 24.

(2) رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص 22.

الاستقطاب والتبادل غير المتكافئ، ما يلغي فكرة اللحاق للدول المتخلفة بالمعنى الذي تحدده النظرية الاقتصادية بشأن مراحل النمو.

2-1- التراكم الخارجي - التراكم بالذهب

بين القرن السادس عشر ومطلع القرن العشرين تشكل تدريجيا اقتصاد عالمي تراتبي -سوق عالمية- ربط فيه العنف الذي رافق توسع أوروبا الغربية بين مختلف مناطق العالم. ولم يتضمن هذا المسار نهب القوى الامبريالية الأوروبية لشعوبها بأكملها وحسب، بل أدى كذلك إلى تدمير تدريجي لحضارات متقدمة، كانت ستتمكن لو لا ذلك من مواصلة تطورها الخاص في إطار تعددي، دون المرور بالضرورة بالرأسمالية، فقد دمرت كليا أو جزئيا حضارة الإنكا والأزتيك والهنود والأفارقة... غير أنّ المقاومات لم تكن قليلة. وقد ذكر "ماركس" بالعبارات التالية مدى المقاومة في الهند والصين: « تقدم لن علاقات انجلترا مع الهند والصين مثلا ساطعا على المقاومة التي يمكن لأنماط إنتاج قبل رأسمالية منظمة على نحو كبير تقديمها في مواجهة فعل التجارة الهدّام. كان الأساس الواسع لنمط الإنتاج في الصين يتكون من اتحاد الزراعة الصغيرة مع الصناعة المنزلية، التي ينبغي أن تضاف إليها في الهند على سبيل المثال الملكية المشتركة للأرض التي تعيش عليها الجماعات الريفية الهندية، التي كانت أيضا الشكل الأصلي للملكية في الصين. في الهند، استخدم الانجليز في آن معا قوتهم السياسية وقدرهم الاقتصادية، كحكام وملاك عقاريين، لتفكيك تلك الجماعات الاقتصادية الصغيرة، وطالما أنّ تجارتهم كانت تمارس تأثيرا ثوريا على نمط إنتاج ذلك البلد، فقد اقتصر ذلك التأثير على تحطيم الوحدة القديمة بين الزراعة والصناعة التي كان يرتكز إليها سكان القرية، محطما صناعة الغزل والنسيج عند السكان الأصليين بالأسعار المنخفضة للبضائع الانجليزية. وكان هذا العمل التدميري أقل نجاحا في الصين حيث لم تكن لديهم سلطة سياسية مباشرة»⁽¹⁾.

يحلل "ماركس" حاجة رأس المال الثابتة إلى التوسع عبر التركيز أولا على عملية التحقق وبالتالي على العلاقة الكمية غير المتكافئة بين العامل كمنتج للسلع والعامل كمستهلك لها وانطلق في تحليل ذلك من مسألة الاستغلال. وتصبح عملية التحقق أكثر صعوبة مع صيرورة العمل أكثر إنتاجية والتصاعد اللاحق لتركيبية رأس المال، حيث يصبح الأجر المدفوع جزءا متناقصا باطراد من القيمة الإجمالية للبضائع، وهذا يعني أن قدرة العمال على الاستهلاك تتناقص باستمرار مقارنة مع حجم السلع المنتجة.

(1) إيريك توسان، (2006): المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، ترجمة عماد شيحة ورندة بعث، دار الرأي، دمشق، ص 263.

وفي سبيل تحقيق القيمة الزائدة المتولدة عن عملية الإنتاج وتجنب تدهور القيمة الناجمة عن فرط الإنتاج، يتعين على رأس المال، أن يوسع دائرته ويصبح الحل الفعال الوحيد هو أن يبادر رأس المال إلى النظر إلى خارجه هو واكتشاف أسواق غير رأسمالية يتبادل معها السلع ويحقق قيمتها (1).

قامت "روزا لكسمبورغ" بتطوير تحليل ماركس لمشكلة التحقق، غير أنها عمدت إلى تعديل اتجاه ذلك التحليل، تقول لكسمبورغ إن "النظام الرأسمالي هو النمط الاقتصادي الأول غير القادر على الوجود بذاته، ويكون بحاجة إلى أنظمة اقتصادية كأدوات وتربة والتطفل على بيئتها الخارجية، حيث يكون خارج رأس المال أمراً جوهرياً.

ارتبطت الحاجة إلى التوسع بالرأسمال الأوروبي، والتي دفعت أوروبا إلى مواقع السيطرة العالمية في الفترة الحديثة، وتؤكد "روزا لكسمبورغ" أن البحث عن رساميل ثابتة إضافية (المواد الخام، الآلات والرساميل المتحولة الإضافية)، تدفع رأس المال إلى نوع من النظام الامبريالي الموصوف بالتهب واللصوصية " (2)، حيث يصبح رأس المال يستبيح العالم كله ويضع يده على جميع وسائل إنتاجه المبعثرة في سائر أنحاء الكرة الأرضية مغتصبا إياها عند الضرورة من جميع مستويات الحضارة والمدن، ومن سائر أشكال المجتمع، وأن يمتلك خيارات غير محدودة من وسائل الإنتاج على الصعيدين الكيفي والكمي، للعثور على فرصة توظيف منتجة للقيمة الزائدة التي نجح في تحقيقها، ويبقى رأس المال معتمداً على وذا علاقة بالبيئة ما قبل الرأسمالية، ولكنه لا يحتضن تلك البيئة، أولاً يقوم بالأحرى بجعل تلك البيئة، بيئة رأسمالية بالضرورة، فالخارج يبقى خارجاً، يمكن مثلاً استخراج الذهب والماس من البيرو وجنوب إفريقيا، أو استنابات قصب السكر في جامايكا وجوا دونما حرج مع الإبقاء على تلك المجتمعات وذلك الإنتاج يعملان في ظل علاقات لا رأسمالية ". في الوقت الذي يتعين على رأس المال في احتضان الخارج ألا يكتفي بالتبادل المكشوف مع المجتمعات اللارأسمالية، أو بالسطو على ثرواتها فقط، بل عليه أيضاً أن يقوم عملياً بتحويلها إلى مجتمعات رأسمالية.

ترى "روزا لكسمبورغ" أن هذه بالذات هي السمة التاريخية الجديدة للاجتياح الرأسمالي حيث تقول "سعى جميع الغزاة إلى التحكم بالبلاد واستغلالها، غير أن أياً منهم لم يكن حريصاً على سلب الناس قواهم الإنتاجية وعلى تدمير تنظيمهم الاجتماعي" (3). وتلك هي النقطة المركزية في تعريف **رودلف هلفردينج** لتصدير رأس المال "حين أقول تصدير رأسمال، إنما يعني تصدير قيمة يراد منها أن تتجذب قيمة زائدة في الخارج " ويعني ذلك أن ما يجري تصديره إنما هي علاقة أو صيغة اجتماعية سوف تبادر إلى إنجاب أو تكرار نفسها (4).

(1) مايكل هارديت، انطونيو نيغري، مرجع سابق، ص 331.

(2) نفس المرجع السابق، ص 334.

(3) نفس المرجع السابق، ص 335.

(4) نفس المرجع السابق، ص 339.

إن الأکید أن رأس المال الأوروبي لا يقوم فعلا بإعادة صياغة الأقاليم الرأسمالية على صورته هو، كما لو أن الكل يصبح متجانسا، حيث كانت بقعة من الأرض مع ما عليها من كتلة سكانية، تصبح قابلة للوصول كخارج لصالح التبادل والتحقق ومن ثم يتم إدخالها في نمط الإنتاج الرأسمالي الكامل-التراكم الداخلي-، إلا أن هذه الآلية أصبحت عقبة في طريق التحقق والعكس بالعكس، حيث يصبح احتضان الخارج يتناقض مع التعويل عليه مما يفرض على رأس المال اقتحام حدود جديدة.

إن توسع رأس المال عبر الإنشاء الامبريالي للسوق العالمية، يفضي إلى بروز عقبات متعاضمة باطراد عن طريق موازنة معدلات الربح بين فروع الإنتاج وقطاعاته المختلفة، بدلا من النزوع نحو شروط اقتصادية متكافئة، نحو أسعار متساوية، أرباح متكافئة للرساميل المتساوية، أجور متساوية، واستغلال متكافئ للعمل المتماثل، والتطور الرأسمالي نحو الاحتكار عرقل تشكل أي معدل متساوي للربح مما أفضى بالتالي إلى نسف إمكانية حدوث أي توسع ناجح لعملية التنمية الدولية. فسيطرة الاحتكارات على السوق العالمية وتقسيمها اجتماعيا بينها جعلت عملية التسوية شبه مستحيلة مع نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين، حيث ساهمت الامبريالية في التوسع العالمي للرأسمالية، من خلال فرض جملة من الاستثناءات والرسوم التجارية - التركيز على آليات السياسة الاقتصادية - كأداة تقنية في التجارة الدولية، ومن خلال خلق الاحتكارات والكارتلات وإيجاد المناطق المتميزة لاستخراج المواد الخام... الخ. وعلى الرغم من أن الامبريالية وفرت طرقا وآليات تمكن رأس المال من التوغل في أقاليم جديدة، ومن نشر نمط الإنتاج الرأسمالي فقد أدت أيضا إلى خلق وتدعيم حدود جامدة بين الفضاءات العالمية المختلفة، تخضت عمليا من عرقلة التدفق الحر لرأس المال والعمل والبضائع مما أفضى بالضرورة إلى الحيلولة دون التحقق الكامل للسوق العالمية. كانت بذلك الإمبريالية آلة لخلق وفتح قنوات وتشفير وأقلمة عالمية لتدفقات رأس المال معرقلة بعض هذه التدفقات وميسرة بعضها الآخر. في حين أن السوق العالمية تتطلب على النقيض من ذلك، فضاء أملس، زاخر بتدفقات غير مشفرة لا تعرف معنى الحدود⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أن أقاليم البيئة للارأسمالية مختلفة جذريا، ولكنها تبقى جميعا من وجهة نظر رأس المال هي الخارج والساحة المرشحة لتراكمه الموسع ولغزوه المستقبلي، وهذا ما ذهبت إليه "روزا لوكسومبورغ". ولتوضيح ذلك يمكن إبراز مثلا عن ما يسمى بالعالم الثالث -منتصف القرن العشرين -، فهذه العبارة كانت قد صيغت استكمالا لتقسيم الحرب الباردة الثنائي بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية الرئيسية، عبر تصور العالم الثالث قطاعا خارج الصراع الرئيسي، فضاء أو هامشا حرا يشكل مساحة تنافس بين العالمين الأولين، وبما أن الحرب الباردة باتت منتهية الآن فإن منطق هذا الانقسام لم يعد نافذا هذا صحيح، ولكن الإقفال النهائي

(1) نفس المرجع السابق، ص 341.

النظيف لهذه الرواية البسيطة يخفق في تسليط الضوء على التاريخ الحقيقي للعبارة في استخداماتها وآثارها المهمة.

في بداية السبعينيات، ساد اعتقاد أن العالم الثالث لم يكن موجودا قط، بالمعنى الذي يجري بموجبه تقديم مجموعة من الدول كما لو كانت وحدة متجانسة، لأنّ هذا المفهوم فيه إنكار لجملة من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الصارخة مثلا بين البارغواي وباكستان، بين المغرب وموزمبيق، غير أن الاعتراف بهذه التعددية الحقيقية لا تعني إغفال حقيقة أن تصورا موحدا ومتجانسا كهذا، كان ينطوي بالفعل على قدر معين من الصواب، من وجهة نظر رأسمال في مسيره غزوه للعالم. ففي أثناء الحرب الباردة، حين كانت مناطق العالم الثاني مغلقة فعليا، كان العالم الثالث بنظر الدول الرأسمالية المسيطرة، الفضاء المفتوح الباقي، كان العالم الثالث واحد من منظور آلية الإنتاج الرأسمالي والأسواق الرأسمالية بالرغم من أوجه الاختلاف الحقيقية والجوهرية الفاصلة بين الأمم⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التبادل غير المتكافئ -الاستقطاب- وتشكل ظاهرة التخلف

لا يتحقق التراكم الخارجي فقط بالذهب، بل كذلك بالتبادل غير المتكافئ، هذا المسار هو الذي وصفه ماركس في كتابه -رأس المال- الذي خصصه للتجارة الخارجية: «يمكن لرؤوس الأموال الموظفة في التجارة الخارجية أن تنتج معدلات ربح أكثر ارتفاعا، لأنها تتنافس مع البضائع التي لا تتمكن بلدان أخرى من إنتاجها بنفس التسهيلات فيبيع البلد الأكثر تقدما بضائعه بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية على الرغم من أنها أرخص ثمنا منها في البلدان المنافسة...».

بالنسبة لماركس يظهر التبادل غير المتكافئ، في الحالة التي يحصل فيها الاقتصاد المتقدم من التبادل الدولي على ساعات عمل زائدة يحتويها الناتج المستورد من البلدان الأقل تطورا تفوق تلك التي تحويها المادة المصدرة، فيقوم البلد الذي ليس في صالحه هذا التبادل بتزويد عمل متجسد عينيا يفوق العمل الذي يتلقاه هو نفسه⁽²⁾.

في هذا المجال يمكن العودة لمساهمات عدد من المفكرين الأساسيين الذين تناولوا موضوع رأس المال المالي الدولي وعمليات تصدير رأس المال ومعها تكون ظاهرة التبادل غير المتكافئ أو التبعية للبلدان المتخلفة مع بداية القرن العشرين.

في تقويمهم لعملية احتضان رأس المال للخارج، وقع النقاد الماركسيين للامبريالية في خطأ الاستخفاف بمدى أهمية التطور غير المتكافئ، حيث يتم احتضان قطاعات الخارج المختلفة وتمثلها لا بموجب نموذج التشابه،

(1) نفس المرجع السابق، ص 340.

(2) كريستيان بالوا، مرجع سابق، ص 188.

بل بوصفها أعضاء متباينة تعمل معا في جسد متماسك واحد -رأس المال-، وهنا تحديدا يكمن التناقض الأساسي للتوسع الرأسمالي (1).

طور المفكر النمساوي الماركسي " أوتوباور " 1907 نظرية التبادل غير المتكافئ (نظرية التبعية) كظاهرة جديدة في إطار نظريته حول الامبريالية، وحاول الوصول إلى تفسير الهوية التي تفصل بين البلدان الألمانية وبلاد التشيك، حيث يقول " لا يستغل رأسماليو المناطق عالية التطور عمالهم فقط بل إنهم يستحوذون بشكل دائم على جزء من فائض القيمة المنتج في المناطق الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية "، ويعني ذلك أن علاقات التبعية والتطور اللامتكافئ تكونت عن طريق تصدير رأس المال الذي يبحث عن أعلى معدل ربح مع أواخر القرن التاسع عشر (2).

لم يتناول المفكر النمساوي " هلفردنج " في كتابه الرأسمال المالي الدولي 1910، موضوع التبادل غير المتكافئ، إلا أنه حاول تقديم تفسير علمي للظواهر الاقتصادية لتطور الرأسمالية الحديثة خاصة فيما يتعلق بالمسائل التالية: اندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي في رأس المال المالي،- إستراتيجية تطور الكارتلات والتروستات - الشركات متعددة الجنسيات- . السياسة الاقتصادية لرأس المال المالي: تصدير رأسمال ومن خلال تحليله لهذه المسائل أكد هلفردنج على أن ما هو مهم في المجتمع الرأسمالي هو رأس المال وليس غيره، لذلك لا تخضع عملية التبادل للشرط التالي: عمل متكافئ يساوي عمل متكافئ آخر، ولكن تخضع لشرط ربح متساوي لرؤوس أموال المتساوية، وهكذا يستبدل تساوي العمل بتساوي الربح ويتوقف بيع المنتجات على أساس قيمتها ليتم بيعها على أساس كلف إنتاجها، فتحقيق أعلى معدل ربح ممكن هدف كل رأسمالي، ليظهر اتجاه تساوي معدل الربح كضرورة لعمل نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق عدم تكافؤ التبادل، فعندما يميل اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، يدفع هذا الوضع الصناعة إلى التمرکز للحصول على فائض الربح مما يدعم الاتجاه نحو التساوي في معدل الربح، بهذا المعنى فإن ما يدفع إلى التنسيق هو الاختلاف في معدلات الربح على حساب الفروع التي لم تخضع لعملية التمرکز وبنجم عن هذه الإستراتيجية تطور الرأسمالية الاحتكارية بإلغاء المنافسة. التي تعبر عن اندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي في رأس المال المالي أولا وعن إلحاق التداول بعملية إنتاج الاحتكارات ثانيا، وتؤدي إلى التحول في الاقتصاد العالمي، إذ تتمكن رؤوس الأموال المصدرة إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات من الاستحواذ على فائض القيمة لمصلحة البلدان الرأسمالية (3).

(1) نفس المرجع السابق، ص 340.

(2) توفيق المدني، (2004): وجه الرأسمالية الجديدة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 17، 18.

(3) توفيق المدني، مرجع سابق، ص 19.

وعندما كتب **لينين** بأن ما كان يميز الرأسمالية القديمة التي يسيطر فيها التنافس الحر هو تصدير البضائع أما ما يميز الرأسمالية الاحتكارية فهو تصدير رأس المال، فإنه لم يقصد بذلك أن الاستغلال عن طريق التبادل الدولي للبضائع قد توقف أو تراجع، إنه أراد بالتحديد أن هذا الاستغلال قد تقوى أكثر، لأنه أصبح يستند إلى تصدير رأس المال. ويعدد **لينين** الأسباب الحقيقية التي تجعل الربح أعلى في البلدان المتخلفة بصورة أكثر حين يؤكد: تكون الأرباح في البلدان المتخلفة اعتياديا عالية بسبب قلة رؤوس الأموال والانخفاض النسبي لسعر الأرض وكذلك الأجور والمواد الأولية⁽¹⁾.

لقد تمت العودة إلى هذه النقاط من قبل " اندريه فرانك " : " من المهم أن نتمتع جيدا في الدور الذي يلعبه تصدير رؤوس الأموال في إيجاد شبكة دولية من التبعات والعلاقات لرأس المال المالي " ويرى فرانك أن التبادل غير المتكافئ هو نتاج للبنية الاحتكارية للمبادلات، علما أن ما يقصده بتعبير الاحتكارية هو التبعية الخارجية للبلد بالنسبة لبلدان المركز .

إن سلطة الاحتكار هي الأساس للاستغلال وانتزاع الفائض، ويقول " فرانك " : « على كافة المستويات يقوم النظام الرأسمالي الدولي والوطني والمحلي بتحقيق التطور الاقتصادي للأقلية والتخلف للأغلبية... وينزع الميتربول على توابعه فائضهم الاقتصادي، فيستحوذ عليه لضمان حاجيات تطوره الاقتصادي الخاص، فتبقى التوابع متخلفة بسبب عجزها عن الحفاظ على فائضها الاقتصادي الخاص "، وغياب الفائض المنزوع يمنع تحقيق تراكم رأس المال.

إذا كانت رأسمالية المنافسة قد قدمت لنا آلية الهيمنة (السيطرة) وقانون الميزة النسبية، والتي من خلالها ظهرت ظاهرة الاستغلال . التبادل غير المتكافئ . فإن نموذج التطور الاحتكاري يزيد بطريقة جديدة من السيطرة والاستغلال للدول الأطراف، وذلك بسبب النتيجة التي تتوقعها الاقتصاديات المسيطرة من هذه الآلية والمتعلقة بنفي أو إعاقة التناقضات الداخلية.

إن محتوى آثار السيطرة التي تمارس عن طريق التبادل الدولي يتم من خلال سيرورة تكوّن القيمة، وفي ظل بنية الإنتاج مرحلة الرأسمالية الاحتكارية وبما أن عملية الإنتاج هي عملية للإنتاج الدولي ترتبط بتطور الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بدورها بتدويل رأس المال، وفي عملية الإنتاج هذه تقوم الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل في نهاية الأمر علاقات الإنتاج العالمية بتعريف قانون للقيمة الدولية، بحيث يصبح **قانون القيمة الوطني انعكاسا يستند على أساس البنى الداخلية لقانون القيمة الدولية**، ويشكل ذلك انقلابا كما كان عليه الحال في المرحلة التنافسية حيث كان قانون القيمة الدولية نتاجا للقيم الوطنية،

(1) توفيق المدني، مرجع سابق، ص 20، 21.

فقانون القيمة عمل في النظام الرأسمالي التنافسي من خلال آليات السوق ومن خلال الاتجاه نحو تعادل معدل الربح، والذي كانت سهولة انتقال رأسمال من بين ما يتطلبه، ولكن مع تصاعد دور رأس المال المالي الدولي الناتج عن اتحاد رأس المال المصرفي والصناعي والتجاري وباختفاء وظيفة التنظيم الذاتي للسوق بظهور الاحتكار وبتركز على مستوى الانتقالات المادية لرأس المال، انعكس كل ذلك على شكل ومضمون قانون القيمة⁽¹⁾. ونتج على ذلك أنواعا مختلفة للتبادل غير المتكافئ:

أ-التبادل غير المتكافئ الذي يقوم على أساس القيمة الدولية، والذي يستند على عدم تكافؤ الأجرور في العملية الإنتاجية، ويعكس عدم تكافؤ الأجرور ما هو أكثر، من مظاهر عدم تكافؤ تطور قوى الإنتاج، ولا يظهر عدم تكافؤ الأجرور في عملية الإنتاج العالمية مستقلا عن علاقات الإنتاج

ب-التبادل غير المتكافئ الذي يقوم على أساس تطابق القيمة الوطنية والقيمة الدولية، وهذا ما يؤدي إلى تقوية وتوسيع آلية التبادل غير المتكافئ الموضوعة من قبل القيمة الدولية.

ج-التبادل غير المتكافئ بين القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي، ويقوم هذا التبادل بذات المهام السابقة وهي توسيع وتقوية التبادل غير المتكافئ.

بالنسبة لـ " فرانك " فإن حرف مستوى القوى الإنتاجية هي ظاهرة أكثر أهمية من امتصاص الفائض وذلك عندما يندمج البلد التابع بالنظام الرأسمالي العالمي، ويؤدي ذلك إلى تشكل ظاهرة التخلف التي تعبر عن الهيمنة على الحياة الداخلية للبلدان الأقل تطورا والذي يتم عن طريق القيم الرأسمالية التي تخفي وراءها عملية تكوّن القيمة للبلدان أقل تطورا، وهو ما لا يتطابق مع حاجياتها للتطور، فتأخذ عملية الإنتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي في البلدان الأقل تطورا مسارا غير مسارها الطبيعي، وذلك محاولة لإزالة العوائق من طريق التراكم والتي تمر من جهة عن طريق استغلال الدول المتخلفة ومن جهة أخرى عن طريق تمركز متنامي لرأسمال الذي يسمح بامتصاص الفائض والاحتفاظ بمعدل الربح، وهو ما يعيق تطور القوى الإنتاجية الجديدة، وهذا التناقض يمتد إلى رأس المال المالي الدولي الذي يضيق مجال استخدامه وتأخذ أزمة النظام خلال مدة معينة شكل أزمة في النظام النقدي والمالي العالمي وصولا إلى أزمة شاملة⁽²⁾.

استكمالا للتحليلات السابقة يمكن إضافة الطرح الذي قدمه " سمير أمين " في شكل نموذج لفهم الكيفية التي يتم بها استغلال عمل غير متساو والذي يؤدي إلى معدلات فائض قيمة غير متساوية، وبالتالي فهم صراع الطبقات على الصعيد العالمي، وهذا النموذج يوضح دون أن يفسر شروط إعادة الإنتاج ويعبر عن الشكل الذي اتخذته عملية الإنتاج في عصر الامبريالية.

⁽¹⁾ كريستيان بالوا، (1978): ترجمة عادل عبد المهدي، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دار بن خلدون، بيروت، لبنان، ص 150.

⁽²⁾ كريستيان بالوا، مرجع سابق، ص 189، 190، 192.

- أ- جميع السلع عالمية لها جميعاً سعر واحد وهو المنتج تحت ظروف تجعله أقل
 ب- رأس المال يتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي
 ج- العمل غير متحرك ويحصل على أجور مختلفة في المركز عنه في الأطراف.

هذا النموذج يوضح إحدى الحالات الممكنة، وهي استغلال العمل بشكل غير متساوٍ ومما يعني معدلات فائض القيمة غير متساوية، ويتطلب ذلك بناء النموذج على أساس القيمة وليس الأسعار المباشرة، فيظهر الاستغلال غير المتساوي على شكل تبادلات غير متساوية، والاستغلال غير المتساوي (والتبادلات غير المتساوية الناتجة عنه)، تفرض عدم المساواة في التوزيع الدولي للعمالة وهو يشوّه هيكل الطلب، ويسرع بالتراكم الذاتي في المركز ويعرقل التراكم التابع المتجه للخارج في الأطراف (دول الجنوب). وبناءً عليه يطرح نموذجين للتراكم، الأول في المركز والآخر في المحيط.

النموذج الخاص بالمركز تتحكم فيه ارتباطات قطاعي رأسمال الأول والثاني وبذلك يعبر عن تماسك اقتصاد رأسمالي مرتكز على الذات، وفي المقابل، في حالة نموذج الأطراف (دول الجنوب) يتحكم الارتباط بين الصادرات (القوة المحركة) والاستهلاك (المدفوع) في إعادة إنتاج النظام، أي أن النظام موجه للخارج بدلاً من الارتكاز على الذات، وهذا يعني التبعية أي " التواء من جانب واحد " مع الاتجاهات السائدة في النظام العالمي المدمجة فيه، وهذه الاتجاهات هي بالضبط التي تحددها متطلبات التراكم في المركز⁽¹⁾.

وبالتبع فكل من النموذجين (مركز، محيط) مراراً بمراحل متتالية لها خصائصها المتميزة، فنموذج المحيط مثلاً مر بمرحلة أولية: تصدير المنتجات الزراعية والمنجمية، إلى مرحلة التصنيع لإحلال الواردات (وهو النموذج العام خلال النصف الثاني من القرن العشرين)، ثم تلتها مرحلة التصنيع المتوسع مع صادرات منافسة لصادرات المركز (النموذج الصيني لأعوام السبعينات) وهو مع ذلك نموذج تخومي حيث أنه يعمل في إطار التواء من جانب واحد لمتطلبات العولمة⁽²⁾

هذه الشروط التي تحكم التراكم على المستوى العالمي تعيد إنتاج التنمية غير المتكافئة وهي توضح أن البلدان المتخلفة هي كذلك لأنها تتعرض لاستغلال مضاعف وليس لأنها متخلفة (وفي الواقع فإن تأخرها هو الذي يسمح بمضاعفة استغلالها).

وجميع التوقعات على أساس الأسعار الثابتة، لسياسات التنمية التابعة تؤدي للتوقف تحت تأثير العجز المزدوج لميزان المدفوعات وموازنة الدولة، أما التوقعات على أساس الأسعار الجارية فتصل لنفس النتيجة

(1) سمير أمين، (2012): قانون القيمة المعولم، دار العين، الإسكندرية، مصر، ص 88.

(2) سمير أمين، المرجع السابق، ص 89، 90.

وبشكل أسرع وتفسر ذلك أن هيكل الأسعار مشوه بشكل يساعد على الاستغلال المضاعف للدول المتخلفة (الأطراف).

وعلى أي حال فالنموذجان يكونان معا واقعا واحدا وهو التراكم على المستوى العالمي الذي يزيد حدة الصراع الطبقي على هذا المستوى ونفهم وتحديد العناصر الأساسية المكونة لهذا الصراع يجب التفريق بين:

أولاً: البرجوازية الامبريالية التي تسيطر على النظام ككل وتستحوذ لنفسها على نسبة كبيرة من العمل الفائض المنتج على المستوى العالمي.

ثانياً: البروليتاريا في بلد المركز التي تحظى بزيادة الأجور تتماشى بدرجة أو بأخرى مع إنتاجية العمل. ثالثاً: البرجوازية التابعة في التخوم التي يتحدد موقعها طبقاً لتقسيم العمل الدولي والتي يغير نشاطها المعادي للامبريالية هذا التقسيم.

رابعاً: بروليتاريا التخوم (الأطراف) المعرضة للاستغلال بسبب عدم اكتمال الهياكل الرأسمالية وخضوعها التاريخي للتراكم الموجه لفروقات الارتباط الناتج عنه بين سعر قدرتها على العمل وإنتاجية عملها.

خامساً: الفلاحين المستغلين في الأطراف المعرضين في بعض الحالات لاستغلال مزدوج من أشكال سابقة على الرأسمالية ومن رأس المال.

سادساً: الطبقات المستغلة في الأنظمة غير الرأسمالية والمنظمة بشكل يتماشى مع ما سبق. هذا العرض يوضح حقيقة أن التناقض الرئيسي الذي يحكم جميع التناقضات هو التناقض بين شعوب الأطراف - البروليتاريا والفلاحين المستغلين - وبين رأس المال الامبريالي المرتبط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. وعلى أساس هذا التناقض يتحدد:

- أ. معدل فائض القيمة على المستوى العالمي ومعدلاته المختلفة في المركز والتخوم
- ب. فائض العمل المبتز في الأنظمة السابقة على الرأسمالية المسيطرة
- ج. هيكل الأسعار للسلع العالمية الذي يجرى على أساسه إعادة توزيع فائض القيمة (بين رأس المال الامبريالي والبرجوازيات التابعة).
- د. الأجور الحقيقية على مستوى المتوسطات العالمية وعلى مستوى متوسطها في بلدان المركز وفي الأطراف.

هـ. مقدار الربح الذي تتحصل عليه الطبقات غير الرأسمالية خاصة في التخوم.

و. ميزان التبادل بين المركز والتخوم

ز. سهولة انتقال السلع ورأس المال وبالتالي معدل التبادل⁽¹⁾.

(1) سمير أمين، المرجع نفسه، ص 92.

إنّ وجود الاحتكارات التي تنفي الفرضية الليبرالية عن قيام المنافسة وهذه الاحتكارات هي التي تحكمت في شكل الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي تسمح بامتصاص ريع احتكاري من مجمل فائض القيمة، بما يضمن لها الحصول على معدلات للريح تفوق تلك التي تحصل عليها القطاعات الخاضعة لها، مما يسمح بفهم طبيعة الرأسمالية في المرحلة الراهنة سواء من حيث توجهها نحو الركود، والأساليب التي تتبعها للتغلب على هذا التوجه (خاصة الأمولة)⁽¹⁾

لا يزال ما وصفه ماركس في القرن التاسع عشر يسمح حتى اليوم بتفسير التبادل غير المتكافئ بين البلدان المختلفة في إنتاجيتها، ولا سيما بين البلدان الرأسمالية المصنعة وبلدان المحيط. وبالفعل تصدر البلدان الأكثر تصنيعاً إلى البلدان الأقل تصنيعاً بضائع تستطيع بيعها بأسعار أدنى مما كانت ستكلف بلدان الجنوب لو أنّها أنتجتها بنفسها.

ويعني ذلك أنّ السوق العالمية التي نشطت بقوة تصنيع الغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، أصبحت منذ نهاية القرن التاسع إحدى العقبات الأساسية أمام تصنيع العالم الثالث، وذلك بالتحديد بسبب كبح أو منع تراكم رأس المال الصناعي⁽²⁾.

(1) سمير أمين، المرجع نفسه، ص 33.

(2) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 265.

المبحث الثاني: التطور في وضع الرأس المال المالي الدولي

مع مرحلة الرأسمالية ذات ميل للاحتكار أخذ تصدير رأس المال يتحول إلى سمة ومؤشرا إلى التغيرات العميقة التي حدثت داخل هذا النظام، فكانت بريطانيا هي الرائدة في تصدير رأس المال ثم تلتها فرنسا وألمانيا، وانضمت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تحديدا في القرن العشرين⁽¹⁾. وبهذا الخصوص يمكن ملاحظة ثلاث مراحل أساسية في تطور رأس المال المالي الدولي وهي: مرحلة التشكل، مرحلة التمحو، مرحلة الامتداد.

المطلب الأول: مرحلة التشكل

خلال الخمسين سنة قبل الحرب العالمية الأولى حدث تدفق هائل لرؤوس الأموال من البلدان الصناعية الرئيسية في أوروبا: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا... إلى بلاد حديثة التصنيع مثل الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا، وقدرت التدفقات الرأسمالية التي خرجت من بريطانيا حوالي 9 % من الناتج القومي الإجمالي لبريطانيا وتحققت نفس النسبة في حالة فرنسا وألمانيا وهولندا، مما أدى إلى تعزيز مكانة نمط الإنتاج الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي العالمي، حيث ساهمت عمليات تصدير رؤوس الأموال في تلك الفترة على تخليص مراكز الرأسمالية العالمية من فائض التراكم، الذي كان يهدد بتعجيل انخفاض معدل الربح بالنسبة لجملة رأسمال المستثمر، مع ضمان أرباح جد عالية لذلك القسم من رأس المال الذي لم يكن يجد في بلاده مجالا للاستثمار المجزي بما فيه الكفاية، ثم تدويرها إلى البلدان الرأسمالية الصناعية، مما سمح بحدوث تمويل جزئي لزيادة أجور العمال لهذه البلدان من دون المساس كثيرا بمعدلات الربح، وساهم ذلك في تعطيل الانفجار الاجتماعي داخل هذه البلدان والحيلولة دون الملاحظة الكافية لتناقضات النظام الرأسمالي واحتواء مخاطر النظام الاشتراكي إضافة إلى توفير المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار رخيصة⁽²⁾.

لقد استطاعت إنجلترا استنادا إلى عملتها الدولية (الإسترليني) المستخدم في تسوية المعاملات على الصعيد الدولي، من تنظيم شبكة من المصارف الدولية، وتمكنت هذه المنظمات من تجميع الادخار العالمي والتحكم في التمويل والائتمان.

وقد استفادت البنوك التجارية الانجليزية من تلك العمليات عن طريق تحقيق أسعار فائدة مرتفعة عن القروض التي تمنحها في التجارة الدولية العالمية، وقد اتخذت عمليات تصدير رأس المال في تلك الفترة عدة أشكال:

- التصدير عن طريق البنوك والمؤسسات المالية
- التمويل من خلال القروض الدولية بواسطة إصدار السندات في الأسواق المالية الدولية
- القروض الحكومية التي كانت تقدمها بعض حكومات البلدان الصناعية إلى حكومات البلدان الأخرى

(1) محمد دويدار، (1981): مرجع سابق، ص 16، 17.

(2) رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق، ص 28.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رافقت هذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال بعض السمات الرئيسية:

- أ. مصدر التراكم هو رأس المال الخاص وليس الدولة، وذلك ارتباطا بالميل الواسع للمنافسة الكاملة
- ب. ارتفاع معدل العائد والريح على تلك الحركات مقارنة بمعدلات العائد والريح الداخلي.
- ج. بداية دخول جهاز الدولة في حركة تصدير رؤوس الأموال بهدف تأمين المصالح العامة السياسية، الاقتصادية، والعسكرية للدولة المصدرة لرأس المال من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية التابعة لدولته للحصول على أكبر ربح ممكن.

وقد اجتمعت خلال هذه الفترة مجموعة من الظروف ساعدت على تحقيق كل هذه الأهداف من بينها:

- استقرار النظام النقدي الذي كان قائما آنذاك على قاعدة الذهب.
- وصول المنافسة مستويات مرتفعة باتجاه سقفها الأعلى، ارتباطا بعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية.
- البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي في الخارج والتي رفعت من معدلات الربح في المستعمرات وأشباه المستعمرات، نتيجة لرخص اليد العاملة والمواد الأولية والطاقة⁽¹⁾

خلاصة القول أن تصدير رأس المال في المرحلة الاحتكارية أصبح من أهم أسس السيطرة للاحتكارات وتعبير هلفردينج " إن رأس المال المالي لا يريد الحرية، بل السيطرة " ⁽²⁾، فإن الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع إلى السيطرة واستغلال عدد متزايد من الأمم الصغيرة والضعيفة من قبل عدد صغير من الأمم القوية الغنية، كل ذلك قد خلق السمات المميزة للرأسمالية الاحتكارية التي اقترنت بتوسع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية ومن هنا تحديدا يمكن فهم التنافس الكبير الذي حدث بين أقطاب الرأسمالية الصناعية المتطورة في تلك الفترة على مناطق الاستثمار والأسواق الدولية الذي أدى في نهاية المطاف إلى إشعار فتيل الحرب العالمية الأولى⁽³⁾.

المطلب الثاني: مرحلة التمحو

سيتم التركيز في هذه المرحلة على الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية مطلع السبعينات القرن العشرين.

(1) أمير السعد، (2006): قضايا نظرية في العولمة المالية، مجلة التواصل، العدد 15، ص 6.

(2) فلاديمير لينين، مرجع سابق.

(3) رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق، ص 26.

1-2 أزمة النظام الرأسمالي ورأسمالية الدولة الاحتكارية

إذ كان هناك شبه إجماع من جانب المنظرين الغربيين في تحليل ظاهرة الامبريالية على أنها تمثل النفي الجزئي لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن تحليل ظاهرة الرأسمالية الاحتكارية للدولة كإحدى خاصيات تطور الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية بداية عود الليبرالية الجديدة في الغرب بقيادة رونالد ريغن ومارغريت تاتشر، تظل موضوع جدل بين مختلف رواد المدارس الفكرية.

إن مفهوم الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو مفهوم " لينيني "، استخدم أول مرة عام 1917 حيث يعتبر أن الحرب التي عجلت بصورة عظيمة في تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية دولة احتكارية هي تحضير مادي كامل للاشتراكية وهي العتبة التاريخية التي لا تفصل بينها وبين الاشتراكية أي عتبة وسطية " (1).

خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)، ازداد تمركز رأس المال وبرزت فيها الاحتكارات الرأسمالية الضخمة وتعرض فيها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات - أزمة الكساد 1929-، وبروز الحروب النقدية والتجارية وانهايار قاعدة الذهب...الخ، في خضم كل هذا ازداد التدخل على شكل واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة وتعتبر نظرية الاقتصادي الفرنسي بوكارا " النظرية الأكثر دقة في مجال تحليل الرأسمالية الاحتكارية للدولة، والعناصر الأساسية الثلاثة لأطروحة " بوكارا " هي:

- تعبر الرأسمالية الاحتكارية للدولة عن مرحلة ضرورية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي لخلق وامتصاص الفائض الاقتصادي
- تدخل الدولة للحصول على رأس المال لتعيد تملكه للرأسماليين
- تسمح التناقضات الرأسمالية الاحتكارية للدولة بقيام ممارسة عملية تساعد على التغيير -الديمقراطية المتقدمة (2).

على أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الاقتصادية قد تجلى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتبني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينيزية، فقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف 1936، أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهو ميل نابع من آلياته الداخلية ويسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه

(1) توفيق المدني، مرجع سابق، ص 23، 24.

(2) نفس المرجع السابق، ص 25.

والقضاء على البطالة، تكون الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويض في الطلب الكلي.

إن الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي جمع قوى الاحتكارات وقوى الدولة في آلية موحدة تستهدف الوقوف في وجه التناقضات الناجمة عن فائض التراكم، واتجاه المعدل المتوسط للربح للانخفاض وهو ليس بالظاهرة الجديدة، بل إنه ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي، ليتحول إلى صفة مزمنة وعامة مرحلة الرأسمالية الاحتكارية للدولة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة وقبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ التدخل الحكومي، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحهم⁽¹⁾. فكانت إعادة هيكلة صيغ الدولة وأشكال العلاقات الدولية، ضرورة موضوعية، فرضتها ظروف المرحلة.

على الصعيد الداخلي كان لابد من إقامة نوع من التسوية الطبقية بين رأس المال وقوة العمل لضمان الهدوء والسلم المحليين، وقد تأكد في تلك الفترة أن الحل يكمن في إيجاد الخلطة المناسبة من مؤسسات الدولة والسوق الاقتصادي لضمان الاستقرار.

كان القاسم المشترك بين كل صيغ الدولة المتنوعة، القبول بأن واجب الدولة تركيز جهودها لتحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية لكل مواطنيها، إضافة إلى وجوب استخدام سلطة الدولة بحرية سواء للعمل جنباً إلى جنب مع عمليات السوق الاقتصادي، أو للتدخل المباشر في عمل تلك الأسواق أو حتى الاستعاضة عنها إن لزم الأمر لتحقيق تلك الأهداف، وتم فعليا استخدام السياسات المالية والنقدية على نطاق واسع للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية وضمان حد معقول من العمالة الكاملة⁽²⁾، وتجدر الإشارة هنا أن كينز لم يعطي أهمية لقضية تصدير المال كحل لمشكلات الرأسمالية، في زاوية الادخار الفائض، وحل لغز الادخار الفائض عند كينز لم يتم من خلال الاقتراح بتصديره واستثماره في الخارج، بل من خلال التدخل الحكومي في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال⁽³⁾.

على الصعيد الدولي نشأ نظام عالمي جديد من خلال اتفاقات بريتون ووردز، بإشراف مؤسسات مالية ونقدية دولية مختلفة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد شجع النظام الجديد حرية التجارة بمختلف السلع والبضائع وفق نظام نقدي يعتمد معدلات صرف ثابتة تقوم أساساً على قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بأسعار ثابتة، ولأن معدلات الصرف الثابتة لا تتوافق مع حرية تدفق رأس المال التي بدا واضحاً ضرورة إبقائها تحت السيطرة، تحتم على الولايات المتحدة السماح بحرية تدفق الدولار خارجها كي يؤدي وظيفته كعملة

(1) نفس المرجع السابق، ص 25، 26.

(2) ديفد هارفي، (2005): الليبرالية الجديدة - ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ص 24، 25.

(3) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 30.

للاحتياط النقدي العالمي، والمعروف أن هذا النظام قام في ظل الحماية العسكرية الأمريكية ولم يضع حدوداً أمام امتداده العالمي إلا الاتحاد السوفيتي والحرب الباردة (1).

2-2- إمكانية امتصاص الفائض الاقتصادي داخليا - ما بين الدول الصناعية-

أدى فرض قيود على حراك رأس المال إلى توسيع الإنفاق العام وبناء دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، مع زيادة درجة التخطيط لعملية التطوير (التصنيع) والتنمية فقام اقتصاد اجتماعي مدعوماً بنشاطات الدولة التدخلية وتمتعت فيه مؤسسات الطبقة العاملة بقوة وتأثير حقيقيين داخل جهاز الدولة (2).

يمكن القول أن طبيعة الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية سبعينات القرن العشرين سهلت مهمة تمحور الفائض الاقتصادي واستثماره داخليا في المجال الجغرافي للبلاد الصناعية المتطورة ارتباطا بالتالي:

- إن مشروعات إعادة إعمار أوروبا امتص معظم فائض رؤوس الأموال المتاحة للتصدير
- الزيادة التي حصلت في الإنفاق العسكري ارتباطا بمقتضيات الحرب الباردة.
- استقرار النظام النقدي الدولي الذي كان قائما على ثبات أسعار الصرف الذي لعب دورا هاما في ضبط حركة رأس المال والحد من نزعته المضاربية.
- ارتفاع معدلات الربح في قطاع التصنيع في البلدان المتطورة يقابله الموقف العدائي من الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتخلفة والنامية في خمسينات وستينات القرن العشرين وهي عوامل حالت كلها دون تحركات يعتد بها لرأس المال المالي الدولي (3).

2-3- الحرب الباردة: التوازن بين العمل ورأس المال.

يمكن القول أنه خلال هذه الفترة تحقق نوع من التوازن النسبي بين قوة العمل وقوة رأس المال، هذا الأخير حقق معدلات ربح عالية بفضل الإنتاج الواسع والعلاقات التجارية المتنامية، وبالنسبة للطبقة العاملة حققت مكاسب ملموسة في الأجور والحماية الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات، في إطار مفاهيم المساواة وتكافؤ الفرص والأمن الاجتماعي بفضل أحزابها اليسارية وحركتها النقابية القوية والفعالة، كما توسعت الحريات والحقوق الديمقراطية والنقابية، بالإضافة إلى التوازنات التي تحققت داخل النظام الرأسمالي، شهد العالم في تلك الفترة نوعا من التوازن الدولي من خلال تطور ونمو القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا

(1) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، المرجع السابق، ص 25.

(2) ديفد هارفي، نفس المرجع السابق، ص 28.

(3) أمير السعد، قضايا نظرية في العولمة المالية، مرجع سابق، ص 9.

الشرقية⁽¹⁾. وقد سمح ذلك بإعادة طرح قضية التصنيع والإشكاليات المتعلقة بالسوق الداخلية في دول الجنوب خلال مؤتمر -باندونغ 1955-

2-4- طرح قضية التصنيع وإشكالية السوق الداخلية في دول الجنوب.

إنّ التناقض بين المراكز والأطراف هو فعلا التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي العالمي، وهو أساسي لأنّ التناقض الرئيسي يظل بين العمل ورأس المال⁽²⁾. ارتبطت قضية السوق الداخلية تاريخيا بعملية تراكم رأس المال في المراكز والتي كانت محكومة أساسا بديناميكية العلاقات الاجتماعية الداخلية، المعززة بروابط خارجية موضوعة في خدمتها، على عكس ذلك اشتقت عملية التراكم هذه في دول الجنوب من التطورات في المراكز والتصقت معها في تبعية ما⁽³⁾. وقد ترتب على ذلك:

أ- تعميق ظاهرة التجزئة والتفكك داخل الاقتصاد المتخلف

ب- إفراز نوع من التكامل المشوّه مع اقتصاديات البلدان المتطورة مما دفع بظاهرة النمو غير المتكافئ إلى آخر مداها، أي تكامل من جانب واحد⁽⁴⁾. وذلك لارتكازها على حلقة التداول، بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصاديات.

بمعنى أنّه لم يتوفر الحافز التاريخي لدفع عملية التقسيم الاجتماعي إلى الأمام وكان البديل هو عملية التقسيم الدولي ذات الطبيعة الرأسمالية المشوّهة، مع تحول الرأسمالية من صيغة رأسمالية المنافسة إلى الصيغة الكونية الذي أدى إلى استمرار عملية الاستقطاب والنشوء الداخلي في الاقتصاديات المتخلفة وتجربة الهند والصين خير مثال على ذلك⁽⁵⁾.

وقد حاولت رأسمالية الدولة في البلاد المتخلفة معالجة هذه الإشكالية، من خلال برامج تنمية إلا أنها لم ترتقي إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخي في اقتصادياتها سواء من حيث الإعداد والتخطيط أو مستوى التنفيذ والمراقبة حالت دون تشكل سوق اقتصادي حقيقي.

خلال هذه الفترة وقفت الدول النامية في صراع طويل بين ضرورة التخصص لتتميز فيما تنتجه بناء على نظرية النفقات المقارنة والنمط السائد لتقسيم العمل الدولي، وبين ضرورة التنوع والتصنيع للتحرر من وطأة السوق الرأسمالية العالمية وتقليص "احتياطي العمل الضعيف الإنتاجية" من خلال انتقاله إلى نشاطات حديثة

(1) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1994، ص 109.

(2) سمير أمين، (2002): الاقتصاد السياسي للتنمية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 54.

(3) سمير أمين، (2003): ما بعد الرأسمالية المتهاكمة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 242.

(4) أمير السعد، (أوت 1989): اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مجلة دراسات عربية، بيروت، لبنان، ص 70.

(5) أمير السعد، (2004): الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سابق، ص 149.

ذات إنتاجية أعلى⁽¹⁾، ومع حقيقة أن التفاوت الاقتصادي الكبير بين البلدان الرأسمالية والبلدان المتخلفة يتزايد وأن نظرية النفقات النسبية أو المقارنة لن تكون في صالح هذه الأخيرة، أصبح التصنيع هدفا أساسيا من أهداف البلدان المتخلفة التي نالت استقلالها السياسي حديثا عن المراكز الرأسمالية⁽²⁾.

بعد مؤتمر "باندونغ" 1955، برز داخل العالم الثالث توجه وطني ذو طابع تمردى على النظام الاقتصادي الدولي في ظل ظروف تدهور معدلات التبادل، وتتنوع مظاهر التبعية، وتزايد تشوّه في البنى الإنتاجية في البلاد المتخلفة بفعل عمليات الاندماج في السوق العالمية، كل هذه الأوضاع دفعت بتحريك ملف قضايا السوق والتخلف ومن خلالها قضية التصنيع في العديد من دول العالم الثالث، وذلك بالنظر إلى فشل نموذج الاندماج التقليدي كأساس للخروج من حالة التخلف والتشوّه السائد في السوق الداخلية، إضافة إلى وجود فرصة موضوعية لتصحيح عبء التشوّهات السابقة ارتباطا بالتحوّلات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽³⁾.

ظهرت خلال هذه المرحلة من جديد مشكلة الفائض في رؤوس الأموال وتناولت ذلك دراسات عديدة أهمها العمل النظري الجاد لـ "بول باران" و "بول سويزي" عام 1966 حول رؤساء، وانطلاقا من مقولة تزايد الفائض الاقتصادي في ظل الرأسمالية الاحتكارية، وليس قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل، حيث اعتبر كل من باران وسويزي أن الحالة الطبيعية للاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري هي الركود، فيصبح النظام يعتمد على عوامل تنمية معينة لرفع الإنتاجية، تقع جميعها خارج المنطق الداخلي للتراكم (نفقات عسكرية، تنزيلات، توسيع الخدمات، ...)، وكان ظهور رأسمالية الدولة والتوسع في النفقات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية سببا رئيسيا لخروج الاقتصاد الأمريكي من الأزمة التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929، في الوقت الذي انهارت فيه البنية الفوقية للاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري وتناقص حجم رأس المال المالي الدولي، الذي لم يتمكن من أداء دور جوهرى في علاج الاقتصاد الحقيقي، وقد أكد باران وسويزي في كتابهما على الأسلوب الذي تمكنت فيه نفقات الدولة في الجانبين العسكري والمدني والسعي إلى زيادة المبيعات، وإنتاج موجة جديدة من السيارات وغيرها من العوامل التي أدت دور الرافعة للاقتصاد الرأسمالي خلال الستينات، وامتنعت فائض القيمة وأخرجت النظام من حالة الركود كما أشار أيضا إلى المقدار الضخم من فائض القيمة الذي ذهب إلى قطاعات التمويل (بداية النزوع إلى الأميلة) والعقارات لكنهما لم يبحثا هذا الأمر بعمق آنذاك⁽⁴⁾.

(1) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، مرجع سابق، ص 27.

(2) فؤاد مرسي، (مارس 1990): الرأسمالية تجد نفسها، عالم المعرفة، عدد 147، الكويت، ص 122، 123.

(3) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مرجع سابق، ص 71.

(4) جون بيلامي فولتير، الأمولة الرأسمالية، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، ترجمة تامر الصفار، www.ahewar.org

المطلب الثالث: مرحلة الامتداد في وضع الرأس المال المالي الدولي - تدويل رأسمال -

3-1- صعود دور الشركات متعددة الجنسيات: تطوّرت في سيرورة الرأسمالية الاحتكارية للدولة ومع زيادة درجة تركيز وتمركز رأس المال . الشركات متعددة الجنسية. وهي تؤدي اليوم دورا مهما على الصعيد العالم الرأسمالي وتعتبر أرقى أشكال الاستثمار المعاصر للإنتاج الرأسمالي وأهم الأدوات المسؤولة عن الاستثمار المباشر .

كان نشاط الشركات متعددة الجنسية قد تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة اعمار أوروبا، حيث أدت الشركات الأمريكية دورا مهما ورائدا في مجال الاستثمار الأجنبي، وتميزت طرق الاستثمار لدى هذه الشركات بسمات مختلفة عن طرق الاستثمارات التقليدية المعروفة لتصدير رأس المال، الذي يقوم على أساليب الإقراض أو الاستثمار بالسندات التي تتطوي على المخاطرة⁽¹⁾. وقد نالت الشركات متعددة الجنسيات منذ نشوئها اهتمام العديد من الاقتصاديين في مقدمتهم رواد المدرسة الماركسية.

بداية أشار التحليل الماركسي باستمرار وبشكل منهجي إلى مفهوم رأسمال في علاقته بالأمة بالإشارة إلى ملكية وطنية محددة، رأسمال الولايات المتحدة الأمريكية، رأسمال بريطاني، الفرنسي، الألماني... الخ، وبمجرد اجتياز رأس المال الحدود الوطنية فإنه يحل من زاوية تصدير رأس المال (ماركس، لينين)، دون أن يفقد صلته بالرأسمال الوطني الذي نتج عنه.

وإذا أخذنا رأس المال الدولي كمفهوم ماركسي، وانطلاقا من مفهوم العلاقات الإنتاجية العالمية، فإنّ علاقات الإنتاج الوطنية هي التي تعرف مجال عمل رأس المال الوطني، مما يستتبع أن علاقات الإنتاج العالمية تستتبع بالضرورة تكون ملازمها هو رأس المال الدولي، يضاف إلى ذلك أن كارل ماركس حين بين أن حرية التبادل هي حرية رأس المال فإنه يؤكد أن حرية التبادل هي وسيلة رأس المال لتحطيم قيوده الوطنية وللتكوّن على نطاق الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

بالنسبة لبوخارين فإنه حاول تحليل الامبريالية والرأسمالية على الصعيد الاقتصادي العالمي وتدويل رأس المال من خلال تناوله مجمل الاقتصاد الوطني . الدولة . الأمة كجزء مندمج في مجموع أكبر هو الاقتصاد العالمي، شأنه في ذلك شأن روزا لوكسمبورغ.

يقول بوخارين "متلما تكون المشاريع الفردية جزءا مكونا من الاقتصاد الوطني فإن كل واحد من هذه الاقتصاديات الوطنية يندمج هو الآخر في النظام الاقتصادي العالمي الذي يتكون تدريجيا من خلال السوق العالمي للبضائع والسوق العالمي لرؤوس الأموال، فيظهر تقسيم العمل الاجتماعي على الصعيد العالمي،

(1) توفيق المندي، وجه الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق، ص 27.

(2) كريستيان بالوا، مرجع سابق، ص 17.

ويظهر السوق العالمي لرؤوس الأموال كنتيجة منطقية لتكون السوق العالمي للبضائع ". ومن دلائل تكون السوق العالمي لرؤوس الأموال هو ميل معدلات الفائدة على الصعيد العالمي إلى التعادل.

ويعرف **بوخارين** الاقتصاد العالمي باعتباره نظام لعلاقات متطابقة للإنتاج والتبادل تحيط بالعالم كله والناجمة عن عملية تدويل الإنتاج، أما بالنسبة لتدويل رأس المال فإن **بوخارين** يكشف وجوده الأکید فيما يسمى اليوم بشركات متعددة الجنسيات والتي كانت أشكالها المكونة في حينها (الكارتلات والتروستات الدولية)، ويكشف وجود هذه الشركات في النقل، الصناعة الاستخراجية، الحديد والصناعة الكهربائية والكيميائية والبتترول والنسيج. بالنسبة ل**بوخارين** فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد تطابقها الحقيقي في تدويل رأس المال، يقول " إن سيرورة التدويل الذي يشكل التبادل الدولي شكلها الأكثر بدائية والتروست الدولي شكلها التنظيمي الأعلى درجة، قد سبب تدويلا جديا لرأس المال المصرفي الذي يتحول إلى رأس مال صناعي (بواسطة تمويل المشاريع الصناعية)، والذي يكون بهذا الشكل صنفا خاصا من رأس المال المالي".

قدم **بوخارين** تعريفا للمؤسسات متعددة الجنسيات على أساس العلاقات القانونية من خلال الحياة المشتركة للسندات والقيم، إلا أنها في الواقع تقوم على أساس ما هو أهم من ذلك أي على أساس علاقات الإنتاج العالمية، لأن تكون رأس المال الدولي لا يعود إلى مظاهر شكلية أو علاقات قانونية، وإنما هو في مجال العلاقات الإنتاجية التي لم تعد وطنية، ضمن إستراتيجية عالمية تحيط بعناصر مسيطرة تقع خارج الإطار الوطني، وقد أحدث تطور المؤسسات متعددة الجنسيات تبدا حقيقيا في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، الأسواق ورأس المال (1).

مما سبق يمكن التأكيد على حقيقة أن تحليل واقع المؤسسات متعددة الجنسيات مرتبط أو يفرض تحليلا لواقع الرأسمالية الاحتكارية، والذي يتطلب بالضرورة تحليل البنية الجديدة لنمط الإنتاج الرأسمالي المتطابقة مع دخول الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها الوحدة الإنتاجية الكلية بدل المصنع أو المشروع الجزئي للرأسمالية التنافسية، حيث فرض التغيير في العلاقة بين المؤسسة والسوق تحويلا لأشكال الملكية ولعلاقات الإنتاج من خلال البنية الجديدة لنمط الإنتاج ممثلا في الشركات متعددة الجنسيات، التي تعبر عن اندماج رأس المال المصرفي والصناعي في رأس المال المالي، أي إزالة استقلال المجالات الثلاثة، وذلك بدمجها جميعا في مركز قراراتها من أجل إلغاء احتفاظ رأس المال التجاري بجزء من فائض القيمة وهذه الخاصية تم الإشارة إليها من قبل " **هلفردنج** " و " **دليله** " وذلك من خلال قيام المشاريع الكبيرة بإنشاء شبكتها التسويقية الخاصة التي ترتبط أكثر فأكثر بالإنتاج نفسه فينتهي التمييز بين رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري وبالنتيجة يتلاشى توزيع الربح، وهكذا يفوز رأس المال المالي بكافة مجالات الإنتاج ومن ثم يقوى رأس المال الاحتكاري نفسه منطلقا من

(1) كريستيان بالوا، مرجع سابق، ص 126.

قوى الإنتاج الجديدة بالاستعانة بالثورة التقنية والعلمية، حيث أصبح تدويل الإنتاج وأسواق رأسمال خاصة أساسية للمرحلة الاحتكارية المشار إليها بالتحديد من قبل النظرية الماركسية وحتى المدارس الفكرية غير الماركسية⁽¹⁾.

3-2- مجالات التدويل:

مثلت رأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية العصر الذهبي في نموها خلال الفترة الممتدة ما بين 1945. 1970 وهي المدة التي نمت فيها بذور التدويل معتمدة على ثوابت وآليات محددة سواء على صعيدها المحلي - من خلال تدخل الدولة- أو على صعيدها العالمي متمثلة أساسا في مؤسسات بريتون وودز - صندوق النقد الدولي، البنك العالمي بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT، التي ساهمت في زيادة معدلات نمو التجارة الدولية، وفي ظل ذلك تسارعت عمليات التدويل حيث أصبحت دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج تنتقل وبشكل متعاضد من المستوى القومي إلى المستوى العالمي، مع الزيادة في دور العلاقات الاقتصادية الدولية مقارنة بالعلاقات الاقتصادية المحلية⁽²⁾، وكانت من أهم سمات ظاهرة التدويل كما سبق وأشرنا هو ظهور وازدياد في قوة الشركات متعددة الجنسيات واندماجها مع رأس المال المالي المصرفي الذي كان يتم على أسس قومية، فأصبح يجرى أيضا على المستوى الدولي مشكلا رأسمال احتكاري متجاوز للقوميات، يتركز خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان (90% يتركز بأيدي هذه المجموعة في العالم الرأسمالي)، واشتملت ظاهرة التدويل على ثلاثة مجالات أساسية:

أولاً: تدويل التجارة: من الأسباب الأولى التي أدت إلى نمو التجارة الدولية هي الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال زيادة وتعميق التخصص والتركيز، وخصوصا في الدول الصناعية المتقدمة بالنظر إلى المستوى العالمي للاستثمارات الرأسمالية في تلك الدول والهياكل الصناعية الضخمة المقامة في البلدان النامية، وتصنيع الزراعة في البلدان المتقدمة، واتساع الحدود الجغرافية والاجتماعية للطلب على السلع المعمرة والإقبال على إنتاج سلع صناعية مخصصة للتصدير في بلدان منخفضة الأجور ومرتفعة إنتاجية العمل مع تشبع الأسواق المحلية، والسعي للبحث عن أسواق خارجية، مع تسارع عمليات تدويل الإنتاج.

والسبب الثاني الجوهرى لنمو التجارة الدولية هو إقدام العديد من الدول الصناعية وأحيانا النامية، على تخفيض ممتد في التعريفات الجمركية عملا بسياسات التبادل ورفع الحواجز في وجه الواردات والانفتاح على الخارج في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان، بعد أن تخلت عن سياسات التنمية ذات التوجه الداخلي التي كانت

(1) كريستيان بالوا، مرجع سبق ذكره، ص 132.

(2) رمزي زكي، (مايو 1993): ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، ص 25.

تسعى لإحلال الواردات، غير أن هذه التطورات لم تلبث كثيرا حتى جابهتها إجراءات متزايدة الحماية، كما ارتبط تدويل التجارة بتقدم قطاع الخدمات من مجمل الصادرات.

إن نمو التجارة الدولية بمعدلات أسرع من معدلات النمو الصناعي هي أبرز مؤشرات التدويل، فإذا كانت المعدلات السنوية المتوسطة للإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي فيما بين 1913 - 1950 أعلى بحوالي 1.8 مرة من معدل نمو الصادرات العالمية، انقلب الاتجاه في الفترة التالية ما بين 1950 و 1970، وأصبحت معدلات نمو الصادرات أعلى بحوالي 1.3 مرة من معدل نمو الإنتاج، وفي أغلب البلدان الرأسمالية استمرت معاملات التجارة / الناتج في الارتفاع حتى في السبعينات وبالنسبة لمجموع البلدان الصناعية فإن معامل الاستيراد / الناتج قد ارتفع من 13 % إلى 18 % فيما بين عامي 1973 - 1979⁽¹⁾.

ثانياً: تدويل رأسمال: مع تدويل التجارة الخارجية منذ بداية منتصف الخمسينات، عرفت بداية السبعينات قوة الاتجاه نحو تدويل رأسمال بقيادة المصارف الدولية، تبعا للأهمية المتزايدة للتجارة الدولية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وكما جرى على الساحات الداخلية، قامت أيضا تحالفات بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي على الساحة العالمية، فلقد اعتمدت المصارف في نموها على الخدمات التي تقدمها للمشروعات متخطية للقوميات وعلى شبكة واسعة من العمليات النابعة من الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، والتي صارت أكثر تعقيدا وتنوعا باستخدام أدوات وآليات جديدة: سوق الأورو/دولار وفروعها الإقليمية، وإعادة تدوير البترو/ دولارات والتوسع في إقراض الأقطار النامية، وتمويل المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية نفسها، حتى البلدان الصناعية الكبرى التي سعت إلى استعادة التوازن في مدفوعاتها الدولية، استعانت هي أيضا بأسواق رأسمال الدولي. إضافة إلى البلدان النامية المصدرة للنفط، والتي لم تكن بحاجة إلى اقتراض خارجي، وشاركت أيضا في نمو السوق الدولية لرأس المال إما بتصديره مباشرة أو بتهريبه إلى خارجها وتميزت السبعينات في النهاية بتحركات دولية لرأسمال بالاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية وسد العجز في ميزان المدفوعات في كثير من الأقطار النامية، وكان الاتجاه لتدويل رأس المال في مجالين:

أ - **رأسمال الاستثمار:** حدث توسع كبير بعد الحرب العالمية الثانية في هذا المجال من خلال انتقال رؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى أوروبا واليابان أدى ذلك إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاحتكارات الأمريكية مستخدمة منجزات العلم والتكنولوجيا في تطوير منتجاتها وأدوات إنتاجها، فأصبح الإنتاج دوليا من خلال شبكة من الاستثمارات الأجنبية المتقاطعة، شملت أيضا بعض البلدان النامية، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات جرى فيما بين الدول الرأسمالية ذاتها حيث تتقارب ولا تتفاوت مستويات الإنتاجية الحدية لرأسمال(معدلات الربح)، وصارت المشروعات نفسها تقوم بعمليات التمويل فأصبح رأس المال المصرفي جزء

(1) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 122، 123.

من رأسمال كل احتكار على حدا قبل أن تعمم فيما بعد (تتوحد الاحتكارات من خلال زيادة عمليات التركيز والتمركز). حدث تدويل سريع لرأس المال الأمريكي فيما بين 1961 . 1964 حيث كانت أوروبا الغربية تتلقى 50% من الاستثمارات الأمريكية المباشرة الجديدة، وفي مدة 14 سنة 1950 - 1964 تضاعفت الاستثمارات الخاصة الأمريكية في الخارج بمعدل 3.8 مرة، بينما تضاعفت هذه الاستثمارات داخل الأسواق الأوروبية المشتركة بمعدل 8.5 مرة، وفي عام واحد هو 1964 زاد تصدير رأس المال الأمريكي للسوق الأوروبية المشتركة بنسبة 20%، وحصلت بريطانيا على النصيب الأكبر من استثمارات أمريكا في أوروبا الغربية (1).

مثلت اليابان المكانة التالية بعد الولايات المتحدة فيما يتعلق بتدويل رأس المال والمشروعات متعددة الجنسيات وذلك باعتبار أن تصدير رأس المال وسيلة فعالة لدفع حركات تصدير السلع اليابانية واستيراد المواد الخام كالحديد والنفط والفحم، واستخدمت اليابان 80% من الاستثمارات المباشرة في إنشاء مشروعات في البلدان النامية في الصناعات الاستخراجية أساسا كالهند، باكستان، كوريا الجنوبية، وهي بلدان تتميز بقوة العمل الرخيصة.

تغيرت وظيفة تصدير رأس المال، كانت في البداية وسيلة لتشجيع الصادرات السلعية من البلد المصدر لرأس المال غير أن الفروع التي قامت في الخارج تحولت بدورها إلى مصدرة للسلع من البلد المستورد لرأس المال، وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد أكثر فأكثر على منتجاتها الخارجية من أجل المزيد من التصنيع أو التنسيق داخل أراضيها وكانت النتيجة هي تدهور ميزان التجارة الأمريكي مع بداية 1975، وتجدر الإشارة هنا أن تدويل رأس المال الأمريكي أصبح في النهاية عبئا متزايد الوطأة على ميزان المدفوعات الأمريكي بشكل عام، والذي أدى في النهاية ومع بداية السبعينات إلى موجة غير عادية من المضاربة ضد الدولار، انتهت بانهيار النظام النقدي الدولي Brettenwoods بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات الأمريكي 6 مليار عام 1969 وأصبح 22 مليار دولار عام 1971. ومع انتشار أزمة الدولار امتد الكساد من أمريكا إلى أوروبا، وأفضى إلى ما يمكن أن يكون أزمة اقتصادية رأسمالية عالمية، وابتداء من عام 1971 هبط الإنتاج الصناعي (أزمة الركود) في أربعة من الدول الخمس القائمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الرأسمالي وهي اليابان وألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا (2).

ب - رأسمال للتمويل والإقراض:

ساهم في تدويل رأس المال للتمويل والإقراض ظهور ونمو سوق الأورو/ دولار في الخمسينات، حيث انتقلت رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا الغربية نتيجة القيود النقدية والمالية، واستفادت من ارتفاع سعر صرف

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، نفس المرجع السابق، ص 126.

(2) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص 135.

الدولار بالمقارنة مع العملات الأوروبية، ومن جانب آخر انفجار الحقبة النفطية ومضاعفة أسعار النفط في السوق العالمية في السبعينات وتدفق عوائده محاسبيا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وإعادة تدويرها إلى الأسواق العالمية، حيث تولت المصارف الأوروبية والأمريكية تقديم التمويل والقروض منها إلى البلدان النامية (المستوردة للنفط) خاصة، وقد احتفظت أسعار الفائدة بقدر كبير من التماسك على الرغم من السيولة النقدية المتوافرة، وفي عام 1974 عندما دخل العالم الرأسمالي في أوضاع الركود وهبط الطلب على القروض في الأسواق المحلية، زاد استعداد المصارف الدولية للإقراض الخارجي وتولت تمويل قروض بمبلغ 45 مليار دولار في المتوسط سنويا ذهب نصفها لبلدان العالم الثالث المستوردة للنفط.

يمكن القول، شهدت هذه الفترة تغيرا هام فيما يتعلق بجغرافية تصدير رأس المال مقارنة بالسابق حيث كانت عمليات التصدير رأسمال تتم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أو فيما بين الدول الرأسمالية نفسها، مع بداية منتصف السبعينات تحولت البلدان النامية إلى أقطار مصدرة لرأس المال بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط (1973 - 1974) حيث ارتفع سعر البرميل من 3.22 إلى 30.50 دولار.

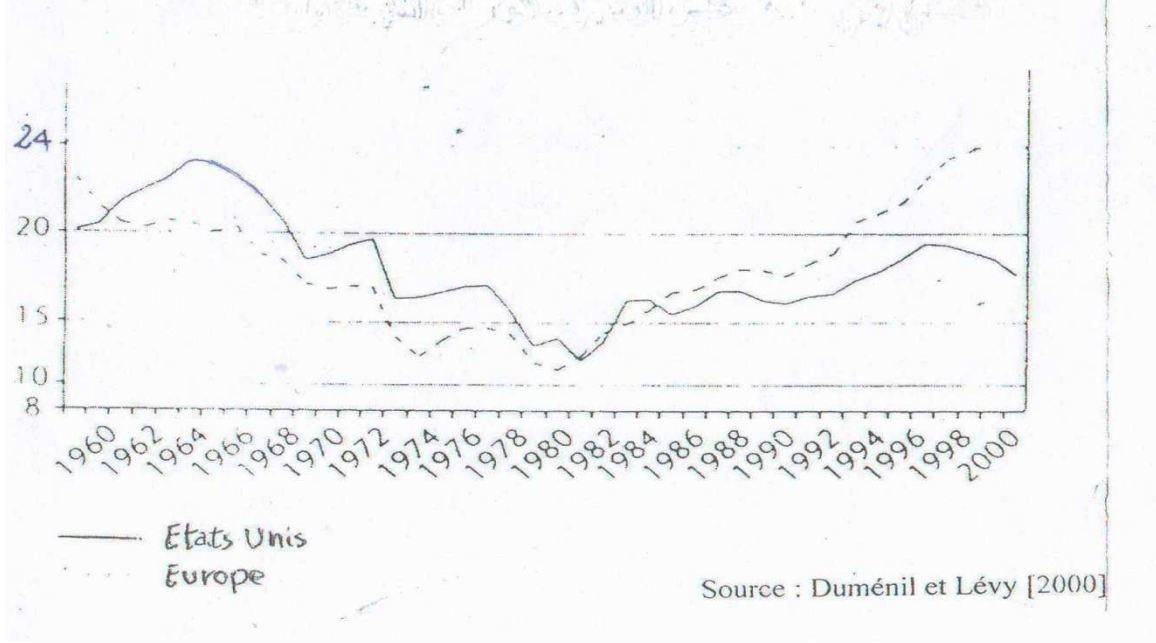
لقد أدت إعادة تدوير الدولارات البترولية إلى ثورة في عمليات المصارف الدولية، بحيث صارت الأسواق الأوروبية تتعامل في نهاية السبعينات بحوالي ألف مليار دولار، تضاعفت عمليات المصارف الخارجية مقارنة بالمحلية وزادت الودائع في النظام المصرفي الدولي، حيث أصبح ثلث قروض المصارف الدولية وثلث أرباحها على الأقل يأتيانها من الخارج، ومع عمليات التحرير التي شملت حركة رأس المال في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين تشكلت شبكة متنوعة من الأسواق والمراكز المالية، التي بينت قدرة النظام المصرفي الدولي على التكيف مع التحديات الجديدة داخل الاقتصاد العالمي (1).

3-3- أزمة التضخم الركودي:

ظهر منذ نهاية الستينات ميل ملحوظ إلى الهبوط في معدلات الربح وهذا ما دفع أصحاب رأس المال إلى تأخير قراراتهم والامتناع عن توسيع القدرات الإنتاجية للمؤسسات لصالح توظيف يهدف إلى تحسين قدراتها التنافسية، مما أدى إلى حدوث تدهور كبير في حجم الاستثمار الحقيقي لأول مرة مع نهاية العصر الذهبي (1945 . 1975).

(1) فؤاد مرسي، نفس المرجع السابق، ص 136.

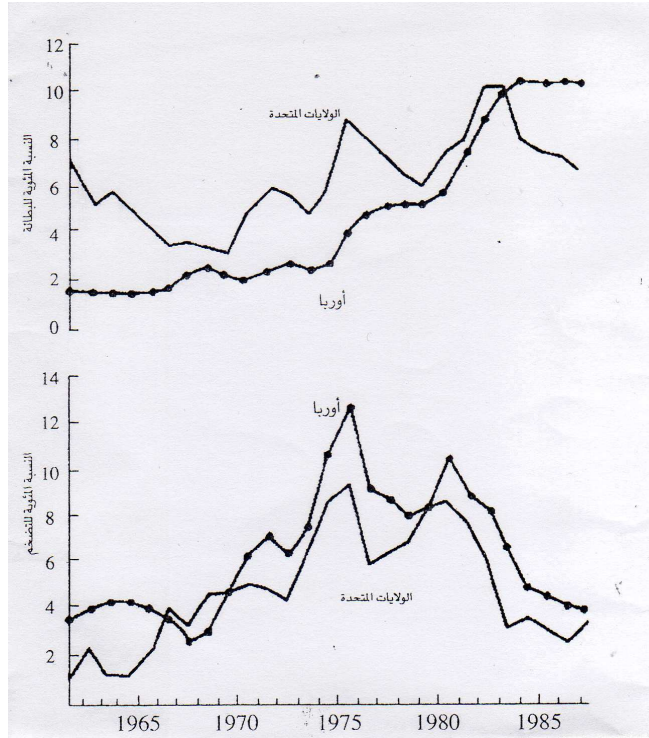
الشكل رقم (1): تطور معدل الريج في الولايات المتحدة الأمريكية



الأزمة عند هذه المرحلة الأولى لانتشارها كانت أزمة فائض تراكم، إلا أنه وابتداء من أواسط السبعينات تطورت الأزمة وبشكل مختلف كلياً من خلال ارتفاع معدلات التضخم والبطالة " أزمة التضخم الركودي" (1)

الشكل رقم (2): الأزمة الاقتصادية في السبعينات، معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوروبا

1987-1960



المصدر: Harvey, the condition of postmodernity

(1) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهاكمة، مرجع سابق، ص 85.

كما أدى انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع معدلات الإنفاق الاجتماعي إلى أزمات مالية في مختلف الدول حيث اضطرت بريطانيا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها عام 1975 - 1976، وبدا واضحا أن السياسات الكينزية لم تعد مجدية، كما تم الاستغناء عن معدلات الصرف الثابتة عام 1971، ولم يعد الذهب قادرا على أداء وظيفته كأساس مادي للنظام المالي، فسمح بتعويم معدلات الصرف وتوقفت محاولة السيطرة عليها نتيجة نفوذية حدود الدولة وتسرب تدفقات رأس المال عبرها. ومع عودة البطالة إلى كل الدول الرأسمالية، باستثناء اليابان حتى عام 1990، بعد أن كانت قد اختفت منذ 1945، امتدت الأزمة وتعمقت من خلال تباطؤ مستمر في النمو، زيادة فروقات في توزيع الدخل وتمركز في التمييز...⁽¹⁾

كانت أحد الحلول المطروحة في بداية الأزمة، تعميق سيطرة الدولة وتنظيم الاقتصاد في الولايات المتحدة حيث شرع الكونغرس الذي سيطر عليه الديمقراطيون موجة ضخمة من الإصلاحات التنظيمية وأصبحت فيما بعد قوانين نافذة، بعد أن وقع عليها الرئيس الجمهوري "ريتشارد نيكسون"، الذي ذهب في أثناء العملية إلى حد التعليق: "لقد أصبحنا كينزيين جميعا الآن"، شملت كل شيء تقريبا من حماية البيئة إلى قواعد الصحة والسلامة المهنية والحقوق المهنية، وحماية المستهلك، لكن اليسار فشل في تجاوز الحلول التقليدية العامة للاشتراكية الديمقراطية التي ثبتت في أواسط السبعينات تعارضها مع متطلبات تراكم رأس المال، وفي هذه الفترة برزت على السطح بوضوح مصالح الراغبين في تحرير سلطة المال والأعمال من سيطرة السياسات العامة واستعادة حريات السوق المفتوح، وأصبح بالتالي من الضروري إيجاد بيئة ملائمة لمتابعة التراكم الفاعل والنشط لرأس المال⁽²⁾.

(1) سمير أمين، نفس المرجع السابق، ص 85.

(2) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، ص 29.

المبحث الثالث: تدويل الرأس المال والتقسيم الدولي الجديد للعمل

من الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين (بالنسبة للإتحاد السوفيتي) وحتى سنوات 1950 (لبقية دول العالم الثالث) كان تباين المراكز والأطراف في النظام العالمي الحديث يرادف عمليا الانقسام بين البلدان المصنّعة وغير المصنّعة. إلا أنّ انتفاضات الأطراف التي أخذت شكل ثورات اشتراكية (روسيا والصين) أو حركات تحرر وطني أزلت هذا الشكل القديم من الاستقطاب من خلال إدماج مجتمعاتها في عملية التحديث الصناعي. وتشكل تدريجيا المحور الذي أعيد حوله ترتيب النظام الرأسمالي الذي سيحدد أشكال الاستقطاب مستقبلا يأتي في مقدمة تلك الأشكال احتكار ميدان التكنولوجيا والهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمي التي تديرها البنوك الكبرى وشركات التأمين وصناديق التقاعد في بلدان المركز التي تتحكم بإمكانية التطور المحتمل وتحدد معيقاته⁽¹⁾.

المطلب الأول: الرابطة التلازمية بين التصنيع وقضية السوق الداخلية

نشأ عن تطوّر الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية تطوير متنوع ومتعدد المعالم لنمط التقسيم الدولي للعمل الذي ساد طويلا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكان جوهر التطوير يدور حول التصنيع عبر مسيرة عمرها أكثر من مائتي سنة، كان المحرك الأول لها على الدوام هو التقدم في عملية التجديد التكنولوجي. وطيلة فترة الأربعين عاما الماضية من القرن العشرين تمت صياغة مجموعة من الاستراتيجيات التنموية في بلدان الجنوب بهدف تقليص الاستقطاب العالمي - اللحاق⁽²⁾. تراوحت هذه الاستراتيجيات بين التصنيع لإحلال الواردات والتصنيع التصديري وفي الحالتين كان مفهوم التصنيع ينطلق من فرضية أساسية: هي محاولة نقل التوسع الاقتصادي من البلدان الصناعية إلى البلدان المتخلفة عن طريق آليات التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي.

مبدئيا تفترض التنمية المستقلة السيطرة على خمسة شروط أساسية للتراكم وهي:

أولاً: إنتاج قوة العمل التي تتطلب تطورا زراعيا قادرا على استخراج فائض تمويني كافي وأسعار ملائمة. ثانياً: تمركز الفائض للتمويل يتناسب مع عملية التنمية ولا يتطلب ذلك وجود سوق مالي وطني فقط، وإنما الاستقلالية أمام تدفق الرأسمال الأجنبي. ثالثاً: سوق مخصصة للإنتاج الوطني حتى في ظل سياسة التحرير والمنافسة عالميا. رابعاً: الثروات الطبيعية من خلال القدرة على استغلالها والاحتفاظ بها كاحتياطي. خامساً: التكنولوجيا وإنتاجها سريعا حتى ولو كانت مستوردة.

(1) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، مرجع السابق، ص 26.

(2) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مرجع السابق، ص 71.

وتركز ديناميكية التنمية على إقامة تبعية داخلية وثيقة بين نمو إنتاج وسائل الإنتاج ونمو إنتاج وسائل الاستهلاك الجماهيري.

1-1- إستراتيجية الإحلال محل الواردات

تبنت هذه الإستراتيجية العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتستند من الناحية النظرية إلى ضرورة إنهاء التبعية وتغيير نمط العلاقة بين البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية المتطورة، من خلال بناء طاقات إنتاجية وطنية متطورة والمشاركة في أقسام مكاسب التخصص وتقسيم العمل الدولي، وذلك من أجل تخفيف عجز ميزان المدفوعات وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أو الاعتماد على مصدر وحيد للدخل...الخ، للخروج من المأزق التاريخي المتمثل بضيق وتشوه السوق الداخلية، واعتمدت هذه الإستراتيجية على عاملين أساسيين:

- المورد الريعي البترولي أو القروض والتسهيلات الائتمانية من أسواق المال الدولية أو الاثنين معا
- الاستجابة المظهرية للخطاب السياسي المعبأ بيروقراطيا في ظروف تصاعد الاستياء العام من مساوئ النظام الاقتصادي السائد عالميا.

وبالرغم من أن الاستثمار الإحلالي في جوانب محددة من توجّهات السياسة الاقتصادية استطاع تشييد جزء غير قليل من البني الاقتصادية الأساسية وتقليص نسبة السلع الاستهلاكية النهائية من المستوردات، إلا أن ذلك لا ينفى بعض الحقائق التي ارتبطت بهذا الاستثمار:

1. ارتبط المنتج النهائي باستيراد للخامات والمنتجات نصف المصنّعة الضرورية لإنتاجه والتي تتجاوز 70% من قيمة المنتج النهائي، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة
2. لم تتعدى إستراتيجية الاستثمار الإحلالي حدود التشييد الأولي للصناعة مع بقاء جميع الحلقات المرتبطة بها (الصيانة، قطع الغيار، المواد الأولية، المواد المساعدة) بعيدة عن ذلك مما أدى إلى نتائج مشوّهة باعتبارها إستراتيجية مبتورة، ويتجلى ذلك في الضعف المستمر الناجم عن تسديد الديون الخارجية المترتبة على هذه التشويّهات أي التبعية المالية.
3. انخفاض استيراد المنتجات النهائية في مرحلة الاستثمار الإحلالي، لم يكن نتيجة الفعل الملموس للإحلال الاقتصادي السلعي محل الواردات وإنما كنتيجة لتوجّهات السياسة الاقتصادية وذلك من خلال:
 - الحماية الجمركية غير المبرّرة في حالات كثيرة
 - سياسة دعم السعر النهائي للمستهلك وما ترتب عنها من تزايد العبء التكاليف
4. ضعف قدراتها التصديرية، حيث لم ينتج من استثمارها الإحلال محل الواردات كنتيجة لضعف الطاقة الإنتاجية وبالتالي عدم إمكانية التصدير، كما أنّ المغالاة بسعر صرف العملة المحلية ترك آثارا سلبية

حالت دون إمكانات الاستفادة من هوامش التصدير وتوسعها لاحقا في الحالات القليلة التي تحققت فيها زيادة إلى حد ما في الطاقة الإنتاجية.

5. معظم حالات الاستثمار الاحلالي تعكس اختلالا واضحا بين القطاعات الاقتصادية من جهة وبين السوق الداخلية والخارجية من جهة أخرى

6. بقاء إستراتيجية الإحلال محل الواردات في إطارها الوطني مع غياب البعد الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى تزايد عالمية الاقتصاد أضعف قدرة السياسة الاقتصادية المتخلفة على ضبط الاختلالات الاقتصادية وتصحيح التشوّه في السوق الداخلية

تأسيسا على ما تقدم فإن إستراتيجية الإحلال محل الواردات لم تقم باستكمال فعال لقسمة العمل الاجتماعي الداخلي، وبالتالي لم تفلح بتوحيد السوق الداخلية وتوفير الشروط اللازمة لتوسعها، وبالرغم من ذلك فقد استطاعت بعض بلدان العالم الثالث أن تقتطع لنفسها نسبة معتبرة في استخدام رأس المال والتقنية في الصناعات الكهربائية والالكترونية (الحديد، الصلب، بناء السفن، ووسائل النقل...) (1).

ثانيا: إستراتيجية التصنيع التصديري.

تبنت هذه الإستراتيجية العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا وتهدف إلى الخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص وتقسيم الدولي من أجل تخفيف عجز ميزان المدفوعات وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أو الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وتقوم على الافتراضات التالية:

- قوة الدفع التي يوفرها التصنيع التصديري لعملية النمو بسبب عمق الارتباط بين عملية التصدير والميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة.

- تعاضم عملية التراكم للفوائض التي تتحقق وكذلك تعاضم معدل نمو التوظيف والدخل وتعاضم معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج.

- كسر حاجز ضيق السوق الداخلية الذي يعمل على تقييد معدل نمو الإنتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي.

وبالرغم من وجود عناصر عقلانية في الافتراضات السابقة، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود خلل وتشويش في صياغة إستراتيجية التصنيع التصديري استنادا إلى رفع تجارب معينة ذات خصوصية (مجموعة الشريط الرباعي في جنوب شرق آسيا) إلى مستوى التعميمات (2)، ويتجلى ذلك في:

(1) نفس المرجع السابق، ص 72، 73.

(2) نفس المرجع السابق، ص 73.

- أن إستراتيجية التصنيع التصديري في الوقت الذي تركز فيه على خلق بؤر صناعية وطنية متقدمة على مستوى عالمي من الحجم والنوعية يمكنها من احتلال مواقع تنافسية في السوق الاقتصادية الدولية، فإنها تتجاهل أن العلاقة التي تقوم بين اقتصاد رأسمالي متقدم واقتصاد بلد متخلف تحكم جميع القوى القائمة في الاقتصاد المتخلف بما فيها أكثر قطاعاته تقدماً، لذلك فقد اكتشف أصحاب هذه النظريات والبلدان التي طبقتها جزئياً أنها أدت في التطبيق إلى خلق شروط جديدة لاستمرار التبعية وتعميقها: تبعية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والخبرات المناسبة لها، وتبعية في تسويق هذه المنتجات المخصصة بشكل أساسي لأسواق البلدان المتطورة في الوقت الذي تميل فيه هذه الأسواق إلى الانغلاق أكثر فأكثر في وجه منتجات البلدان النامية، بالإضافة إلى ذلك فإن قيام هذه البؤر المتطورة في مجتمع متخلف يؤدي إلى تقادم التناقضات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن التفاوت الهائل في الثروة⁽¹⁾.

- أن تجربة التصنيع من أجل التصدير لا تستطيع في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحقيق حتى غايتها الدنيا وهي المشاركة في تقسيم العمل الدولي على أساس اقتسام المنافع والتكافؤ.

- إن خطر هذه السياسة في بلد ذي اقتصاد متخلف يكمن في الوقوع في شباك سياسات الاحتكارات الدولية التي تحول دون تمكين البلدان النامية من إقامة صناعات متكاملة لتزويد من تبعتها وعجزها عن تشغيل مشروعاتها الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الأرباح الخيالية من وراء احتكارها للتكنولوجيا الحديثة⁽²⁾.
بالتأكيد فإن ذلك لا يعني تهميشاً كلياً لدور التصنيع التصديري في حل إشكالية السوق الداخلية، وفي الوقت ذاته لا ينبغي تعظيمه والمراهنة عليه في ظروف الملاحظات الملموسة كون نسيجه الاجتماعي لا يكون إيجابياً على الدوام ما لم يكن مرتبطاً مع مكونات الاقتصاد الوطني كمرحلة أساسية وبعكسه فإن الطريق نحو أعباء خارجية ثقيلة يصبح أمراً مرجحاً⁽³⁾.

مما سبق يمكن القول أن تكوّن السوق الداخلية وتحقيق تنمية مستقلة، لا يمكن اختزاله إلى استراتيجيات الإحلال محل الواردات أو الاستراتيجيات الموجهة للتصدير كنماذج تنموية بالمفهوم الغربي ومثل هذه التجارب لا تمثل على مستوى العمق مشروعات وطنية للتنمية بقدر ما تعكس مكونات محدودة لمقوم المشروع الوطني للتنمية، وفي إطار صيغ منفصلة عن بعضها فهناك ضرورة لحضور جماعي متصل للصيغ المختلفة -الإحلال

(1) عارف دليلة، (1987): بحث في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص 35.

(2) عارف دليلة، مرجع السابق، ص 95.

(3) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مرجع سابق، ص 78.

محل الواردات / التصنيع التصديري بالإضافة إلى الاعتماد على الذات في إطار استراتيجيات مشروع وطني للتنمية (1).

هناك ضرورة لوجود رؤيا حول البديل الأنسب من بين هذه الاستراتيجيات - إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات - وهي مبنية على فكرة التكامل الإقليمي، وكإستراتيجية يمكن أن ترفع من قدرة الاقتصاديات المتخلفة على الوقوف على قدميها في التعامل مع الاقتصاديات المتقدمة وفق شروط أكثر تكافؤاً، لكن هذه الاستراتيجيات لا تستطيع بدورها إجراء تغيير نوعي في طبيعة العلاقات الدولية ولا في القوانين التي تحكمها. إلا أنّ أهمية هذه الإستراتيجية تكمن في أنها توسع من إمكانيات النمو الذاتي وتقلل من تأثير العوامل الخارجية على عملية التنمية، ولكن ذلك لا يتوقف على حجم الكتلة الاقتصادية الجديدة بقدر ما يتوقف على نوعها، وعلى مضمونها والأسس التي تقوم عليها. فجوهر المشكلة لا يمكن في العلاقات الاقتصادية الخارجية بحد ذاتها وإنما يكمن في طابع وطبيعة هذه العلاقات وضرورة اختيار أكثرها فائدة للنمو الاقتصادي الوطني السريع والمستقل (2).

المطلب الثاني: تجارب التنمية بالتصنيع ودور الرأسمال الأجنبي

أدت الصعوبات التي واجهت عمليات التنمية في الحصول على موارد مالية إضافية وعلى المعرفة التكنولوجية والخبرة التنظيمية والإدارية للإسراع في التنمية الصناعية وتطوير القطاعات الأخرى من الاقتصاد، إلى تغيير موقف العديد من الدول النامية اتجاه الرأسمال الأجنبي والذي كان محكوماً أيضاً بالتغيرات التي طرأت على القوى الاجتماعية داخل البلدان المتخلفة، من إحراز لاستقلالها السياسي بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين الرأس المحلي والدولة وطبيعة علاقتها بالرأس المال الأجنبي إضافة إلى حضور مشروع وطني للتنمية كما هو الحال في عدد من البلدان حديثه التصنيع (3)، لهذا قد لا يكون ممكناً أن تتوفر الكثير من خصوصيات تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا لبلدان أخرى من العالم الثالث.

2-1- اليابان نموذج القرن العشرين

أصبحت اليابان نهاية القرن التاسع محورا أساسيا من المحاور المقررة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث حقق الاقتصاد الياباني قفزات وتطورات ضخمة في جانب المؤشرات الاقتصادية والتقنية بفترة تاريخية قياسية مرت خلالها بثلاثة مراحل هامة في تطورها الاقتصادي لعبت دورا كبيرا في انطلاقتها الاقتصادية اللاحقة:

المرحلة الأولى: إصلاحات ثورة الميجي

(1) أمير السعد، (جوان 2010): مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية، مجلة التواصل، العدد 26، عنابة، ص 83.

(2) عارف دليله، مرجع سابق، ص 95.

(3) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 343.

بعد المرحلة الإقطاعية الطويلة التي عرفتها اليابان والتي تزامنت مع التغيرات الجذرية الحاصلة في المجتمع الأوروبي، قاعدته الأساسية الثورة الصناعية، شهدت اليابان مع ثورة الميجي 1864 سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية شملت: النظام الضريبي والنقدي، تطوير صناعة النسيج، بناء أسطولها البحري طبقاً للنموذج البريطاني وطرحت مهمة الاستفادة من التكنولوجيا والعلوم الأجنبية... الخ، جميع هذه الإصلاحات وغيرها والإجراءات التقدمية في طابعها سهّلت تطور الرأسمالية في المراحل اللاحقة (1).

المرحلة الثانية: رأسمالية الدولة 1870-1881

تطوّرت الرأسمالية ببطء في اليابان بسبب التطور البطيء للعمليات التكنولوجية في ظروف إبقاء الكثير من مخلفات الإقطاع واستمرار السلطة السياسية بأيدي العناصر الإقطاعية، إضافة إلى ميل الرأسمالية اليابانية غير المتأصلة صناعياً إلى استخدام رؤوس الأموال لأغراض المضاربة والربا بعيداً عن الاستثمار الصناعي، وقد تجلّى هذا في محدودية التراكم البدائي لرأس المال عشية دخول اليابان مرحلة جديدة من نوع رأسمالية الدولة التي تجلّت بالتالي:

- مد السكك الحديدية، بناء أسطول بحري، قطاع مصرفي، مصادرة مؤسسات صناعية كبيرة كانت ملكيتها تعود في السابق إلى الشوغوتة والأمراء مثل " حوض السفن في كاغوشي، السباكة في ناغازاكي، مناجم الفضة في ايكوفو، مناجم الذهب في سادو... الخ.
- تشييد معامل جديدة الاسمنت، الأقمشة والقطن والسكر والصابون، وفي عام 1870 أنشأت معامل الحرير طبقاً للنموذج الفرنسي والاطالي.
- مع مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر أصبحت الدولة تمتلك ثلاثة أحواض لبناء السفن، خمسة معامل لإنتاج السلاح، عشرة مناجم للصناعات الاستخراجية، التعدين، اثني وخمسين مصنعا، إحدى وخمسين سفينة تجارية، ستة وسبعين ميلاً من خطوط السكك الحديدية وشبكة تليغراف واسعة.

ولقد استخدمت الدولة ثلاث قنوات لتمويل مشروعاتها وهي: الرأس المال الأجنبي، الضرائب خاصة ضريبة الأرض (مثلت 80 % من عوائد الدولة)، القرض الداخلي حيث ازداد الدين الوطني بوتيرة متسارعة وبالرغم من تزايد عبء المديونية في المقابل تركت هذه المرحلة قاعدة اقتصادية واسعة للتعبيل بعمليات التراكم في مراحل تطورها الاقتصادي اللاحق (2).

(1) أمير السعد، (1999): مقارنة نظرية في التفكير الاقتصادي حول معجزة دول شرق آسيا، مجلة النفط والصناعة، العدد 212، الإمارات، ص 23.

(2) نفس المرجع السابق، ص 23.

المرحلة الثالثة: رأسمالية القطاع الخاص

ساهمت رأسمالية الدولة إلى حد كبير في استيعاب مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي كفترة انتقالية، وانتهت وظيفتها إلى تعجيل التراكم البدائي، وسهلت بالتالي مهمة تنمية النشاط الخاص المحلي، ويتجلى ذلك حينما أصدرت الحكومة اليابانية في نوفمبر 1881 قانون يضع المصانع بأيدي القطاع الخاص، ذهبت الحصة الأكبر من المصانع والمؤسسات إلى عائلات " ميتسوي، ميتسوبيشي، سوميتو، ماسودا... الخ. هكذا أصبح شكل نظام الحكم الإمبراطوري يخدم رأسمال النظام الجديد، حيث توطدت أركان نمط الإنشاء الرأسمالي وأصبحت صيغة الشركة المساهمة في مصانع القطاع الخاص واسعة الإنتاج وكان تحول المال إلى رأس المال مساهم قد مهد الطريق لنشوء اختكارات أهم مؤشراتهما: تركيز رأس المال والإنتاج الصناعي وتغيير مجال الاستثمار

وبعملية تكون رأسمال المالي ومركزة التجارة الخارجية والملاحة البحرية والتأمين يكون نمط الإنتاج الرأسمالي في اليابان قد أصبح سائداً، قبل إمكانات التغلغل الكافي لاختكارات الأمريكية والانجليزية والألمانية (ضغوطات رأس المال لم تكن كبيرة) باعتبار أنّ اليابان لم تكن موضوعة في قائمة مغريات الدرجة الأولى بالنسبة لاستراتيجيات العامة لاختكارات العالمية نتيجة ضعف مواردها من جهة وغياب موقعها الاستراتيجي عن مراكز التجارة العالمية في تلك الفترة من جهة أخرى، ساهم ذلك في توطيد أركان نمط الإنتاج الرأسمالي المستقل في اليابان. وفي سياق القاعدة الصلبة التي أرسنها المراحل الثلاث والظروف التاريخية المحددة يمكن فهم التطورات اللاحقة للاقتصاد الياباني (1).

2-2- تجربة بلدان جنوب شرق آسيا. حيث تداخلت العوامل الخارجية والعوامل الداخلية لتجربة هذه البلدان.

أولاً: العوامل الداخلية

إن فعالية نجاح تجربة التصنيع التصديري في هذه المجموعة يمكن ملاحظتها من خلال المؤشرات التالية:
أ- الارتباط الوثيق بين رأسمالية الدولة وبين الرأسمال المحلي الخاص أمام الرأس المال الأجنبي من خلال قبوله بدور الشريك الأصغر في المرحلة الأولى، حيث وافق على الإسراع بتطوير فروع جديدة متخصصة بإنتاج السلع المعدة للتصدير في الصناعة التحويلية تستهدف أسواق البلدان النامية والبلدان الصناعية المتطورة، وقد استطاع الرأس المال المحلي الخاص بارتكازه على رأسمالية الدولة الهيمنة وإزاحة الدور الأكبر للشركات الأجنبية لاحقاً (2).

(1) نفس المرجع السابق، ص 24.

(2) نفس المرجع السابق، ص 24.

ب-تكلفة العمل: إنَّ فجوة السعر بين السلع والخدمات التي تنتجها هذه المجموعة مقارنة ببلدان العالم ناجمة بالأساس على التدني الحاد في الأجور، وارتفاع الطاقة الإنتاجية هو سبب إطالة عدد ساعات العمل الأسبوعية حيث أن انخفاض تكلفة العمل الذي كان عاملا مهما في جذب الرأسمال الأجنبي في تلك المنطقة والذي ارتبط بالتحويلات الاجتماعية الواسعة من الريف إلى المدينة بين نهاية الخمسينات وبداية الستينات ترافق مع ارتفاع ساعات العمل (مثال كوريا الجنوبية من 46.6 ساعة عام 1985 إلى 52 ساعة عمل في 1990)، وبالرغم من التحسن النسبي في الأجور من منتصف السبعينات فإنها تظل أقل مقارنة بالدول الصناعية-الولايات المتحدة - إضافة إلى التدني الحاد في ظروف الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي (1).

وبالتالي كان لانخفاض تكلفة العمل في بلدان جنوب شرقي آسيا دورا مهما في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للمنطقة. حيث ارتبطت مستويات الأجور في تلك البلدان بمستوى التطور الحاصل، ففي حالة التصنيع محل الواردات يؤمن الطلب الداخلي السوق الوحيدة لأجل الصناعة فتصبح الأجور مصدرا للطلب بالإضافة إلى كونها كلفة، وفي حالة التصنيع التصديري تكون الأجور كلفة خالصة إذ لا يمكن أن يزداد الطلب عن طريق ارتفاعات الأجور في بلدان أخرى، بهذا المعنى فإن تشجيع التصدير يسمح للشركات بتجنب دفع الأجور الكافية لامتناس العرض، فتصبح تكلفة العمل مهمة في هذه الحالة (2)، هذا وبالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على نجاح إستراتيجية التصنيع التصديري في تلك البلدان: كإصلاحات الزراعة والسياسات التقشفية بالنسبة لدخول الطبقة الوسطى كنتيجة سياسية أكثر منها اقتصادية، إضافة إلى دور الشركات متعددة الجنسية في تصريف السلع والسياسات الحمائية كفرض التراخيص وإجراءات مشددة في الحصول على العملة الصعبة إذا كان الهدف استيراد سلع منتجة محليا هذا من جهة ومن جهة أخرى اتبعت سياسات تشجيعية لصادراتها، وكانت أدواتها في ذلك تخفيض العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية، تقديم الإعانات للتصدير، إقامة مناطق صناعية حرة، تخفيض الضرائب على أرباح الشركات الموجه للتصدير، أسعار فائدة ميسرة في تمويل الصناعات التصديرية ففي سنغافورا مثلا وصلت نسبة فوائد التمويل إلى 0.99% من 1% (3).

ثانيا: العوامل الخارجية

بالإضافة إلى الدور التاريخي لليابان في منطقة جنوب شرق آسيا وخدمة لنزعتها العسكرية، حيث ساهمت في خلق قاعدة للصناعة في تلك الدول انتهت بقطاع صناعي يستأثر بنصف ناتج تايوان وثالث ناتج كوريا

(1) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مرجع سابق، ص 77.

(2) روبرت اولبريتن، ماكوتو ايتوه وآخرون، (2009): أطوار التطور الرأسمالي، ترجمة عدنان حسن، دمشق، ص 457.

(3) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، مرجع سابق، ص 75.

الجنوبية، مع عدم تجاهل أن القطاع الزراعي المتقدم نسبيا وانتشار التعليم كان لهما دور هام في إيجاد مناخات ملائمة لنجاح التجربة، فقد لعبت الاستثمارات الأمريكية اليابانية دورا كبيرا في هذه المنطقة، من خلال الحضور المتميز لرأس المال الأمريكي والياباني في المنطقة خلال الفترة 1960-1980، حيث ازدادت التوظيفات الأمريكية وحدها ثلاث مرات عن استثماراتها في العالم عموما، وأن متوسط الاستثمارات الأمريكية واليابانية وحدها شكلت حوالي 60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذه المجموعة، حيث كانت هذه الاستثمارات ذات طابع انتقائي في إطار الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية للبلدان الصناعية الأكثر تطورا.

وقد قدمت حقن المساعدات الأمريكية المرتبطة بالسياسة الإستراتيجية دفعات النمو الأولى في كل من كوريا وتايوان، مدعمة الإستراتيجية المحلية لتلك الدول من خلال اعتمادها على القوى الطبقة المحلية وتصوراتها للبيئة العالمية، وبالرغم من أهمية الموقع الجيوبوليتيكي للمصالح الأمريكية واليابانية وتأثيره في نجاح التصنيع التصديري في تلك المنطقة دون غيرها، فإن ذلك لم يكن بعيدا عن الجهود الداخلية المبذولة على الصعيد التقني والاقتصادي طيلة ما يقارب العقدين الأخيرين من القرن العشرين ودورها في التأثير على كلفة المنتج وزيادة القدرة التنافسية لأسعار السلع التي تنتجها (1).

2-3- استراتيجيات التصنيع والتقسيم الدولي الجديد للعمل

كان المحرك الأساسي لما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل عملية التجديد التكنولوجي مدفوعة بميل معدل الربح الاحتكاري للانخفاض في إطار أزمة إفراط إنتاج في الصناعات الإنتاجية ولاسيما الصناعات البتروكيمياوية والفولاذية والصناعات التي يعتمد استهلاك منتجاتها على النفط كالسيارات، ولقد استأثرت الدول الصناعية لنفسها بالصناعات الحيوية (الالكترونية والكهربائية) وتخلت عن الصناعات الدنيا والمتقدمة تكنولوجيا (كثيفة العمالة)، كتجميع الأجهزة والأدوات والسيارات والنسيج، الغذاء، والصناعات الملوثة للبيئة كتكرير النفط وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية بهدف إحلال الواردات. وفي بلدان أخرى قامت مشروعات صناعية ضخمة مخصصة للتصدير مثل مشروعات الحديد والصلب والألمنيوم وبناء السفن، وقد تحولت البلدان النامية من جيوب استخراجية إلى جيوب للتجميع الصناعي الأولي أو الهامشي، وكان نقل الصناعة جنوبا يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلدان للتصنيع، والمحصلة النهائية هي تضاعف صادرات البلدان النامية من المنتجات الصناعية النهائية: المنسوجات والملابس، الأغذية والمعادن والأجهزة المنزلية وتحولت هذه الصناعات إلى عدد من البلدان النامية وتشكلت ظاهرة من الدول الصناعية الجديدة: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، البرازيل، المكسيك... (2)

(1) نفس المرجع السابق، ص 78.

(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 344، ص 347.

يخضع التقسيم الدولي الجديد للعمل لقانون التطور غير المتكافئ الذي يعمل على إدماج البلدان المتخلفة في السوق العالمية، ففي كوريا الجنوبية تحولت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أنشطة إحلال الواردات التي تغلب فيها رأس المال الأمريكي إلى الأنشطة الموجهة للتصدير، وقد زاد فيها نصيب الرأسمال الياباني⁽¹⁾.

إن مشكلة البلدان الصناعية الجديدة، تكمن في حقيقة كونها تعتبر مجرد محطات للإنتاج الصناعي فحسب، فرأس المال الأجنبي يحاول أن يستفيد من المزايا النسبية للبلدان النامية لإنتاج منتجات صناعية معدة للتصدير في الغالب إلى السوق العالمية، حيث تقوم صناعة تتوطن في البلد النامي وقد تساهم في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية فيه، غير أن مصير هذا التصنيع يظل رهنا بالمراكز الصناعية وبسيطرة المشروعات الدولية على الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق، وهي مشروعات تتحرك طبقاً لربحياتها الدولية، ومن ثم يتقرر مصير فروعها بعيداً عن الظروف المحلية، وهنا تكمن المشكلة إذ أن التصنيع الجاري يهمل منذ البداية السوق المحلية من جانبيها: من جانب العرض أي الإنتاج حيث لا يهتم بتحقيق أي تشابك صناعي أمامي أو خلفي مع الاقتصاد المحلي ومن جانب الطلب أي الاستهلاك، إذا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الطلب المحلي، وعندما يضعه في الاعتبار فإنه ينظر إليه نظرة قاصرة، فينظر عندئذ إلى الطلب الفعلي مغفلاً الطلب الإجمالي مستقبلاً⁽²⁾، بمعنى أن قيام صناعات في بلدان الجنوب يتم وفقاً لما تتطلبه الاحتياجات الموضوعية للرأس المال الدولي.

تأسيساً على ما تقدم وفيما يتعلق بدور الرأس المال الأجنبي في حركة التصنيع في دول الجنوب سواء من خلال إستراتيجية الإحلال محل الواردات أو إستراتيجية التصنيع التصديري فإنه:

أولاً: إن تجربة العمليات الصناعية التي أقامها رأس المال المالي الدولي في بعض مناطق شرق آسيا وأمريكا اللاتينية / مطلع الستينات - سبعينات القرن الماضي، لم يكن الهدف من هذه العمليات الصناعية هو طرح تجربة للتنمية بالتصنيع في إطار رأسمالي، وقد تكون التجربة انتهت فعلاً بالتصنيع، إلا أن الأصل في التجربة مجرد عمليات لصناعة تراحيل أنشأتها الشركات متعددة الجنسية في إطار هيكله معابر التصدير⁽³⁾.

ثانياً: بناءً على النتيجة الأولى من الخطأ الاعتقاد أن هامش التصنيع والصناعة التي جرت في معظم الاقتصاديات تدخل في إطار سيرورة استكمال انتشار التطور الرأسمالي في الاقتصاديات الضعيفة ويعني ذلك أن وجود ما يسمى بالعمالة الفائضة هو ليس نتيجة إشباع في سوق العمل إنما هو نتيجة تكريس حالة صارخة مفادها منع التصنيع في الاقتصاديات الضعيفة⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 344.

(2) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 354، 355.

(3) أمير السعد، مآزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية، مرجع سابق، ص 78.

(4) نفس المرجع السابق، ص 78.

ويتجلى ذلك من خلال:

- إخفاق إستراتيجية الإحلال محل الواردات على الصعيد العملي في استكمال فعال لقسمة العمل الاجتماعي، وبالتالي لم تفلح بتوحيد السوق وتوفير الشروط اللازمة لتوسيعها.
- عدم قدرة إستراتيجية التصنيع التصديري كأحد مظاهر الاعتماد المتبادل في الظروف الراهنة من الحد من عملية الاستقطاب كنتاج رئيسي للمنظومة العالمية للأسعار والدخول، وفي إطار الظروف الاقتصادية الدولية الحالية، سوف لن تكون إستراتيجية التصنيع التصديري في الأجل القصيرة والمتوسطة ملائمة أو مسموح بها من دون متاعب لبلدان العالم الثالث التي يتمتع مواطنوها بمتوسط دخل مرتفع (1).

المطلب الثالث: أزمة التضخم الركودي واستراتيجيات التصنيع في دول الجنوب.

اعتمدت دول الجنوب على الرأس المال المالي الدولي بشكل كبير بدلا من اعتمادها على رأس المال الإنتاجي، حيث تم إقراض الرأس المال المالي عموما إلى الحكومات أو مصارفها بعد بدء التباطؤ في الدول الصناعية، فكان تدويل ونمو الاقتصاديات المصنعة حديثا أساسا نتيجة أكثر مما سبب للتباطؤ في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث بدأت استراتيجيات التصنيع فعلا في السبعينات وبدأ رأس المال يتدفق بالشكل الأقوى إلى الاقتصاديات حديثة التصنيع بعد أن هبطت معدلات الربح (في القطاع الصناعي) في أوروبا وشمال أمريكا. وأحد المؤشرات الهامة على هذا الارتباط هو مستوى تدفق رؤس المال إلى الاقتصاديات حديثة التصنيع بشكل حاد خاصة كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، فقد ازداد تدفق رؤس المال الأجنبي إلى هذه البلدان في أوائل السبعينات حيث كانت سنوات الزيادة الأكثر حدة في تدفقات رأس المال كانت عام 1972 في البرازيل 1975 في كوريا و1974 في تايوان. وفي عام 1975 كانت تدفقات رأس المال الصافية إلى البرازيل أكبر بخمس أضعاف تدفقاتها في الأعوام 1966-1970، وفي كوريا وتايوان كانت ضعفي تدفقاتها، ولم تكن تدفقات رأس المال إلى هذه البلدان المصنعة حديثا استثنائية: ففي عام 1970 كان التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية أكثر من الضعف مستوى عام 1961، وفي عام 1980 كان التدفق الصافي يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف من قيمته بعقد. وقد حدث هذا الازدياد في التدفقات الخارجة لرأس المال من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية في الوقت نفسه أثناء (أو بعد) التباطؤ أكثر مما حدث قبله: وهذه المعطيات تتفق مع الرأي القائل بأن الزيادة في التدفقات الداخلة لرأس المال إلى البلدان النامية كانت استجابة للتباطؤ في البلدان المصنعة أكثر مما

(1) أمير السعد، اقتصاديات السوق وقضايا التنمية في البلاد المتخلفة، مرجع سابق، ص 83.

كانت سببا له⁽¹⁾. ولقد وفر الرأسمال المالي الدولي المتدفق إلى البلدان المصنعة حديثة الحرية في تخطيط النمو الصناعي بدون قيود التنافسية، إذ أن النجاح الطويل كان يعتمد على اكتساب التنافسية وليس على البدء بها، لذلك كان اعتماد البلدان المصنعة حديثا على الرأسمال المالي الدولي بدلا من اعتمادها على الرأسمال الإنتاجي (الاستثمار الأجنبي المباشر) باعتبار أن المستثمرين الأجانب المباشرين تحركهم مواقع الربح الأعظم.

إن النمو الذي تحقق في الاقتصاديات المصنعة حديثا لم يكن نموا بنيويا فحسب بل كان يعكس استغلالها الاستراتيجي للظروف الاقتصادية العالمية، باعتبار أن تدويل اقتصاديات العالم بمثابة نتيجة لعدم الاستقرار الذي شكل نهاية الازدهار الطويل. وقراءة الاقتصاديات المصنعة حديثا بوصفها سببا لتباطؤ معدلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بدلا من قراءتها بوصفها تستغل الظروف العالمية الجديدة هي قراءة خاطئة وتأكيد ذلك يتطلب استقصاء أعمق للاقتصاد السياسي خاصة من ناحية العلاقة بين العمل ورأسمال⁽²⁾.

وبالتالي لم يكن صعود الاقتصاديات المصنعة حديثا أو ما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل له سوى علاقة ضئيلة بفروقات الكلفة النسبية بين الاقتصاديات المصنعة حديثا والاقتصاديات المتطورة، بينما كان لذلك أيضا علاقة كبيرة بأن رأسمال كان متاحا (فائض رأسمال) ويتطور الأسواق المالية الدولية واستراتيجيات الدول حديثة التصنيع أثناء فاصل زمني تباطأ فيه تغير الإنتاجية في الاقتصاديات الصناعية، وكانت الاقتصاديات المصنعة حديثا تختصر بشكل تدريجي الهوة التكنولوجية فيما بينها وبين الشركات الكبرى من خلال الاستثمار في المنشآت والتجهيزات الجديدة، فتحسن قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية مما سمح بنمو أسرع لصادراتها مقارنة مع وارداتها من اقتصاديات السوق المتقدمة، مما يعكس دور التحسن النسبي في المجال التقني لفورة التصدير لهذه الاقتصاديات⁽³⁾.

المطلب الرابع: دور سوق الأورو / دولار وتصاعد المديونية

في السبعينات مع نهاية نظام بريتون وودز كان التوسع السريع في أسواق المال الدولية تبعا لتوسع المشروعات الدولية في ظل ظروف الركود الاقتصادي والنمو البطيء للأعمال في الداخل، التي كانت سببا جعلها تبحث عن رأس المال في الخارج وزاد بذلك وعلى نحو واسع دور الدولار الأوروبي أو سوق الأورو/ دولار، وفي خلال هذه التطورات حدث اندماج بين الشركات والمصارف في شكل رأسمال مالي دولي، حيث تراكمت ملكية أوراق البنوك وتبادلت كل من المصارف والمشروعات علاقات التعاون للتوسع المتزايد في الأسواق العالمية. وفي عام 1974 عندما دخل العالم الرأسمالي في أوضاع الركود، وهبط الطلب على القروض

(1) روبرت البريتن، ماكوتو ايتوه وآخرون، أطوار التطور الرأسمالي، مرجع سابق، ص 456.

(2) نفس المرجع السابق، ص 457.

(3) نفس المرجع السابق، ص 461.

محلها. زاد استعداد المصارف للإقراض الخارجي وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار البترول وتشكل فوائض النفط حيث قامت بإعادة تدويرها من خلال تمويل قروض بلغت 45 مليار دولار في المتوسط سنويا، ذهب نصفها لبلدان العالم النامي المستورد للنفط وأصبحت العمليات الخارجية لهذه المصارف تمثل مرتين وأكثر حجم العمليات الداخلية واتخذت أغلب المصارف لنفسها شبكة دولية من الفروع بحيث أصبح ثلث قروضها وثلث أرباحها يأتيان من الخارج وذلك بفضل نمو وسائل الاتصال نتيجة ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

بظهور الدولار الأوروبي ومع التغيرات العميقة الحاصلة في أسواق النقد والمال الدولية حيث هبط نصيب الرأسمال الإنتاجي في تدفقات الرأسمال الخاص وتغلبت تدفقات القروض، وحدث بذلك تحولين خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي هما التحول من الأسهم إلى القروض، والتحول من التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص وخلال ذلك تشجعت البلدان على الاقتراض الخارجي وخصوصا من المصارف التجارية الدولية، وكانت الحقبة تشيع التفاؤل بإمكانية تحقيق النمو المنشود عن طريق الديون الخارجية، وأصبح تمويل الاستثمار في البلدان النامية يتم عن طريق الاقتراض من المصارف مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وينبغي التأكيد هنا على أن سياسة منح الائتمان كانت تتم مع سياسة تصدير رأس المال أي مع إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية في دول الجنوب. فالمصارف الدولية كانت تعمل كأجهزة تمويل للصناعات أو بيع للمعدات والتكنولوجيا، وكذلك كموزعين مباشرين للعملة الأجنبية وحدثت زيادة في حجم الاقتراض الدولي من 12 مليار دولار في عام 1972 إلى 120 مليار دولار في عام 1980 وتعددت العملات التي صار يتم التعامل بها داخل النظام المصرفي الدولي، وتساعد بذلك عجز موازين مدفوعات البلدان النامية في عام 1975، ثم صعدت إلى 70 % في عام 1985 وقد كانت في حدود 25 % في بداية السبعينات أما القروض الحكومية والقروض المضمونة من الحكومات فانهارت نسبتها من 34 % في عام 1971 إلى 14 % في عام 1983⁽¹⁾.

وظلت إمكانية البلدان النامية للحصول على الائتمان من خلال إصدار السندات الدولية ضعيفة بالمقارنة بالبلدان الصناعية نظرا للمستوى العالي المطلوب في تلك الأوراق. وكانت كمية الأموال المتاحة في أسواق السندات ضئيلة وبالتالي كان حصول البلدان النامية على الأموال إلا من خلال ائتمان متوسط الأجل تقدمه مصارف مجتمعة معا لهذا الغرض.

منذ منتصف السبعينات ومع التحول من الأهداف الصناعية إلى الأهداف المالية تراجع التصنيع وصعود الخدمات في إطار إعادة هيكلة لرأس المال، ولما كانت مساهمة القطاع المالي في عام 1950 تبلغ 21 % من مساهمة القطاع السلعي تضاعفت النسبة في عام 1985 لتصل إلى 40 %، فقد كان الربح في القطاع المالي أكبر منه في قطاع الإنتاج، وخلال ذلك ومنذ نهاية السبعينات أصبحت قروض البلدان النامية هي أكثر أعمال

(1) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 278.

المصارف الدولية ربحية (مقارنة بأنواع الاستثمارات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر) إذ تضمنت القروض على السطح فوائد وأرباحا وتحت السطح تحويلات في الأسعار وظهر دور جديد للمديونية من خلال توفير شروط مواتية لإعادة إنتاج رأسمال، فلم تعد حالة طارئة في مجرى العلاقات الاقتصادية الدولية، بل أصبحت إعادة إنتاج ظروف المديونية تتضمن إعادة توزيع الدخل العالمي بحيث يوضع في الحساب عوامل عديدة مثل تطورات أسعار الفائدة والصراف وفي الأسواق النقدية والأزمات الدورية وهروب رؤوس الأموال وتحويل الأسعار⁽¹⁾. وبالرغم من تضاعف ديون العالم الثالث الخارجية إلى مستويات قياسية لم تتحدث لا المؤسسات المالية الدولية ولا وسائل الإعلام عن أزمة ديون العالم الثالث قبل أوت 1982، حين أعلنت الحكومة المكسيكية عجزها عن دفع خدمة ديونها الخارجية وقد أدى ذلك لمشكلات خطيرة بالنسبة للنظام المالي الدولي ولاسيما بالنسبة لمصارف الشمال الخاص.

كان البنك الدولي وعبر السياسة التي انتهجها في تشجيع الاستدانة قد ساهم بفاعلية في خلق الشروط التي أدت إلى أزمة الديون لأنه شجع على زيادة المديونية بذريعة زيادة الصادرات. والحال أن زيادة حجم الديون وخدمتها دون أن تتبع إيرادات التصدير الوثيرة نفسها، كانت سببا محتملا للأزمة، لأن البلدان المدينة تسدد ديونها الخارجية بالعملة الصعبة التي تحصل عليها بفضل صادراتها، ولذلك لم يكن للارتفاع المستمر لحجم الصادرات في سياق ارتفاع ضعيف أو معدوم للطلب القادم من البلدان الصناعية سوى أن يؤدي إلى هبوط أسعار المواد التي صدرتها بلدان المحيط، وإذا ما أضفنا إلى ذلك العامل الذي سيطلق كل شيء، أي فرض البنك الفدرالي الأمريكي ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة اعتبارا من العام 1979⁽²⁾.

وفي ما يتعلق بتبرير البنك الدولي لزيادة المديونية يمكن تلخيصه: حين تقترض البلدان النامية، فسوف تتمكن من تطوير بناها التحتية في مجال النقل وزيادة إنتاج الطاقة ونشاطاتها الموجهة للتصدير، ووفقا لافتراضه بأن أسعار المنتجات التي ستصدرها تلك البلدان للسوق العالمية سوف ترتفع، أو تبقى ثابتة في أسوأ الأحوال، فسوف ترتفع إيراداتها التصديرية بفضل ازدياد الصادرات، مما سيسمح لها بدفع خدمة الديون (الفائدة والأصل)، وتحويل جزء من إيراداتها في الوقت نفسه لتحسين صناعاتها التصديرية، وافترض أن تأثير ذلك كله سيكون تراكميا، وباعتبار أن التزام البلدان المدينة بتسديد ديونها يمثل حافزا ماديا قويا لتحديث قطاعي الزراعة والصناعة الموجهين للتصدير وهذا المنطق في خطابات البنك وفق رأيه، سوف تؤدي الحلقة " استدانة / ارتفاع الصادرات / خدمة الديون إلى تطوير الجنوب والنمو العالمي"⁽³⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 291.

(2) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 217.

(3) نفس المرجع السابق، ص 219.

الشكل رقم (3): التنمية وفق افتراض البنك الدولي بين العامين 1968 - 1980

مديونية العالم الثالث بالافتراض	تحديث الصناعة والزراعة التصديرية	ارتفاع إيرادات التصدير	تسديد الديون والمساهمة في النمو العالمي
	←	←	←

المصدر: إيريك توسان، المال ضد الشعوب، ص219

لقد ناقضت الوقائع هذا المنطق، فقد هبطت أسعار المواد الأولية على نحو دراماتيكي في الثمانينات في حين ارتفعت أسعار الفائدة بحدة مما أدى إلى اختناق مالي في البلدان المدينة.

الشكل رقم (4): ما حصل فعلا

استدانة العالم الثالث بالافتراض	زيادة تصدير المواد الأولية والزراعية	ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار المواد الأولية	فرط المديونية وأزمة الديون
	←	←	←

نفس المصدر

على الرغم من أن أزمة الديون لم تظهر أمام الرأي العام إلا في أوت 1982، فلم تكن العلامات الدالة عليها قليلة. لقد جرى تقديم إنذارات، إلا أنها لم تظهر في التقرير السنوي عن التنمية في العالم الصادر في العام 1981 عن البنك الدولي حيث أشار فقط إلى أن البلدان النامية ستلاقي مصاعب أكبر في إدارة ديونها، لكنها لا تتوقع مشكلة معمة، وهو أمر تؤكد توقعات ميزان المدفوعات للثمانينات، المستندة إلى سيناريوهات محتملة⁽¹⁾.

صدر تقرير العام 1982 قبل بضعة أسابيع من اندلاع الأزمة المكسيكية وقدم تحليلاً للوضع أكثر تفاؤلاً، وفي تقريره للعام 1983، ذكر البنك الدولي أن مصاعب (في السيولة) قد أصابت حسابات بلدانا بعينها ولم تصب مناطق بأكملها أو مجموعات من البلدان، غير أن نحو ثلاثين بلداً غير قادرة على التسديد حذت حذو المكسيك، احتوى تقرير البنك الدولي للعام 1984 إسقاطات متفائلة بحصول تحسن مستمر حتى العام 1990 في العلاقة بين إيرادات صادرات بلدان أمريكا اللاتينية وبين خدمة الديون الخارجية، لكن العكس هو ما حصل لسنوات عديدة، واصل البنك الدولي الترويج لوهم أن أزمة الديون كانت أزمة سيولة قبل كل شيء بدلاً من الاعتراف بعجز البلدان المدينة عن التسديد. لم تكن تلك البلدان تعاني من صعوبات في السيولة وحسب، بل

(1) نفس المرجع السابق، ص 219، ص 220.

كانت في خضم أزمة شاملة، ذات طبيعة بنيوية وطويلة الأجل ولم يكن يوسعها من أجل الخروج منها دون التشكيك بالنظام. إلا مواصلة الاقتراض لتأمين المبالغ الضرورية للسداد وتحويل جزء متزايد من إيراداتها الضريبية لتسديد الديون.

في عام 1986، وفي حين كانت ديون البلدان النامية قد تجاوزت بكثير عقبة ألف مليار دولار، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تلك الديون لن تتجاوز في منتصف التسعينات 864 مليار دولار في أسوأ الأحوال، والحال أنها وصلت في العام 1995 إلى 1940 مليار دولار، أي أكثر من ضعف التقدير المذكور. اعتبر صندوق النقد الدولي مثله في ذلك مثل البنك الدولي أن المعدل بين خدمة الديون وإيرادات الصادرات سوف يتحسن بالنسبة لأمريكا اللاتينية لكن ما حصل هو العكس تماما (1).

كما أن توقعات البنك الدولي كانت مجازفة وخاطئة فيما يخص إيرادات التصدير التي يفترض بها إنقاذ بلدان العالم الثالث من المديونية، بلغت نسبة خطأ تلك التوقعات حول أسعار المواد الأولية في إفريقيا للعام 1990 إلى 62 % بالنسبة للمعادن 156 % بالنسبة للنفط، 180 % بالنسبة للمنتجات الزراعية غير الغذائية والحال أنه كان بإمكان البنك الدولي تماما أن يتوقع انخفاض أسعار المنتجات المصدرة بسبب إغراق الأسواق مع بذل بلدان الجنوب كلها في الوقت نفسه جهدا للوصول إلى الحد الأقصى من الصادرات لتواجه التزاماتها في التسديد.

على مستوى الهيئتين الدوليتين واصل القسم المتعلق بالاقتصاد الدولي إبداء توقعات متفائلة، تبين بعد أقل من عامين، أنها غير واقعية على الإطلاق إذ كانت الأسعار الحقيقية أكثر انخفاضا بكثير: بلغ الفرق 47 % بالنسبة للبن و 56 % بالنسبة للكاكو. و 74 % للسكر للمطاط و 52 % للرصااص... الخ.

وفي التسعينات، ادعى المسؤولون عن التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سوف يرتفع بنسبة تزيد عن 5 % سنويا بين عامين 1992 و 2002 وأن أسعار المواد الأولية سوف ترتفع، وفي الحقيقة ما حصل هو العكس تماما إذا انخفضت بنسبة 30 % بين عامين 1996 و 1999 (صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام 2000)، أما معدل الناتج المحلي للبلدان فكان 3.2 % في العام 1998 و 3.8 % في العام 1999 (صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للعام 2000).

أعلن "هنري كيسنجر"، رئيس مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة من العام 1969 إلى العام 1985 ووزير خارجيتها من العام 1973 إلى العام 1977، في محاضرة حول الديون الخارجية للعالم الثالث في بيرن 1985 مايلي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 221.

" ليس هناك حل غير مؤلم كي تجد البلدان المدينة حلا لوضعها الحرج، لكن علينا اقتراح بعض التعديلات على برنامج التكييف الهيكلي في صندوق النقد الدولي، سوف يتضمن الحل تضحية وإن كنت أفضل أن تفي البلدان المدينة بالتزاماتها الخارجية من مواجهة الدائنين باستخدام موجودات حقيقية عبر تحويل ملكية الشركات العامة"⁽¹⁾.

إنّ سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية التي انتهجتها البلدان المتقدمة في أواخر السبعينات قد أظهرت وجود جوانب هشاشة هامة تعتري الاقتصاديات النامية التي لم تستطيع أن تعالج بصورة متسقة ما كانت تواجهه من مشاكل تتعلق بتعبئة الموارد المحلية وصعوبات في ميزان المدفوعات. وقد توقف النمو، خصوصا في منطقتي أمريكا اللاتينية وإفريقيا وإنهارت عدة اقتصاديات في أعقاب تجميد الإقراض بعد إفسار المكسيك في أوت 1982.

سارت جميع ديون العالم الثالث وفق منطق واحد: ربط أقوى لبلدان الجنوب بالسوق العالمية وزيادة تحويلها نحو التصدير وقد أدى ذلك إلى التخلي عن هدف تشكيل السوق المحلية، أو عن مشاريع صناعية تهدف لتلبية حاجات السوق الداخلية في بلدان الجنوب - تعطيل عملية التصنيع - أو لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة ربما تنافس اقتصاديات الشمال، كما هدفت تلك القروض لتنمية تخصص بلد ما في إنتاج بعض منتجات التصدير.

انفجرت أزمة المديونية الخارجية في النصف الأول من الثمانينات، وانتهت اغلب التجارب التنموية في دول الجنوب إلى الفشل وأصبح الهدف الجوهري للصندوق والبنك الدوليين هو العمل المستمر على إزالة العوائق أمام حركة رأس المال الدولي ارتباطا بإعادة هيكلته على الصعيد العالمي، فأصبحت بالتالي المديونية الخارجية آلية لنقل الفائض الاقتصادي من البلدان النامية وتحويله إلى الخارج ولضمان استمرار هذه العملية يتولى الصندوق ولحد الآن إدارة أزمات الديون الخارجية وذلك طبقا لأسلوب محدد يقوم على أساس إتباع سياسات انكماشية في إطار برامج التعديل الهيكلي والتنشيط الاقتصادي، وكان لكل هذه التطورات الأثر الكبير على اتجاهات النمو والتنمية في دول الجنوب.

المطلب الخامس: مسارات الرأس المال المالي الدولي

مع أزمة المديونية بدأت مسارات الرأسمال المالي الدولي وصولا إلى المرحلة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال والانتقال من التدويل إلى العولمة بصيغة -الأميلة-

(1) نفس المرجع السابق، ص 223.

المرحلة الأولى: أزمة المديونية إنّ بروز المديونية كظاهرة عالمية ثم فيما بعد كأزمة عالمية، حيث نجح الرأسمال الدولي في إيقاع أغلبية الدول النامية في فخ المديونية الخارجية وأصبح بصيغة الاستدانة الدولية يحقق ما تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نقل الفائض الاقتصادي من البلاد المتخلفة إلى البلاد الصناعية⁽¹⁾. في خريف 1982 تعرض الرأسمال المالي الدولي لأزمة خانقة، حينما توقفت المكسيك والأرجنتين، الشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية وشملت أزمة المديونية الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وإن كانت تتركز في مجموعة قليلة منها أغلبها في أمريكا اللاتينية وفي مقدمتها البرازيل والمكسيك ووكان الرأسمال المالي الدولي قد وصل امتصاصه للفائض الاقتصادي في هذه البلاد إلى مدى بعيد حيث وصل معدل خدمة الدين الخارجي إلى مستويات حرجة، جعلته يمتص كل حصيلة صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات. وكان استمرار دفع أعباء الديون الخارجية في هذه الحالة يعني استفحال الأوضاع المتردية الاقتصادية والاجتماعية (ارتفاع معدلات البطالة، تراجع معدل النمو...) فجاء قرار هذه الدول بالتوقف عن دفع أعباء الديون والدخول في إعادة الجدولة.

المرحلة الثانية: إعادة الجدولة (التدخلات المشتركة)

من خلال التدخلات المشتركة في الو.م.أ وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك التسويات الدولية حيث تحركوا جميعا لاحتواء مخاطر الأزمة التي أن تعرض لها رأسمال المالي الدولي من خلال التالي:

من جهة سهل فريق التدخلات المشتركة تقديم قروض سريعة للبلدان الثلاثة المعنية والدخول في مفاوضات جديدة لإعادة جدولة ديونها الخارجية، ومن جهة أخرى قبول هذه البلدان بالروشتة الانكماشية المعروفة لدى صندوق النقد الدولي، فالقروض المقدمة لتلك الدول المدينة لمساعدتها على تسديد خدمة ديونها رافقها إجبار تلك الدول على القيام ببرامج تقشفية لتصحيح المسار الاقتصادي إلى جانب القيام بإصلاحات هيكلية.

مهما يكن فإنه خلال الفترة ما بين 1973 - 1982 حدثت تدفقات هائلة سواء من البلدان الصناعية المتطورة أو من بعض البلدان النامية (النفطية) إلى بلدان نامية أخرى قامت بها البنوك الدولية الخاصة وبتغلغله إلى البلاد النامية يكون الرأسمال المالي الدولي قد لعب ولا يزال يلعب دورا هاما في التخفيف من حدة الأزمة بالبلدان الصناعية الرأسمالية.

المرحلة الثالثة: المستثمرون المؤسسيون

إن دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار - المستثمرون المؤسسيين - إلى ساحة الخدمات المالية، أدى إلى خلق منافسة شديدة بينها وبين المؤسسات المصرفية، وكان الباعث لهذا التحول الكبير هو تراجع العائد والانخفاض في الاستثمارات الإنتاجية في أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات،

(1) أمير السعد، قضايا نظرية في العولمة المالية، مرجع سابق، ص 10.

إضافة إلى الأرباح التي حققتها المؤسسات الأمريكية فوق القومية التي ظلت مودعة خاصة في بريطانيا لتشكل سوق الأورو/ دولار، الذي لم يخضع للضوابط المنظمة لحركة رأسمال في ذلك الحين، وكان نقطة العودة للانطلاق للرأسمال المالي الدولي غير المنتج، هذا بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة من خلال خدمة الديون في العالم الثالث، التي مكنت المؤسسات المالية من زيادة الضغوط من أجل فرض سياسات مالية ونقدية لصالح الدائنين ومن أجل المزيد من التحرير وإزالة الضوابط والقيود المنظمة وكانت حينها صناديق المعاشات خاصة قد راكمت من المدخرات التي تجاوزت الحد، وتبحث عن مجال لتوظيفها، وجاء انفجار الدين العام في بلدان منظمة التعاون والتنمية ليدفع بقوة هذه الصناديق بفضل ما تجمع لديها من أرصدة مالية هامة إلى أن تصبح المستودع الرئيسي للرأسمال في العالم⁽¹⁾.

المرحلة الرابعة: الرأسمال المالي الدولي من التدويل إلى العولمة بصيغة -الاميلة-.

العولمة المالية باعتبارها المستوى الملموس الأكثر بروزاً لظاهرة العولمة بشكل عام، ارتبط ظهورها بثلاث مؤشرات أساسية هي:

- المؤشر الأول: هزيمة الكينزية وحالة التحرير المالي الدولي والمحلي

عقب الهزيمة الكينزية، بدأ عصر جديد مختلف تماماً عن السابق، فقد تغير التنظيم الصناعي من وحدة الإنتاج الكبير (نظام فورد)، إلى نظام شبكة الإنتاج المتكون من وحدات إنتاجية متباعدة، منتشرة في أرجاء العالم كله وبالتالي لم تعد مخاطر السوق المحلي هي القائمة وإنما مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، فساد الاضطراب والتوتر مع تراجع معدلات النمو وزيادة البطالة والتضخم في آن معا ليفقد بذلك النموذج الكينزي ومن خلاله التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل، وفي المقابل الصعود القوي لأفكار الليبرالية الجديدة بقيادة "ميلتون فريدمان" و"قون هايك"، الداعية إلى إلغاء كل الضوابط والقيود المالية المنظمة، وتحرير رأسمال والخصخصة، ولاشك أن التقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم في حقل الاتصالات، ونقل المعلومات قد ساهم في التسريع نحو هذا الاتجاه على الصعيدين المحلي والدولي⁽²⁾.

- المؤشر الثاني: انهيار نظام بريتن وودز bretten woods والانتقال إلى نظام الصرف العائم (اللانظام)

كان تحرير النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام 1973، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت قواعد بريتن وودز هي السائدة والتي تم التوقيع عليها في جويلية 1944، من طرف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ليتم وضع نظام نقدي دولي أوفى بمتطلبات

(1) رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سابق، ص 49.

(2) أسامة أمين الخولي، (ديسمبر 1998): العرب والعولمة، "ندوة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 479.

الاستقرار على مدى ثلاثين عاماً، ما يعرف بالثلاثين سنة المجيدة وبانتهاء عصر الثبات النسبي لأسعار الصرف يدخل العالم عصر التعويم بعد مؤتمر جامايكا عام 1976، ومع بداية عصر التعويم تبدأ مرحلة حاسمة وجديدة في مسار العولمة- المالية في الوقت الذي تردت فيه معدلات الاستثمار ونمو الإنتاجية وتشكل أكبر فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي.

- المؤشر الثالث: نهاية الحرب الباردة . اختلال التوازن بين العمل ورأسمال .

انتهت الحرب الباردة وقد وصفها سمير أمين بأنها هي الحرب باعتبار أن السمة المركزية للمرحلة الجديدة هو الميل الكبير والمتنامي لإخلال التوازن بين العمل ورأسمال في ظل الانتشار الواسع لأفكار الليبرالية الجديدة وتراجع دولة الرفاه الكينزية، وتحت تأثير الثورة التقنية حدثت تطورات على صعيد العملية الإنتاجية، أدت إلى تخفيض الأجور وساعات العمل من خلال إعادة هندسة العمل الإنساني، حيث تم إدماج بعض الوظائف في بعضها الآخر وتدريب العمال على أعمال ذات مهارات متعددة، ومن ثم إلغاء عدد من الوظائف دون أن يؤدي ذلك إلى أي نقص في الإنتاج. سمح ذلك بأن تنمو الإنتاجية بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي والنتيجة نمو لكن دون زيادة لفرص العمل⁽¹⁾. وفي إطار الإستراتيجية الجديدة وبناء على السياسات الاقتصادية المطبقة أي زيادة العائد وخفض التكلفة تلجأ أممية رأسمال بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري في الميدان التقني، إلى النقل المكاني لمصانعها وفروعها عبر القارات أين تتوفر الأجور المتدنية تحت شعار " تجارة دولية بلا حدود وبلا قيود "، حيث يكون انتقال الصناعة إلى البلدان كثيفة العمالة يعني انتقالها للعمل والتي تختلف مضمونها عن انتقال العمل نفسه مستغلة الفرق بين الإنتاجية وعائد العمل، فعلى مستوى البلدان الصناعية المتطورة يمكن ملاحظة أن الفرق في الإنتاجية يقابله فرق موازي في الأجور أو على الأقل قريب من ذلك الفرق بينما في الدول المتخلفة فإن الفرق في الإنتاجية يقابل فرق أشد في الأجور الحقيقية، ويمكن القول أن السياسات الاقتصادية الجديدة قد أعادت النقاش حول العلاقة بين العمل ورأسمال، فتدني مكانة العمل بنسب مختلفة في مختلف الدول رافقه الزيادة في هيمنة وقوة الرأسمال المالي الدولي ووقد عمق هذا الاتجاه التوجهات المالية الخالصة غير الإنتاجية للشركات الصناعية الكبرى -الأميلة - Financiarisation -⁽²⁾

(1) أديب ديمتري، (2002): ديكتاتورية رأس المال، المدى، ص 358، 359.

(2) أمير السعد، (1999): القطع والتقاطع في التجارة الدولية - بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، ص 7-8.

المبحث الرابع: دراسة الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال-الأميعة-

إن إستراتيجية التحرير المالي وعملية رفع القيود أو الحد منها هي من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي والتي أدت إلى زيادة حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم. ويعد التحرير المالي جزءاً هاماً من مكونات الليبرالية الجديدة التي بدأت عقب هزيمة الكينزية في تفسير أزمة التضخم الركودي والنزوع نحو الأميعة (صعود الرأس المال المالي الدولي غير المنتج) في عقد السبعينات، نظراً للاعتقاد الكبير من جانب البلدان ذات الفائض والشركات دولية النشاط وصناديق الاستثمار فيما يمكن أن يحققه تحرير حساب رأسمال من فرص استثمارية مجزية ومن ثم استيعابه لفائض رؤوس الأموال، فكان تحرير الأسواق المالية بالإضافة إلى التحسينات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الاقتصاديات الوطنية الدافع الأساسي للابتكار وزيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود التي شملت معظم الاقتصاديات المتطورة، إلا أنها كانت أكثر شمولاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: سياسات التحرير المالي المحلي والدولي.

1-1- مفهوم التحرير المالي: هو مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً. واختصاراً هو إلغاء الحظر على حساب رأسمال والحسابات المالية مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقارات والثروات الشخصية، وفي هذا المجال يشير صندوق النقد الدولي إلى قضيتين هامتين:

أولاً: من الأفضل البدء بتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار المباشر الأجنبي قبل الاستثمار في المحفظة.

ثانياً: إن التحرير الشامل للمعاملات وتحويلات رأسمال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، وربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة التحوطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين ويعني ذلك أنه يجب التدرج والتسلسل في تحرير حساب رأس المال حسب ظروف كل بلد، كما يتطلب الاستعداد الكافي من خلال عدد من الإجراءات مسبقاً مثل ① تقوية الجهاز المصرفي، ② تحقيق مستوى معقول من الاستقرار في الاقتصاد الكلي ③ تطوير المؤسسات المالية والأدوات المالية ④ بناء احتياطي دولي ملائم (1).

(1) أمير السعد، (2006)، الاقتصاد العالمي، قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والإفريقية، الأمين، القاهرة، ص 13.

بينما يرى تيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة أنه ينبغي أن يكون تحرير حساب رأسمال بشكل مبكر كجزء متكامل ومندمج في عملية الإصلاح الاقتصادي، وبناء عليه تزايدت عولمة الأسواق المالية ويتجلى ذلك في الحركة الراهنة لرأس المال الدولي والتي تتميز بالتالي:

- كونها حركة أصبحت تتطور وتتغير خارج أي مجال لتدخل السلطات النقدية ورقابتها.

- كونها حركة تجري وبشكل مستقل عن حركة الإنتاج الحقيقي⁽¹⁾.

1-2-1- مرتكزات التحرير المالي (3D)

إن عملية التحرير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مرتبطة بالعودة القوية للعقيدة الليبرالية منذ بداية السبعينات مع الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم، ومع ظهور انخفاض ملحوظ في معدلات الربح دفع ذلك بالأوساط الصناعية والمالية إلى الضغط على حكوماتها لتغيير سياساتها النقدية والمالية وإزالة كل العوائق أمام إعادة هيكلة الرأسمالية وارتكزت عمليات التحرير المالي على⁽²⁾:

1-2-1- رفع القيود والضوابط (اللاتنظيم) La dérèglementation

مع بداية تنفيذ ما يطلق عليها بالثورة المحافظة بقيادة " مارغريت تاتشر " و " رونالد ريغن " خلال سنوات الثمانينات، فقدت الدولة رقابتها على الأسواق المالية وحركات رؤوس الأموال والمنتجات المالية الأخرى، بالإضافة إلى أن التعامل بالقيم المنقولة لم يعد حكراً على الوسطاء التقليديين (السماسرة والبنوك)، فأصبحت الأوراق المالية تباع وتشتري من مؤسسات مالية محلية وأجنبية، وكذلك إعطاء كل الحرية للمبادرات الفردية والمؤسسات المالية (محلية وأجنبية) لتحريك ديناميكية الاقتصاد، وحسب هذا المفهوم لم تعد القواعد والضوابط قابلة للتطبيق، فمن خلال وجود " سوق مالي متطور " يمكن استعادة الاستثمار والنمو مما يزيد من فعالية الجهاز الإنتاجي.

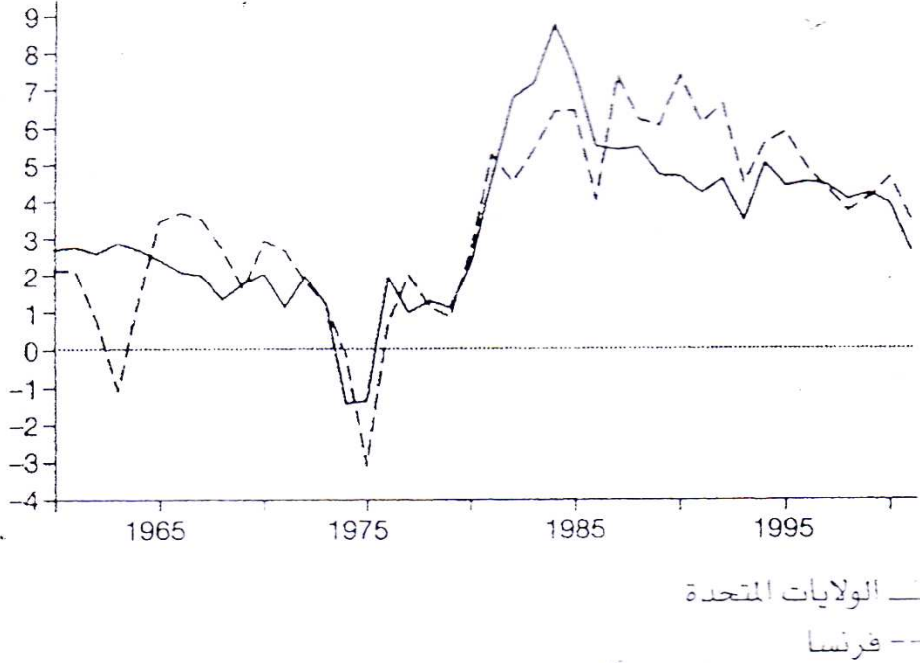
إن تغيير قوى الاتجاه في السياسة النقدية ابتداء من عام 1979، الذي شمل فيما بعد الدول الكبرى الصناعية، لمواجهة التضخم المتفاقم في تلك الفترة، الذي أصبح من أولوية الأهداف، جعل البنك الفدرالي الأمريكي يتشدد في سياسته ونتج عن ذلك ارتفاع ملحوظ في معدلات الفائدة لصالح الدائنين، الذين استفادوا من معدل فائدة حقيقي مرتفع - تصحيح التضخم- أو ما يعرف بصدمة فولكر، والذي وصل إلى معدلات لم يشهدها منذ الحرب العالمية الثانية حيث انتقل في بضعة أشهر من 2% إلى 3% إلى 10% إلى 12% مع بداية سنوات الثمانينات، ومثل هذا الانتصار الأول للرأسمال المالي.

(1) أمير السعد، نفس المرجع السابق، ص 13.

(2) Dominique Plihon, (2003, 2004) : Le nouveau capitalisme, la découverte, Paris, p22.

الشكل رقم (5): صدمة فولكر: تحركات معدلات الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا

2001-1960



المصدر : Dumenil and hevy capital resurgent

كما تم وضع نظام جديد أصبحت من خلاله أسواق رؤوس الأموال أكثر أهمية من التمويل البنكي، وتصدر بذلك المنطق التنافسي السياسات العامة في ضبط النظام المالي، فوضع نظام جديد -اقتصاد الأسواق المالية المحررة- [Aglietta.2005] مكان اقتصاد الاستدانة المدار والمسير إداريا الذي سيطر على مدى ثلاثين سنة المجيدة 1945-1975⁽¹⁾. وكمثال على ذلك قامت المملكة المتحدة في خريف 1986، بإصلاح هام في البورصة ما يعرف بنظام "big bang"، الذي خفف من قواعد السمسرة أو الوساطة، وذلك برفع القيود والتنظيمات على العمليات في البورصة وخلق أنواع جديدة من الأسواق⁽²⁾.

وفي سنة 1988 تم وضع إصلاحات لصالح السوق المالي الفرنسي، حيث فقد أعوان الصرف احتكارهم للمتاجرة بالقيم المنقولة، فالأوراق المالية أصبحت تباع وتشترى من طرف مؤسسات مالية محلية وأجنبية، كما تم رفع القيود على عمليات السمسرة وعمت برامج الإعلام الآلي في باريس بداية 1986⁽³⁾.

(1) Dominique Plihon, Le nouveau capitalisme, p 22.

(2) Gilles Jacoud, (1998) : La monnaie dans l'économie, NATHAN, Paris, p 121.

(3) Gilles Jacoud, La monnaie dans l'économie, p 121.

وقد تجسدت بشكل خاص عمليات التحرير المالي المطلق المتزامنة مع خصخصة البنوك والخلق الواسع لأسواق رؤوس الأموال في 15 دولة لإتحاد الأوربي من خلال وضع وإنشاء سوق موحد لرؤوس الأموال قائم على أسس وقواعد مشتركة عام 1990 وخلق عملة موحدة -اليورو- عام 1999.

وكانت للسياسات الجديدة الموضوعية من طرف الحكومات لأهم الدول الصناعية تأثيرات معتبرة، حيث أعطت هذه السياسات بشكل خاص دافعاً قوياً باتجاه عملية العولمة المالية مؤدية إلى خلق سوق موحد للنقود على المستوى الكوني "mégamarché" المتميز بوحدتين.

أ- **وحدة المكان:** أصبحت الأماكن المالية الوطنية على اتصال دائم ومستمر بواسطة شبكات جد متطورة للاتصالات.

ب- **وحدة الزمان:** يعمل هذا السوق بشكل متواصل 24/سا، بالتعاقب بين الأماكن الرئيسية من أقصى الشرق إلى أوروبا ثم إلى أمريكا الشمالية⁽¹⁾.

1-2-2- رفع الحواجز وانفتاح الأسواق La décloisonnement

كانت أسواق المال مجزأة ومقسمة حسب آجالها (قروض أسواق نقدية للتمويل قصير الأجل، السوق المالي للعمليات المتوسطة والطويلة) بالإضافة إلى تخصيص أدوات التوظيف، حيث كان الوصول إلى مختلف الأسواق مخصص لعدد محدود من الأعوان الاقتصادية، ومع رفع الحواجز والانفتاح على الأسواق الخارجية وداخل الأسواق الوطنية نفسها: سوق النقود (سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل)، سوق مالي (سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل)، سوق الصرف (تبادل العملات فيما بينهما)، سوق لأجل (التغطية)، أصبح البحث عن أحسن عائد ممكنا من خلال الانتقال من سند إلى آخر ومن عملة إلى أخرى، من سندات بالأورو إلى سندات بالدولار، من سندات خاصة إلى سندات الخزينة، هذه الأسواق خاصة (المالية والصرف لأجل) تحولت في مجموعها إلى سوق مالي شامل والذي نفسه تحول إلى سوق عالمي [cartaphis 2004]، وانفتاح الأسواق يعني خلق جسر بين السوق المالي (تمويل طويل الأجل) والسوق النقدي (تمويل قصيرة الأجل)، أي تجاوز التمييز بين حسابات لأجل والحسابات الفورية إضافة إلى عدم التخصيص البنكي "DiSPiCIALISATION" الذي طرح العديد من التساؤلات حول قانون Glass-Steagall الذي يفصل بين نشاط البنوك التجارية وبنوك الاستثمار التي تتخصص في توظيف القيم المنقولة⁽²⁾.

(1) Dominique Plihon, Le nouveau capitalisme, p 23.

(1) Henri Bourguinat, (1992) : Finance internationale, PUF, p 78.

1-2-3- عدم الوساطة (اللاوساطة) La disintermediation

على إثر أزمة المديونية 1982، أصبح جانب كبير من الوساطة المالية يتم من خلال تداول الأوراق المالية، وليس من خلال قروض وودائع البنوك وتلعب كل من الوحدات المالية وغير المالية وكذلك المدخرون والمستثمرون أدواراً رئيسية في هذا التحول، حيث قللت المؤسسات الاقتصادية لجوءها إلى التمويل البنكي لصالح التمويل المباشر كما ارتفع التوظيف المالي للمؤسسات على حساب الاستثمار الإنتاجي ما يعرف بمالية المؤسسة "La financiarisation" ⁽¹⁾، من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية للقيام بشراء أصول تحقق من خلالها أرباح تفوق أرباحها من عملياتها الإنتاجية إضافة إلى تغيير سلوك الأسر من خلال اللجوء إلى تحويل ممتلكاتهم على شكل نقود (ودائع) إلى أوراق مالية (توظيف جماعي)، وتراجع الوساطة البنكية كان تحت تأثير ما يعرف بـ:

أ-التوريق Titrisation: هذه التقنية سمحت للمؤسسات المصرفية بالخروج من ميزانياتها (عمليات مالية خارج الميزانية Hors bilan)، وهي ظاهرة تتميز بنمو حجم الأوراق المالية في تمويل الاقتصاد ويلاحظ ذلك في أسفل ميزانية البنوك سواء أسفل الأصول أو الخصوم ⁽²⁾، وتعني تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية للتداول، والإقدام على مجالات جديدة، مثل أداء أعمال مصرفية في المجال الاستثماري وتمويل عمليات الخصخصة، وهذه العملية تجعل تسعير وتوزيع رأسمال أكثر كفاءة ⁽³⁾.

ب-تسويقية التمويل marchéisation وتعني أن تكلفة التمويل لم تعد تتحدد إدارياً، وإنما بواسطة معدلات السوق سواء المالي أو النقدي ⁽⁴⁾.

1-2-4- صعود المستثمرين المؤسستين: Les Zinzins

تزامن مع كل هذه التغيرات في الساحة المالية والنقدية صعود قوي لما يعرف بالمستثمرين المؤسستين: شركات التأمين، صناديق التقاعد بالرسملة التي ظهرت في الدول الانجلوسكسونية واليابان نهاية الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى صناديق الإيداع (الصناديق المشتركة)، كنتيجة لإزالة القيود على الخدمات المالية وتطبيق تقنيات الحاسوب، ظهور المشتقات المالية بالتوازي مع تطور الهندسة المالية المعقدة إضافة إلى التحول إلى أسعار الصرف المرنة.

أصبحت هذه المؤسسات اليوم ذروة التمرکز والتراكم الماليين، وهي النخاع الشوكي للأسواق المالية، وحسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [OCDE ، 2002]، في سنة 2002 استحوذت صناديق التبادل

(1) Dominique Plihon, p 31.

(3) D.A.Bentabet, (2003-2004) : Séminaire "marché international des capitaux" poste graduation, p 31.

(3) مجلة التمويل والتنمية - (مارس 2002): ص 11.

(5) Gilles Jacoud, La monnaie dans l'économie, p 118.

Sicav على المستوى العالمي على 35% من الأصول المسيّرة، أما صناديق المعاشات وشركات التأمين فقد استحوذت على 30% و 26% على التوالي، وبقية النسبة استحوذت عليها صناديق المضاربات (¹) Hedge funds، وبهذا الصدد فإن التسيير الجماعي للمدخرات كان ثقله كبير على النظام الرأسمالي، وتركز رأسمال في عدد قليل لأكبر المستثمرين لديهم قوة معتبرة وأهمية كبيرة على المستوى العالمي، جعلهم يمارسون تأثيرهم المباشر على ديناميكية الأسواق المالية من خلال سلوكهم الجماعي، الذي ساهم بشكل خاص في عدم الاستقرار المالي الدولي، وذلك باعتبار تجانس وتشابه كبير في سلوك مسيري تلك الصناديق من خلال إتباع مقاييس موحدة للتقييم وإتباع نفس الإستراتيجية، إضافة إلى التشابه في تخصيص الموارد، وتجدر الإشارة إلى أن 80% من الأصول لهذه المؤسسات تتركز في الدول الخمسة الغنية (50% في الولايات المتحدة الأمريكية، 14% في اليابان، 9% في بريطانيا، 5% في فرنسا وألمانيا) (²).

هذا النمو غير العادي في صناعة الخدمات المالية من خلال تشكيلة واسعة من مكوناتها المصرفية وغير المصرفية (شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، بنوك الأعمال... الخ)، أدت إلى الزيادة في قوة وهيمنة الرأسمال المالي الدولي على قطاعات الإنتاج المادي بالمفهوم التقليدي (الصناعة، الزراعة) وتنوع أنشطته ودرجة تركزه، فمعدلات الربح التي يحققها أعلى بكثير من معدلات الربح التي يحققها قطاع الإنتاج الحقيقي مستفيدا بقوة في أن واحد من جهة، من حالة إخلال التوازن بين العمل ورأسمال ومن جهة أخرى من ميزات الثورة التكنولوجية في تسريع النمو الطويل الأمد لقوى الإنتاج وبقاء معدلات الربح مرتفعة نسبيا في كافة الفروع الاقتصادية وبشكل خاص في الفروع الجديدة في ظل تراجع الثقل المميز للصناعة بالمفهوم التقليدي لصالح قطاع الخدمات وأدى ذلك إلى سيادة اعتقاد أن الاقتصاد العالمي الجديد يركز على الخدمات كمحرك أساسي لمشروع التنمية الوطني (³).

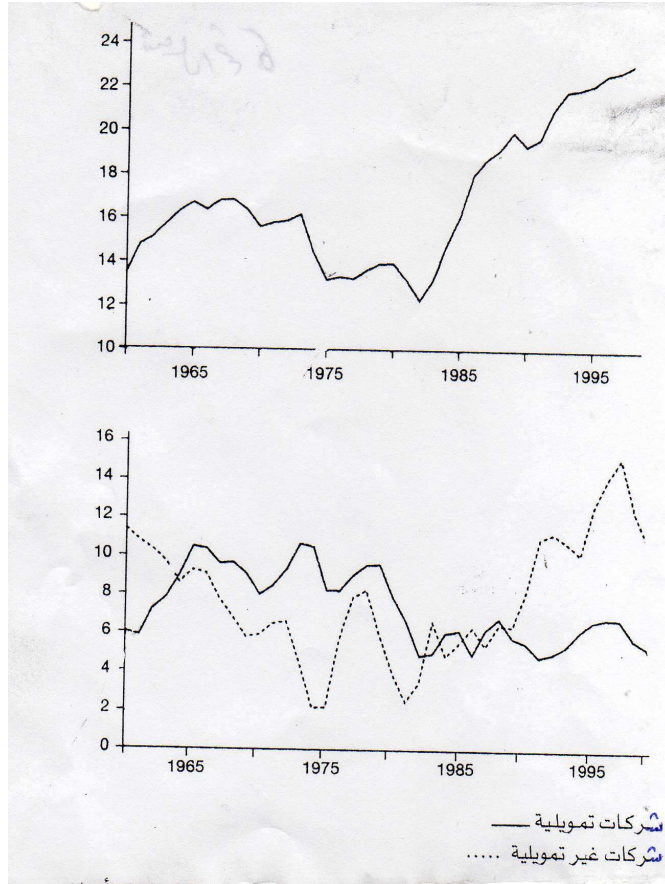
(1) Les investisseurs et la gouvernance des entreprises, revue, (2001) : p 138-139.

(2) Dominique Plihon, Le nouveau capitalisme, p 30.

(3) أمير السعد، الاقتصاد العالمي- قضايا راهنة، مرجع سابق، ص 13.

الشكل رقم (6): هيمنة الرأس المال المالي الدولي: القيمة الصافية ومعدلات أرباح الشركات التمويلية وغير

التمويلية في الولايات المتحدة 1960-2001.



المصدر : Dumenil and hevay capital resurgent reproduced courtesy harvard vp

وزيادة الطابع الربعي للرأسمالية في المرحلة النوعية الجديدة، يؤكد صحة ما تم تشخيصه قبل قرن مَضَى من طرف تيار منطري الفكر الماركسي، وهذا الطابع الربعي يتجلى في المرحلة الراهنة في الصعود النوعي للرأسمالية المالية:

أ- أن الرأسمالية أصبحت تعيش على توظيف رأسمال لا على استثماره.

ب- أن الرأسمالية المالية أصبحت تعيش على ريع الأوراق المالية لا على ربح المشروعات الإنتاجية⁽¹⁾.

ولتوضيح ذلك لابد من التوقف عند بعض المؤشرات الملموسة والهامة في هذا الاتجاه:

أولاً: صعود الاقتصاد الرمزي كحالة واسعة الانتشار في الاقتصاديات الغربية تحركها مؤشرات البورصات العالمية " مؤشر داو جونز، نيكاي، داكس، فهي شديدة التأثير بأية تغيرات تحدث في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي وموازن المدفوعات ومعدلات البطالة وتغيرات المستوى العام للأسعار وبالشائعات والعوامل النفسية وبيانات وزارة المالية ومحافظي البنوك المركزية والمسؤولين، إضافة إلى سمة مغايرة في الارتباط بين

(1) أمير السعد، الاقتصاد العالمي - قضايا راهنة، مرجع سابق، ص 27.

الثروة المالية والثروة العينية، حيث أصبحت الثروة المالية مستقلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية، وهذا يعني انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني - الأميلة-.

ثانياً: ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال: بالرغم من أن الاستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية كان موجوداً وبمستويات متفاوتة ارتباطاً بتطور الرأسمالية، إلا أن الجديد في ظاهرة رؤوس الأموال هو الأتي: ① تعاضم حجمها بمعدلات فلكية، ② تنوع الأدوات المالية، ③ الارتباط الشديد بين الأسواق المالية لمختلف دول العالم، ④ الاستقلالية الكبيرة التي تتحرك بها الأموال بعيداً عن متطلبات حركة التجارة الدولية ⑤ كون هذه الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال ناجمة أصلاً عن اتجاه معدل الربح نحو التدهور في قطاع الإنتاج المادي داخل المراكز الصناعية المتطورة والتي تخرج منها الأموال (1).

ثالثاً: الأدوات المالية الجديدة: ظهرت تحت تأثير مستويين من العوامل المرتبطة بالنقلة النوعية في وظيفة رأسمال المالي الدولي:

المستوى الأول: الظروف غير المستقرة التي استمت بها أسواق الصرف الأجنبي على إثر التحول إلى نظام التعويم، فالاضطرابات في هذه الأسواق أدت إلى ابتكار أدوات مالية جديدة لتأمين حماية للمستثمرين لمواجهة مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، بحيث صارت المخاطر نفسها سلعة متداولة في الأسواق في سياق "كازينو المقامرة".

المستوى الثاني: ضغوط المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية وبخاصة تلك المؤسسات الجديدة التي دخلت إلى السوق، وكان من نتيجة ظهور تلك الأدوات تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما وفرتة للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حالة حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

رابعاً: التقدم التكنولوجي: أدى التطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في اندماج وتكامل الأسواق المالية والتغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصال وعمليات المحاسبة إلى مستويات ضخمة، أدى إلى سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى آخر وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق المالية. وفي المقابل فإنه عبر هذه التكنولوجيا العالية أصبحت الأموال تدخل وتخرج بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفة اتجاهاتها والحد منها والتأثير فيها (2).

(1) نفس المرجع السابق، ص 16.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16.

خامساً: مرجعية النمو الانفجاري في أسواق السندات الدولية وارتبط ذلك بـ:

① سياسات تصحيح التضخم في النصف الثاني من الثمانيات من القرن الماضي، لتحقيق استقرار اقتصادي في عدد كبير من دول العالم جعل سعر الفائدة يتحول إلى الموجب. ② تحرير سوق الأوراق المحلية أمام الأجانب. ③ استمرار عجز الموازنات العامة وتفضيل الحكومات تمويل عجزها من خلال طرح السندات الحكومية، وكذلك شركات القطاع العام لاحتياجاتها التمويلية. ④ تفضيل الشركات الخاصة التمويل من خلال السندات على التمويل من خلال الأسهم، لأن السندات تتيح لمالكي الشركات الاحتفاظ بسيطرة أكبر على إدارة شركاتهم. ⑤ حركة التجديد التي حدثت في إصدار السندات في السنوات الأخيرة حيث بجانب الشكل الكلاسيكي " المعدل الثابت"، ظهرت سندات بمعدل متغير، وسندات قابلة للتحويل إلى أسهم وسندات شراء مؤجل وسندات بعملة مزدوجة. ⑥ زيادة لجوء الحكومات في البلدان النامية (وحتى الصناعية) إلى هذا النوع من التمويل الخارجي بعد تدهور القروض المصرفية والمعونات والمساعدات الرسمية.

سادساً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية والمرتبطة بثلاث تحولات رئيسية لعبت دوراً هاماً في اتساع عملية العولمة المالية: ① التغيير المحسوس في أعمال البنوك من خلال التنوع في مصادر أرباح البنوك التي أصبحت مرتبطة ليس فقط بعمليات الإقراض وإنما بأصول أخرى وبالذات السندات ومن عمليات إدارة الأصول وقد ساعد على ذلك عمليات التحرير المالي. ② المنافسة بين المؤسسات المالية غير المصرفية " شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات... إلخ، والبنوك التجارية، في مجال الخدمات التمويلية مما يدل على تراجع الدور التقليدي للبنوك في مجال الوساطة والتحول من عقلية البنوك التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية بنوك الاستثمار والمشكلة على أساس مخاطر السوق. ③ تحول في عمليات الاندماج والشراء بين البنوك وشركات التأمين، فبينما كانت هذه العملية تمثل 13.1% فقط من عمليات الشراء والاندماج بين الشركات في ثمانيات القرن العشرين قفزت إلى 38% في عام 1997، وتجاوزت فيما بعد 40%. ومن المتوقع أن تزداد ضراوة المنافسة في صناعة الخدمات المالية على الصعيد العالمي في ظل التخفيض المتزايد للقيود والضوابط المفروضة على نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية على الصعيد الخارجي.

مما يجعل الخدمات المالية أكثر تجانسا وتكاملاً وارتباطاً وأكثر قوة في حركتها على الصعيد العالمي (1).

سابعاً: العولمة المالية والمديونية الخارجية، حيث أنّ اندلاع أزمة المديونية الخارجية عام 1982، بينت قدرة المؤسسات الدولية على إدارة الأزمة عبر ضوابط وقواعد جديدة للوساطة المالية تختلف عما كان قائماً في سبعينات القرن العشرين يكون أساسها الرأسمال المال الدولي ومحركها الرئيسي صندوق النقد الدولي (2).

(1) نفس المرجع السابق، ص 17.

(2) نفس المرجع السابق، ص 18.

المطلب الثاني: الأميلة La financiarisation

بالرغم من أن ظاهرة الأميلة أحد التغيرات الهامة في النظام الرأسمالي خلال العقود الثلاث الأخيرة إلا أنها لم تتل الاهتمام الكافي مقارنة بموضوعات كالليبرالية الجديدة والعولمة، مع ذلك فإنها تعتبر حالياً هي القوة المهيمنة في هذا الثالث، حيث تحول ثقل النشاط الاقتصادي من القطاع الإنتاجي (بل وحتى من قطاع الخدمات المتزايد) إلى القطاع التمويلي والذي يعد من أهم القضايا الرئيسية في هذا العصر⁽¹⁾.

2-1- مفهوم الأميلة: يمكن فهم رأس المال بطريقتين فهو يتحدد بتعابير واقعية، بمجموع قيم الرساميل الثابتة ومخزونات المواد الأولية ونصف المصنعة والمنتجات النهائية التي لم تدخل حيز الاستهلاك النهائي، وأيضاً بصورة موازية من خلال جانبه المالي: قيمة مخزون السندات لدى مالكيها (أسهم وسندات الدين الخاص)، ومصطلح الأميلة يشير إلى هذه الازدواجية في تقدير قيمة الرأسمال وفي الإطار نفسه إلى الاستقلالية المحتملة لتقييم قيمة مخزون السندات (الأوراق المالية) من جانب السوق أي بورصة القيم المنقولة، وذلك بحسب " Aglietta" جديد لجهة ارتكازه على أنماط إدارة تستهدف بالتحديد الزيادة القصوى المباشرة لنمو القيمة المالية⁽²⁾، أي التركيز على بعد واحد وهو العلاقة المالية على حساب جوانب أخرى، سواء كانت العلاقات التنافسية أو العلاقة بالأجراء (الأبعاد الإنتاجية). حيث أصبحت إدارة القرار الاقتصادي الهادفة إلى رفع الملكية المكونة من سندات أكثر أهمية من الإدارة الساعية إلى رفع معدل ربح المؤسسة، ويعني ذلك تغليب البعد المالي على الأبعاد الإنتاجية في القرار الاقتصادي.

انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن القول أن الأميلة تعكس التأثير المتزايد للأسواق والمؤسسات المالية وتشتمل

على:

أولاً: النسب المتزايدة للدخل القومي الذي يحققه القطاع المالي، ففي الو.م.أ والمملكة المتحدة، يستأثر القطاع المالي بثلاث مجموع النشاط مقارنة بخمس أو أقل في أواخر السبعينات.

ثانياً: نمو أنشطة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتعقد هذه الأنشطة وطبيعتها القائمة على المضاربة على نحو متزايد، مع ارتفاع معدل استئانة القطاع المالي مدعماً بالمنتجات المالية وما يقابلها من أسواق وظهور مؤسسات الظل المالية offshore

ثالثاً: توجيه طاقات تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة نحو استحداث منتجات وعمليات مالية جديدة من أجل إدارة المخاطر التي تصاحب تزايد مستويات المديونية، وقد أصبح الابتكار المالي يطغى على الابتكار

⁽¹⁾ جون بيلامي فوستر وفرد ماغدوف، (2013): الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، مكتبة آفاق،

الكويت، ص 101.

⁽²⁾ سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهاكمة، مرجع سابق، ص 89، ص 90.

التكنولوجي، باعتباره السبيل إلى تحويل إمكانيات النمو عن طريق توسيع خيارات المستهلك وتعزيز كفاءة رأسمال.

رابعاً: أصبحت حقوق أصحاب الأصول المالية لا تخضع للمساءلة الاجتماعية وفرض القيمة السهمية باعتباره المقياس الرئيسي لأداء الشركات، وتطبيق حسابات السوق المالية على مجالات متسعة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المعاشات والتعليم والرعاية الصحية وتوفير الهياكل الأساسية والإمدادات الغذائية (التسليح).

خامساً: إقرار السياسات الاقتصادية بالاستناد إلى مصالح السوق المالية التي تقاس على أساس مؤشرات أداء تضعها وتديرها وتقربها المؤسسات المالية نفسها، وبالنظر إلى هيمنة القطاع المالي على الموارد المالية العالمية وعلى عملية صنع السياسات، فقد أصبحت مقاييس النجاح الاقتصادي منفصلة على نحو متزايد عن الضغوط المتواصلة لتوظيف الاستثمارات المنتجة ورفع مستويات الإنتاجية وخلق فرص العمل، وكان لذلك الأثر الكبير وغير المتكافئ على اتجاهات النمو والتنمية، مع سمة شبيهة عالمية تتمثل في حدوث زيادة حادة في التفاوتات في الدخل والثروة وتأثير ذلك على مستوى الرفاه الاجتماعي وتهديد الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي (1).

2-2- تطور الأميلة: إن أول من تناول ظاهرة الأميلة من المفكرين اليساريين وربما من جميع المفكرين هما الثنائي "هاري ماغدوف" و "بول سويزي"، وكان روبرت بولن Robert pollin وهو من كبار محلي عملية الأميلة قد لاحظ أنها قد "بدأت في أواخر الستينات وصولاً إلى السبعينات فالثمانينيات.

لم يكن دور كل من ماغدوف وسويزي في تحليل أميلة الرأسمالية مجرد تحليل الإحصاءات من خلالها تسلسها الزمني بل تعداه إلى التحليل التاريخي لتطور النظام الرأسمالي وهنا أشارا إلى ثلاثة اتجاهات كامنة في التاريخ الحديث للرأسمالية في الفترة التي بدأت منذ كساد 1974-1975 والتي تتمثل بما يلي:

أ-تباطؤ معدل النمو الاقتصادي

ب-الانتشار على نطاق عالمي للشركات متعددة الجنسيات (الإنتاجية والمالية) سواء على نطاق المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة (زيادة درجة التركيز والتمركز لرأس المال على الصعيد العالمي)

ج- أميلة (تمويل) عملية تراكم رأسمال

وينظر سويزي إلى الاتجاهات الثلاثة أعلاه على أنها كانت مترابطة وبشكل معقد، حيث أن النزعة الاحتكارية تقوم بابتلاع أرباح معظم الشركات في نفس الوقت التي تعمل على خفض الطلب على الاستثمار الإضافي في الأسواق المتحكم بها على نحو متزايد ويمكن تفسير ذلك كما يلي: إن زيادة الأرباح تؤدي إلى قلة

(1) تقرير الأمين العام للونكتاد الثالث عشر، (2011): جنيف، على موقع الانترنت www.Unctad.org

فرص الاستثمار، تباطؤ تراكم رأس المال وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي وأصبحت النتيجة تعثر مستمر لعملية الاستثمار الحقيقي مقابل تصاعد مضاعف لعملية الأميلة⁽¹⁾.

وذلك بحسب بول باران وبول وسويزي (1966)، يؤكد كتابات ماركس وروزا لوكسمبوغ، بأن الاقتصاد الاحتكاري، هو نظام إنتاجي ضخم ينتج فائض قيمة ولعدد قليل من الاحتكاريين من المالكين والمستفيدين من النظام، فتجدهم يبحثون عن إمكانية استثمار فائض القيمة هذا لخلق تراكم أكبر، لكن الظروف نفسها التي كانت تنشط فائض القيمة هذا تضع عوائق تحد استثمارهم المريح⁽²⁾.

كان الحل منذ السبعينات يتمثل في توسيع الطلب على المنتجات المالية لصيانة وتوسيع رأسمالهم المالي وقد قدمت الهندسة المالية مجموعة ضخمة من الأدوات المالية (جانب العرض) مثل العقود المستقبلية، الخيارات وأدوات التحوط⁽³⁾. والنتيجة صعوداً قوياً للمضاربة المالية التي تواصل وجودها اليوم وتضخم البنية الفوقية المالية في الثمانينيات مؤدية إلى أزمات خطيرة على المستوى العالمي.

يقول كارل ماركس « إذا كانت المضاربة بحد ذاتها قد ولدت قبل الأزمة، إذا فالمضاربة هي نتيجة وحدث مشتق وليست هي السبب الحاسم وأصل الأزمة 1857- كتاب رأسمال. وأن اعتبار الأزمة ناتجة عن سبب دخيل وخارجي على السير الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي هو اعتقاد ساذج ويشير هنا إلى أن " التكرار المستمر للأزمات، رغم جميع التحذيرات التي تسبقها تثبت وتتهي الأفكار التي تعزو الأزمة لتهور أفراد بعينهم " 1857 كتاب رأسمال.

وفي المرحلة الراهنة يمكن ملاحظة أن البحث عن الجهات المسؤولة عن الأزمة أصبحت مرتبطة بلائحة طويلة من المتهمين كجشع المصرفيين، الرهن العقاري، التزامات الدين المضمونة، ونظام الظل المصرفي offshore، أخطاء البنك الفدرالي الأمريكي... الخ، إلا أن الحقيقة لا يمكن لأي من الأسباب المفترضة أن يكون بحد ذاته سبباً لانتهيار الإنتاج على الصعيد العالمي، والتجارة الدولية، مما أدى إلى خسائر للثروة تعادل 5 تريليون دولار - وفقاً لبنك التنمية الآسيوي- أو الهبوط الحاد للناتج المحلي الإجمالي في بداية عام 2009، لذلك فإن اعتقاد الكثير من الاقتصاديين والسياسيين أن الأزمة المالية (2008) قد تسببت بالعدوى للاقتصاد الحقيقي، هذا التبرير هو نسخة معاصرة للتبرير الذي قدمته الهيئة البرلمانية الانجليزية والمؤلفة من عدة اقتصاديين بأن أزمة 1857-1858 هي نتاج " الإسراف في المضاربة وإساءة استخدام الائتمان " وفقاً لماركس. مثل هذا التفسير يضع الأعراض والنتائج محل الأسباب: " إن حال الاقتصاديين والسياسيين الذين يعلنون

(1) جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، مرجع سابق، ص 103.

(2) مركز الدراسات وأبحاث الماركسية واليسار جون بيلامي فوستر، أمولة الرأسمالية www.ahewar.org/debat/print.art.asp

(3) حسن كريم حمزة، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص 44.

الاضطرابات الدورية للصناعة والتجارة بالمضاربة، كحال فلاسفة المدرسة الطبيعية المنقرضة الذين اعتبروا الحمى سبب أساسي لجميع الأمراض 1857" (1).

كان أحد علماء الاقتصاد التقليديين، الذين أولوا اهتمامهم بموضوع النمو غير المتكافئ للتمويل وفعالية النظام المالي، جيمس توبن Tobin James عام 1984، من خلال الإشارة إلى مفهوم "كازينو القمار" في الأسواق المالية، فمن وجهة نظره أن الرأسمالية أصبحت نظاماً غير فعال حيث أنها كرسّت رأس المال الفائض في أنشطة المضاربة أو المقامرة وليس في الاستثمار طويل المدى في اقتصاد حقيقي، وقد اقترح في سبعينات القرن المنصرم فرض ضريبة على المعاملات التجارية الأجنبية الدولية عرفت لاحقاً باسم "ضريبة توبن"، وكانت تهدف إلى دعم الاستثمار عن طريق تحويل زخم الاقتصاد العالمي من المضاربة المالية بعودته إلى الإنتاج. و بخلاف كبير مع ما ذهب إليه توبن" وأمثاله الذين يرون بأن التمويل السريع له آثار ضارة على الاقتصاد الحقيقي، فبالنسبة لماغدوف وسوزي فإنّ للأمية دور فعّال في الرأسمالية في حالة الميل إلى الركود، وفي هذا السياق فإن الرأسمالية كانت تمر بتحوّل تمثل في علاقتها المعقدة والمتطوّرة التي تشكلت ما بين الركود وبين الأمية، فقد تراكمت البنية المالية الفوقية - الانفجار أو التورّم المالي - مع عودة الركود في السبعينات وهو ما يتعارض مع التجارب السابقة حيث تلازم التوسع المالي تقليدياً مع الازدهار في الاقتصاد الحقيقي وهذا لم يعد يتحقق منذ أواخر القرن العشرين، لذلك فإن العلاقة العكسية بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي هي المفتاح الرئيس لفهم الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي (2).

2-3- دور الديون في تحفيز النمو الاقتصادي وأثرها على الاستقرار المالي:

تلعب الديون دوراً هاماً بدعم الاقتصاد في كل من القطاعين الحكومي والخاص، وعجز الحكومة عن الإنفاق هو أحد التفسيرات الكينزية للركود الاقتصادي، والتجربة المستخلصة من وضع الولايات المتحدة خلال فترة الكساد العظيم 1929 إلى جانب التجربة اليابانية بداية التسعينات، تشير إلى أن وجهة نظر الكينزية المتعلقة بالإنفاق على الديون بأنها بذاتها لا تساعد على حل مشكلات الانهيار الاقتصادي الحاد. وأن الأمر لم يكن متعلقاً بالنظرية الكينزية ولكنه كان متعلقاً بالحرب العالمية الثانية التي ساعدت على انتشال الاقتصاد الأمريكي من فخ الكساد العظيم.

هناك فرقاً بين الاقتراض الاستهلاكي للأفراد والاقتراض التجاري للشركات، فعندما يقترض الأفراد لشراء السلع الاستهلاكية فإن عملية الشراء ذاتها تعد حافزاً فورياً للنشاط الاقتصادي. أما عندما تقترض الشركات لتشييد

(1) خالد تميم، أسامة عبد الله، سلام الشريف، (أكتوبر 2014): التحول المالي والأزمة الحالية، عصر الفقاعة، نزوة الاقتصاد الربوي، مركز

دراسات وأبحاث الماركسية واليسار www.ahewar.org

(2) جون بيلامي فوستر - فورد ماغدوف، مرجع سابق، ص 104.

المزيد من المصانع أو لشراء آلات معمرة أو بدء عمل تجاري خدماتي فإن أثر إنفاق الأموال المقترضة يستمر لسنوات حيث يترتب عليه توسع النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة.

وقد عبر ماركس عن تراكم رأسمال لغرض الاستثمار من خلال المعدلة التالية: $M-C-M'$ وهي نقود -سلعة -نقود. حيث (M) النقود وهي رأسمال المستخدم لشراء المواد الأولية والآلات والعمل لإنتاج السلعة (C) التي يتم بيعها بعد ذلك حيث يحصل الرأسمالي مرة أخرى على النقود (M') وهي الأموال الأصلية بالإضافة إلى مقدار الزيادة (أي التغير في المبلغ الأصلي) وهو فائض قيمة. وعلى النقيض من ذلك ففي الدورة المالية لرأس المال فإن النقود تولد مزيداً من النقود بشكل مباشر وفقاً لماركس متمثلة بالمعادلة ($M-M'$)⁽¹⁾.

في الواقع أصبحت المؤسسات المالية بكافة أنواعها تقوم الآن بتراكم كميات هائلة من الديون في محاولة منها لتكوين ثروتها عن طريق الأموال المقترضة. وإن اضطلاع تلك المؤسسات المالية بهذه الديون لغرض المضاربة ليست آثارها محفزة للإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، والأرباح الناتجة عن عمليات تمويل الديون عادة ما تستخدم لإيجاد مزيد من الأرباح من خلال عمليات مضاربة مختلفة أخرى. وكانت النتيجة أن الركود في سوق العمل في السنوات الأخيرة كان مترافقاً مع التوسع المالي لقلّة من المنتفعين.

بالنسبة لكينز ورداً على انهيار سوق الأسهم الأمريكية عام 1929، لا يستطيع الفرد فصل تطور الشركات الحديثة عن تطور التمويل الحديث، وكذلك عن سوق الأوراق المالية لقطاع الصناعة وتعزيز دور الائتمان -الدين- في الاقتصاد بشكل عام، وإن تركيبة التمويل الحديث تؤدي وبشكل دوري إلى عزل الأصول عن الإنتاج في الأسواق، وتفسح الطريق لإمكانية ظهور فقاعات المضاربات وما يترتب عليها من انفجار محتوم قد يؤدي إلى زعزعة كل النظام الاقتصادي. وكما قال في النظرية العامة: قد لا يؤدي وضع المضاربيين كفقاعة في دوامة المنشأة، ولكن الوضع سيكون، خطراً عندما تصبح المنشأة فقاعة في دوامة المضاربة- وتأكيداً على إشارة "كينز" على الجانب المالي يرى "Minsky" أن نقطة ضعف تطور النظام المالي هي في اعتماده على دوام التدفق النقدي للدخل، وخاصة الأرباح التي تدعم وتعزز استمرارية التوسع، ومع الزمن تزداد وتيرة عدم الاستقرار المالي وتتراكم الديون على شكل فقاعة تنتظر الانفجار حين ينخفض التدفق النقدي من الدخل بشكل حتمي، فيصبح الاقتصاد الحديث يعتمد وبشكل مزمن على دور الحكومات الاقراضية كـ Last resort، والمتمثل في مهمة البنوك المركزية ووزارات المالية في كثير من الدول، والتي تتحمل أعباء دعم النظام المالي وتقادي مشكلات الديون بضخ السيولة وقت الأزمة"⁽²⁾.

(1) جون بيلامي فوستر - فورد ماغدوف، مرجع سابق، ص 55.

(2) جون بيلامي فوستر - فورد ماغدوف، مرجع سابق، ص 90.

أصبح تمويل المضاربة نوعاً من المحرك الفرعي للنمو الذي سبب الضعف في المحرك الرئيسي وهو الاستثمار الإنتاجي. وكانت النتيجة هي تسارع عملية الديون والانغماس المفرط في نشاط المضاربة والتي كانت سابقاً تطفو على السطح خلال فترة الذروة في الدورات الاقتصادية، وأصبحت بدلاً من ذلك سمة مؤسسية دائمة للاقتصاد. ويرى ماغدوف وسويزي أن جوهر مأزق الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية وقوعها تحت مبدأ " التعايش التكافلي " ما بين الركود والأمية، إذ لا يحي الاقتصاد بدون تمويل (مع دعائم أخرى مثل الانفاق العسكري) ولا تستمر حياته في ظل التمويل أيضاً.

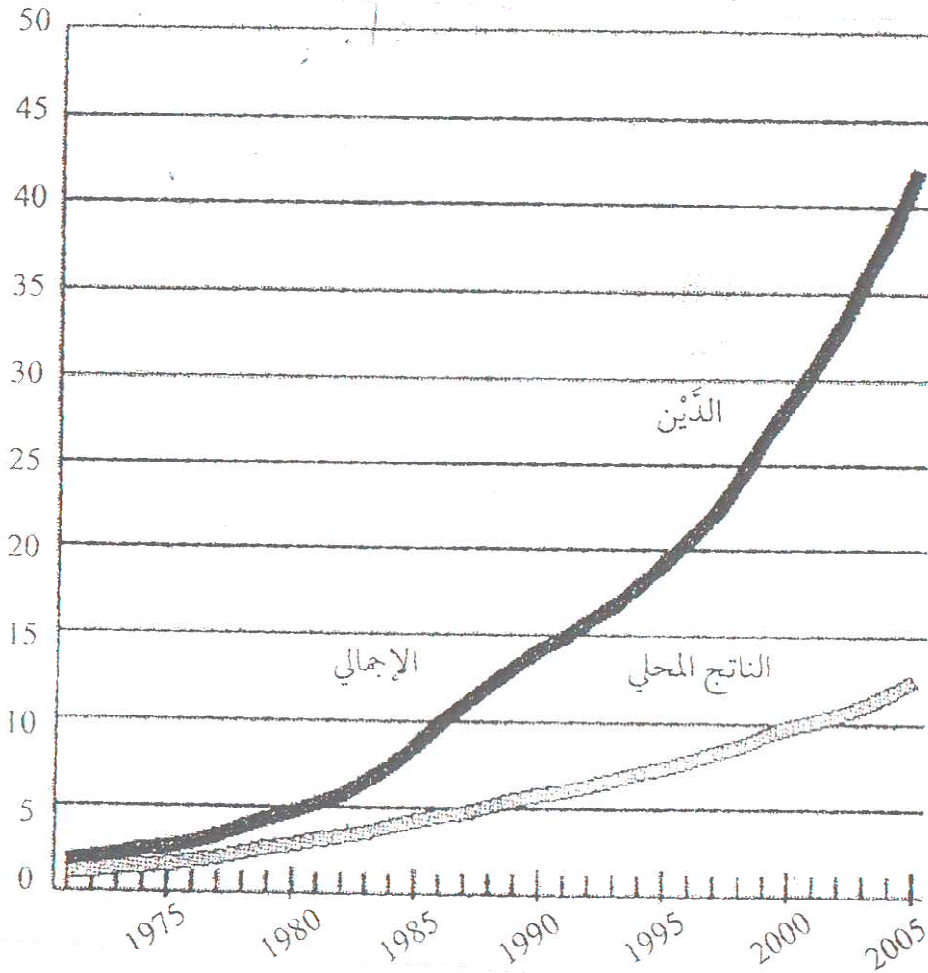
ما تناوله كل من ماغدوف وسويزي على نحو خاص هو أن التقييم الحقيقي للتاريخ الاقتصادي الحديث قد تمثّل على أفضل وجه في الإطار الذي يركز على العلاقة الوثيقة بين اتجاه ركود الرأسمال الاحتكاري والقوى التي توجهه. إن أكبر تلك القوى الموازنة خلال العقود الأخيرة هي عملية الأمية، من خلال التوسع في الديون والمضاربة منذ أواخر الستينات، مكّن ذلك النظام الرأسمالي من تفادي الغرق في أزمة اقتصادية عميقة، في حين أن تلك الوسيلة لم تمكّنه من التغلب على اتجاه الركود الكامن كسمة راهنة ومستمرة. ومن هنا وفي سياق هذا الجدل ومحاولة لتفسير ذلك فإنه إضافة إلى الانخفاض في معدل إنتاج السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP والارتفاع في نفس الوقت للديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاهات المعاكسة ظهر اتساع الفجوة بشكل سريع⁽¹⁾. وهنا يجب فهم شيئين أولهما: إن الأمية قد تجلت في زيادة الديون المطردة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا الاتجاه نجده في المدى الطويل حيث تسارعت وتيرته منذ بداية الثمانينات. ولم يكن عبء الديون في تلك الفترة مجرد ظاهرة قصيرة الأجل تحدث في نهاية ذروة كل دورة اقتصادية كما هو الحال في معظم فترات ازدهار المضاربة. وثانيهما: هو أن الركود في إنتاج السلع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد تفاقم بمرور الوقت وذلك على الرغم من محاولات النهوض الاقتصادي الهائل عن طريق الانفجار المالي-التورّم المالي-. وليس هناك إي احتمال بأن فائض رأس المال الهائل الذي يغذي الانفجار المالي يمكن استيعابه في استثمار مريح أو إنتاجي في ظل النظام الحالي، وفي هذه المرحلة التاريخية وبالهيكال الحالي الذي يتسم بعدم المساواة. وفي الوقت ذاته فإن عملية الأمية نفسها تمر الآن بأزمة لا يمكن تجاهلها، وعلى الأرجح فإن آفاق المستقبل تشير إلى ركود عميق ومطول. ولقد أوضحت تناقضات التغييرات التي حدثت منذ منتصف الستينات أن النظام الرأسمالي لم يجد طريقة فاعلة لتقدمه من خلال قواه الدافعة: وهي عملية تراكم رأسمال ولقد وجد هذا النظام طرقاً جديدة لإعادة إنتاج نفسه، في ظل ذلك المأزق من خلال الزيادة الضخمة في التمويل والذي أطلق عليه سويزي مسمى انتصار "الرأسمال المالي"⁽²⁾. ووفقاً

(1) نفس المرجع السابق، ص 82.

(2) نفس المرجع السابق، ص 83.

لتحليلات "باران" وسوزي " فإن الاتجاه نحو ارتفاع "الفائض" في الاقتصاد بشكل عام ولا سيما في الجزء المتعلق بالشركات الكبرى. يجعل القضية المحورية لرأس المال الاحتكاري هي إيجاد أسواق إضافية للفائض غير الاستهلاك والاستثمار الرأسماليين لكي تحمي النظام من الغرق في اضطرابات اقتصادية. وقد شرح "باران" وسوزي" كيف يكمل الاستهلاك والاستثمار كل منها الآخر في النظام الرأسمالي كعاملين استيعابيين لامتناس الفائض من خلال الإنفاق الحكومي المدني والإنفاق الامبريالي/ العسكري والجهود المبذولة لتحسين المبيعات التي كانت الوسيلة المناسبة للشركات والتي تم ترجمتها إلى زيادة مبيعاتها وإلى زيادة حصتها في السوق. إلا أنه كلما كان الركود متأصلاً وعميقاً ومتكرراً فإن عملية محاربتة تتسم بالسطحية والضعف والمحدودية (1).

الشكل رقم (7): الناتج المحلي الإجمالي وحجم الدين



المصدر: Federal reserve flow of fund accounts of the economic report of president, 2006

(1) نفس المرجع السابق، ص 85.

2-4- الأمانة والانفجار المالي- التورم المالي-.

توسع القطاع المالي وتطور بشكل معقد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي اقتصاديات العالم الرأسمالي بشكل عام، هذه التطورات كانت ردة فعل أخذت أساليب متعددة مهمة انعكست على هيكل الشركات ووظائفها وهيمنتها على الاقتصاد الحقيقي وذلك من خلال:

أولاً: تعرض بعض الشركات الكبرى مع بداية الثمانيات لعمليات الاستحواذ الخارجي buy-out من قبل مستثمرين ماليين، وسعوا إلى ضخ الكثير من النقود لشراء الشركات في الوقت نفسه الذي اغرقوا فيه الشركات المستهدفة بالشراء بديون ثقيلة عندما تكتمل عملية الشراء أو الاستحواذ وسلب الشركة المستحوذة. وقد ألقى ذلك بظلاله على عالم الشركات بشكل كبير بانتهاج أسلوب المضاربة مما زرع استقرارها تحول فيه التحكم في الاقتصاد من خلال الشركات إلى الأسواق المالية. حيث أصبح ينظر إلى تلك الشركات بأنها عبارة عن حزم من الأصول وأن الأصول السائلة هي الأفضل.

ثانياً: الانفجار المالي في السبعينات والثمانيات الذي كانت آثاره واسعة النطاق على قوانين حركة رأس المال الاحتكاري ولذلك عدة أبعاد: عدد الأسواق وتنوعها، الأدوات المالية المستخدمة...، والتوسع الهائل في نشاطات تلك الأسواق، والزيادة المطلقة والنسبية في العمالة في الوظائف المالية، وزيادة حصة القطاع المالي في الناتج القومي الإجمالي. وبالإضافة إلى كافة تلك الأبعاد فإن الحجم النسبي للقطاع المالي قد تطور بشكل كبير في العقدين الأخيرين⁽¹⁾.

يطلق سمير أمين على ظاهرة الانفجار المالي - بالتورم المالي: ويتشكل بصورة عامة من مجموعة ظواهر يمكن تشخيصها وقياسها من خلال:

أ- توسع حجم الأسواق المالية. ب- التنوع الهائل في طبيعة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق - المشتقات المالية-، وزيادة عمليات المضاربة المالية. ج- تمثيل المؤسسات الإنتاجية وهو ما يشير إليه نمو حصة التوظيف المالي في ميادين استخدام موارد هذه المؤسسات، بالتزامن مع تراجع حصة التوظيفات المباشرة. د- العولمة المتصاعدة للتورم المالي فيما يسمى بالبلدان الصاعدة (هونغ كونغ، سنغافورة...) التي تعبر عن نفسها بالرسمة المتنامية في البورصة بحيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج الخام من 70% سنة 1983 إلى نسبة 250% سنة 1993.

إن التضخم المالي خلق أسواقاً جديدة لاستيعاب الفائض في: القطاع المالي وقطاع التأمين والقطاع العقاري، مثلت جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي على شكل استثمارات جديدة في المباني والمعدات المكتبية وما إلى ذلك، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد تم توجيه جزء كبير من رأس المال المخصص للتمويل في المضاربة في أسواق

(1) نفس المرجع السابق، ص 83.

الأوراق المالية، والأسواق العقارية، وأسواق السلع أكثر من الاستثمار في السلع الرأسمالية ومن ثم لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يزال يخيم عليه الركود.

ثالثاً: حدوث تحول في الاتجاه الكلي للاستثمار حيث جرت العادة بأن انتعاش الدورة الاقتصادية يتخذ شكل استثمار قوى في المصانع ومعدّات التصنيع، والنقل والمرافق العامة، ولكن تلك المجالات من الاستثمار لم تشهد إلا ارتفاعاً طفيفاً في مرحلة انتعاش الدورة الاقتصادية مقارنة بمجالات مثل المعدّات المكتبية المتعلقة بقطاعات المال والتأمين والعقار⁽¹⁾.

وقد اتسمت الفترة من أوائل الثمانينات إلى منتصفها بطفرة غير مسبوقه للديون في الاقتصاد، أصبح من خلاله التفاوت بين الزيادة في حجم الديون في الاقتصاد وبين النمو الاقتصادي الفعلي تفاوتاً مذهلاً، ففي السبعينات بلغ إجمالي الديون حوالي 1.5 ضعف حجم النشاط الاقتصادي السنوي للبلد (الناتج المحلي الإجمالي) وبحلول عام 1985 بلغ حجم الديون ضعفي الناتج المحلي الإجمالي وبحلول عام 2005 بلغ إجمالي الديون الأمريكية حوالي ثلاث أضعاف ونصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد، واقترب من حوالي 44 تريليون دولار وذلك بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للعالم بأسره.

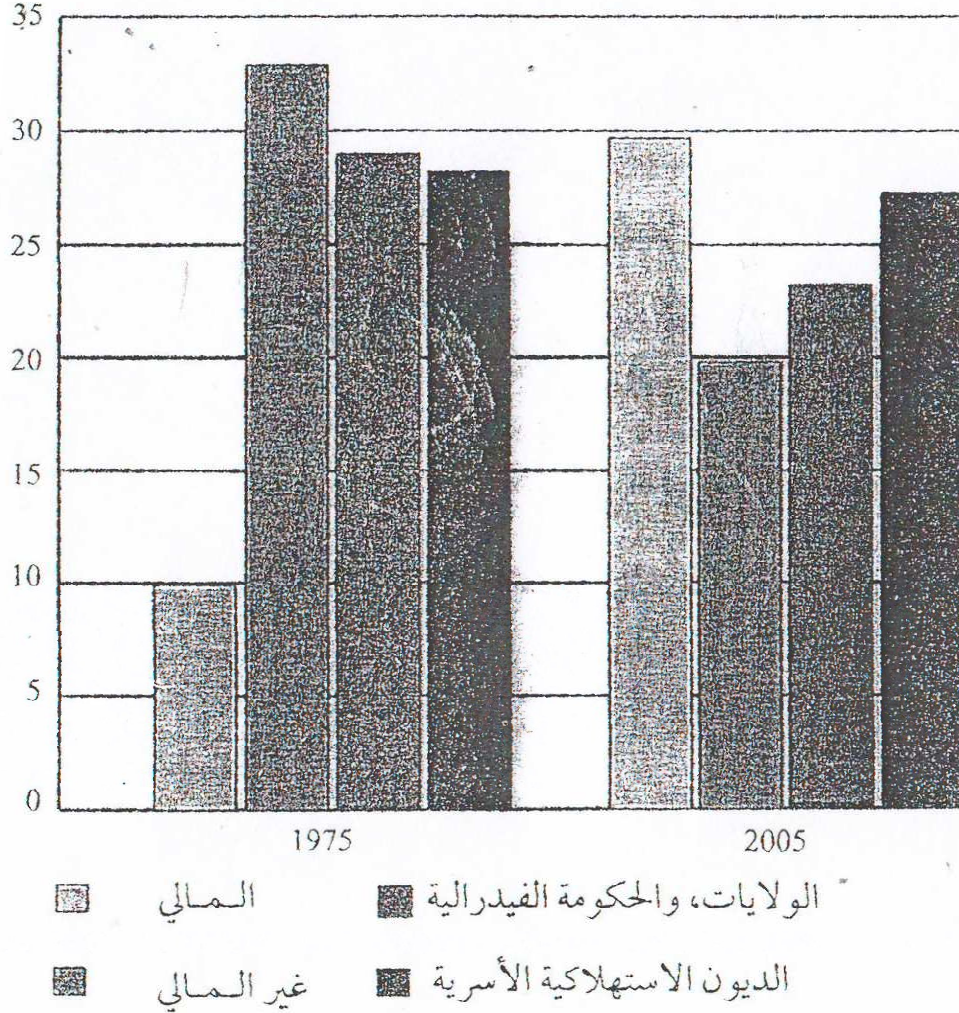
وتتكون الديون الإجمالية في الولايات المتحدة من: ديون الأسر الاستهلاكية، والديون الحكومية، وديون قطاع الأعمال غير المالية، وديون المؤسسات المالية. وفي الثمانينات كانت المؤسسات المالية هي القطاعات ذات الزيادة الكبيرة في حجم الديون بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حين ارتفعت نسبة ديونها من 22% إلى 42% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 1981 إلى 1988، وارتفعت نسبة الدين الحكومي من 44% إلى 69% بالنسبة للناتج المحلي الجمالي في نفس الفترة.

وخلال الانفجار الثاني للديون في الفترة ما بين عام 1997 إلى عام 2005 ارتفعت نسبة الديون المالية أكثر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 66% إلى أكثر من 100%. وارتفعت الديون الاستهلاكية ارتفاعاً كبيراً من 67% إلى 92% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب إعادة تمويل الإسكان خلال فترة الطفرة الإسكانية وكذلك حجم ديون البطاقات الائتمانية، واستمر ارتفاع حجم ديون الشركات غير المالية بشكل سريع، حيث بلغت نسبته 6.3% خلال 12 شهراً ليصل مجموعها في الربع الأول فقط إلى 5.5 تريليون دولار، وهذا يعد أسرع نمو سنوي للديون في فترة خمس سنوات. وكانت زيادة الديون عام 2005 بمعدل 5.1% بينما كانت زيادتها عام 2004 حوالي 2.7%، ولم يقابل هذا الارتفاع في الدين النمو المناسب للاقتصاد الأمريكي فكلما

(1) سمير أمين، الرأسمالية المتهاكمة، مرجع سابق، ص 83.

ازدادت الديون أكثر فأكثر قل الأثر المحفز في دفع عجلة الاقتصاد علاوة على أن مكونات هذه الديون قد تغيرت تغيرا كبيرا (1).

الشكل رقم (8): مكونات الدين الأمريكي عام 1975 و عام 2005



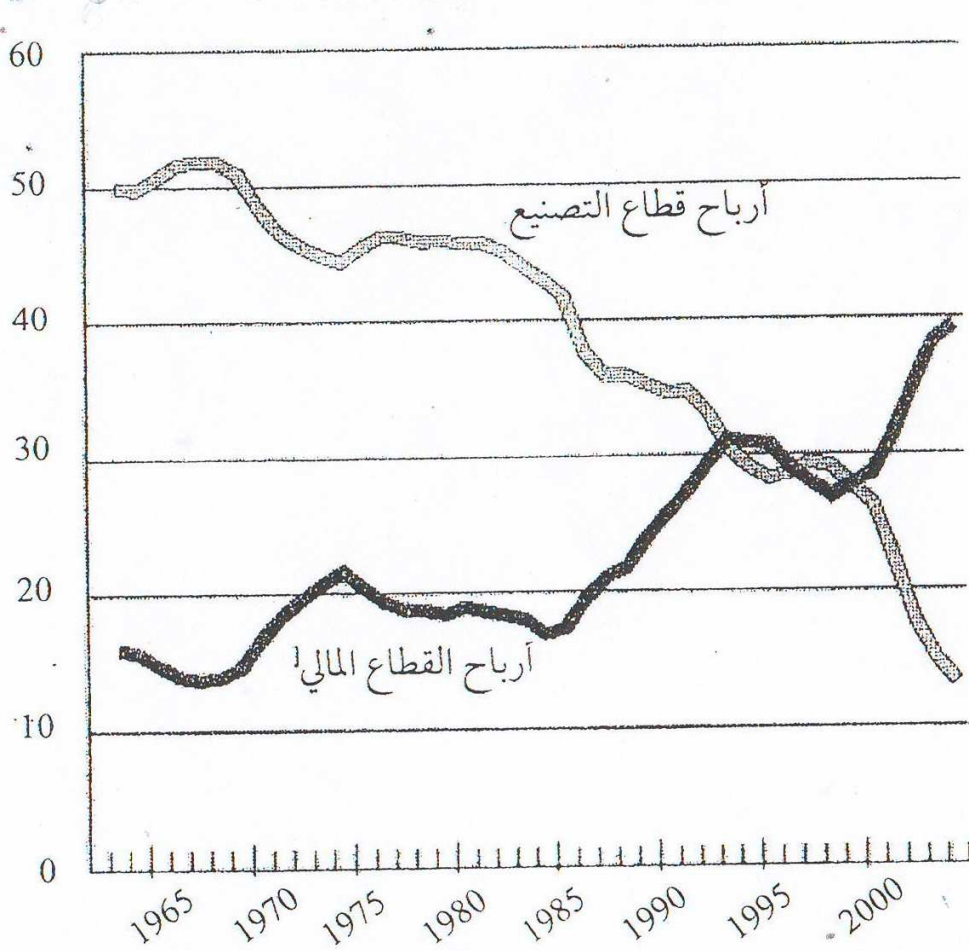
المصدر: Economic report of the president 2006

إن التغير في تكوين الديون وخاصة ديون القطاع المالي التي تشكل أكبر مكون لها وتزداد بسرعة أكثر من البقية يعني تحولا بالمعادلة المشار إليها أنفا من ("M-C-M") إلى ("M-M") مما يفسر بوضوح مقدار التحفيز المتناقص والدعم المحدود للاقتصاد جراء انفجار الديون. ففي حين بلغت الأرباح المالية في القطاع المالي في الستينيات نسبة 15% من إجمالي الأرباح المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ازدادت بحلول عام 2005 إلى 40% من إجمالي الأرباح. وفي الوقت ذاته حقق التصنيع أرباحا بلغت نسبتها 50% من الأرباح

(1) جون بيلامي فوستر، فورد مغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، مرجع سابق، ص 61.

المحلية، بلغت عام 2005 إلى أقل من 15% من الأرباح والمفارقة أن هذا التحول كان بعد انهيار سوق بورصة الأسهم عام 2000 وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع التصنيع حقق خلال سنوات الستينات ما يقرب 85% من سعته الإنتاجية ووصلت سنة 1966 وحدها إلى 91%⁽¹⁾. ويتضح أن الاتجاه نحو الركود وحاجة رأس المال الملحة في البحث عن الاستثمارات في مجال المضاربة بدلا من أي نشاط إنتاجي آخر هو سبب الركود الذي يشكل سمة بارزة في عصرنا الحالي⁽²⁾.

الشكل رقم (9): مقارنة بين قطاعي التصنيع والمالي كنسبة من الأرباح المحلية



المصدر: Economic report of the president 2006

مع انتشار الأدوات المالية، التي أثبتت فعليا حتى الآن أنها غير محدودة ازدادت مبالغ العمليات المالية وأحجامها أكثر من نسبة الزيادة في الاقتصاد الإنتاجي. وعلى سبيل المثال ففي عام 1976 تم تداول حوالي 19 مليون سهم يوميا في بورصة نيويورك وبحلول عام 1985 بلغ الحجم المتداول من الأسهم 109 مليون سهم، وبحلول عام 2005 بلغ حجمها 1600 مليون سهم بقيمة تزيد عن 60 مليار دولار، أما أسواق النقد

(1) نفس المرجع السابق، ص 49.

(2) نفس المرجع السابق، ص 62.

العالمية فحجم تداول تجارة العملات فيها أكبر بكثير من سوق الأسهم، حيث ارتفعت من 18 مليار دولار يوميا عام 1975 إلى 1.8 تريليون دولار يوميا عام 2006، وهذا يعني أنه كل 24 ساعة يصبح حجم ما يتداول بتجارة الدولار كعملة يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي ولعبت المشتقات المالية وصناديق التحوط دورا محوريا خطيرا في هذا الانفجار المالي وقد كان ما يعرف بالاقتصاد الجديد في أواخر التسعينات نتيجة منطقية لتصادم المنطق المالي والذي من خلاله بدت المضاربة التمويلية بأنها قد ابتعدت عن مرساها وهو الإنتاج، والتي أدت إلى انفجار الفقاعات المالية في النهاية كما هو الحال في الانهيارين اللذين حدثا في سوق الأسهم عامي 1987-2000⁽¹⁾. ويعتبر كل من Chesnais و Duménil-lévy أنّ صعود الاقتصاد الجديد كان بمثابة نهاية أو خروج من الأزمة الهيكلية في السبعينات حيث أدى إلى تحسن في مستوى الانتاجية ومردودية رأس المال وفي الوقت ذاته فإنّ تصاعد المنطق المالي والمضاربة كان بداية للأزمة - عدم الاستقرار المالي - حيث أصبح تطور مؤشرات الانتاجية والنمو مرتبط بشكل تام مع الفقاعة المالية كسمتان أسسيتان لتلك المرحلة⁽²⁾.

في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات كان الرأسمال الصناعي لا يزال تحت سيطرة شديدة حيث يتم تمويل استثماراته من خلال أمواله الخاصة، وكان مألوا كقاعدة أن ترى الشركات الصناعية الضخمة تنعم بالاستقرار إلى حد كبير. ولكن التغييرات أدت إلى معاودة ظهور الركود على الساحة، وفي ظل تلك الظروف كان هناك حاجة ملحة لمحفز جديد وقد ظهر على شكل مختلف كنتيجة منطقية للاتجاهات الراسخة في النظام الرأسمالي العالمي. فالإنتاج العالمي برمته يتميز ببطء النمو وفائض في الطاقة الاستيعابية ووجود استقطاب أكبر لأفقر الفقراء.

صحيح أن ضخ مبالغ كبيرة من الديون تبدو أنها ضرورية لتحفيز قدر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ليست هناك علاقة دقيقة بين تكوين الديون وبين النمو الاقتصادي، ففي السبعينات بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (60 سنتا) لكل دولار زيادة للدين، وبحلول أوائل عام 2002 فإن هذا قد انخفض حتى وصل 20 سنتا لنسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولار للدين الجديد.

إن التجارب التاريخية أوضحت بأنه في الوقت الذي يساعد فيه التوسع المالي في امتصاص الفائض إلا أنه ليس لديه القدرة على إخراج الاقتصاد الإنتاجي من الركود، لذا فإن الواقعيين - الركود والانفجار المالي يتعايشان سوياً، ويعكس نوعاً من التعايش التكافلي بين بطء النمو والإفراط بالمضاربة⁽³⁾.

(1) جون بيلامي فوستر، فرد مغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، مرجع سابق، ص 90.

(2) F. Chesnais, G. Duménil, D. Lévy, (2001) : une nouvelle phase du capitalisme, syllepse, Paris, p99.

(3) نفس المرجع السابق، ص 92، ص 93.

المطلب الثالث: الأميلة من منظور العلاقة بين العمل ورأس المال

الانتقاد الجذري للاقتصاد السياسي الذي بدأه ماركس، وضع يده فوراً على الازدواجية المرتبطة بالرأسمالية وهي الصورة المالية/الاقتصاد الحقيقي، والشركات المساهمة هي المثال الكلاسيكي عن أسلوب الأميلة المرتبط بتبادل أوراق الملكية هذه، كما لو كانت سلعة متداولة، ويعني ذلك أن الازدواجية رأسمال حقيقي / رأسمال وهمي، ليست انحرافاً وعلى الأخص ليست انحرافاً حديثاً، وهي التي كشفت منذ البدايات الأولى التغريب المرتبط بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهذا التغريب يضع في مقابل إنتاجية العمل الاجتماعي وهي الحقيقة الموضوعية الأساسية، إنتاجية عدد من عناصر الإنتاج المستقلة من بينها طبعاً رأسمال المعبر عنه بصكوك الملكية، وتغريب العالم المعاصر كما في الماضي يفصل الروح عن الجسد ويعطي الروح (الملكية اليوم) الأولوية على الجسد (العمل اليوم).

إن فيض إنتاج رأسمال والسلع هو السبب وراء كل أزمة والنتاج عن التناقض بين القوى المنتجة الاجتماعية النامية وعلاقات الإنتاج الرأسمالي، إضافة إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض على المدى الطويل المرتبط بالنمو المتدرج والمتصاعد للتركيب العضوي لرأسمال، ومن خلال دراسة الإحصاءات الاقتصادية للعقود الأخيرة يمكن التأكد من هذا الميل، حيث بلغت مستويات متماثلة في الدول الرئيسية في الغرب الصناعي على الرغم من اختلاف مسارات نموها، فالإحصاءات المتعلقة بألمانيا وفرنسا وإيطاليا بين بدايات 1960 والسنوات الأولى من القرن الحالي تكشف انخفاضاً في معدل الربح إلى النصف. في البداية أظهرت اليابان معدلات ربح أعلى من معدلات ربح ألمانيا، فرنسا وإيطاليا ولكن معدلات اليابان انخفضت بين عام 1970 وبداية القرن الحالي أكثر بكثير من الدول سابقة الذكر. وبالنسبة للو.م.أ والمملكة المتحدة، بالرغم من انتعاش نسبي لمعدل الربح في بداية 1980، إلا أنه لم يكن هناك أي توسع في الأرباح في العقود القليلة الماضية، ففي الفترة الممتدة من 1941 - 1956، بلغ معدل الربح 28.2%، والفترة من 1958 - 1980، بلغ معدل الربح 20.3%، ومن عام 1981 - 2004 انخفض المعدل إلى 14.3%.

هذه الإحصائيات تكشف أن ميل معدل الربح للانخفاض هو أحد العوامل وإن كانت غير مباشرة، التي لعبت دوراً هاماً في ظهور هذه التناقضات والتي أدت في النهاية إلى الأزمة، وكانت هناك عوامل تعويضية تعاكس تأثير هذا الانخفاض.

أولاً: ارتفاع معدل استغلال العمل أي نمو القيمة الزائدة، من خلال إطالة وقت العمل (القيمة الزائدة المطلقة)، تكثيف العمل وزيادة إنتاجيته (القيمة النسبية)، وكمثال على نمو الزائدة المطلقة: الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شركة سيمنز وإتحاد عمال المعادن IG.metal، في المفاوضات التي حدثت في ألمانيا 2004، تم بموجب هذا الاتفاق زيادة ساعات العمل من 35 ساعة إلى 40 ساعة مقابل الأجر ذاته.

أما الزيادة في القيمة الزائدة النسبية، تحدث عندما يتم ابتكار تقنية جديدة في عملية الإنتاج من شأنها أن تزيد إنتاجية العمل.

ثانياً: تخفيض قيمة الأجور: تم في السنوات القليلة الماضية تخفيض الأجور في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومن الواضح أن الأجور الحالية أقل من متوسط قيمتها التاريخية في العقدين أو الثلاثة الماضية، إضافة إلى أن الانخفاض لم يقتصر على الأجور المباشرة (صافي الأجور)، بل أيضاً على مختلف عناصر الأجور غير المباشرة (الخدمات الاجتماعية) والأجور المؤجلة (الرواتب التقاعدية)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الخدمات العامة وخصخصة نظم التقاعد.

تظهر الدراسة التي قام بها بنك التسويات الدولية وجود ميل في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة لخفض حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة حصة الأرباح [إيليس وسمث، 2007]، حتى أن المفوضية الأوروبية اضطرت للاعتراف بأنه في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وصلت حصة الأجور إلى ذروتها في النصف الثاني من 1970 وبداية 1980. وتم تخفيضها بعد ذلك على نحو مستويات أقل من تلك التي تم تحقيقها قبل الفورة النفطية الأولى 2007، وأخيراً وفقاً لمنظمة العمل الدولية، بقي متوسط الأجور العالمية دون الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي بين عام 1995-2007، وانخفضت حصة الدخل المخصصة للأجور بين عامي 2001-2007 في معظم البلدان أكثر من انخفاضها الحاصل خلال كامل الفترة 1995-2007.

ثالثاً: يمكن أن يعوض الانخفاض في معدل الربح أيضاً بخفض تكلفة رأسمال الثابت إضافة إلى الزيادة السكانية النسبية وظهور جيش كبير من الاحتياطي الصناعي خاصة في الدول الناشئة مما أدى إلى خفض الأجور في معظم البلدان المتقدمة صناعياً، على سبيل المثال الاتفاق بين سيمنز واتحاد العمال تم تحت تهديد نقل وحدتي إنتاج إلى هنغارياً.

رابعاً: الزيادة في رأسمال المالي من خلال الاستثمارات في الأنشطة الائتمانية والمالية حيث زادت أهمية هذه الأنشطة وهي واحدة من المفاتيح لفهم العمليات الأساسية للأزمات المالية المتكررة⁽¹⁾.

يتطابق مع التحليل السابق ما ذهب إليه "دافيد هارفي"، بأن الإضعاف المستمر للقوى العاملة منذ ثلاثين سنة نتيجة التغير التكنولوجي والتوجهات الليبرالية الجديدة -مرونة أسواق العمل-، الذي أدى إلى تدني الأجور، حيث تذهب كل فوائد المرونة مكانيا وزمانيا لرأسمال⁽²⁾. إضافة إلى ذلك أدت عمليات انتقال رأسمال (للعمل) من

(1) خالد تميم، أسامة عبد الله، سلام الشريف، (أكتوبر 2014): التحول المالي والأزمة الحالية، عصر الفقاعة، نزوة الاقتصاد الربوي، مركز

دراسات وأبحاث الماركسية واليسار www.ahewar.org

(2) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 92.

خلال فتح مصانع في الخارج نتيجة التطورات الحاصلة في وسائل النقل والاتصالات، والانهييار المفاجئ للاتحاد السوفيتي والتحول الذي طرأ على جزء كبير من الصين الذي أضاف ما يقارب 2 مليار شخص إلى العمالة العالمية في غضون عشرين سنة، أدى كل ذلك إلى حل مشكلة القوى العاملة بالنسبة لرأسمال، لكن عندما تضعف القوى العاملة تتدني الأجور وتخفض الأجور تتحدد الأسواق، فبدأ رأسمال يواجه مشاكل أخرى لكن هذه المرة مع سوقه فحدث أمران:

والأول: أن الهوة بين ما كانت القوى العاملة تكسبه وما كانت تتفقه راح يغطيها ظهور صناعة بطاقة الائتمان وهو ما أدى إلى ارتفاع مديونية العائلات للمحافظة على المستوى المعيشي بعد تجميد الرواتب وانخفاضها، ففي الو.م.أ كانت العائلة المتوسطة مدينة بحوالي 40.000 دولار سنة 1980، فيما وصل المبلغ إلى 130.000 دولار خلال العقد الأول من القرن الحالي، بما فيها الرهونات.

الثاني: أنه وبسبب تقليص الأجور، ازداد الأغنياء غنى منذ الثمانيات، فاتسعت الفجوة بين قمة المجتمع وقاعه على أساس الثروة والدخل إلى مستويات خيالية، ففي عام 2001، نسبة 1% من السكان في الو.م.أ تمتلك 1.9% ترليون دولار من الأسهم وهو يساوي تقريباً ما يملكه 99% الآخرين، وبدأ معظم أصحاب الأموال الفائزة الاستثمار في الأصول المالية. فأصبح التراكم الأكبر للثروة مرتبط بالقطاع المالي أكثر من ارتباطه بالإنتاج - الأمانة - (1).

يتضح من خلال التحليلات السابقة أن الرأسمالية الاحتكارية بالضرورة مأمولة وإعادة إنتاجها تؤدي إلى حدوث فقاعة، والفقاعة تنفجر عند حدوث توقف في النمو غير المحدود لأي سبب، ولا يخرج النظام من هذه الأزمة المالية إلا ببناء فقاعة جديدة وتنميتها هي الأخرى حتى الانفجار (2).

إنّ الأمانة لم تأتي عفويًا من خلال قوانين السوق والمنافسة كما يعتبرها التيار النيوليبرالي، بل هي وسيلة لمواجهة الانخفاض في دخل العمل وما ترتب عليه من انخفاض لفرص الاستثمار المريح والمرتبب بنموذج اللامساواة الاجتماعية والدولية (الزيادة في درجة الاستقطاب)، وبالنسبة للمفكر الاقتصادي "سمير أمين" فإن هذا النموذج هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح للولايات المتحدة الاحتفاظ بهيمنتها المسيطرة، وهذا يتحقق بوسيلتين أولاً فهي تعوض النقص في الطلب الناتج عن الاستغلال المضاعف للعمال بتنشيطه عن طريق الاستمالة، وثانياً تعمل على تمويل الدين الخارجي للولايات المتحدة بسيطرتها على النظام المالي المعولم.

فتصبح الدعوة إلى العودة إلى التقنين المالي "reglementation" ضرورية ولكنها غير كافية، فالأمانة تقوم على انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي ولوقف عمل الأمانة المدمر، يجب وقف هذين

(1) ديفد هارفي، استعادة سلطة الطبقة، مركز البحوث اليسارية والماركسية، على موقع الانترنت www.ahewar.org

(2) سمير أمين، قانون القيمة المعولم، مرجع سابق، ص 65.

الاتجاهين، الأمر الذي يعني أسلوباً جديداً لتوزيع الثروة ولتنظيم الاقتصاد العالمي، وهذا الاحتمال غير ممكن لأنه يعني وقف المصدر الذي يغذي السوق المالي عن طريق الدين الأمريكي وبالتالي نقل الأزمة الاجتماعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. لذلك فإن اعتبار أزمة 2008 سببها التجاوزات في التوسع المالي (من خلال المبالغة في التخلي عن التقنين)، هي ملاحظة مبنية على نظرة سطحية لما حدث، ف وراء هذا التوسع تكمن متطلبات التوسع للاحتكارات، التي تسيطر على مواقع الإنتاج وعلى المؤسسات المالية في الوقت نفسه (رأسمال المالي الدولي) ⁽¹⁾، لذلك فإن اتهام البنوك بإساءة اتخاذ القرارات (في رهون المنازل) والغش وفي المقابل تشجيع الرأسمال المنتج والابتكار، هذه التفرقة غير واقعية تتجاهل أن الدولة الطبقية، لا يمكن أن تعمل كدولة طبقية، إلا بوضع نفسها فوق المصالح الضيقة لمجموعات من الرأسماليين، حتى تضمن سيادة المصالح الجماعية لرأسمال وذلك عن طريق الوسائل المالية، والتقنين La réglementation هو الاسم الذي يطلق على هذا التدخل الدائم والضروري من جانب الدولة والذي يجري في مجالين مهمين للمصلحة الجماعية للطبقة، الأول هو تقنين التجارة والثاني تقنين المنافسة الدولية.

بالنسبة للمجال الأول التقنين لا يعني كبت الدورة وإنما يعني توسيع مجالها بشكل منظم لتعظيم معدل التراكم في فترة الوفرة ثم التحكم في ذلك عن طريق التصفيات وإعادة الهيكلة والتركيز في فترات الأزمة، والآلية الأكثر فعالية لتحقيق ذلك هي معدل الفائدة، حيث يؤدي رفعها إلى زيادة حدة الأزمة ويزيد من عمليات الإفلاس ولكنه يزيد بذلك من تركيز رأسمال وهو الشرط لتحديث جهاز الإنتاج والقيام بالتحويلات الضرورية لذلك وخفض معدل الفائدة يزيد من معدل النمو ويمكن الاقتصاد المعني من تحقيق الاستفادة القصوى من ارتفاع قدرته التنافسية على المستوى الخارجي.

وفيما يتعلق بالمجال الثاني وهو المنافسة بين الرأسماليات القومية فإنّ التغيرات في الأشكال السائدة للمنافسة بتكوين الاحتكارات والتداخل بين الرأسمال الصناعي والمالي وتوقف حرية تحويل العملات إلى ذهب وتكوين كتل نقدية دولية، جميع هذه الظواهر التي تدخل ضمن تحليل الامبريالية قد عدّلت من قواعد لعبة النقود والعلاقات بين الأوضاع الاقتصادية الداخلية والدولية ⁽²⁾. وبناءً على ما سبق يمكن التأكيد على ما يلي:

- أن الأميلة ليست انحرافاً يؤسف له، واستفحال نموها لا يعرقل النمو الحقيقي للاقتصاد المنتج كما تضمنته العديد من الاقتراحات عن ضرورة التحكم في التوسع المالي وتعبئة الفائض المالي لدعم النمو الحقيقي، فالأميلة لا توفر فقط المخرج الممكن الوحيد لرأسمال الفائض وإنما كذلك الحافز الوحيد للنمو البطيء الغالب في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان منذ السبعينات، وكل ما يحدثه استبعاد الأميلة هو مزيد من إضعاف نمو الاقتصاد

⁽¹⁾ سمير أمين، قانون القيمة المعولمة، مرجع سابق، ص 66.

⁽²⁾ سمير أمين، قانون القيمة المعولمة، مرجع سابق، ص 67.

الحقيقي وفي الوقت نفسه تزيد هذه الأميلة من هشاشة التوازن العالمي وتؤدي لحدوث " أزمات مالية" تنتقل بدورها إلى الاقتصاد الحقيقي- سمير أمين-.

- أن الأميلة هي عملية مستمرة وليس هناك أي محاولات جادة أو ملموسة للحد من تصاعد الظاهرة وتقليل أثارها، ففي عام 1985 مثلت الديون الأمريكية ضعفي الناتج المحلي الإجمالي وبعد ذلك بعقدين وصلت هذه الديون إلى ما يقارب ثلاث أضعاف ونصف حيث بلغت 44 تريليون دولار للناتج المحلي الإجمالي للعالم، وإن متوسط مقدار صفقات التداول الأجنبية اليومية قد ارتفعت من 570 مليار دولار عام 1989 إلى 2.7 تريليون دولار في عام 2006، ومنذ عام 2001 ارتفع تداول المشتقات الائتمانية العالمية في السوق العالمي (السوق العالمية لمخاطر الائتمان) بمعدل يزيد عن 100% سنوياً، وارتفعت بشكل متضخم في بداية الألفية الجديدة، قيمة المشتقات الائتمانية التي تم الاتجار بها عالمياً إلى 26 تريليون دولار في النصف الأول من عام 2006، وتم استعادة الخسائر الناتجة عن الانهيار المالي في "ول ستريت" لسنة 2000 بعد عامين فقط من الانهيار. -إن التراكم للثروة أصبح يتعلق على نحو كبير بالتمويل أكثر منه بالإنتاج، وإن التمويل يضع مزيداً من القواعد لإدارة التدفقات النقدية للشركات غير المالية، وعلى الرغم من ذلك فإن التحام الشركات المالية وغير المالية جعل من الصعوبة رؤية ذلك على أنه يشكل انقساماً داخل رأس المال نفسه، ويختلف ذلك عن ما وصفه هلفردنج وآخرون في أوائل القرن العشرين ما يسمى بالرأسمال المالي الذي تعود جذوره إلى هيمنة البنوك الاستثمارية⁽¹⁾.

(1) جون بيلامي فوستر، فرد مغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، مرجع سابق، ص 109.

خلاصة الفصل:

لقد بينت التجربة التاريخية منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصعود الرأسمالية المالية كمرحلة نوعية جديدة تبلورت عنها الحالة الراهنة التي أصبحت تحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، العلاقة بين التطور الحاصل في وضع رأس المال المالي الدولي الناتج عن اندماج الرأس المال الصناعي والرأس المال المصرفي نتيجة لظهور الاحتكار وتركز على مستوى الانتقالات المادية لرأس المال الذي انعكس في عمل قانون القيمة العالمي، وبين الاتجاه نحو تعميق الفوارق والاندماج غير المتكافئ والتأثير على مسارات النمو والتنمية على الصعيد العالمي.

إنّ وضع الظاهرة في إطارها النظري يبيّن أنّ النقاد الماركسيين الذين تناولوا موضوع رأس المال المالي الدولي وفي تقويمهم لعملية تصدير رأس المال وقعوا في خطأ الاستخفاف بمدى أهمية التطور غير المتكافئ، بالرغم من ذلك هناك اتفاق أنّ علاقات التبعية والتطور غير المتكافئ تكونت عن طريق تصدير رأس المال، وهذا ما ذهب إليه -أوتوباور- في نظريته حول الامبريالية، أما هلفردنج فلم يتناول موضوع التبادل غير المتكافئ إلاّ أنّه حاول تقديم تفسير علمي للظواهر الاقتصادية لتطور الرأسمالية الحديثة خاصة فيما يتعلق بظهور وتطور رأس المال المالي الدولي من خلال الإشارة إلى اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض واعتبر أنّ التطور الرأسمالي نحو الاحتكار والسيطرة على السوق العالمية وتقسيمها اجتماعيا بينها جعل عملية التسوية الدولية-التبادل المتكافئ- شبه مستحيلة، واعتبر لينين أنّ تصدير رأس المال الذي ميّز الرأسمالية الاحتكارية عمق الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وقد تناولت روزا لوكسمبورغ قضايا تصدير رأس المال و أشارت إلى مشكلة الفائض الذي تطلب جعل المناطق غير الرأسمالية مناطق تبادلية دون حضور واضح المعالم لأسواق الإنتاج.

لقد ساهمت عمليات تصدير رأس المال انطلاقاً من نهاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر التي ترافقت مع الصعود الكبير والمميز لدور السياسة الاقتصادية كأداة تقنية في تخلص مراكز الرأسمالية من فائض التراكم الذي كان يهدد بتعجيل انخفاض معدل الربح في إطار آليات اقتصادية سمحت بتحقيق عوائد مرتفعة وتدويرها إلى البلدان الرأسمالية، تم من خلالها تمويل جزئي لزيادة أجور العمال دون أن يؤثر ذلك كثيراً على معدل الربح وبالتالي الحيلولة دون حدوث انفجار اجتماعي داخل هذه البلدان و دون الملاحظة الكافية لتناقضات النظام الرأسمالي واحتواء مخاطر النظام الاشتراكي. كما كان لتساعد الحركة الكونية لرأس المال دوراً أساسياً في تسهيل مهمة التراكم بالنهب و تحطيم القدرات الصناعية لبلدان كانت أكثر ازدهاراً من أوروبا في تلك الفترة -

تجربة الهند والصين - وجعلها مصدرا لتوفير المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار رخيصة، الذي أثر على مسارات النمو لتلك البلدان.

ما بين الحربين العالميتين 1919-1939، ازداد تركز رأس المال وبرزت فيها الاحتكارات الرأسمالية الضخمة وتعرض النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات - أزمة الكساد 1929-، و كان ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية ضرورة موضوعية لامتناس الفائض الاقتصادي، حيث أنه خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية مطلع السبعينات من القرن العشرين تحقق نوع من التوازن النسبي بين قوة العمل وقوة رأس المال وأدى فرض قيود على حراك رأس المال في ظل نظام الصرف الثابت - woods Bretton - إلى توسيع الانفاق العام وبناء دولة الرفاه الاجتماعي مع انتشار أفكار النظرية الكينزية حيث لم تعطى أهمية كبيرة لقضية تصدير رأس المال إضافة إلى ارتفاع معدلات الربح في قطاع التصنيع في البلدان المتطورة والموقف العدائي من الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتخلفة والنامية، وهي عوامل حالت كلها دون تحركات يعدت بها لرأس المال وسهلت مهمة محور الفائض الاقتصادي واستثماره داخليا على مستوى البلدان الصناعية المتطورة. كما شهد العالم في تلك الفترة نوعا من التوازن الدولي بظهور النظام الاشتراكي والاستقلال السياسي لأغلب دول العالم الثالث، سمح بإعادة طرح قضية التصنيع من أجل اللحاق في دول الجنوب خلال مؤتمر باندونغ 1955.

عرفت نهاية الفترة قوة الاتجاه نحو التدويل، بدأت بتدويل التجارة ورأس المال للاستثمار وتصادد خلالها نشاط الشركات متعددة الجنسية و ظهرت مشكلة الفائض من جديد مع اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض - في قطاع التصنيع-، ازدادت ظاهرة التركز والتمركز على الصعيد العالمي مدعومة بالثورة التقنية أدت إلى صعود في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي غير المنتج وكشفت عمليات تداخل سيرورة التدويل بالصيغة التي تمت بها - الإقراض- مع استراتيجيات التصنيع في العديد من دول الجنوب عن جملة من التناقضات انتهت بأزمة مديونية حادة، كانت بداية لمسارات حاسمة لرأس المال المالي الدولي. وقد شكل الانتقال من صيغة التدويل إلى صيغة العولمة مسارا حاسما في تطور وضع رأس المال المالي الدولي ونقلة نوعية جديدة من خلال صعود كبير في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي غير المنتج وبشكل غير مسبوق ما يعرف بظاهرة ظاهرة - الأميلة- : النقطة الفاصلة لهذا الانتقال عبر تكريس المنطق المالي في إدارة القرار الاقتصادي والتوجهات المالية غير الانتاجية من خلال البحث عن استثمارات في مجال المضاربة والاقراض بدلا من النشاط الانتاجي (التراجع في مركز ثقل انتاج القيمة في قطاعات التصنيع) وكان لصعود ما يعرف بالمستثمرين المؤسسيين دورا أساسيا في ذلك، فأصبح الميل المتنامي نحو اخلال التوازن بين العمل ورأس المال سمة مركزية للحالة النوعية الجديدة، حيث ارتبط هذا التحول بنموذج اللامساواة الاجتماعية والدولية و كان صعود الظاهرة أداة أو وسيلة

لمواجهة الانخفاض في دخل العمل-تدني مكانة العمل- وما ترتب عنه من انخفاض لفرص الاستثمار الحقيقي يقابلها صعود في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي وبشكل غير مسبوق مستفيدا من ميزات الثورة التقنية مع الدور الكبير والمميز للسياسة الاقتصادية الليبرالية الدولية الجديدة.

تمهيد:

تضمّن محتوى برنامج ما يسمى جيل الدستور الجديد لرأس المال ومؤسساته -توافق واشنطن- آليات جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية كأول مشروع أممي محكم لرأس المال الدولي.

طبق هذا البرنامج على مستوى البلدان الصناعية مع بداية القرن الحالي بحجة معالجة مشاكل الاقتصاد الكلي وصعوبات موازين المدفوعات، ويعتمد على آليات السوق والمراهنة على الدور القائد للقطاع الخاص باعتباره أحد المنافذ الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الدولية، في ظل حكومة الحد الأدنى والانفتاح بقوة على الاقتصاد العالمي، حيث تعمل هذه الآليات باتجاه تراجع دولة الرفاه الاجتماعي وإعادة تسليع العمل، تقليص الدور التنظيمي للدولة في مجالات السياسة المالية والنقدية والاجتماعية، كسر الحواجز القومية أمام حركة رأس المال على المستوى العالمي (قيود التجارة والاستثمار) وإلغاء دور الدولة القومية كموجه وناظم اقتصادي، فاسحة المجال للشركات والأسواق المتحررة لإدارة عوامل الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة⁽¹⁾. وبالرغم من أنّ هذه السياسات كانت خياراً بالنسبة للبلدان الصناعية المتطورة إلا أنّ انعكاساتها كانت خطيرة، حيث تفاقمت مشكلة البطالة وأصبحت مشكلة هيكلية طويلة الأمد، ومعها إشكالية التوزيع للدخل والثروة وزيادة الفرق بين تطور الإنتاجية ومستوى الأجور، وفي هذا الإطار تقدم الليبرالية الجديدة العديد من التفسيرات كالتقدم التكنولوجي، العولمة أو المنافسة الدولية (بفعل تدني الأجور في البلاد المتخلفة) وأساليب إدارة المشاريع.

ومع انتقال الاقتصاد الأمريكي بسرعة متزايدة من الاعتماد على نمو القطاعات المنتجة إلى الاعتماد على توسع القطاعات الخدمية وصعود ما يعرف بالاقتصاد الجديد، نتيجة التفاوت الكبير في الربحية بين القطاعين واستنفاد التوسع الإنتاجي (كل الفروع أصبحت مصنّعة) تحت تأثير الثورة التقنية من جهة، واقتطاع نسبة أعلى من فائض القيمة بفعل السياسات الليبرالية الجديدة من جهة أخرى، كان ذلك بداية تحول خطير في مسار التغيير التكنولوجي بعيداً عن الإنتاج وتشكل البنى التحتية - تآكل التصنيع - نحو مجالات تقودها عمليات التمويل والخدمات المالية - أميلة الاقتصاد - شملت قطاع الاتصالات، المالية والمصارف ومعايير المحاسبة الدولية، فأصبح توظيف التكنولوجيا لفائدة نشاطات المضاربة والعقود قصيرة الأجل يفوق بكثير فائدتها بالنسبة لتحسين الإنتاج وقطاع التصنيع، وكان التوجه نحو القطاعات الجديدة بفعل عمليات التحرير قد حول الأنظار عن تراجع وفشل الاستثمار الحقيقي، وزيادة الطلب الفعال عبر الديون الذي سمح للبنوك والمؤسسات المالية بإيصال حجم القروض الخاصة بقطاع السكن عشية الانهيار المالي - أزمة 2008- إلى 70 تريليون دولار، كما تجاوز

⁽¹⁾ فالح عبد الجبار، (2010): ما بعد ماركس، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 111.

الدين العام خلال الفترة ذاتها عتبة 10 آلاف دولار⁽¹⁾. وانتقلت على إثر ذلك الرأسمالية إلى مرحلة الأزمة المستمرة يحكمها قانون موضوعي من قوانين حركتها: الاتجاه طويل المدى لميل معدل الربح نحو الانخفاض ومشكلة امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد نتيجة النمو الهائل في قوى الإنتاج وتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية⁽²⁾.

ولتوضيح كل النقاط السابقة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة -توافق واشنطن-

المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال -دول ما بعد الصناعة-

المبحث الثالث: أزمت الرأس المال المالي الدولي -الأزمة المالية 2008-

(1) رياض صوما، (2009): فرص التغيير، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 226.

(2) منير الحمش، (28-30 نوفمبر 2005): العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 5.

المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة -توافق واشنطن-

تعتبر سنوات 1978-1980 نقطة تحول ثورية في تاريخ العالم الاجتماعي والاقتصادي، حيث كانت من الآثار المدمرة للسياسات الليبرالية الجديدة، إن لم يكن القضية الإشكالية هي تعميق حالة اختلال في التوازن بين العمل ورأس المال وفك ارتباط رأس المال بشبكة العلاقات السياسية والاجتماعية السابقة وإطلاقه من قيودها. فمع انتشار العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسياساتها النقدية الحديثة عالمياً وممارستها تأثيراً إيديولوجياً هائلاً ومتصاعداً وتطهير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من آثار الاقتصاد الكينزي والتزام معظم أقسام علم الاقتصاد في الجامعات البحثية الأمريكية بالاصطفاف المرتبط بالأجندة الليبرالية الجديدة. حيث تلاقت كل هذه التيارات معا فيما أطلق عليه اسم -إجماع واشنطن- في أواسط التسعينات، الذي اعتبر النموذجين البريطاني والأمريكي في الليبرالية الجديدة حلاً لمشاكل العالم الاقتصادية، أدى كل ذلك إلى الوصول إلى حالة من الإقفال المعرفي وانعدام التفكير بأي سياسات أخرى للحل. في المقابل دفعت الآليات الجديدة في السياسة الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية باتجاه تحجيم دور الدولة وانتشار عمليات الخصخصة التي ترافقت مع تغير في بنية رأس المال ارتباطاً بصعود كبير لقطاع الخدمات -الاقتصاد الجديد- ساهم ذلك في زيادة عمليات الاندماج والتملك للشركات العالمية الاحتكارية على الصعيد العالمي مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الصادرة أو الواردة خاصة على مستوى تلك البلدان إضافة زيادة حجم الاستثمارات في المحافظ المالية (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) والمضاربات عكست التوجهات المالية الخالصة لهذه الشركات وأدت إلى حالة من عدم الاستقرار على المستوى العالمي.

المطلب الأول: توافق واشنطن وحكومة الحد الأدنى

1-1- المعاني المتعددة لتوافق واشنطن: مع انتهاء الحرب الباردة تقريباً، وفي عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويليمسون" نائب رئيس البنك الدولي ما عرف "بتوافق واشنطن" وهو مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة (وزارة الخزانة الأمريكية) والشركات متعددة الجنسية الرئيسية في العالم، ومقر هذه الأطراف الثلاثة العاصمة الأمريكية واشنطن، وقد صاغ جون ويليمسون "التوافق" ومبادئه الأساسية بزعم أنها تطبق على أي فترة تاريخية، وأي اقتصاد وأي قارة، وباستهداف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدولة أو غيرها،

والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق: رؤوس الأموال، الخدمات، البراءات،... الخ، وفي النهاية إقامة حكم عالمي أو نظام سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا⁽¹⁾.

اكتسب هذا المصطلح معان متعددة غير المعنى الذي وضع من أجله، فقد كان جدول أعمال توافق واشنطن موجها أصلا إلى أمريكا اللاتينية في عام 1989 ليصبح فيما بعد جدول أعمال للإصلاح لكافة الدول وفي جميع الأوقات. فقد أعطي للمصطلح معنيين بديلين على الأقل، تمثل الأول في أنه يساوي بين توافق واشنطن والليبرالية الجديدة والبديل الثاني يمثل السياسات التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقر لها والتي تقدم نصائحها للدول خاصة النامية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ووفقا للتفسير الثاني يصبح جدول أعمال توافق واشنطن عبارة عن ضغط واقع على الدول من واشنطن وليس بسبب قيامها بحسابات رشيدة للمصالح الذاتية لبلدانهم⁽²⁾.

1-2- مبادئ وشروط توافق واشنطن

ترتكز إصلاحات توافق واشنطن على حزمة من المبادئ والشروط تمثلت في:

(1) انضباط المالية العامة وفق معيارين: تخفيض العبء الضريبي على الدخل الأكثر ارتفاعا لتحفيز الاستثمار الإنتاجي وتوسيع القاعدة الضريبية بمنع الإعفاءات الضريبية للأفقر مع تقليص حجم الإنفاق. وكان الهدف هو القضاء على العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات ومواجهة معدلات التضخم المرتفعة كهدف وليس البطالة. (2) تحرير أسرع وأكمل للأسواق المالية، مع تحديد معدل الفائدة عن طريق السوق -تسويقية التمويل-. (3) انفتاح كامل للأسواق على حركة رؤوس الأموال وخاصة الاستثمارات المباشرة مع ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية. (4) خصخصة جميع المؤسسات من خلال تصفية القطاع العام قدر الإمكان. (5) أقصى حد من إلغاء الضوابط في الاقتصاد، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية. (6) التحرير التجاري مع إلغاء الرسوم الجمركية. (7) تعزيز الحماية لحقوق الملكية الفكرية. (8) لما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات فينبغي في المقام الأول تشجيع تنمية تلك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها. أخيرا-خلق شفافية الأسواق بمنع إعانات الدولة (وقف دعم الأسعار)⁽³⁾. وبالتالي كانت أهم توجيهات توافق واشنطن Washington consensus»، مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة، التثبيت الاقتصادي بفرض السيطرة على التضخم، عدم

(1) عبد المجيد راشد -ابتلاع الدول، سياسة الإصلاح الاقتصادي وفتح العولمة 10:16-24/11/2006 www.ahewar.org

(2) ضياء مجيد الموسوي، (2010): اهتزازات في أسس العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 59.

(3) عبد المجيد راشد، مرجع سابق.

الحرص الزائد على خفض البطالة وتجنب العمالة الكاملة "الكثيفة"، إحلال الواردات، عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للدخار، تيسير الخصخصة، دعم حرية الأسواق.

ارتبط هذا البرنامج مع طبيعة المرحلة الجديدة التي أنتقلت إليها الرأسمالية بعد تسارع عمليات التدويل وسرعة حركة الثورة التكنولوجية والعلمية وما أحدثته من تغيرات مذهلة في قوى الإنتاج.

ففي الوقت الذي حاولت فيه البلدان الرأسمالية الصناعية أن تواجه أزمته الداخلية - التضخم الركودي - من خلال الليبرالية الجديدة التي راهنت على إضعاف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتغيير أشكال علاقتها بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي ترجم في النهاية بالتراجع عن الكينزية والاتجاه نحو السياسات الليبرالية المحافظة، فإن الرأسمالية حاولت في صعيدها العالمي أن تواجه الأزمة عن طريق تطبيق نوع من الكينزية العالمية خلال الفترة من 1973-1982 ضخ كميات هائلة من القروض إلى بلدان العالم الثالث، لكنها ومع استهداف زيادة حجم الطلب الكلي الفعال العالمي من خلال الائتمان الدولي المفرط سرعان ما أدت إلى اندلاع أزمة المديونية العالمية وأدت من ثم إلى حدوث اضطراب كبير في علاقة الشمال بالجنوب. وقد أدركت الرأسمالية من خلال هذه الأزمة أن ضبط وتنظيم علاقتها مع بلاد العالم الثالث في مرحلة التوسع القادمة وعلى النحو الذي يجنبها من تكرار الوقوع في أزمة المديونية وعلى النحو الذي يؤهلها لاستمرار نقل ونزح الفائض الاقتصادي من هذه البلاد، يتطلب خلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد "تمت التخصص وتقسيم العمل، توزيع الدخل، دور الدولة في العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضبط قوة العمل عند مستويات أجريه منخفضة... الخ. وهذه الآليات الجديدة، التي تعرف الآن تحت مصطلح المشروطية conditionality التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد شكلت في الحقيقة عبر دقة صياغتها وشروطها ما يمكن أن يسمى بأول مشروع أممي محكم للرأسمال المالي الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال (1).

1-3- توافق واشنطن ونموذج حكومة الحد الأدنى: استهدف هذا النموذج تمكين الشركات المتعدية الجنسيات من الحصول على مكاسب الخصخصة والاستثمارات الخارجية التي تقوم بها خارج حدود بلدانها الأم في الوقت الذي أثبت الواقع أن دول قليلة فقط (السويد، الدنمارك، النرويج...) كانت لها القدرة على صيانة الترابط الاجتماعي في حين تستجيب للمنافسة العالمية، فغالبية الدول لا تستطيع أن تطمع في التوفيق بين أساسيات الأسواق العالمية ومتطلبات الترابط الاجتماعي وحفظ البيئة، وقد ظهرت علامات تشير إلى الاعتراف بأنه لا

(1) عبد المجيد راشد، المرجع السابق.

يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة إلا في وجود دولة حديثة وفعالة. فتقرير البنك الدولي في عام 1997، والذي جعل عنوانه "الدولة في عالم متغير" يبدأ بالقول: "ولا شك في أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بغير الدولة وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، هي ضرورة حيوية لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء من جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي..."⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الدولة في ظل الليبرالية الجديدة بين النظرية العامة وحيز الممارسة

يمكن تعريف دور الدولة من خلال النظرية الليبرالية الجديدة، لكن الممارسة الفعلية للدولة في ظل الليبرالية الجديدة تطورت بطريقة، ابتعدت فيها بدرجة كبيرة عن القالب النظري، كما يشير إلى ذلك التحول والتطور الحاصل على مستوى مؤسسات الدولة (متقدمة ونامية) وسلطاتها ووظائفها في السنوات الثلاثين الماضية.

2-1- النظرية العامة للدولة

وفق مقتضيات النظرية الليبرالية الجديدة ينبغي على الدولة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي، يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقضية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، وتبقى حرية العمل للشركات (التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق والتجارة الحرة منفعة أساسية، إذ ينظر إلى النشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الابتكار وخلق الثروة، كما يجب على الدولة أيضا حماية حقوق الملكية الفكرية لتشجيع التطورات التكنولوجية، ويفترض أن يوفر الازدياد المطرد في الإنتاجية مستويات معيشية أعلى للجميع، لذلك تؤمن الليبرالية الجديدة بأن حرية الأسواق وحرية التجارة خير ضمان للقضاء على الفقر (محليا وعالميا).

تتضمن الليبرالية الجديدة هدف السعي إلى خصخصة الأصول، وتعتبر غياب النص الصريح بحقوق الملكية الخاصة، كما هو الحال في العديد من الدول النامية أحد العوائق المؤسساتية أمام التطور الاقتصادي وتحسن

(1) ضياء مجيد الموسوي، اهتزازات في أسس العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

مستويات الرفاه الإنساني، كما يجب نقل ملكية القطاعات التي كانت تديرها أو تنظمها الدولة إلى القطاع الخاص، وإلغاء القواعد والضوابط الناظمة لها (أي تحريرها من كل أشكال تدخل الدولة كافة) ⁽¹⁾

ويعتبر الليبراليون الجدد أنّ التنافس أساسي بين الأفراد، الشركات، والكيانات الإقليمية (المدن والمناطق)، والأمم والتجمعات الإقليمية)، ويجب الحفاظ على القواعد الأساسية لهذا التنافس في السوق الاقتصادي ملائمة لزيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسن معايير الجودة والنوعية وتخفيض التكلفة سواء بشكل مباشر عبر تقديم السلع والخدمات الأرخص سعرًا للمستهلك، أو بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض الأعباء الضريبية. ويشمل هذا المبدأ ميادين الرعاية الاجتماعية الصحية والتعليم وحتى تعويضات التقاعد.

كما ينبغي على الدولة في ظل الليبرالية الجديدة السعي إلى إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة وإعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات الحالية بهدف تحسين وضع الدولة التنافسي ككيان قائم مقابل الدول والكيانات الأخرى في السوق العالمي.

تعتبر الليبرالية الجديدة حراك رأسمال بين مختلف القطاعات والمناطق والدول، حرية بالغة الأهمية، تستوجب إزالة كل الحواجز أمامها (مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية أو الترتيبات الضريبية العقابية أو التخطيط أو أي شكل آخر من أشكال العوائق الموضوعية)، باستثناء " المجالات الحيوية للمصلحة القومية"، التي تحددها بدقة ⁽²⁾.

تتنازل الدولة في ظل الليبرالية الجديدة طواعية عن السيادة الوطنية على حرية حركة السلع ورأسمال لمصلحة السوق العالمي، وتنتظر إلى التنافس الدولي باعتباره ظاهرة صحية لأنه يرفع الكفاءة والإنتاجية ويخفض الأسعار، ويكبح بالتالي النزعات التضخمية، لذلك ينبغي على الدول التفاوض والعمل معًا لتخفيف أو إزالة الحواجز أمام حركة رأسمال عبر الحدود القومية وفتح الأسواق (للسلع ورأسمال على حد سواء) أمام التبادل العالمي. أما إذا كان ذلك ينطبق على حرية حركة القوى العاملة كما السلع ورأسمال فلا يزال قضية خلافية، في كل الأحوال، إلى الحد الذي ينبغي على الدول التعاون معًا لتخفيف الحواجز أمام حرية التبادل العالمي ⁽³⁾.

⁽¹⁾ ديفد هارفي، (2008): الليبرالية الجديدة، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ص 109.

⁽²⁾ نفس المرجع السابق، ص 111.

⁽³⁾ نفس المرجع السابق، ص 112.

2-2- التناقضات داخل النظرية العامة للدولة في ظل الليبرالية الجديدة

من ضمن التناقضات الأساسية داخل النظرية العامة للدولة في ظل الليبرالية الجديدة أولها مشكلة تأويل سلطة الاحتكار، حيث ينجم عن التنافس في أغلب أحيان احتكار أو تحكم الأقلية - المنافسة على السوق وليس المنافسة في السوق - ولا يعتبرها المنظرون الليبراليون مشكلة لأنه يرفع الكفاءة إلى حدودها القصوى، شرط أن لا تكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول المنافسين ساحة السوق الاقتصادي (وهو شرط يصعب في أحيان كثيرة تحقيقه، وقد يتوجب على الدولة بالتالي التدخل لنشأته ورعايته).

أما الاحتكارات الطبيعية، كما تسمى فقضية أكثر صعوبة، إذ ليس من المنطقي وجود شبكات تنافسية لأنابيب الغاز أو الماء أو الكهرباء أو أنظمة الصرف الصحي أو السكك الحديدية، فلا يمكن هنا الاستغناء على دور الدولة في تنظيم عمليات توفير وتسعير هذه الخدمات وضمان حق المواطن في الحصول عليها، قد يكون التحرير الجزئي ممكناً (بحيث يسمح على سبيل المثال بتنافس المنتجين على تغذية الشبكة الكهربائية نفسها، أو تسيير القطارات على السكك ذاتها)، لكن احتمالات الاستغلال وإساءة الاستعمال، كما أظهرت أزمة الكهرباء في ولاية كاليفورنيا عام 2002، أو احتمالات الارتباك والفوضى المميتة، كما أثبت الوضع للسكك الحديدية في بريطانيا، تبقى احتمالات عالية وحقيقية إلى أبعد الحدود.

ساحة الخلاف الرئيسية الثانية تتعلق بحالات فشل السوق الاقتصادي التي تحدث عندما يتهرب الأفراد والشركات من دفع التكاليف الكاملة المترتبة عليهم مثال على ذلك قضية التلوث، حيث يتجنب الأفراد والشركات التكاليف بدفن النفايات الضارة في البيئة دون مقابل، مع أن منظومة الإنتاج البيئي برمتها قد تتضرر أو تتدمر كلية. مما يعني أنّ هناك ضرورة منطقية لتدخل الدولة عبر فرض ضرائب، أو تقديم حوافز ضريبية، أو إيجاد حقوق تجارية لمكافحة الملوثات وما شابه.

ثمة ترابط داخلي بين الدينامكية التكنولوجية كأحد مقومات الليبرالية الجديدة من جهة، وبين حالة عدم الاستقرار وتحلل أشكال العلاقات الاجتماعية وصيغ التكافل الاجتماعي، والتدهور البيئي وتفكيك البنية الصناعية والتحويلات السريعة في العلاقات الزمانية- المكانية للمضاربة وازدهارها والنزعة العامة نحو تشكيل أزمات داخل الرأسمالية ذاتها⁽¹⁾.

إنّ الاعتماد على مؤسسات غير ديمقراطية ولا تخضع للمحاسبة والمساءلة كبنك الاحتياطي الفدرالي وصندوق النقد الدولي في عملية صنع القرارات، هذا الأمر يفضي إلى تناقض ظاهري محير بين واقع تدخلات الدولة الكثيفة وحكم النخب والخبراء في عالم يفترض ألا تكون الدولة فيه تدخلية على الإطلاق، بحيث تكون المنافسة الدولية والعولمة من المبررات الأساسية لهذا التدخل.

(1) نفس المرجع السابق، ص 117.

2-3- الدولة في ظل الليبرالية الجديدة -في حيز الممارسة-

هناك مجالان أو ساحتان يظهران التناقض القائم بين النظرية العامة للدولة وبين الممارسات الفعلية تنشأ الأولى: عن الحاجة إلى إيجاد مناخ موات للأعمال والاستثمارات يصب في مصلحة الجهود والمساعي الرأسمالية. في حين يتم التعامل مع البيئة والعمل باعتبارهما مجرد سلع، وعندما ينشب صراع في المصالح، تنزع الدولة في ظل الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية إلى الوقوف بجانب المناخ الموات للاستثمار والأعمال ضد الحقوق الجماعية ونوعية حياة العاملين وضد قدرة البيئة على إعادة إنتاج أو تجديد ذاتها. وتتسأ ساحة التحيز الثانية، في أن الدول الليبرالية الجديدة تحابي نموذجيا سلامة النظام المالي، وتتحيز إلى قدرة المؤسسات المالية على إيفاء ديونها على حساب صلاح حال السكان والسلامة البيئية في حال قيام تضارب بين المصلحتين⁽¹⁾.

يظهر التعارض أيضا في الدعوة إلى حرية الأسواق وحرية التجارة، وفي الوقت ذاته تفرض ضرائب جمركية كبيرة على استيراد سلع (كالفولاذ)، كما تفرض بشكل اعتباطي حصص الواردات الأجنبية إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتهدئة مشاعر السخط المحلي، فالأوروبيون أيضا يحمون منتجاتهم الزراعية بينها يصرون على حرية التجارة في كل شيء آخر لأسباب سياسية واجتماعية... الخ.

في حالات أخرى تتباين النظرية والممارسة من خلال الآثار التي تعكس مختلف صيغ الدولة القائمة قبل التحول إلى الليبرالية الجديدة، فقد كانت الأوضاع السائدة في دول أوروبا الشرقية والوسط بعد انهيار الشيوعية، مثلا أوضاعا خاصة جدا حيث كانت سرعة حدوث عمليات الخصخصة إثر علاج الصدمة الذي ضرب تلك الدول في التسعينات، قد أدت إلى ضغوطات هائلة لا تزال أثارها إلى اليوم وفي حالة بريطانيا وكما هو معلوم وفي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أخرجت قطاعات اقتصادية مفتاحية مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو حتى الإسكان خارج نطاق السوق على اعتبار أن الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية لا يجب أن يتم عبر توسط قوى السوق ولا يجب تحديده بالقدرة على الدفع، وفي حين استطاعت مارغريت تاتشر تغيير كل ذلك، قاوم السويديون لمدة أطول حتى في وجه المحاولات التي قامت بها مصالح الطبقة الرأسمالية لسلوك السبيل الليبرالي الجديد. أما الدول الإنمائية الجديدة (مثل سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان...)، فاعتمدت لأسباب مختلفة تماما على القطاع العام وتخطيط الدولة، بالتعاون اللصيق مع الرأسمال المحلي والشركات المتحدة (غالبا أجنبية ومتعددة الجنسيات)، في تشجيع تراكم رأسمال وتحقيق النمو الاقتصادي حيث ينظر إلى استثمار الدولة في قطاع التعليم على أنه ضرورة حاسمة لاكتساب ميزة تنافسية في سوق التجارة العالمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 119.

بشكل عام، تتفق الدول الإنمائية مع النظرية الليبرالية الجديدة إلى الحد الذي تسهل فيه التنافس بين الشركات الصغيرة والكبيرة والكيانات الإقليمية، وتتقبل شروط وقواعد التجارة الحرة، وتعتمد أسواق التصدير المفتوحة، غير أن بمجملها دول تدخلية فاعلة من حيث إيجاد البنى التحتية المواتية لقيام مناخ جيد للاستثمار والأعمال. إن الليبرالية الجديدة تفتح إمكانات وأفاقاً واسعة أمام الدول الإنمائية لتعزيز مواقعها في السوق التنافسي العالمي، وذلك بتطوير هيكليات جديدة لتدخل الدول (مثل دعم الأبحاث والتطوير)، لكنها في الوقت ذاته توجد الظروف المواتية لتشكيل الطبقة ومع تزايد السلطة الطبقة تنشأ النزعة (كما في كوريا الجنوبية اليوم) إلى تحرير تلك الطبقة من الاعتماد على سلطة الدولة وإعادة توجيهها وفق الخطوط الليبرالية الجديدة. لتجد الدولة نفسها مدفوعة نحو تحرير التجارة وفتح أسواق رأسمال المحلية الذي أصبح شرطاً أساسياً لعضوية صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وقد عانت من هذا النوع من الضغوطات تحديداً نهاية التسعينات. في المقابل ليس كل الدول الإنمائية مقتنعة بأي شكل من الأشكال أن المسار الليبرالي الجديد هو المسار الصحيح، سيما وأن دول كتايوان والصين التي لم تحرر أسواق رأسمالها تضررت بقدر أقل بكثير من الدول التي حررت تماماً في الأزمة المالية ذاتها.

إنّ الممارسات الحالية بالنسبة للمؤسسات المالية والرأسمال المالي الدولي أبعد ما تكون عن العقيدة الليبرالية الجديدة، ففي الأحوال النموذجية تسهل الدول الليبرالية الجديدة انتشار تأثير المؤسسات المالية في عموم الاقتصاد عبر إلغاء القيود والضوابط الناظمة، لكنها في حالات كثيرة تضمن سلامة تلك المؤسسات وقدرتها على إيفائية ديونها مهما بلغ الثمن. وينشأ هذا الالتزام عن الاعتماد على النظرية النقدية كأساس لسياسة الدولة، حيث تشكل سلامة وصحة النظام المالي صلب تلك السياسة. المفارقة أن هذا التناقض الظاهري يعني أن الدولة في ظل الليبرالية الجديدة لا تستطيع تحمل أية خسائر مالية ضخمة، حتى عندما تكون المؤسسات المالية مسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاطئة، فتضطر الدولة إلى التدخل لتعويض الأموال "السيئة" بأموالها "الجيدة"، الأمر الذي يفسر الضغوطات على مدراء المصارف المركزية للحفاظ على الثقة بمصادقية ورسوخ الوضع المالي للدولة، ولقد استخدمت الدولة في ظل الليبرالية الجديدة مراراً سلطاتها وأموالها لإنقاذ الشركات الخاصة وتجنب انهيارات مالية، كما في أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة عام 1987-1988، التي كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين حوالي 150 بليون دولار والأزمة الأخيرة (2008) ⁽¹⁾.

على الصعيد الدولي، فوضت الدول الليبرالية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، سلطات مطلقة في التفاوض لتخفيف وإعادة جدولة الديون 1982، مما يعني عملياً حماية المؤسسات المالية الرئيسية في العالم من خطر التخلف عن الدفع، وهذه النزعة لدى الدول المركزية كالولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى حماية مصالح

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 123.

المؤسسات المالية وهي حالة لا يمكن التوفيق بينها وبين النظرية الليبرالية الجديدة، حيث كان يجب معاقبة الاستثمارات المتهورة بتحميل الدائن الخسائر المترتبة والمثال الأبرز تعامل صندوق النقد الدولي في مواجهة الإفلاس المحتمل لدولة المكسيك فمن خلال فرض تكييف بنيوي على الاقتصاد المكسيكي تمت حماية أصحاب البنوك الأمريكية على حساب تخفيض مستويات المعيشة لهذا البلد. أيضا التشيلي الدولة القدوة والمثال في الممارسات الليبرالية الجديدة "الصرف" بعد عام 1975، سقطت بالطريقة نفسها عندما هبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% وارتفاع البطالة إلى 20% خلال سنة واحدة عام 1982-1983. كان ذلك يعني انتزاع الفائض من شعوب العالم الثالث لدفع أرباح البنوك الدولية.

يعتبر اقتطاع العملات عبر آليات التعامل في الأسواق المالية الدولية ممارسة امبريالية قديمة، خصوصا في المراكز المالية الرئيسية في العالم، حيث لا تحتاج دائما إلى أزمة تكييف بنيوي لانتزاع الفائض ففي حالة اقتراض الدول النامية أموالاً من الخارج، فإنها يجب أن تتوفر على كمية كافية من احتياطي القطع الأجنبي لتغطية هذه الديون يعود على دول المركز (الفرق بين معدل الفائدة على الاقتراض ومعدل الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية) بسيولة مالية صافية كبيرة على حساب الدول النامية.

على الصعيد الداخلي للدول الرأسمالية، القضية الإشكالية حول مقاربة الدولة في ظل الليبرالية الجديدة لأسواق العمل، حيث أصبحت المرونة الكلمة الأثيرة في أسواق العمل التي تكون على حساب العمل والعمال باعتبار القيود المفروضة على حرية وسهولة حراك اليد العاملة (خصوصاً عبر حدود الدول) تضع العاملين في موقف ضعيف والنتيجة العامة: أجور أدنى وقدر أعلى من مستويات الخطورة وعدم استقرار العمل.

مع انسحاب الدولة من عملية الرعاية الاجتماعية وتقليص دورها في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم العام والخدمات الاجتماعية (رأية تسليح كل شيء)، التي كانت في الماضي أساسية فإن ذلك يعني ترك قطاعات أعرض من السكان عرضة الفاقة والفقر مع تقلص شبكة الأمان الاجتماعي إلى حدودها الدنيا، كما أن التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكم (الصيغة الأعراض للدولة والعناصر المفتاحية في المجتمع المدني)، ظاهرة توضحت إلى حد بعيد في ظل الليبرالية الجديدة من خلال تقديم تشريعات وأطر تنظيمية مواتية لمصالح الشركات ولمصالح محددة في بعض الحالات (قطاع الطاقة، الأدوية...)، وفي العديد من حالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتحمل الدولة القسم الأكبر من المخاطر، فحين يجني القطاع الخاص القسم الأكبر من الأرباح.

من خلال هذا العرض يتبين أن أساس المشكلة يكمن في التباين المتزايد بين الأهداف المعلنة لليبرالية الجديدة، صلاح حال الجميع ونتائجها الفعلية (تركز الثروة واستعادة السلطة الطبقية والنزوع إلى التسليح). علاوة على ذلك ثمة سلسلة من التناقضات المحددة لا بد من تسليط الضوء عليها:

أ- يفترض بالدولة في ظل الليبرالية الجديدة، من جهة الاكتفاء بتهيئة المسرح أمام السوق الاقتصادي لأداء وظائفه، ومن الجهة المقابلة أن تكون ناشطة في إيجاد مناخ موات للأعمال والاستثمارات، والتصرف ككيان تنافسي في سوق السياسات العالمية.

د- في حين يتم إبراز فضائل المنافسة، يتزايد في الواقع تعزيز السلطات الاحتكارية ومتعدية الجنسيات لبعض شركات متحدة وعملاقة.

ج- في حين يكون الحفاظ على سلامة ومصداقية النظام المالي أمرًا مهمًا إلا أن تحرير النظام المالي من القيود والضوابط، يسهل أنماط سلوك تلعب دورًا كبيرًا في حالة عدم الاستقرار المزمعة، والفضائح المالية، والتقلبات الحادة في أسواق المضاربات تستدعي إعادة التنظيم لتجنب الأزمات.

هـ- يمكن بسهولة أن يتحول الدفع باتجاه حريات السوق وتسليع كل الأشياء إلى نزعة تفضي إلى التفكك الاجتماعي وتدمير أشكال التكافل الاجتماعي كافة، بل حتى فكرة المجتمع ذاتها، كما اقترحت مارغريت تاتشر " ليس هناك شيء اسمه مجتمع"، مما يترك فجوة في النظام الاجتماعي، فيصبح من الصعوبة بمكان مكافحة الانحراف، والسيطرة على أنماط السلوك المعادية للمجتمع (الإجرام، ...) (1).

المطلب الثالث: تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات - ظاهرة التركيز والتمركز على الصعيد العالمي

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اليوم المحرك الأساسي في الاقتصاد المعولم، وتخلق تحالفاتها سوق عالمية بالغة التفاوت قائمة على احتكار القلة، ويتناقض ذلك مع عمل وقوانين الرأسمالية التقليدية والإيديولوجية الليبرالية الجديدة، التي تفترض أن الحصول على أقصى الأرباح في سوق (وطني ودولي) يقوم فيه تنافس صافي تام، لا بد أن يقود إلى أقصى حدود الرخاء الاجتماعي والفردية، إلا أن الواقع يبين أن تحقيق أقصى الأرباح الاحتكارية في سوق تنافس دولي لقلة محتكرة، يقود إلى تحقيق أقصى حدود الرخاء لقلة من الاحتكارات الدولية(2)، وبطرح ذلك العديد من الإشكالات على النظام الرأسمالي أن يواجهها تتعلق ب: التخلف، نمو الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، أزمة النظام النقدي والدولي، نشر فوائد الثورة العلمية والتقنية لمصلحة البشرية كلها، إضافة إلى مسألة البيئة التي أصبحت من أهم الموضوعات المطروحة في الوقت الحالي، وهي كلها مسائل لا يمكن الإجابة عليها بواسطة النظرية الاقتصادية، وهو ما يتناقض مع الخطابات الإيديولوجية حول الدور الإيجابي للشركات متعددة الجنسيات من خلال:

(1) نفس المرجع السابق، ص 132، ص 133.

(2) كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مرجع سابق، ص 122.

- تدويل الاقتصاديات وانتشار النمو والتقنية.
- تحقيق تخطيط عالمي للمصادر وذلك ضمن تقسيم عقلائي وفعال للعمل الدولي الذي يقوم بأمثل استخدام للمصادر الإنتاجية العالمية، ونجد أن ذات الإيديولوجية تعترف بوجود جوانب سلبية للشركات متعلقة خاصة ب:

- موضوع الاستقلال الوطني من خلال وضع الشركات المتعددة الجنسيات المتعلقة بإلحاق الحياة المحلية بيد مراكز قيادتها والموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو.

- موضوع الدولة حيث لا تتناسب بالضرورة خطة المؤسسة متعددة الجنسيات مع خطة الدول الإنمائية، أي وضع المهام المتعلقة بالدولة تحت سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات.

- موضوع النظام النقدي العالمي: تشير الحقائق أن معظم التوترات التي نمت في النظام النقدي العالمي هي نتيجة مباشرة من عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك حدثت زيادة كبيرة في دور الشركات متعددة الجنسيات في الإنتاج العالمي حيث تتخطى اليوم في عمليات الإنتاج وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها المباشرة أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، نتيجة الموجة الواسعة من التعديلات الحاصلة في قوانين الاستثمار التي شملت معظم دول العالم، وذلك في إطار السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، ولتوضيح ذلك: في عام 2001 تم إجراء 208 تعديل على قوانين الاستثمار في 71 دولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية، أكثر من 2000 اتفاقية ما بين 1990 و 2001، حيث شهدت سنة 2001، 58 اتفاقية بين 97 دولة، إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية وأيضاً الاتفاقيات التي ترتبط بفض النزاعات حول المشاكل التجارية، كما جرى في نفس الفترة التوقيع على 67 اتفاقية جديدة تتعلق بمعالجة الأزواج الضريبي، بالنظر إلى آثار ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية. ولما كانت الشركات متعددة الجنسية محركاً رئيسياً لقاطرة العولمة انطلاقاً من موقعها المتميز والمهيمن على مستوى الإنتاج العالمي، فهي تسعى بشكل متواصل عبر حكوماتها باتجاه تطوير بعض الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وأيضاً لإنشاء إطار مؤسسي مستقل خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي طابع المنظمة العالمية للتجارة. وترجمة ذلك إلى المستوى الملموس المشرع قانوناً، استطاعت الشركات متعددة الجنسية في إطار الاتفاقيات التي عقدت خلال جولة الأوروغواي بين 1986-1993، أن تجيز لصالحها اتفاقيتين هامتين: اتفاقية الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالتجارة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية في إطار هذين الاتفاقيتين:

(1) كريستيان بالوا، المرجع السابق، ص 124.

أولاً: تتمتع بدور مركزي متزايد في الاقتصاد العالمي

ثانياً: تتمتع بدور أكبر في استغلال ميزات الدول المضيفة

ثالثاً: التحكم بالكثير من المفاتيح الرئيسية لاقتصاديات الدول المضيفة، وأكثر من ذلك أصبحت الشركات هي التي تحدد أولويات التنمية في تلك الدول، وهو ما دفع إلى الشكوك حول الأثر الإنمائي الإيجابي وزيادة القدرات التنافسية، خاصة إذا ما نظر لهذا الأثر من زاوية المبدأ وليس الاستثناء في ظروف الاقتصاديات الراهنة (الاستثناء حصل أثر إنمائي إيجابي في مناطق منتقاة لكن ليس ذلك مبدءاً في عمل الشركات)، وفي حالات أخرى عكست جزر إنتاجية. إضافة إلى الشكوك حول موضوعة توطين التكنولوجيا وترقية الصادرات إلى الأسواق العالمية، كما أن أهداف الشركات الإستراتيجية كما سبق وأشرنا تصدر في سياق دولي بينما أهداف الدولة المضيفة تصدر في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة ومن الصعب موضوعياً افتراض التماثل والتطابق بين أهداف إستراتيجية السياق الدولي الذي تطمح إليه الشركات متعددة الجنسية وأهداف خطة التنمية الوطنية⁽¹⁾.

ويمكن ملاحظة ظاهرتين في نشاط الشركات متعددة الجنسيات:

الظاهرة الأولى: التوزيع الجغرافي (التمركز) للشركات متعددة الجنسية، لا تزال تهيمن على عالم الشركات متعددة الجنسية شركات الثلاثي: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، حيث تتخذ حوالي 90 من أكبر 100 شركة متعددة الجنسية غير المالية في العالم من حيث الأصول الأجنبية مقرات لها في منطقة الثلاثي. وثمة خمسة بلدان هي: ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان هي موطن 73 شركة من الشركات المائة الرائدة، ومنها 53 شركة في الاتحاد الأوروبي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستحوذ على ثلث أكبر 100 شركة متعددة الجنسية على الصعيد العالمي أن 5 من أصل 10 شركات عملاقة على الصعيد العالمي موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. G. Exonemobile, G. G.électrique, motors, IBM, Ford.....

وتتصدر قائمة الشركات عبر الوطنية غير المالية الرائدة في العالم الشركات التالية: 1- شركة جنرال إلكتريك (الولايات المتحدة الأمريكية). 2- شركة فودفان (المملكة المتحدة). 3- شركة فورد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ويبلغ نصيب هذه الشركات الثلاث 19% من مجموع أصول أكبر مائة شركة عبر الوطنية.

الظاهرة الثانية: ظاهرة الاندماج والتملك وهي ليست بالظاهرة الجديدة في حياة الرأسمالية وإنما تعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع بداية نزوع الرأسمالية للاحتكار والاندماج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي وتشكل الرأسمال المالي الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاندماج جاءت كرد فعل للتراجع

(1) محاضرات السنة الأولى ماجستير، (2003-2004): مقياس العولمة المالية، للأستاذ أمير السعد.

الكبير في قطاع الصناعة باتجاه قطاع الخدمات، وبالتالي فهي تعبر عن إعادة هيكلة لصالح قطاع الخدمات، كما أن عمليات الاندماج والشراء المتعدية الجنسية في عصر العولمة تعد المحرك الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر سواء الوارد أو الصادر على المستوى العالمي هذا الأخير عرف صعودا كبيرا مقارنة بأنواع الاستثمارات الأخرى كتعبير عن الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأسمال، ولأن معظم صفقات الاندماج والتملك حصلت ما بين الدول الصناعية مما يستتبع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر (استثمارات الحافظة) يكون في معظمه لصالح الدول الصناعية، ولقد حفزت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، لا سيما تلك التي تشارك فيها شركات من الدول المتقدمة، الزيادات التي سجلت في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

بهذا الصدد يمكن القول أنه حصلت قفزة نوعية جديدة في مكانة الشركات متعددة الجنسية سواء على صعيد قيمة ما تملكه من الأصول على الصعيد العالمي، أو قيمة مبيعاتها الأجنبية أو حجم العمالة الأجنبية، في إطار مساهمتها في الإنتاج العالمي، إذ تستأثر أكبر 100 شركة متعددة الجنسية في العالم بما نسبته 12% من الأصول الأجنبية لكل الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، كما تستأثر أكبر 100 شركة متعددة الجنسية بما نسبته 16% من المبيعات الأجنبية لكل الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، وبما نسبته 15% من مجموع العمالة الأجنبية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية. وتأكيدا على ذلك يمكن تثبيت التالي:

-بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي المحلي لشبكة الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة حوالي 15 تريليون دولار (15000 مليار دولار)، أي ما يشكل حوالي ثلث الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي البالغ (45 تريليون دولار) في عام 2005.

-زادت قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة من 3167 مليار دولار في عام 2000 إلى 4.5 تريليون دولار في عام 2005، مشكّلة نسبة 10% من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 45 تريليون دولار في عام 2005.

-ارتفعت مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة من 15680 مليار دولار عام 2000 إلى 22 تريليون دولار عام 2005.

-ازدادت قيمة مجموع أصول الشركات المنتسبة من 21102 مليار دولار في عام 2000 إلى 24952 مليار دولار في عام 2001 وإلى 45.5 تريليون دولار عام 2005.

(1) نفس المرجع السابق.

- بلغت صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة 3572 مليار دولار في عام 2000. وهبطت إلى 2600 مليار دولار في عام 2001 لتشكل نسبة 35% من الصادرات العالمية من السلع والخدمات البالغة 7430 مليار دولار، ثم زادت إلى 4 تريليون دولار عام 2005.

- ارتفعت عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة من 45.5 مليون شخص في عام 2000 إلى 54 مليون شخص في عام 2001 وإلى 62 مليون شخص في عام 2005⁽¹⁾.

3-1- الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ارتباط بين التوسع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة وأنشطة الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات المنتسبة، وقد بلغت القيمة المضافة لهذه الأفرع الأجنبية في عام 2005 حوالي 4.5 تريليون دولار ووظفت نحو 62 مليون شخص، وصدرت سلعا وخدمات تجاوزت 4 تريليون من الدولارات. ولا تزال العمليات المؤثرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية تتركز في الدول المتقدمة. ويشار إلى أن تلك العمليات تظل محدودة النطاق بالنسبة للشركات متعددة الجنسية التي توجد مقراتها في الدول النامية⁽²⁾.

(1) حميد الجميلي، (2012): الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ص 260.

(2) حميد الجميلي، المرجع السابق، ص 262.

الجدول رقم (1): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج العالمي للفترة 2005-2000

القيمة (مليار دولار)			المؤشر
2005	2001	2000	
916	735	1271	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
779	621	1150	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
10130	6817	6314	رصيد الوارد من الاستثمار المباشر
10672	6582	5976	رصيد الصادر من الاستثمار الأجنبي المباشر
716	701	1144	عمليات دمج الشركات عبر الحدود وشرائها
	18517	15680	مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة
	3495	3167	الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة
	24952	21101	مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة
	2600	3572	صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة
62 مليون شخص	54 مليون شخص	46 مليون شخص	عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة
	31900	31895	الناتج المحلي الإجمالي العالمي
12761	7430	6466	صادرات السلع والخدمات العالمية

المصدر: الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 - 2002 - 2006

الجدول رقم (2): دور الشركات متعددة الجنسية وأفرعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الإنتاج الدولي

2005 - 2000 الوحدة/مليار دولار

المؤشر	2000	2005
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة	3167	4517
مبيعات للشركات الأجنبية المنتسبة	15680	22171
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	21102	45564
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	3572	4214
عمالة الشركات الأجنبية المنتسب	45.5 مليون شخص	62 مليون شخص
بنود أخرى ذات علاقة بالناتج الإجمالي المحلي العالمي	31890	44674
الصادرات العالمية من السلع والخدمات	7036	12641

المصدر: الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 الاستعراض العام ص 3، الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 ص 8.

الجدول رقم (3): مؤشرات عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود لعام 2005

المؤشر	2005
قيمة عمليات اندماج الشركات عبر الحدود وشرائها	617 مليار دولار
عدد عمليات اندماج الشركات عبر الحدود وشرائها	6134 عملية اندماج
عدد عمليات اندماج الشركات وشرائها التي تزيد قيمة كل منها على مليار دولار	141 عملية اندماج
قيمة عمليات اندماج الشركات وشرائها التي تزيد قيمة العملية الواحدة منها على مليار دولار	454 مليار دولار

المصدر: الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 ص 7 - 9

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الصعيد العالمي لعام 2005 بلغت 779 مليار دولار، وظلت البلدان المتقدمة المصدر الأساسي لهذه التدفقات خلال السنوات العشر الماضية، فقد حفزت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عالميا ولا سيما تلك التي تشارك فيها شركات البلدان المتقدمة. وفي عام 2005 عقدت 141 عملية اندماج وبيع للشركات عبر الحدود تجاوزت كل منها مليار دولار. وفي عام 2005 بلغت قيمة الصفقات الضخمة التي تزيد قيمة العملية الواحدة منها مليار دولار حوالي 454 مليار دولار، مشكّلة نسبة 73 % من قيمة عمليات دمج الشركات وشرائها عبر الحدود عام 2005⁽¹⁾.

والواقع أن نحو نصف جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان مصدره ثلاث دول هي هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا في عام 2005، وفيما يتعلق بدور الاقتصاديات النامية والانتقالية بوصفها مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر فهي آخذة في الزيادة، فبعد أن كانت هذه الاستثمارات ضئيلة في ثمانينات القرن الماضي، بلغ مجموعها في عام 2005 حوالي 133 مليار دولار، أي ما يعادل 17% من المجموع على الصعيد العالمي، بالرغم من أن هناك تركزا أيضا في الدول النامية باعتبارها مصادر للاستثمار الأجنبي: جنوب إفريقيا، المكسيك، البرازيل، الصين، ماليزيا، الهند... الخ.

وبعد أن كانت سوى 19 شركة في قوائم أكبر الشركات في العالم من البلدان النامية في عام 1990، ارتفع هذا العدد في عام 2005 إلى 47 شركة، ويؤكد تقرير الاونكتاد عن حالة الاستثمار العالمي لعام 2006 أن الزيادة في عدد الشركات متعددة الجنسية من البلدان النامية وتنوعها يعود إلى حد كبير إلى التأثير المستمر للعولمة في البلدان النامية والى تحول الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات أكثر انفتاحا على المنافسة الدولية. وفي يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول المتقدمة فإن أبرز ما يلاحظ على التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عالميا أنها تتركز في الدول المتقدمة وفي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، ويكشف التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المتقدمة عام 2006 مجموعة من الحقائق أبرزها:

أ- التركيز الشديد لهذه الاستثمارات في الدول المتقدمة وفي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، ويتضح التركيز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالميا من ملاحظة الحصص الآتية:

-بلغت حصة البلدان المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد عالميا 65% في عام 2006.

-بلغت حصة الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالميا 45%، وبلغت حصة

الاتحاد من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المتقدمة 69% عام 2006

(1) حميد الجميلي، نفس المرجع السابق، ص 265.

-بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد علميا 16% عام 2006 وبلغت هذه النسبة 22% من مجموع التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة للعام ذاته.

-بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عالميا حوالي 61% عام 2006 ونسبة 91% من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول المتقدمة في ذلك العام.

ب-استمرار الاتجاه التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر دوليا على مستوى الدول المتقدمة والنامية، بالرغم من التأثير السلبي لعدوى الأزمة المالية العالمية مع تصاعد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتزايد أهمية الخصخصة بصفقتها أحد منافذ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة⁽¹⁾.

مما تقدم نلخص إلى مجموعة من الاستنتاجات:

-إن أبرز الدوافع وراء النمو المتواصل للشركات متعددة الجنسية هو الدعم العالمي للخصخصة، والتطور التكنولوجي السريع، وتصادم موجة التحررية الاقتصادية الجديدة، وإزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات، إضافة إلى ازدياد عمليات اندماج الشركات عبر الحدود وشرائها.

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2006.

- استمر تركيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (عام 2006). ولم تحصل الدول النامية إلا على جزء ضئيل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، كما برزت الدول النامية باعتبارها مصدرا لهذه الاستثمارات.

- تواصل تركيز الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية في دول شرق آسيا وجنوبها وجنوب شرقها، وفي الصين تحديدا، وكذلك في بعض دول أمريكا اللاتينية.

-تستحوذ أكبر عشر شركات متعددة الجنسية على أربع أخماس التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة الصادرة.

وهذا يعني أن هذه الشركات تعد المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة

يمكن القول أن السبب الرئيسي لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى عمليات دمج الشركات

وشرائها عبر الحدود⁽²⁾.

3-2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر

فيما يتعلق بالاستثمارات غير المباشرة الذي يعكس حركة الأسهم والسندات (الأوراق المالية) عبر الحدود

في أسواق الدول المتقدمة في شكل توظيفات استثمارية من دون أن يكون للمستثمر حق الإدارة، الرقابة أو

(1) نفس المرجع السابق، ص 285.

(2) نفس المرجع السابق، ص 286.

السيطرة، تهدف إلى الاستفادة من فروقات الأسعار وعوائد السندات في شكل معدلات فائدة ثابتة، وتقليل المخاطر من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية⁽¹⁾، نجد أن تلك الحركة سارت باتجاه تصاعدي واضح في أغلب الدول بالنسبة لأسواق الأسهم والسندات، سواء كانت الداخلة منها أو الخارجة مما يدل على دور الاستثمارات في الحافطة في تعميق ظاهرة العولمة المالية واتساعها من جهة ونمو أسواق أخرى (أسواق المشتقات) من جهة أخرى. وهذه الحركة أيضا تؤشر لنا حالة التكامل بين الأسواق المالية وبروز ظاهرة جديدة في النظام المالي الدولي هي ظاهرة اندماج الأسواق المالية، ويمكن الاستدلال عليها أيضا من خلال شدة الارتباط بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية الدولية، وكذلك من خلال شدة الارتباط بين أسعار الفائدة طويلة الأجل فيما بين أسواق السندات الدولية، وكان التفوق الواضح في حركة طرح السندات الداخلة والخارجة هو نتيجة انخفاض معدلات التضخم في جميع الدول الصناعية طوال عقد التسعينات، إذ لم تتجاوز (2%) طوال الفترة (1990-2000)، وكانت أقل من ذلك 1.4% في عام 1999، علاوة على تحقيق تلك الدول معدلات نمو اقتصادي موجبة ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على جعل سعر الفائدة ليكون موجبا (عدا اليابان) للفترة (90-97) وهي مرتفعة تجاوزت 6%، 11% في إيطاليا على الودائع والقروض والسندات طويلة ومتوسطة الأجل وهو الحال نفسه في بريطانيا وكذلك في ألمانيا، وكانت في الولايات المتحدة تتراوح بشكل عام بين (3.5% - 5%) ولجميع أنواع الإقراض والشراء المهم أيضا في زيادة تلك الحركة هو استمرار عجز الموازنات العامة للدول وتفضيلها تمويل ذلك من خلال طرح السندات الحكومية، وقد ساهمت ثلاث مصادر أساسية في طرح السندات هي: سندات القطاع العام، ثم مساهمات القطاع المالي والمؤسسات المالية، ثم تأتي مساهمة القطاع غير المالي (الشركات) في المرتبة الأخيرة، وكل ذلك كان للفترة (1990-2000) ثم نجد العكس مع بداية الألفية الثالثة، حيث تصدرت سندات القطاع غير المالي المساهمة الرئيسية في إصدار السندات، ثم القطاع المالي، وأخيرا سندات القطاع الحكومي للفترة 2001-2005⁽²⁾.

وكان تفوق عمليات طرح الأسهم والسندات في السوق الأمريكية على بقية أسواق الدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2006)، حيث وصلت إلى 5838.3 مليار دولار عام 2006، وهي تزيد بما يقارب الضعف على حركة الأسهم والسندات في السوق البريطانية باعتبارها أقرب دولة من حيث قيمة تلك الإصدارات، وكذلك حدوث تحول في عملية الإصدار في السوق الأمريكية نحو المزيد من إصدارات الأسهم للفترة (2000-2006) وهو عكس الفترة السابقة 1990-2000 عندما كانت هناك غلبة لإصدارات السندات خلال العقد الأخير من القرن

(1) حسن كريم حمزة، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص 111.

(2) حسن كريم حمزة، نفس المرجع السابق، ص 122.

الماضي، ففي عام 1990 ارتفعت التعاملات بالسندات المالية الأمريكية مع الأجانب التي كانت لا تزال تبلغ 9 % من الناتج المحلي القائم في عام 1980 إلى 93 % أما الرقم المكافئ لليابان فقد ارتفع من 7 % إلى 19 %، وفي العقد نفسه ارتفع رأسمال الإقراض المصرفي من 4 % من الناتج المحلي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن القول أن معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة التي كانت نتيجة للتدخل النقدي (السياسات الليبرالية الجديدة)، أدت إلى إعادة توزيع شاملة للأرباح والثروة من المشروع الإنتاجي إلى المؤسسات المالية محركه دوره عالمية هائلة لرأسمال النقدي، خاصة في ظل الهندسة المالية الجديدة. وابتكار العديد من الأدوات المالية لتلبية احتياجات المستثمرين باعتبارها وسيلة مهمة للتحويل ضد التقلبات التي تطرأ على تلك الأسواق (التقلبات الناتجة عن تغيير أسعار الأصول والفائدة والصرف) إضافة إلى سياسات الاندماج وإزالة القيود التي تعترض حركة رؤوس الأموال التي طورت التعامل في المشتقات بوتائر سريعة. وعلى الرغم من كون الانطلاقة الأولى لتلك الأسواق كانت مع عقد السبعينات لكنها لم تشهد تطورات هامة من حيث حجم تداولها وانتقالاتها بين الأسواق الدولية إلا مع منتصف عقد الثمانينات مع الإجراءات المتخذة في مجال التشريعات التي تسمح للمؤسسات المالية بالتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 130.

المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال -دول ما بعد الصناعة-

في ظل الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال، الدولة لم يعد بإمكانها لعب دور رب عمل الفرصة الأخيرة (أي تشغيل من لا يجد عملاً)، حيث العجوزات الهائلة وضغط رأسمال المتجه نحو العولمة ومطالب تقليص إنفاقها وخدماتها وخصخصة القطاع العام⁽¹⁾، كل هذه الضغوط التي تتعرض لها دولة الرفاه في الدول الصناعية أدت إلى ارتفاع البطالة، زيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة مع تعميق فجوة الفرق بين الإنتاجية والأجور وتغير في مسار التطور التكنولوجي نحو عمليات التمويل والخدمات المالية وقطاعات الاقتصاد الجديد كالاتصالات، المالية والمصارف والبحث بشكل دائم عن أرباح في سوق المضاربات الذي حوّل الأنظار عن فشل الاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية. حيث ارتفعت نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى 45% مع بداية سنة 2000 بعد أن كانت توازي استثمارات الإنتاج والبنى المادية التحتية بنسبة 25% لكل منهما مع بداية السبعينات.

المطلب الأول: دولة الرفاه

لا يوجد مجال يعد انفتاحه المتزايد على حركات رأسمال العالمي والتجارة العالمية كارثياً ومدمراً مثل ميدان الرفاه الاجتماعي، ويرى المنظر السياسي "Jhon Gray" أن نهاية دولة الرفاه هي نتيجة مباشرة من نتائج العولمة ويعتبر أن نظم السوق الاجتماعي مرغمة على تفكيك نفسها باطراد حتى تتمكن من التنافس على قدم المساواة مع اقتصاديات ذات تكاليف بيئية واجتماعية وتكاليف عمل أدنى، في المقابل يرى آخرون أن الدول تمتلك خيارات واضحة ما دامت توافرت على الوسائل السياسية (على سبيل المثال توجد مثل هذه الخيارات حتى في ظل شروط الاتحاد الأوروبي)⁽²⁾.

كثيراً ما يرى المدافعون عن السيادة الاقتصادية الوطنية، في هذه السيادة طريقة لتفادي الضغوط الدولية التي تفرض سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، مع الأمل من التمكن من إيجاد سياسات وطنية أقل نقشاً وأكثر توجهاً نحو النمو، إلا أن التجربة التاريخية لعصر العولمة أظهر أن سرعة تحرك رأسمال تحد كثيراً من قدرة حتى أغنى البلدان وأوفرها قوة على تطبيق سياسات التوسع في توفير كامل لفرص العمل. ولدى تنشيط أي بلد اقتصاده، تكون النتيجة الميل نحو زيادة المستوردات والتضخم بدلاً من توفير فرص العمل والنمو، فقد حاول كل من جيمي كارتر وفرانسوا ميتران، تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تنشيط النمو فجابته كل منها التضخم والعجز في الميزان التجاري والأزمات المالية، وبالتالي تخلى كل منهما عن المحاولة، وحدث ذلك أيضاً مع مارغريت تاتشر فعندما جرى تنشيط الاقتصاد البريطاني في سنة 1986، لم تكن النتيجة إنتاجاً محلياً أعلى بل زيادة في

(1) جيرمي ريفكن، (2005): نهاية العمل، ترجمة رجب بودبوس، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس، ليبيا، ص 23.

(2) بول هيرست، (2001): جراهام طومبسون، ترجمة فالح عبد الجبار، ما العولمة، عالم المعرفة، ص 241.

المستوردات وزيادة في التضخم، كذلك فإن ضغط الاستثمار أرغم الرئيس "بيل كلينتون" على التخلي عن البرنامج التوسعي الذي انتخب على أساسه في مطلع التسعينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أصبح الاندماج الاقتصادي العالمي وخاصة سرعة تحرك المال عالمياً كبيراً إلى الحد أنه يصعب تعريف آثار سياسات التنشيط الوطنية، كما أن المبادرة اليابانية الكبرى للتوسع في الإنفاق العام في أواخر التسعينات من القرن العشرين كانت قليلة الأثر على المدى البعيد⁽¹⁾.

تتعرض دولة الرفاه في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا...) إلى مصادر متنوعة من الضغوط تبعا لزيادة درجة الانكشاف العالمي، التي ترفع كلا من تكاليف الخدمات والطلب عليها مثل استمرار المستويات العالية من البطالة في الكثير من الدول الأوروبية وشيخوخة السكان وازدياد تكاليف المخصصات التقاعدية والرعاية الصحية وتنامي الطلب على تحسن الرفاه والخدمات الاجتماعية عموماً والذي على مستوى الاتحاد الأوروبي مثلا يتعارض مع معايير التقارب في سبيل الوحدة النقدية التي وضعت قيودا على الإنفاق العام والاقتراض الحكومي في عدد من البلدان الأوروبية مما أثر على مخصصات الرفاه وتوفيره.

إن تجارب كل من فرنسا وألمانيا في الحفاظ على حد أدنى من دولة الرفاه مقارنة ببريطانيا، وتحقيق فوائض تجارية وزيادة نمو الصادرات واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يدفع إلى القول أن تأثير تزايد الانفتاح العالمي على التجارة وحركات رأسمال هو أن يجعل بلدان متوسطة الحجم كفرنسا وألمانيا أشبهها بالبلدان الصغيرة الأشد تدويلاً مثل النمسا وسويسرا وهولندا والسويد، ففضية الانكشاف العالمي ليست جديدة، ذلك أن ارتفاع درجة التدويل كان من الناحية التاريخية سمة مميزة للبلدان المتقدمة الصغيرة وقد حفز هذا على زيادة لا تقليل مستويات الإنفاق العام والإنفاق على الرفاه. فالاقتصاديات المنفتحة أكثر من غيرها هي عرضة للصدمات الخارجية وعليها أن تطور الوسائل لحماية شركاتها وعمالها من وقع هذه الصدمات، من خلال جمع التشارك في صنع السياسة الاقتصادية وتقاليد التضامن وبناء الإجماع بين مختلف المصالح الاجتماعية المنظمة مع مستويات عالية من الرفاه والإنفاق العام لحماية الأفراد من آثار المخاطر الناشئة خارجياً، فتصبح دولة الرفاه هي الوجه الآخر للعملة في الاقتصاد المفتوح (Rodrik, 1997)، وأكد Rodrik بتعليل اقتصادي قياسي هذه النتيجة التي اكتشفها علماء السياسة، ويغطي هذا التحليل الاقتصادي القياسي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منقوصاً منه أقساط الفائدة في 32 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الأعوام 90-92، ويبيّن التحليل وجود صلة واضحة بين درجة الانفتاح ومستوى الإنفاق الحكومي، يقول Rodrik " إن المجتمعات التي تعرّض نفسها لقدر أعظم من الخطر الخارجي تطالب بدور حكومي أكبر (وتحصل عليه) كملاذ يحمي من تقلبات الأسواق الكونية، والقضية المثارة الآن هي إن كانت مثل هذه

(1) جيريمي برشر، توم كوستيلو، برندان سميث، (2003): تعريب أسعد كامل الياس، العولمة من تحت، العبيكان، السعودية، ص 110.

الاستنتاجات القومية لا تزال ممكنة. يقول Rodrik إن العوامل التي تزيد الحاجة إلى الرفاه في سائر الدول المتقدمة لكي توفر الضمان بوجه الصدمات الخارجية وتوفر وسائل التكيف مع هذه الصدمات، إن هذه العوامل نفسها قد تعمل الآن ضد تنفيذ هكذا سياسات، ويقول " إن العولمة تضعنا أمام هذا المأزق، فهي تزيد المطالبات على الدولة لكي توفر الضمان الاجتماعي، بينما تقلص قدرة الدولة على أداء هذا بشكل فعال " ويرى Rodrik أن الخطر من ارتفاع مستوى الانكشاف الخارجي هو انحلال مزيج الرفاه الواسع والتجارة الحرة، فأسماًل يصير متحركاً وتستخدم قابلية الحركة هذه أداة للتهديد في مساومة التوزيع، وهكذا فإن رأسماًل سوف يعمل في ظل الاقتصاد المفتوح على مقاومة ارتفاع مستويات الضريبة المفروضة على الشركات وسوف يحاول رأسماًل أن يزيد دخله المستمد من الشركات بأن يطالب بكبح الأجور من دون مساومات تعويض.

إن القضية ليست قضية درجة الانكشاف العالمي بذاتها، بل هي بالأحرى، قضية الاستجابة السياسية المحلية لهذا الانكشاف وهي مرتبطة بمسألة الاستجابات الفاعلة من جانب النخب على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى سياسة الرفاه، فالسياسات المترجلة أو غير الموائمة يمكن أن تقاوم الضغط على الإنفاق العام⁽¹⁾.

إذا كانت القيود على الرأسماًل الوطني مطلوبة أحياناً كحل لمشكلة هروب رأسماًل، وفي حين أن هذه القيود قد يكون لها دور بناء توديه، فإن فعاليتها في عصر العولمة محدودة تماماً، ما لم تكن السياسة الوطنية مدعومة بتعاون دولي، فمن السهل جداً أن يسيل رأسماًل من حول هذه القيود ومن السهل جداً للمستثمرين أن ينسحبوا من البلدان التي تفرض مثل هذه القيود من جانب واحد، والصعوبة التي يواجهها بلد ما عندما يحافظ من جانب واحد على مثل هذه القيود على رأسماًل حملت العديد من الخبراء على اقتراح آليات مؤسساتية دولية جديدة كطريقة واحدة لجعل القيود على رأس المال والتدخلات الأخرى من قبل الدول - الأمم فعالة⁽²⁾.

كانت أحد الأمثلة الكارثية لهذا الخطر هو الرد على الأزمة الاقتصادية العالمية في السنتين 1997-1998، في ذلك الحين انتشرت الحركات الكفاحية جماهيرياً ضد السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي، وقامت هذه الحركات على أساس وطني في بلدان كوريا الجنوبية واندونيسيا. ولكنها كانت إلى حد كبير معزولة عن بعضها بعض ولم تمثل جبهة موحدة أمام صندوق النقد الدولي والدائنين الغربيين الذين يمثلهم الصندوق، كانت البلدان المدينة وحركاتها الاجتماعية تنشط عموماً ضمن الساحة الوطنية، في الوقت الذي كانت فيه الحاجة إلى تشكيل تجمع (كارتل) للبلدان المدينة من شأنه أن يعطي البلدان المدينة مزيداً من القوة. بدلاً من ذلك كان القرار بيد صندوق النقد الدولي على مستوى كل بلد بحجة أنها في حالة عدم الخضوع لشروط الصندوق ستفقد أسواقها، كان يمكن لإستراتيجية بديلة عابرة لحدود الدول من أجل معالجة الأزمة، أن تعيد إطار الحركات الكفاحية

(1) بول هيرست، جراهام طومسون، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(2) جيرمي برشر، توم كوستيلو، برندان سميث، ص 113.

بأكملها بطريقة كانت محجوبة بسبب التأكيد على المستوى الوطني وعلى علاقات الدول كل بمفردها مع المؤسسات الدولية. وبالرغم من أن هناك توافق يكاد أن يكون شاملاً للوظائف القسرية التي يمارسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمصلحة رأس المال العالمي. وهو ما يتطلب الحركة باتجاه تأييد سياسات من نوع برامج التنمية الوطنية والرقابة على العملة، هذه السياسات هي التي تعزز قدرة الحكومات الوطنية على مقاومة قدرة القوى الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى التأييد الشامل لتنظيم الحركة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية والموحدة للناس في سائر أنحاء الكرة الأرضية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إشكالية توزيع الدخل والثروة

إن التفاوت في توزيع الثروة يفرز بكل تأكيد تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل المتأتي من الثروة وتتبع التطور الحاصل منذ الثورة الصناعية يدفع إلى ملاحظة أن توزيع الدخل في العالم لم يكن في مصلحة الفقراء. وبالتالي ليس بالظاهرة الجديدة في التاريخ وهذا التفاوت داخلي المنشأ ذو اتجاه عالمي يتسارع ويتفاقم مع زيادة التوجه نحو العولمة أو مع توسع الأسواق العالمية. وهو ما لا يتوافق مع قول آدم سميث بأن ثروة الأمم تزداد مع اتساع مدى الأسواق⁽²⁾.

أظهرت التجربة الليبرالية الجديدة في العديد من الدول المتقدمة النامية أن انتعاش التراكم الرأسمالي في ظل الخصخصة والتحرير الاقتصادي يعود بفوائد وأرباح كبيرة لصالح رأسمال، لذلك كان التفاوت الاجتماعي المتزايد وآثار إعادة توزيع الثروة ملمحين بارزين بعد تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينات، حيث ارتفعت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل إلى 15% من مجمل الدخل القومي الأمريكي في نهاية القرن (وهي نسبة قريبة جداً من حصتها قبل الحرب العالمية الثانية)، في حين ارتفعت نسبة متوسط التعويضات الممنوحة للعاملين مقارنة برواتب كبار المدراء التنفيذيين من 30 إلى 1 عام 1970 لتبلغ 500 إلى 1 بحلول عام 2000. لا تشكل الو.م.أ حالة فريدة في هذا السياق، فقد ضاعف 1% من أعلى أصحاب الدخل في بريطانيا أيضاً حصتهم من مجمل الدخل القومي بحيث ارتفعت من 6.5% إلى 13% منذ عام 1985. وسجلت دول أوروبا وبلدان الكومنولث بعض أكبر الزيادات في نسب التفاوت الاجتماعي في تاريخها، كما سجلت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE زيادات كبيرة مماثلة بعد فترة الثمانيات، في حين ارتفعت فجوة الدخل بين خمس سكان العالم في أغنى الدول ونظائهم في أفقرها من 80 إلى 1 عام 1960 و60 إلى 1 عام 1990 لتصل إلى 74 إلى 1 عام 1997⁽³⁾.

(1) جيريمي برشر، تيم كوستيلو، برندان سميث، مرجع سابق، ص 114، ص 115.

(2) روبرت اولبريتن - ماكو توليتن، أطوار التطور الرأسمالي، مرجع سابق، ص 350.

(3) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 35.

يتوافق التشوه والخلل اللذين سببتهما الليبرالية الجديدة لدولة الرعاية الاجتماعية مع مصلحة طبقة رأسمال بكل تأكيد ويتطابق ذلك مع ما ذهب إليه جون "كينيث جالبريث" الذي عبّر في سياق حديثه عن "ثراء الخواص وفقرة الدولة"، بأن الفئات ذات الدخل المنخفضة هي التي تتضرر من الخصخصة وتحرير المشروعات من التوجيه الحكومي ومن السياسة الرامية إلى خفض الضرائب وتركيز العبء الضريبي على دخول العمال، حيث أن أصحاب الدخل المكتسبة من خلال ملكية رأسمال وما سوى ذلك من ثروات، لم يعودوا يسهمون في تمويل الإنفاق العام إلا بصعوبة، وانتقد التقرير حول التنمية عام 2001/2000 المنشور تحت عنوان مكافحة الفقر هذه التطورات، إذ ورد فيه: "الفقر ليس ظاهرة مقصورة على الدول النامية فحسب، ففي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، ثمة فئات عريضة تعاني الفقر أيضاً، ومع أن هذه الدول تنتهج نظام السوق، وتعمها الحياة الديمقراطية، وتتسم بالغنى فعلاً، إلا أن الاختلافات الإيديولوجية بينهما وما ينشأ عن هذه الاختلافات من تباين في استعداد الرأي العام لدعم البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر أدت مجتمعه إلى تباين أبعاد الفقر ودرجته بين هذه الدول. ومما يلفت النظر أن المرء لا يشاهد الفقر في هولندا إلا في حدود ضيقة وتعزى هذه الظاهرة إلى المدفوعات التحويلية الشاملة... وعلى ما يبدو لم تسبب هذه المدفوعات إعاقة النمو الاقتصادي" (1).

إن أبعاد الفقر ودرجته في المجتمع الغني تتحدد على نحو جوهري، من خلال عوامل ومواقف إيديولوجية، أي على وجه التحديد من خلال توزيع القوى السياسية بين الفئات المختلفة وطرائق مزاولة هذه الفئات للسلطات التي تمسك بزمامها، فتصبح الديمقراطية ذاتها ليست ضماناً مؤكدة لنفاذ نشوء الفقر، فالقرارات التي تتخذها السلطة السياسية لإدارة الاقتصاد الكلي ليست سوى نتيجة يفرزها توزيع القوى المهيمنة على السلطة، فلو كانت السلطة المشرفة على إدارة الاقتصاد الكلي بيد الطبقة العاملة، لكان قد تم توزيع الدخل القومي على نحو مختلف، وكان المجتمع قد حقق حالة الاستخدام التام للعمالة. وتقرير البنك الدولي بشأن مكافحة الفقر المشار إليه سابقاً يؤكد أن للفقر علاقة وطيدة بالكيفية التي تمارس فيها السلطة وبالمصالح التي تحظى باهتمامات الفئات التي تمسك زمام السلطة (2). وبالتالي فإن استخدام العولمة حجة لتبرير عجز السياسة عن تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة وأن السياسة الاقتصادية الوطنية تبقى في الواقع مقصورة على التكيف مع معطيات السوق العالمية، هي تعزيز لمواقف إيديولوجية تخدم مصالح فئة معينة تمسك بزمام السلطة، وخلافاً لكل هذه المزاعم لا تعوق العولمة السياسة الوطنية لخلق فرص عمل في الاقتصاد المحلي، فمقارنة الوضع الاقتصادي الذي ساد فرنسا أولاً ثم ألمانيا خلال الفترة الواقعة بين عام 1997/1998 وعام 2000، تبين بجلاء أن ثمة مساحة واسعة تستطيع

(1) كارل غيورك تسين، (2006): الرخاء المقفر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص 28.

(2) كارل غيورك تسين، الرخاء المقفر، المرجع السابق، ص 30.

السياسة الوطنية الرامية إلى خلق فرص للعمل أن تتحرك في إطارها، فالسياسة الفرنسية كانت قد ركزت جهودها على تنشيط الطلب الوطني على السلع، فأحرزت نتائج فاقت على نحو كبير بين النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الألمانية الرامية إلى تشجيع التصدير فقط، ففي فرنسا انخفض معدل البطالة من 12.3% عام 1979 إلى 9% عام 2001 أم ألمانيا فقد اتسم تراجع معدل البطالة بالتواضع نسبياً، إذ أنه انخفض من 9.9% عام 1997 إلى حوالي 9% عام 2001. كان البلدين قد حققا ارتفاعاً ملحوظاً في درجة التشغيل إثر تغير الحكومة فيهما، في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، إلا أن فرنسا كانت قد أحرزت هنا أيضاً نتائج كبرى، فانطلاقاً من الفترة الزمنية الواقعة بين عام 1997-1998 وعام 2000 ارتفع في فرنسا تشغيل الأيدي العاملة (بما في ذلك العمل بضع ساعات في اليوم) بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 1.42% أما في ألمانيا فقد بلغ هذا العمل 1.16% (بحسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2001 OCDE). ويعني ذلك أن فاعلية السياسة الاقتصادية الرامية إلى حل المشكلات الاجتماعية تتوقف على التجديدات التنظيمية التي تتخذها لمواجهة المشكلات التي يعانيتها المجتمع. فهذه التجديدات التنظيمية تشكل بطريقة أو بأخرى الإطار الاجتماعي - الثقافي الذي يتحقق فيه التقدم التكنولوجي وتوسع المشروعات انطلاقاً من شروطه إلى رفع كفاءتها. على سبيل المثال لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي في الثمانينات الذي حققته ألمانيا واليابان قد اعتمد على الليبرالية الجديدة إلا بالمعنى السطحي للعبارة، أي من حيث إتاحة قدر أكبر من الانفتاح في الأسواق الاقتصادية وأطر التجارة العالمية، فقد لعبت أنظمة التراكم في ألمانيا وآسيا دوراً مميزاً من خلال الزيادة في حجم التفاوت الاجتماعي عكس ما حدث في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان وضع الطبقات العليا يتحسن وتساء إلى حد كبير مستويات معيشة العاملين وتعزز ذلك بشكل واضح مع بداية التسعينات.

الجدول رقم (4): تفاوت توزيع الدخل في الدول الغنية حسب معامل $GINI^1$ *

الدول	معامل GINI
دانمارك	0.232
السويد	0.234
سويسرا	0.265
فلندا	0.269
بلجيكا	0.271
بلدان المناطق المنخفضة- Pays-Bas	0.271
النرويج	0.276
فرنسا	0.281
ألمانيا	0.298
استراليا	0.301
متوسط OCDE	0.311

Source : OCDE

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن دولا كالدنمارك والسويد تتميز بضعف مستوى التفاوت في توزيع الدخل، بينما الدول الأكثر تفاوتاً في توزيع الدخل هي الدول الانجلو ساكسونية (المملكة المتحدة 0.335، والولايات المتحدة 0.381)، إيطاليا أيضاً 0.352، برتغال 0.385، فرنسا 0.281، ألمانيا 0.298، استراليا 0.301⁽²⁾. بدون أدنى شك كان ثم تحول في موازين القوى من عالم الإنتاج إلى عالم التمويل حيث أصبحت قيمة الأسهم والسندات لا الإنتاج الفعلي الذي تهتدي النشاطات الاقتصادية بهديه، ولم تعد الزيادة في القدرة الصناعية تعني بالضرورة زيادات معدلات دخل الفرد كما هو الحال في ازدياد تركيز وكثافة الخدمات المالية في الوقت الذي أصبح فيه دعم المؤسسات المالية وتعزيز مصداقية النظام المالي الاهتمام المركزي لمجموع الدول الليبرالية الجديدة⁽³⁾.

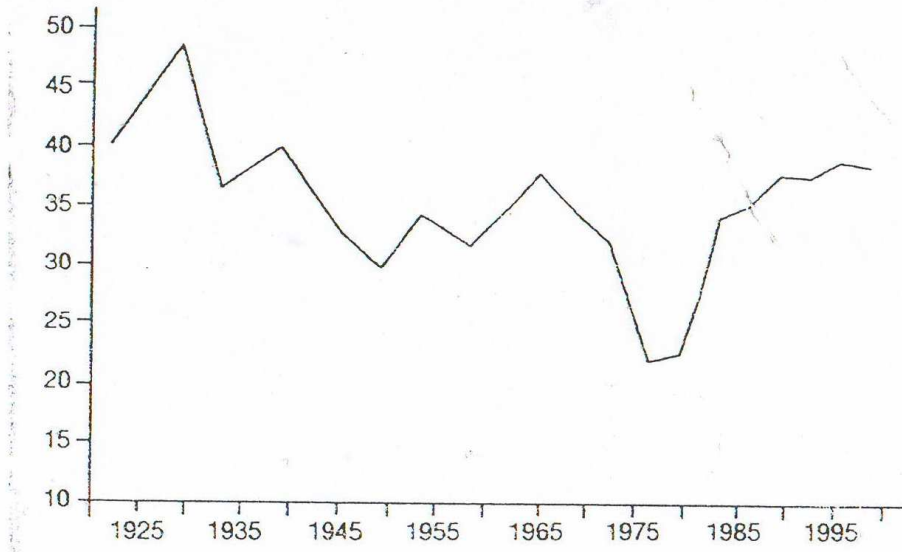
(1) Raphael Didier, (2009) : le capitalisme en clair, Ellipses, Paris, p79

(2) Raphael Didier 2009, le capitalisme en clair, ellipses, paris, p79

(3) نفس المرجع السابق، ص 57.

* معامل GINI : مقياس لدرجة التفاوت في توزيع الدخل في مجتمع ما، طور من طرف عالم الاحصاء الإيطالي Corrado Gini. إذا كان هذا المعامل قريب من الصفر يعني تقارب في توزيع الدخل، إذا كان المعامل قريب من الواحد فهناك تفاوت في توزيع الدخل.

الشكل رقم (10): حصة الأصول التي يمتلكها أغنى 1% من سكان الولايات المتحدة 1922-1998



Source : Dumenil and hervey capital resurgent

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين الإنتاجية والأجور

أصبحت ظاهرة الأجور اليومي أكثر انتشارًا في البلدان الصناعية المتطورة، وتركز مدرسة الليبرالية الجديدة على أن الأزمة الراهنة في سوق العمل (انتشار البطالة، انخفاض معامل ارتباط الأجور بالإنتاجية) تكمن في: ① التقدم التكنولوجي، ② المنافسة الدولية بفعل العولمة (تدني الأجور في البلاد المتخلفة)، ③ أساليب إدارة المشروعات.

إن هذا الاتجاه في تقرير أزمة العمل في الدول الصناعية المتطورة يكشف عن الخط المتعمد بين ما هو موضوعي وما هو يعبر عن الميل المتنامي لرأسمال في تهميش العمل⁽¹⁾.

إن نمو الإنتاجية يؤدي إلى خفض العمل الضروري وإلى زيادة العمل الإضافي عادة، وتطور البلدان الغنية تنطبق عليه منذ مائتي عام قاعدة عامة مفادها: "تكنولوجيا أكثر تقدمًا تعني دخلًا أعلى مستوى، وساعات عمل أقل"، وفي الواقع تقدم هذه القاعدة العامة في المستقبل أيضا الحل الناجح للمشكلات الاقتصادية. إلا أن هذه القاعدة لا تعكس قانون تاريخيا بل هي تجسد المبدأ العام الذي ينبغي التصرف على هداه، فتجاهل هذه القاعدة يعني فتح الباب على مصراعيه لحدوث الأزمات.

فالارتفاعات العظيمة التي طرأت على الإنتاجية في سياق التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه في السنوات المائتين الماضية، وحتى وإن صار العمل الضروري يفوق ما كان سائدًا في المجتمع قبل الصناعي، إلا أن نسبة العمل الإضافي إلى إجمالي كمية العمل أو بالأحرى نسبة فائض الإنتاج إلى إجمالي الإنتاج المتحقق في

(1) سمير أمين وآخرون، (2004): العولمة والنظام الدولي، المستقبل العربي، بيروت، ص 11.

اقتصاد متطور قد أصبحت أعلى كثيرًا من مثيلتها في المجتمع ما قبل الصناعي، وكان نمو إنتاجية العمل قد أدى إلى نمو دخول جماهير واسعة من أفراد المجتمع، والاعتراف بهذه الحقيقة، لا يغير شيئًا من أن دخول أصحاب الثروات قد ارتفعت في الحالات الاعتيادية نسبة أكبر من الارتفاع الذي حققته دخول الطبقة العاملة، وأن الهوة بين شرائح الدخل المختلفة قد اتسعت في المنظور المطلق، وإن ارتفعت الدخل بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها إنتاجية العمل، وبهذا الارتفاع العظيم الذي أسبغه التقدم التكنولوجي على إنتاجية العمل، أصبحت النخبة الاقتصادية تحصل على ثراء مادي ما كان له مثل في العصور السابقة، إلا أن هذا الثراء لم ينم نموًا عظيمًا في المنظور المطلق فحسب، بل تعاضم تركيزه بأيدي ضئيلة أيضًا، وفي سياق التراجع الملحوظ عن العقيدة التي قامت عليها دولة الرفاه أو التكافل الاجتماعي، تعاضم ثانية في العقدين الآخرين على وجه الخصوص، التفاوت في توزيع الثروة والدخل في أغلب البلدان الصناعية، وبين البلدان الغنية والفقيرة على وجه التعمين. مما أثر على الطلب وإمكانيات تحقيق تشغيل كامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، ما يدفع إلى القول أن التقدم التكنولوجي لم يستخدم استخدامًا عقلانيًا من وجهه نظر المجتمع، والمقصود بالاستخدام العقلاني أن يوجه التوزيع والإنتاج توجيهًا لا يضمن لجميع الأفراد الحصول على مستوى معيشي يتناسب وما بلغه المجتمع من تطور تاريخي فحسب، بل أن يكون سدًا منيعًا في وجه البطالة أيضًا، وفي الواقع لم تفلح الاقتصاديات الرأسمالية الغنية في كثير من الحقب، في تحقيق كلا الأمرين. بالتالي لا يجوز ربط هذا الإخفاق بآثار التقدم التكنولوجي أو المنافسة الدولية بفعل العولمة أو أساليب إدارة المشروعات (التحديث) خاصة وأن انهيار أول تجربة في التاريخ الحديث للتخطيط الاقتصادي منح الأيديولوجية الليبرالية الجديدة دعمًا لم يكن تتوقعه لتأكيد مزاعمها⁽¹⁾.

في الاقتصاد الرأسمالي يكتسب استثمار رأسمال دورًا مركزيًا ومن ثم تشكل الظروف التي تتحكم في الحصول على أكبر ربح ممكن من استثمار رأسمال المشكل الرئيسي الذي تدور حوله النظرية الاقتصادية المهيمنة حاليًا، أم العمل فليس سوى عنصر واحد من عناصر الإنتاج، لكنه العنصر الذي يتوقف عليه حياة الجزء الأعظم من البشرية.

يشير مصطلح تقسيم العمل إلى أن الأفراد يؤدون عملهم متعاونين وأن ما يقوم به الفرد الواحد ليس سوى جزء من الانجاز الاقتصادي العام، وبما أن الإنتاج متاح للمجتمع يتم انجازه بتعاون أعمال كثيرة ومختلفة، ولذا فسيكون من الصعب جدًا تحديد إسهام كل فرد في تحقيق الانجاز الكلي ومن هنا، فإن كل توزيع للنتاج الوطني الذي تحقق بتعاون الجميع لن يكون إلا توزيعًا اعتباطيًا أي أنه سيتحدد من خلال طبيعة القوى المهيمنة على

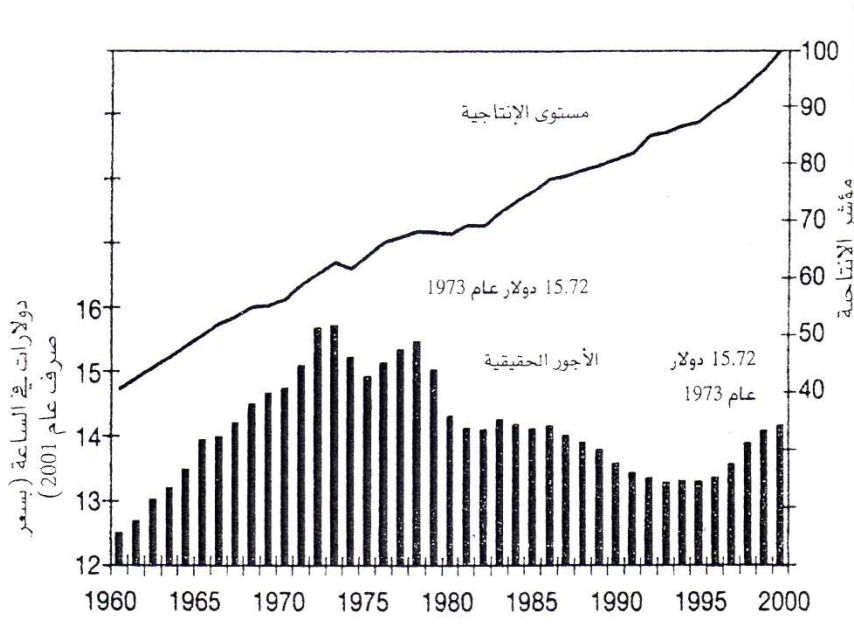
(1) كارل غيورك، الرخاء المفقر، المرجع السابق، ص 42، ص 43.

الحياة الاقتصادية والسياسية، ومن خلال ملكية وسائل الإنتاج وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وان كان الاعتقاد أن آلية التوزيع تفرز توزيعاً عادلاً إلى حد ما لأنها حصيلة المنافسة السائدة في الأسواق.

يعني ارتفاع الإنتاجية أن كمية العمل الضرورية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلع قد انخفضت، وبالتالي يشكل رفع الكفاءة شرطاً ضرورياً لارتفاع كمية السلع المنتجة بكمية العمل المتاحة نفسها، فعلى هذا النحو فقط تتحقق إمكانيات النمو المكثف، فعدم تحقيق نمو في الإنتاجية يعني الحصول من خلال كمية العمل عامّاً بعد عام على كمية الإنتاج نفسها، ويعني ذلك أن نمو الإنتاجية أو ارتفاع الكفاءة الاقتصادية شرط ضروري لتحسين الحالة المعيشية لدى الجميع، إلا أن تحقيق هذا الشرط لا يكفي. فلكي يتحقق هذا التحسن المنشود لا بد من ضمان مشاركة الجميع في الرفاهية، وهذه المشاركة تتحقق فقط في حالة نمو دخول الفئات العريضة من المجتمع بالمقدار المناسب لنمو الطاقات الإنتاجية، ولكن مسألة توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة وكما سبق الإشارة إليه متعلق بماهية الفئة الاجتماعية المهيمنة على زمام السلطة. فمنذ بداية الأزمة الاقتصادية الحديثة العهد التي عصفت بالاقتصاد العالمي في منتصف سبعينات القرن العشرين ومع صُعود التيار النيوليبرالي، ظهر تناقض متزايد، فهناك أولاً الجهود المكثفة المبذولة من أجل التحديث وما يصاحب هذه الجهود، في كثير من الحالات، من دعاية محمومة تنادي بضرورة التطوير والتجديد على مستوى المشروعات، وهناك ثانياً السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرجعية (الأرثوذكسية) المطبقة على الصعيد الاقتصادي الكلي على سبيل المثال لا الحصر، القصور المتزايد في المجال التعليمي، الذي يعيق جهود التحديث على مستوى المشروعات، لأن إخفاق النظام الكلي يؤدي على نحو تدريجي إلى تدهور قدرة المجتمع على استيعاب التحديث الضروري، فارتفاع دخول الأفراد في الأجل المتوسط بمعدل أدنى من المعدل الذي تنمو به الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني يعني أن الكثير من المنتجات التي تم تطويرها وتم إنتاجها وفق أحدث المبتكرات التكنولوجية لن تجد الطلب العريض اللازم لتصرفها ومن هنا ستزداد مخاطر الإفراط في الاستثمارات القائمة على حسابات خاطئة⁽¹⁾.

(1) كارل غيورك، الرخاء المفقر، مرجع سابق، ص 23.

الشكل رقم (11): الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة 1960-2000



Source: Pollin, contours of descent

3-1- التقدم التكنولوجي وتطور العلاقة بين الإنتاجية والأجور.

كان نموذج التطور الذي يسمى "الفوردية" يقوم على ثلاثة أعمدة:

- أ- تنظيم خاص بالعمل سمح بمكاسب سريعة ومستمرة في الإنتاجية منذ بداية القرن فصاعدًا.
- ب- نظام تراكم يقوم على إعادة توزيع منظم لمكاسب الإنتاجية على كل طبقة اجتماعية (العمال تحديدًا) في شكل زيادة منتظمة في القدرة الشرائية (رفع الأجور) مما عزز الطلب الكلي
- ج- حزمة من القواعد الناظمة تؤمن استقرار النظام عبر شبكة من الصفقات الجماعية والتشريع الاجتماعي ودولة الرفاه (1).

هذا النموذج الذي ميز مرحلة ما بعد الحرب في الدول الرأسمالية أمن مستويات معيشة مرتفعة ووفر شعور بالأمان للعمال، وارتفعت دخول الجمهور ارتفاعًا مشهودًا وتبقى هذه الحقيقة قائمة وإن أخذنا في الحسبان أن هذه الدخول قد ارتفعت بمعدلات أدنى من المعدلات التي ارتفعت بها الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، كما تزامن النمو الاقتصادي العظيم وحالة الاستخدام الكامل مع ارتفاع الإنتاجية بمعدلات عظيمة بلغت حوالي المعدلات التي سجلتها ارتفاع الإنتاجية في سياق أزمة النمو السائدة من منتصف السبعينات (في فرنسا مثلاً: 5.2% في العام 1949 إلى 1974 و 2.6% منذ 1974) ما يفند الزعم بأن سبب البطالة الجماهيرية السائدة

(1) روبرت اولبريتن، ماكوتو ايتوه وآخرون، أطوار التطور الرأسمالي، مرجع سابق، ص 53.

حاليًا يكمن أولاً في تسارع التقدم التكنولوجي وما ينشأ عنه من تطوير وترشيد لعملية الإنتاج واعتبار حالة البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية تعود لأسباب تكنولوجية، ويتوافق ذلك مع الطرح القائل أن التغيير التكنولوجي سوف يجعل الإنتاج فعالاً بحيث يؤدي إلى نهاية العمل، يدافع " جيرمي ريفكن " 1995 عن هذه الأطروحة، فوفقاً له إذا استخدمت الشركات أفضل التقنيات المتوفرة ستكون هناك بالكاد حاجة لأجل اليد العاملة ويمكن استنكار هنا اللازمة القديمة: " الآلات تقتل الوظائف " التي بقيت متداولة لقرون حتى الآن.

الملاحظ حالياً هو أنه: كلما كان نمو الإنتاجية أكبر (أدنى)، كانت الآثار التي يتركها نمو الناتج القومي على تشغيل الأيدي العاملة أدنى (أكبر)، وينعكس ارتفاع الإنتاجية في نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي حيث بلغت حصة الفرد الواحد من الناتج القومي في الفترة 1960-1980 أكثر من ضعف المعدلات التي تحققت في الفترة 1980-1994.

بأي حال تبقى القضية المركزية هي إما إعادة توزيع مكاسب الإنتاجية على شكل زيادات في القوة الشرائية (كما في العهد الفوري) أو تخفيض ساعات العمل بالمقدار المناسب لتحديد الأثر الذي يتركه التباين بين نمو الإنتاجية أولً ونمو الإنتاج ثانياً على مستوى التشغيل وهي مستبعدة الآن بفعل العولمة (المنافسة الدولية) (1).

إن التطور التكنولوجي، يدفع بالتغيير في مكانة العمل يفترض بالشكل الذي يسهل إعادة توزيع فرص العمل (2). فالتطور التكنولوجي الذي لا يترافق مع التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الناتج عن الاختلاف الواضح بين استثمارات رأسمال فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا وسلعة التكنولوجيا واستثماراته المحدودة في ميدان مهارة العمل، وذلك للحفاظ على قاعدته المادية للأرباح وتعظيمها، يظهر وكأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي المسؤولة عن تهميش العمل. قد يكون لرأسمال الحق في ترقية استخدام التكنولوجيا المتطورة، من زاوية اختزال عوامل الإنتاج بما فيما العمل، إلا أن هذا الحق في علاقته بالعمل " الوطني والدولي " لا يعني تجاوزاً لعلاقة سببية بين العمل ومشروع التنمية الوطني، عندها من الراجح سيحصل من الناتج المجرد لثروة المعلومات والاتصالات، مفارقة شديدة الوضوح بين البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بهذا المعنى، فإن استخدام التكنولوجيا المتطورة، كميل لتجاوز العمل وزيادة اختلاف علاقته برأس المال، سوف لن يكون ضاراً بمصلحة العمل فقط بل بمصلحة الاقتصاد العالمي وهو أيضاً ضار بمصلحة الحركة الكونية للرأسمال (3).

(1) روبرت اولبرينتن، ماكوتو ايتوه وآخرون، مرجع سابق، ص 58.

(2) سمير أمين وآخرون، (2004): العولمة والنظام الدولي، المستقبل العربي، بيروت، ص 12.

(3) أمير السعد، (2008): قضايا رأسمال والعمل، الأمين، القاهرة، ص 51.

3-2- أثر التنافسية (العولمة) على تطور العلاقة بين الإنتاجية والأجور

إضافة إلى التقدم التكنولوجي تركز الليبرالية الجديدة لتفسير الأزمة في سوق العمل على العولمة (المنافسة الدولية)، فالتدويل الموسع للأسواق والشبكات الإنتاجية بدون توافق عالمي مقابل لتسويات الأجور جلبت قيودًا تنافسية إلى مركز الحلبة (الدول المركزية) نتيجة تدني الأجور في البلدان النامية والمتخلفة، فالملاحظ أن الليبرالية الحديثة ظلت تلوح على الدوام بالأجور المتدنية لمنافسة قوة العمل الوطنية. وبذلك تمثل العولمة التبرير الرسمي الثاني لأجل المخرج الوحيد: تخفيض الأجور. يمكن اعتباره صحيحًا لكنه كتبرير لا يفسر لماذا تكون بلدان مثل ألمانيا واليابان رغم أجورهما الأعلى أكثر تنافسية من فرنسا، ولا يفسر كيف أن النورم الأربعة الآسيوية رغم أجورهما المرتفعة قد نجحت في تخطي بريطانيا حيث الأجور الآن أدنى مما هي عليه في سنغافورة وحتى في كوريا.

في تفسير أزمة سوق العمل: التقدم التكنولوجي، العولمة أو أساليب إدارة المشروعات، كان الحل نفسه: تخفيض الأجور، وهذا ما فعله أرباب العمل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحتى وإن كان معدل الربح يمتلك " نزوعًا إلى الهبوط"، كما قال ماركس فإن معدل الربح يمكن إعادة تثبيته عن طريق تقليص أسرع بكثير في النسبة المخصصة للأجور في عدد من البلدان الرأسمالية (بريطانيا، الو.م.أ...)، لكن وبالرغم من أنه تم استعادة معدل الربح إلى المستوى الذي كان عليه منذ الخمسينات إلى السبعينات فإن ذلك لم يتبعه أية زيادة في الأجور الحقيقية أو تخفيض لساعات العمل ويتوافق ذلك مع النموذج الليبرالي الجديد " المرنة" FLIXIBILIZATION وهذا النهج اختارته البلدان الانجلوسكسونية، الذي استتبع تدمير التسويات الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ التيلورية لتنظيم العمل، معززة بتقانات الكمبيوتر، لكن بدون ميزات الفوردية المقدمة سابقا إلى العمال، في حين تم تطبيق تسوية جديدة تقوم على تجنيد الموارد البشرية (ألمانيا، اليابان، الدول الاسكندنافية)، أو تجنيد العمال في المعركة التنافسية من أجل الإنتاجية والجودة، وقد حققت هذه البلدان فائضا تجارياً في الثمانيات مقارنة مع دول كأمريكا أو بريطانيا⁽¹⁾.

هذا المسار يشمل التحفيز النشط للنمو في إنتاجية العمل بدون الاعتماد بالضرورة على الآلات المعقدة بشكل زائد ومكلف وقد حقق من وجهه نظر التنافسية نجاحًا من خلال استعادة معدلات الربح مع الاعتماد على التكنولوجيا لتحسين فعالية اليد العاملة (التأهيل). مما يؤكد أن النظام الإنتاجي القائم على المرونة في سوق العمل ليس المسار الوحيد المتبقي، خاصة إذا كان يؤدي إلى إضعاف العمال والطبقة الوسطى، والزيادة في الأرباح، ويشكل خاص الأرباح الموزعة على شكل مكاسب مالية بالإضافة إلى الأجور العالية لأجل كبار المدراء والمشرفين، مما أدى إلى تركيز الدخل في الطبقات التي تدخر. فتصبح بلدان كالولايات المتحدة

(1) روبرت اولبرينتن، ماكوتو ايتوه، مرجع سابق، ص 58.

وبريطانيا تواجه ضغوطاً على جبهتين في المنافسة الدولية، أولاً من قبل بلدان تسعى إلى حشد مواردها البشرية (ألمانيا، اليابان)، ثانياً من قبل الاقتصاديات المصنعة حديثاً حيث تكاليف اليد العاملة عديمة المهارة أقل بكثير، ويمكنها في هذه الحالة أن تحتفظ بالوظائف المؤهلة، وتعيد نقل وظائف أخرى إلى العالم الثالث أو الانجراف إلى مستوى العالم الثالث¹ "Brazilianization".

إن العولمة الراهنة لا تريد استيعاب كون حقوق الناس في العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ليست من نوع الإكراميات الخيرية، قدمتها الرأسمالية للبشر طيلة القرن الماضي، وأنه أن الأوان لإيقاف هذه الأعمال الخيرية، بل هي محصلة توترات عميقة بين العمل ورأسمال طيلة المرحلة السابقة، والتي أفضت إلى الميل للتوازن بين قطبي العمل ورأسمال⁽²⁾.

3-3- أساليب إدارة المشاريع وتطور العلاقة بين الإنتاجية والأجور

إن لجوء المشروعات إلى استثمار أموالها لتطوير عملية الإنتاج التي تهدف إلى رفع الإنتاجية أو خفض كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج من خلال إنتاج كمية أكبر من السلع بكمية العمل نفسها، فارتفاع الأجور يعزز لدى المشروعات الميل إلى استخدام أساليب إنتاج تقتصد في إنتاج تقتصد في استخدام الأيدي العاملة. بهذا المعنى، لن يتحقق الاقتصاد في استخدام الأيدي العاملة، إلا إذا توافرت الإمكانيات التكنولوجية المناسبة، وللمحافظة على درجة الاستخدام المتحققة على أدنى تقدير يتطلب ذلك أن يرتفع الإنتاج بنحو يتناسب والنمو الحاصل في الإنتاجية والذي يرتبط بالتطور الحاصل في الطلب السلعي، بناءً عليه يتصل موضوع ما يسمى البطالة التكنولوجية، أي ضياع فرص العمل جراء تطوير عملية الإنتاج، اتصالاً وثيقاً بمشكلة تطور الطلب السلعي⁽³⁾.
فخلال مرحلة الفوردية (1945-1975) كان مقدار الأجور يمثل 70% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك لم يكن لدى الشركات ما يقلقها بشأن الطلب الفعلي لكن انخفضت النسبة إلى 50% على الأقل خلال المرحلة الراهنة ويعني ذلك أن الاستهلاك أصبح يعتمد على مزاج الأغنياء، فيمكن أن يدخروا أكثر مما ينبغي فيهبط الإنتاج والمفارقة أنه كلما زاد تركيز الثروة زادت صعوبة إقناع الأغنياء بالاستهلاك وفي أحيان أخرى ينفقون أكثر مما ينبغي فيصبح الإنتاج مندفعاً (عدم استقرار الطلب ويؤدي ذلك إلى تكرار الأزمات وتسريعها) خاصة مع وجود اليوم سمتان تساهمان في تسريع هذه الدورات: العولمة والأميلة⁽⁴⁾.

(1) روبرت اولبيرتن، ماكوتو ايتوه، مرجع سابق، ص 61.

(2) سمير أمين وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

(3) كارل غيورك تسين، مرجع سابق، ص 60.

(4) روبرت اولبيرتن، ماكوتو ايتوه، المرجع السابق، ص 70، ص 71.

المطلب الرابع: صعود الاقتصاد الجديد - تأكل التصنيع -

كان إصدار قانون أطلق عليه " قانون تحديث الخدمات المالية" في الولايات المتحدة الأمريكية بداية لتفكيك صمامات الأمان التي لجمت رأس المال فيما مضى، فعلى أساسه تم إلغاء كل أشكال الرقابة والقيود والضوابط التي وضعت في ثلاثينات القرن الماضي لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من أزمة الكساد الكبير، وهكذا تم في هذا الإطار إلغاء كل القوانين التي سنت وقتذاك في مجال البنوك والحسابات والاتصالات والكهرباء، منها قانون صدر في عام 1933 لضبط النشاط في مجال الاتصالات. تم بإلغائه استيلاء الشركات الكبيرة على السوق في عام 1996، كما تم في عهد كلينتون عام 1999 إلغاء قانون Glass-Steagall الذي صدر أيضا عام 1933 كأحد أعمدة برنامج نيوديل New deal الخاص برونفلت للخروج من أزمة الكساد الكبير، والذي حاول به محاربة الفساد والتلاعب المالي، من خلال الفصل التام بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، بحيث تلتزم البنوك التجارية باستقبال الإيداعات ومنح القروض فقط، وتعمل بنوك الاستثمار على إصدار الأوراق المالية، كما نص هذا القانون أيضا على منع استيلاء رأس المال "المالي" على الاقتصاد من خلال قوته المالية، التي لا يمكن لأي جهة منافستها⁽¹⁾.

خلال سنوات التسعينات زادت أهمية الأسواق المالية، مع إلغاء كل الضوابط والموازن، وتعززت فكرة أساسية أن مجموعة وحيدة من السياسات التي كانت تستطيع تعزيز المصالح كلها قد برزت - إجماع واشنطن -، ويعني ذلك أن السياسة الاقتصادية يجب أن تقتصر على "التكنوقراطيين" وتحديداً في البنك الفدرالي الأمريكي"، بعيدا عن العملية السياسية، من خلال التركيز على التضخم وحظيت هذه الفكرة، أي إحالة السياسة النقدية إلى "الاحتياطي الفدرالي" بقبول واسع بين الأقطاب الماليين، في ظل وجود بنك فدرالي مستقل يعمل نموذجياً ما كانوا يريدونه.

في سنوات إدارة "بيل كلينتون" كان هناك تخوف من حصول ارتفاع شديد في معدل الفائدة وتأثير ذلك على النمو المتواضع في تلك الفترة، ويقارن "ستيغلتر" ذلك بملاحظات "جينيغز براين" في انتخابات العام 1896 خلال ترشحه وإلقاء خطابه الأسطوري "صليب من الذهب". وكان معيار الذهب من حيث التعريف يعني - عرضا نقديا محدوداً جداً -، بحيث واجه الاقتصاد تهديداً ثابتاً بالانكماش في أيام "براين" وكان حينها المزارعون يكسبون أقل لقاء السلع التي يبيعونها ويجدون صعوبة أكبر في سداد ديونهم، ووعد إدخال الفضة في العرض النقدي وحماية ملايين المزارعين من الإفلاس، وبقدر ما كان معيار الذهب مفيداً للدائنين، كان الاقتصاد سيئاً، ومعدل النمو أبطأ، الذي أدى في النهاية إلى الركود العظيم (أزمة 1929)، حيث كان للتمسك بمعيار الذهب عواقب هائلة بالنسبة لمسألة التوزيع.

(1) سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية، المركز الكندي للدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق، عمان، ص 24، ص 25.

واليوم ليس الأمريكي العادي مزارعاً مديناً، وإنما عاملاً مديناً يواجه المخاوف نفسها، فمعدلات الفائدة العالية تعني بطالة أعلى، وتضع البطالة الأعلى ضغطاً على الأجور، وبما أن الأجراء مدينون (يذهب اليوم أكثر من سبع دخلهم على خدمة الدين)، يعني معدلات الفائدة الأعلى بأن عندهم مالا أقل لإنفاقه على كل شيء آخر⁽¹⁾. إنَّ التوازن بين خطر الزيادة في التضخم وبين مستوى عالٍ غير ضروري من البطالة يتطلب أن يكون القرار سياسياً وليس قراراً "تكنوقراطياً"، ولا قراراً تؤتمن عليه الأسواق المالية. إلا أنَّ المعركة ضد التضخم كانت من أكبر الأولويات خلال إدارة كلينتون، توافقت مع الميل إلى تطبيق سياسة مالية "متشددة" ومع الالتزام بخلق وظائف وتعزيز النمو مع إمكانية تحمل خطر بسيط من التضخم إلا أنَّ استقلالية البنك الفدرالي المفترضة والمسيرة بشكل كبير بوجهات نظر الأسواق المالية، دفعت إلى التركيز على التضخم أكثر من البطالة*.

منذ عام 1994 كانت مكافحة التضخم أيضاً أولوية المصرف المركزي الأوروبي، فعندما وضع الاتحاد الأوروبي خطاً لعملة مشتركة، ركز اهتمامه على مشكلات الماضي لا المستقبل، حيث عانت أوروبا في الماضي من التضخم والعجز الحكومي الكبير. وهكذا، طلب من المصرف المركزي الجديد الذي يغطي القارة كلها أن يجعل التضخم قلقه الوحيد، ولإيصال الرسالة إلى كل دولة، أعطيت بلدان الإتحاد الأوروبي الفردية أهدافاً مالية صارمة- عجز لا يتجاوز 3% بعد عام 2000، على أن يخفض خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى الصفر بحلول عام 2004، ونتيجة لذلك ربطت يدا المصرف المركزي فيما أضعف اقتصاد أوروبا في العام 2001.

عندما تعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية، أثناء التسعينات، اقتنع العديد من الأمريكيين بأن عصر العقائد والمصالح والسياسة قد انتهى، فقد دخلت أمريكا عصر الإجماع، حيث يتفق الكل إلى حد معقول على سياسات اقتصادية باعتبارها "صحيحة"، لكن هذا الاتفاق شكل إستراتيجية جيدة للذين خدم مصالحهم⁽²⁾.

4-1- سياسات التحرير واقتصاد الفقاعة

شهد العالم في العقود الثلاث الماضية نحو مائة أزمة، وقد تسبب في العديد منها أشكال التحرير السريع، والركود الاقتصادي في العام 2001، كانت أجزاء رئيسية منه نتجت من التحرير الذي شهدته التسعينات. فلقد مهد تحرير قطاع الاتصالات الطريق لفقاعة الاستثمار المفرط الذي انفجر في عام 2001، وأدى تحرير سوق

(1) جوزيف ستيغلتز، (2007): التسعينات الهادرة، ترجمة عبد الرحمن إباس، دار الفارابي، لبنان، ص 108.

* عندما سيطر الجمهوريون على غرفتي النواب والشيوخ قامت محاولة لإنهاء حتى ما تبقى من حديث عن الموازنة بين التضخم والنمو والتشغيل كاقترح كوني ماك 1996، عضو مجلس الشيوخ الذي يقضي بتعديل قانون يفوض الاحتياطي الفدرالي إلى مجرد السعي إلى استقرار الأسعار، ولو نجح هذا الجهد، سيكون ضد مصالح ملايين العمال.

(2) جوزيف ستيغلز، التسعينات الهادرة، المرجع السابق، ص 111.

الكهرباء إلى استغلال السوق، الذي أحدث ضرراً كبيراً لاقتصاد كاليفورنيا، أما تحرير الأعمال المصرفية ولاسيما ابطال قانون "غلاس - ستيغال" "Glass-Steagall"، أفضى في نهاية المطاف إلى تفويض الثقة في الأسواق المالية، ووفر التنظيم المتراخي لقطاع المحاسبة الفرص والحوافز لعرض المعلومات المضللة والخاطئة. لقد ظهرت العديد من الجوانب الايجابية للتحرير لكن مع شرط إدارته بعناية، وهذا ما لم يتحقق في العموم، حيث تفاعلت العديد من الأسباب كسوء الإدارة من جانب " الاحتياطي الفدرالي" مع التحرير وتغييرات القانون الضريبي في خلق فقاعة وتضخمها لتنفجر في النهاية أدت إلى الركود الاقتصادي عام 2001، ويتطابق ذلك مع ما حدث نهاية الثمانيات مع تحرير الرئيس ريغان للمدخرات وجمعيات الإقراض، بالارتباط مع إفلاس ميزانيات البنوك بسبب رفع الاحتياطي الفدرالي لمعدلات الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ساهم في فقاعة العقارات التي عندما انفجرت، كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من مائة مليار دولار وأدت إلى ركود العامين 1990-1991.

لكن فقاعة التسعينات كانت بشكل من الأشكال مختلفة عن العديد من الفقاعات في الماضي، فقد قامت بعض الأسباب الأساسية للتفاوت، حيث بدا أن الاستثمارات في الأبحاث التي كانت تخصصها البلاد منذ فترة طويلة بدأت تؤتي ثمارها، وكانت التقنية المتطورة تفي أخيراً بوعدها. وكان معدل الإنتاج يزيد، وكانت العولمة تقدم لمستهلكي الولايات المتحدة المنتجات الرخيصة، وعلى الرغم من أن المزيد من التصنيع كان يتحرك إلى دول أخرى، كانت البلاد تخلق وظائف جديدة عالية الرواتب، ولاسيما في قطاع الخدمات، ما فاق تلك المفقودة في التصنيع، وكانت البطالة تتراجع، لكن التنافس كان يزيد، ولذلك بقي التضخم قيد المراقبة، وافتتح عصر جديد، مبطلاً أحد الأنظمة القديمة لعلم الاقتصاد، ذلك الذي يقول "البطالة الأدنى تؤدي إلى تضخم أعلى"، وكان هناك جانب سلبي في هذه الصورة الوردية: لم تكن الأجور الحقيقية تزيد بسرعة كما هو متوقع في أي انتعاش، لكن الاستهلاك، مدعوماً بأسعار أعلى للأصول، حافظ على نموه المتين. وعنت الأجور القليلة، والنمو العالي، ومعدل الإنتاج المتزايد شيئاً واحداً: أرباحاً أعلى، وأدت الأرباح الأعلى، المترافقة مع أسعار الفائدة المنخفضة، إلى ازدهار سوق الأسهم المالية، ولم تظهر شكوك حول إمكانية التحول في ظل هذه التطورات إلى اقتصاد فقاعة.

وبحسب "ستيغلتر"، إذا كان هناك وقت وجب فيه عدم متابعة التحرير، أو إدارته بحذر خاصة، فقد كان ما يطلق عليها "بالتسعينات الهادرة"، وعلى الرغم من فرض الديمقراطيون دائماً رقابة على المسعى إلى التحرير المفرط، إلا أنه تم فيما بعد الدفع بالعملية إلى أبعد من إدارة "ريغان" (1).

(1) نفس المرجع السابق، ص 114.

كان مطلب التحرير قائما منذ فترة طويلة، لكن يجب أن يكون التحرير منظما لضمان عمل الأسواق بشكل تنافسي. فهناك دائما بعض الشركات التي تريد استغلال موقعها المهيمن، وفي الحالات المثالية، يمنع التنظيم الشركات من استغلال قوة احتكارها حين تكون المنافسة محددة لأن هناك "احتكارا طبيعيا"، وهو سوق حيث هناك طبيعياً شركة واحدة أو اثنتين فقط، حتى من دون أن يفعل أحد شيء لقمع الدخول أو طرد المنافسين. وفي ظل التنظيم، يكون المستثمرون واثقين من أن السوق ملعب مستوٍ، لكن الجانب الثاني من كل هذا تمثل في أن التنظيم يعيق الأرباح ولذلك كان التحرير يعني أرباحاً أكثر. ورغبة في الاستثمار للحصول على أرباح أكبر أنفقت أموال طائلة على حملات الضغط باتجاه التحرير⁽¹⁾.

كان الاقتصاد الأمريكي المتغير بسرعة يعني أن التنظيمات كانت على نحو متزايد مناقضة للمطلوب، وأن الأرباح المرتقبة من التحرير كانت تزيد وبناءً على الحجة الاقتصادية القياسية بأن التحرير سيجعل الأسواق أكثر تنافسية ولذا سيفيد المستهلكين والمجتمع بشكل عام. ما يثير التساؤل التالي: تقول القوانين الأساسية للاقتصاد بأن من المفترض بالمنافسة الأقصى ألا تؤدي إلى أي ربح، وإذا كانت الدعوى إلى التحرير ستؤدي حقا إلى منافسة حادة لماذا كان الاندفاع نحو الاستثمار الذي من المفترض أن يلغي الأرباح؟ ومع محاولة إظهار أن عصر الحكومة الكبيرة قد انتهى، أصبح التحرير واحداً من المجالات التي توحدت بها القوى السياسية في الولايات المتحدة بأن أصبح الجميع مع التحرير كان الفارق فقط في درجة الحماسة: كتب الأستاذ "بول ستار" من جامعة برنسون " أراد الجمهوريون القفز من الشفير، بينما أراد الديمقراطيون التسلق إلى الأسفل، محافظين على قواعد تكفي بالكاد لضمان بعض المنافسة الفعلية وقليلاً من حماية لأولئك المجموعات السكانية التي يمكن أن تتعرض لإساءة المعاملة في غياب هذه القواعد.

ويتبنى لغة التحرير أصبح هناك اتفاق شبه عام بأن الحكومة كانت قد أصبحت تدخلية أكثر مما يجب في الاقتصاد، وبأن الحاجة كانت تدعو لتخفيف تدخلها، مما يفرض تغيير العديد من التنظيمات المتبناة قبل أكثر من سبعين سنة تبعاً للتغيرات السريع الحاصلة على المستوى العالمي. في المقابل لكي يعمل اقتصاد السوق جيداً، هناك حاجة للقوانين والتنظيمات لضمان المنافسة العادلة وحماية البيئة وعدم تعرض المستهلكين والمستثمرين للغش، فما كان مطلوباً لم يكن التحرير، لكن إصلاح التنظيم، تنظيمات أقوى في بعض القطاعات مثل المحاسبة، وتنظيمات أضعف في قطاعات أخرى، وقد أظهر تحرير قطاع الاتصالات تحديداً العديد من المشكلات الأكثر عمومية التي تواجه التحرير، إضافة إلى قطاعات أخرى كالمصارف والمحاسبة⁽²⁾.

(1) صرف قطاع المحاسبة 15 بليون دولار على حملات الضغط بين العامين 1998-2000، وقدم تبرعات إنتاجية إلى أكثر من 50% من أعضاء مجلس النواب و94% من أعضاء مجلس الشيوخ.

(2) نفس المرجع السابق، ص 115.

4-2- تحرير الاتصالات: في تسع سنوات فقط من العام 1992 إلى العام 2001، تضاعفت حصة هذا القطاع في الاقتصاد، فقد وفر ثلثي الوظائف الجديدة وثلث من الاستثمارات الجديدة، وخلقت ثروات جديدة في القطاع نفسه وفي حسابات من كانوا يجرون الصفقات، لكن بحلول عام 2002 بدت الصورة مختلفة كلياً: نصف مليون عاطل عن العمل، تريليوني دولار في رسملة سوق مفقودة، مؤشر تقنية الاتصال التابع لـ "داو جونز" تراجع بنسبة 86%، حالات إفلاس كثيرة (23 شركة اتصالات) من ضمنها "دوت كوم" التي شهدت الإفلاس الأكبر في التاريخ، وفي سوق الهاتف أفلست "كوفاد" و"فوكال كميونيشينز" ...، وقد لعب تقلص الاستثمار دوراً مهماً في التراجع الاقتصادي.

فيما يتعلق بقطاع الاتصالات، فإن قوى التحرير كما ادعى مؤيدوه، لم تهدف فقط إلى إنتاج منتجات أفضل، لقد كانت موجهة نحو تأسيس الهيمنة في هذا الجزء من السوق أو ذلك، وإن السبب وراء مساهمة تحرير الاتصالات في الفقاعة يساعدنا على فهم سياسة تحرير الاتصالات واقتصاده¹، واعتبر المدافعون عن التحرير بأنه ينتج منافسة أكثر، إذ تتنافس شركات مختلفة على حصة في السوق، لكن ساد أيضاً اعتقاد قوي في فكرة "أفضلية من يتحرك أولاً"، أي احتمال أن الشركة الأولى في سوق معينة قد تسيطر عليها، فأنفقت الشركات مبالغ ضخمة لضمان سيطرتها، وفي النهاية، ساعد هذا الإنفاق المفرط على خلق الطاقة الفائضة التي سيطرت على الاقتصاد الأمريكي وأوجدت التراجع الذي بدأ عام 2001 ودام لأكثر من سنتين. إن دعوى التحرير باعتبار أنّ التقنيات الجديدة جعلت التنظيم غير ضروري، وأن المنافسة تضمن انخفاض الأسعار، لم تكن تعكس الواقع فالهدف كان أرباحاً أعلى¹. والصعوبة التي واجهها القائمين على السياسة هي محاولة توقع تطور مجموعة التقنيات السريعة والمترابطة، لفهم نوعية البنية التنظيمية الأفضل لخدمة مصالح القطاع والجمهور.

لقد سوّق التحرير أحياناً باعتباره نهاية السياسة، لكنه في أغلب الأحيان لم يرق بأكثر من تغيير طبيعة الحوار السياسي والآراء والمصالح التي اهتمت بها المجموعات المالية أكثر من سواها. لكن مهما يمكن أن يقال عن التحرير، كانت نفسها عملية بين أكثر العمليات تسييساً، وأقلها تعبيراً عن المبادئ، في ظل كمية الأموال المنفقة والمهددة بالضياع، فقد بلغت القيمة التي وضعت على قطعة واحد فقط: تحرير قطاع الهاتف السلكي ما بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار في السنة، ومع التحرير، يجب أن ترتفع الأسعار والأرباح وستكون مكاسبهم من زيادات السعر، بالطبع على حساب المستهلكين وعلى حساب الاقتصاد بشكل أوسع⁽¹⁾.

كان لدعاة التحرير إيمان بلا حدود في التكنولوجيا والسوق، وأن المنافسة ستكون متينة بمجرد إبعاد الحكومة عن الطريق، دون الأخذ في الاعتبار بشأن التكاليف التي سيتكبدها المجتمع بسبب الممارسة غير المقيدة لقوى

(1) وقع الرئيس "بيل كلينتون" القانون الجديد للاتصالات، فيفري 1996 ليحل محل القانون القديم الذي كان معمولاً به لـ 62 سنة.

السوق، فالمنافسة ستكون على السوق، وليس في السوق، فلو حدثت المنافسة في السوق، كانت ستخفض الأرباح إلى الصفر، وستكون الأرباح "الفائقة" الوحيدة تلك المحصلة أثناء فترة الدخول، قبل أن تستقر الأشياء⁽¹⁾.

أدى الدافع للهيمنة إلى الطفرة الاقتصادية، وبنهاية 2001 كان حوالي 65 مليار دولار قد استثمر في مئات مغامرات الاتصالات الجديدة، لضمان حصة في السوق مع تكبد دين هائل وجمع مبالغ هائلة من المال في أسواق المال، ومن خلال التلاعب في دفاتر الحسابات، بدت الحصص عالية للدائنين والمستثمرين. هذا الفيضان من الاستثمار والإبداع لم يكن قابلاً للاستدامة، وعندما ظهرت الحقائق كانت هناك كمية كبيرة من قدرة الشبكة الفائضة مع سوق كانت أكثر تركيزاً في بعض المجالات من ذي قبل.

في عالم متغير وتعقيدات الاقتصاد الجديد (تقنيات جديدة، أدوات مالية جديدة)، كانت هناك ضرورة للتغيير وإعادة تعريف دور الحكومة، وقد أعادت قوة الاقتصاد الأمريكي أثناء التسعينات، الإيمان في الأسواق مع التغيير التكنولوجي الحاصل، فالمجالات التي كانت في السابق المنافسة فيها غير ممكنة ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية، مثل الكهرباء والاتصالات، حيث من دون التنظيم (أو الملكية) الحكوميين ستكون الأسعار عالية، هذه المجالات لم تعد احتكارات طبيعية، فبعض المنافسة كان ممكناً مما يعني ضرورة تغيير البنية التنظيمية وكان الإيمان بالسوق الحرة وسلبية التدخل الحكومي فيه تجاهل للعديد من الحالات التي اعتمدت فيها العملية المثمرة للسوق على درجة التنظيم، وإذا كانت فعلاً عملية التحرير وحدها كافية كان يجب أن تؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج لكن الواقع حدث العكس، فمعدل الإنتاج أثناء عصر التحرير في عهد كارتر وريغان وبوش كان أدنى جداً مما سبقه أو تلاه.

ويعني ذلك أنّ هناك مجالات كان إسهام الحكومة لا يزال مطلوباً فيها مثل الإنعاش المخصص للفقراء أو الاستثمارات في الأبحاث الأساسية مقابل مجالات توجب تقليص دور الحكومة فيها (مثل الحد من الإنعاش المخصص للشركات). ولأن الأسواق يمكن أن تفشل وكذلك الحكومات، كان يجب وضع تنظيمات حذرة ومحدود والعمل في شراكة، إن قوى كل جهة توازن ضعف الأخرى، بالرغم من ذلك كان التحرير هو العنوان الرئيسي في الكثير من الحالات - الكهرباء، الاتصالات والمصارف، بدلاً من البحث فيما هي البنية التنظيمية الصحيحة، التي كانت ستعني تنظيمات أكثر في بعض المجالات كالمحاسبة والأعمال المصرفية السرية الخارجية على سبيل المثال، وتنظيمات أقل في غيرها⁽²⁾.

(2) الفرق بين السياسة المدفوعة بالمال، وبين مبادئ علم الاقتصاد.

(2) جوزيف ستيغليتز، مرجع سابق، ص 134.

تصور النظرية الاقتصادية التبسيطية النظام الاقتصادي كآلية تنظيم ذاتية، عندما يتجاوز العرض الطلب، تهبط الأسعار وينخفض العرض، والعكس بالعكس، لكن بينما تحدث تعديلات مثل هذه في الحقيقة، هي لا تحدث ببسر، ولا من دون تكاليف، فمن دون نوع من التدخل الحكومي، عندما تقوم حالات خارجية سلبية مثل التلوث، تنتج الأسواق أكثر مما يجب، وعندما تقوم حالات خارجية إيجابية، كما في حالة الأبحاث الأساسية، تنتج أقل مما يجب، مما يتطلب ضرورة التدخل الحكومي. وفي حالة الاتصالات، كانت هناك حالات إساءة تقدير، ومبالغة لا عقلانية، وتوقعت الأغلبية مستوى من النمو أكبر مما حدث بكثير، بقيت خدمات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية (دي. بي. إس)، على الرغم من استحواذها على 23% من سوق التلفزيونات المدفوعة، من دون أرباح، وبهدف تعزيز منافسته، استثمر التلفزيون السلكي 60 مليار دولار في السنوات الخمس الماضية، لكن النتيجة كانت أن قيمة سهمه في السوق هبطت بمقدار 68%، وحتى حين كان هناك نمو [100 مليون مشترك جديد في قطاع الهاتف اللاسلكي] هبطت أسعار الأسهم، قلائل هم من توقعوا تراجعاً فعلياً، سواء في عائدات الشركات البعيدة أم في العدد الكلي لخطوط الهاتف المحلية (تراجع بمقدار 4.7% في العام 2001 لوحده وهو الهبوط الأول منذ الركود العظيم فيما تخلى حوالي 3 ملايين شخص عن الهواتف السلكية لمصلحة اللاسلكية)، لكن فشل القطاع لا يمكن تبريره فقط بالمبالغة اللاعقلانية بسوء التقدير: كان المسعى للأرباح في العالم الجديد للتحرير هو ما قاد النظام خارج التوازن لقاء التكاليف العظيمة هذه، ليس فقط بالنسبة للمستثمرين لكن بالنسبة للاقتصاد ككل.

عبر التاريخ ارتبط الازدهار والانفجار أحياناً بالاستثمار المفرط في التقنيات الجديدة: توازن فقاعة الاتصالات في التسعينات، تجربة البرق والسكة الحديدية والهاتف خلال أيامه المبكرة والفوضوية، قبل أن تصبح احتكارات منظمة، وأرتبط الازدهار والانفجار أيضاً في أغلب الأحيان بمبادرات تحريرية، ولاسيما في القطاع المالي⁽¹⁾.

4-3- المصارف والمؤسسات المالية

سيتم التركيز هنا على التأثير الذي تركه تحول الأعمال المصرفية والمالية الأمريكية في الأداء العام للاقتصاد خلال سنوات التسعينات.

عرفت الولايات المتحدة تقليدياً نوعين من المصارف: المصارف الاستثمارية التي تصدر السندات والأسهم، والمصارف التجارية، التي تقرض المال المودع فيها وتشكل تكتلات مالية مثل "سي تي غروب" وسيكون التركيز هنا على العمل المصرفي الاستثماري.

(1) نفس المرجع السابق، ص 136.

قامت ربحية المصارف الاستثمارية تقليدياً على المعلومات، كما طوّرت هذه المصارف سمعة طيبة من الثقة، لكن التغييرات في الاقتصاد في التسعينات غيرت كل ذلك حيث أصبح عندها حافز لتوفير المعلومات المشوهة للسوق.

لأكثر من نصف قرن كانت الأعمال المصرفية، التجارية، التي تأخذ الإبداعات من العائلات والشركات وتقدم القروض التقليدية، قد فصلت عن الأعمال المصرفية الاستثمارية، التي تساعد الشركات على إصدار السندات والأسهم الجديدة، أي أن الشركة نفسها لا تستطيع أن تقرض المال وتبيع السندات المالية في الوقت نفسه، وكان قانون غلاس - ستيغال Glass-steagl، الذي منع هذا، أحد الإصلاحات التي نفذتها إدارة "فرانكلين روزفلت" ردّاً على موجة حالات الفشل المصرفي التي تلت "الركود العظيم" في العام 1929، لكن الأفكار وراء غلاس - ستيغال Glass-steagl تعود إلى فترة أكبر لتفكيك التكتلات الكبيرة، أي الشركات الكبيرة التي كانت تملك قوة اقتصادية ضخمة وتأثيرها في العملية السياسية، فعندما تصبح المشاريع كبيرة أكثر مما ينبغي، وروابطها أمتن مما ينبغي، يبرز خطر أن تندهور نوعية القرارات الاقتصادية وتظهر مشكلة "أكبر من أن تفشل".

اعتبرت المصارف الأمريكية أن قانون غلاس - ستيغال Glass-steagl يخفض فرص الأرباح، وفي عصر الرأسمال المتنقل بحرية والشركات متعددة الجنسيات كان لزاماً على المصارف أن تتكامل لتحقيق أرباح أكبر، فشنت في منتصف التسعينات حملة مركزة لإبطال غلاس - ستيغال Glass-steagl. وكانت الظروف مناسبة، فقد جعل الازدهار فكرة الفشل المصرفي تبدو بعيدة جداً، ولم تبدأ النتائج المتوقعة من قبل نقاد إبطال غلاس - ستيغال Glass-steagl بالظهور إلا حينما بدأت فضائح الشركات والمصارف تطفو على السطح، مع تعاقب فضائح الشركات والفضائح المالية التي تلت "إنرون"، بالرغم من ذلك استمرت المصارف في الإقراض حتى يوم إعلان الشركات المعنية الإفلاس⁽¹⁾.

في ظل النظام القديم، كان عند المستثمرين على الأقل بعض الضمان بأنه إن كانت شركة ما في مشكلة، سيكون عندها مشكلة في اقتراض المال، وقد شكل هذا مراقبة مهمة، ساعدت على جعل النظام كله يعمل. وكانت هناك أسباب لإبقاء العمل المصرفي الاستثماري والعمل المصرفي التجاري منفصلين، فالمفترض بالمصارف الاستثمارية تقديم المعلومات التي تؤدي إلى توزيع أفضل للموارد لكن بدلاً من ذلك، تاجرت بالمعلومات المشوهة أو الخاطئة، وشاركت في المخططات التي ساعدت على تحريف المعلومات على حساب المساهمين. بالرغم من معرفة المصرفيون والمحللون الحالة الحقيقية للشركات التي عملوا معها، عكس الجمهور، وهبطت الثقة في الأسواق وكان السبب وراء استعداد المصرفين والمحللين تقديم المعلومات المضللة يرتبط بمسألة الحوافز بكسب أكثر من العروض الأولية العامة والصفقات الأخرى بحيث أن ما يحصلون عليه عن

(1) جوزيف ستيغلنز، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 176، ص 177.

توفير المعلومات الخاطئة أعلى مما يحصلون عليه عن توفير المعلومات الدقيقة على حساب "المصلحة العامة" في إدارة الشركات.

كان المفترض بارتفاع أسعار الأسهم أن يخلق قيمة للمساهم في المدى البعيد، لكن كان التركيز فقط على المدى القصير، وباعتماد رواتب المديرين التنفيذيين على سعر سهم اليوم، كان عندهم حافز أكبر للتركيز على أرباح اليوم وحافز أقل للتركيز على سمعة الشركة الطويلة المدى مع وجود محللين ساعدوا على دفع أسهم الاتصالات والتكنولوجيا صعودًا، بتزويد (المستثمرين) الذين اعتمدوا عليهم بتحليلات مليئة بالكثير من الدعاية، لكن الفقيرة بالمعلومات حول القيمة الحقيقية للشركات، حيث شجعت العلاوات والحوافز المالية الأخرى على ذلك، فأصبح نيل علاوة على تحقيق صفقة مع مصرف استثماري أكثر أهمية من توفير المعلومات الجيدة التي تساعد على ضمان أن الأموال تذهب إلى حيث ستكون منتج بشكل جيد، وبدلاً من التحذير من الشركات التي تلاعبت بدفاتر الحسابات، ساعدت المصارف الشركات في ذلك، وقدمت تقنيات الهندسة المالية الجديدة طرق جديدة ليس فقط للمحاسبين لكي يوفرُوا المعلومات المشوهة، بل كذلك للمصارف لتكون متواطئة، مدعومة بسياسات التحرير.

غير الاقتصاد المتغير دور المصارف، فقد لعبت المصارف الاستثمارية دورًا معلوماتيًا مهمًا، حيث لم تكن تصدر سندات لشركة إلا إذا اعتقدت بأنها تستطيع السداد، وهي لم تكن تصدر أسهم لشركة إلا إذا اعتبرت سعرها عادلاً، لناعية ما كان من المحتمل أن تكسبه، ووقفت وراء هذه التقديرات، ملزمة نفسها في أغلب الأحيان بشراء ما لم يكن مباعاً في السوق المفتوحة. فأصبح تحقيق الكسب السريع الهدف الأساسي والتركيز بشكل أكبر على المدى القريب.

في ظل التحرير وفي الوقت الذي كان فيه الحديث عن هدر الحكومة للمال، كان نظام السوق قد أهدر المال أكثر مما يمكن لأكثر الحكومات أن تتخيل في أجمل أحلامها، وبينما كان الحديث عن أهمية "خلق القيمة"، ساهم التحرير في دمار تريليونات من الدولارات القيمة بالسياسات القصيرة التي قيل أنها تعمل العكس وخروج الأعمال المصرفية عن السيطرة، وفيما كان الحديث عن المحاسبة الجيدة، ظهرت الأساليب المحاسبية السيئة، والوقوف ضد أي جهود لتغيير القواعد في الأساليب التي كانت ستحسن نوعية المعلومات⁽¹⁾.

4-4-4- المحاسبة: كان الاتجاه نحو تنسيق القواعد المحاسبية الدولية التي أنجزها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) "International Accounting Standards Board" وتعد هذه الجمعية أحد الفاعلين الرئيسيين في أميلة معايير المحاسبة الدولية، وتتنظم حول مبدأ "القيمة الحقيقية"، وفي الأمر مقارنة لأنشطة الشركات من منطلق أصحاب الأسهم، الذي يقود مسؤولي الشركات إلى مراعاة مصالح حملة الأسهم وأرباب

(1) نفس المرجع السابق، ص 185.

رأس المال والمسيرين "Shareholders" على حساب باقي الأطراف المشاركة (العمال الأجراء) "Stakeholders" وتقويض العلاقة بين المصارف والصناعة⁽¹⁾.

من بين ما شهدته سنوات التسعينات والمتعلق بالشركات هو إعطاء خيارات الأسهم "stock option" للمدبري الشركات أي الحق بشراء أسهم الشركة بأقل من أسعار السوق، وبحلول العام 2001 شكلت الخيارات ما يقرب 80% من تعويض مدبري الشركات الأمريكيين من دون التأثير الكبير في ميزانياتها، على سبيل المثال لو طلب من "ميكروسوفت" أن تقر بقيمة الخيارات لتلك السنة كان ذلك يمكن أن يخفض أرباح الشركة في العام 2001 (رسمياً بـ 7.3 مليار دولار) بمقدار الثلث، حيث لعبت خيارات الأسهم دوراً مهماً في انتشار أشكال الاحتيايل المالي وكانت "إنرون" مجرد حالة الأكثر وضوحاً، حيث وجّهت في نهاية المطاف الطاقة والإبداع المبالغ بهما في التسعينات بوتيرة متراجعة إلى المنتجات الجديدة والخدمات، وبوتيرة متنامية إلى الطرق الجديدة لتحقيق حد أقصى من المكاسب للمدبرين التنفيذيين على حساب المستثمرين. في جوان 1993 أصدر "مجلس معايير المحاسبة المالية" قاعدة أولية هدفت إلى جعل الشركات تضع قيمة معقولة على الخيارات وتدرجها كنفقة، إلا أنّ تسجيل الخيارات كنفقات كان يعني أن تتوقف الشركات ببساطة عن منحها. ومن دون هذا المحفز سيتوقف الاقتصاد، ذلك جوهر الحجة المقدمة من قبل المدبرين التنفيذيين فيصبح من المستحيل إطلاق الأعمال التجارية الجديدة، وانتهى اقتراح "مجلس معايير المحاسبة المالية" إلى مجرد تبني قرار مخففاً يطلب من الشركات فقط الإبلاغ عن كل خيار ممنوح في هوامش بياناتها المالية بدلاً من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الأساليب المحاسبية الخادعة لدى الشركات في التسعينات وكان ذلك لاحقاً "الخطأ الأكبر".

أصبحت رواتب المدبرين التنفيذيين من خلال خيارات الأسهم خيالية دون أن تظهر القيمة الحقيقية لهذه الرواتب وذلك يعني عدم معرفة نتيجة الشركة (كم تريح الشركة أو تخسر) أو كم تساوي الشركة حقاً. مما أثر على توجيه الاستثمار.

إنّ مهمة مجلس المحاسبة تصميم أنظمة محاسبية تقدم معلومات موثوقة وموحدة ومفهومة من قبل المستثمرين المحتملين وبالتالي كان من المفترض أن يكون هيئة مستقلة. وكانت الحجج المقامة ضد تسجيل الخيارات كنفقات ضعيفة، كصعوبة تحديد قيمة للخيارات، ولذلك اقتصر الأمر على توضيحها في هوامش التقارير السنوية للشركات. في الوقت الذي كان فيه الهدف الأساسي من وضع معايير للمحاسبة جعل وضع القضايا المالية للشركة أسهل تقييماً وليس أصعب على المستثمرين⁽²⁾.

(1) محمد عابد الجابري، (2009): العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ص 380.

(2) جوزيف ستيغليتز، التسعينات الهادرة، مرجع السابق، ص 137، ص 138.

إن مجرد إبراز قيمة الخيارات للمساهمين يعني أنّ قيمة العديد من الشركات ستتهبط، باعتبار أن أرباح الشركات ستكون أقل، ومنذ عام 2001 واصلت أجور المدراء ارتفاعها فيما ظلت سوق البورصة راكدة، الأمر الذي يظهر أن ارتفاع أجور هؤلاء ليس مقرونا بإنجازات المشروعات التي يسيرونها، ما سيجعل تعويض المديرين التنفيذيين يعتمد بصورة رئيسية على نتيجة كازينو سوق الأسهم المالية. وكانت النتيجة أنه أثناء التسعينات عموماً بدأ ما يتقاضاه المديرون التنفيذيون والأميريكيون يفقد أي علاقة بالقوة الاقتصادية العادية، حيث ارتفع التعويض إلى مستويات خيالية.

(442%) لكبار المديرين التنفيذيين في ثمان سنوات، مما معدله مليوني دولار إلى 10.6 مليوني دولار. وكان تعويض المديرين التنفيذيين الأمريكيين غير متناسب تماماً مع رواتب الإدارة المتوسطة، وبالنسبة إلى رواتب العمال، ففيما ارتفع تعويض المديرين التنفيذيين الكبار إلى 36% في العام 1998 مقارنة بـ 1997، ارتفع أجور العمال ذوي الياقات الزرقاء بنسبة 2.7% فقط في الفترة نفسها وحتى في العام 2001 (عام الانهيار) بالنسبة للأرباح وأسعار الأسهم، زادت رواتب المديرين التنفيذيين بوتيرة بلغت الضعف التي ارتفعت بها رواتب العمال العاديين. وفي عام 2000 كان المديرين التنفيذيون يحصلون على أكثر من 500 ضعف من أجر المستخدم العادي مقارنة بـ 85 مرة في بداية العقد، و42 مرة قبل عقدين⁽¹⁾.

أدت الأسعار السريعة الارتفاع لأسهم الاتصالات والتكنولوجيا إلى تورّم أو انفجار هائل من الاستثمار في قطاعات الاقتصاد تلك، وكان ذلك التورّم، بدوره، مسؤولاً جزئياً عن الكساد الطويل الذي بدأ في أواخر العام 2000، وقد بدأ كل شيء بالأساليب المحاسبية الخادعة. فقد غيرت التغييرات في صناعة المحاسبة الحوافز لشركات المحاسبة، فبدلاً من أن تقدم مراقبة مستقلة، ساهمت في تشويه المعلومات، على سبيل المثال كانت في عام 2001 يمكن أن تكون عائدات كل سهم من أسهم الشركات المشمولة بمؤشر S&B500 أقل من 20% لو أن خيارات الأسهم كانت قد اعتبرت نفقة.

لعبت الحكومة دائماً دوراً مهماً في وضع معايير كاشفة للاحتيال، التي لها تأثير كبير على مصداقية الأرقام المتعلقة بالشركات وبالتالي على قوة سوق رأس المال. لكن سياسات التحرير قلصت هذا الدور، خاصة مع بروز الاقتصاد الجديد، حيث كان لابد لمهنة المحاسبة أن تواجه الأصول التي كان يصعب أحياناً تقييمها، فقد ظهرت المشتقات المالية الجديدة المعقدة، في الوقت الذي لم يتم القيام بأي عمل لحماية الأسواق من الأخطار التي يمكن أن تحملها. في ظل الخوف من التدخل الحكومي.

على الرغم من أوجه التشابه بين الممارسات المحاسبية في أمريكا وبقية العالم، كان هناك فرق حرج واحد: في أمريكا كان التحدي الذي يواجه المدقق/المستشار أن يجعل الشركة تبدو بأفضل حال ممكن مع البقاء

(1) جوزيف ستيلغز، التسعينات الهادئة، مرجع سابق، ص 145.

ضمن القواعد، أما المعايير المستعملة في أكثر البلدان الأخرى فكانت تتطلب من المدقق أن يشهد أن الحسابات العامة تقدم وجهه نظر دقيقة للوضع المالي للشركة. وبالرغم من ذلك كانت المطالبة بتغيير الأنظمة المحاسبية في العالم بناء على وجهة النظر الأمريكية عبر تنسيق القواعد المحاسبية الدولية وقانون الأسواق المالية في اتجاه مؤيد لمبدأ " القيمة لأصحاب الأسهم "، ففي سنة 2002 قرر الاتحاد الأوروبي التخلي عن سياسته المتعلقة بالنظام المحاسبي الأوروبي حيث كانت المحاسبة مراقبة من طرف الدولة وتراعي جميع الشركاء في المؤسسة (المالكين، الدائنين، الأجور...)، وتقيم الأصول بتكلفتها الحقيقية إلى قيمة عوائدها، لينظم إلى المرجعية الدولية بناءً على طلب المجتمع المالي international accounting system Board =IASB، التي تراعي قبل كل شيء فوائد أو مصالح المستثمرين وتقيم الأصول بأسعار السوق marker to market، ما يعرف بمبدأ القيمة العادلة juste valeur، التي تفضل المدى القصير، ونشر المعلومات المحاسبية بشكل متواصل، وهو ما وضع المؤسسة تحت رحمة المضاربة وعدم استقرار الأسواق المالية⁽¹⁾. مع تركيز المدراء التنفيذيين في الحصول على حكم إيجابي من قبل المجتمع المالي هو عامل يضغط على اختياراتهم الصناعية ويولد قرارات قد تخلو من أي منطق اقتصادي. فالتعويضات الخيالية لعدد محدود من المسؤولين الكبار، وركود في الأجور المتوسطة وإعلانات إفلاس مزيفة ومغشوشة، وانتهاءً تاماً لمدخرين صغار، وعمليات نقل بالجملة لأنشطة الشركات وتحطيم لحياة العمال تعكس كلها الصورة النموذجية للنظام الرأسمالي المعاصر في ظل استمرار النظرة المالية قصيرة المدى في مسألة "خلق الثروة"⁽²⁾.

⁽¹⁾ Dominique Plihon, Le nouveau capitalisme, p 59

⁽²⁾ محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 364.

المبحث الثالث: أزمات الرأس المال المالي الدولي -الأزمة المالية 2008-

لم يكن المفاجئ في الأزمة المالية -الاقتصادية في سنة 2008 سوى أن الكثيرين تفاجئوا بها، فعلى مستوى السطح اجتمعت السوق ذات الرقابة المحدودة والسيولة ومعدلات الفائدة المنخفضة، والفقاعة العقارية العالمية وارتفاع الإقراض العالي المخاطر لتشكل مزيج ساما، بالإضافة إلى العجز المالي والتجاري في الولايات المتحدة وما يقابله من تراكم هائل للاحتياطات النقدية بالدولار في الصين- الاختلالات العالمية - . ويعكس هذا التفسير وجهة نظر الداعمين للسياسات الليبرالية الجديدة، باعتبارها أزمة سيولة أو حتى أزمة رهون عقارية فاسدة، إلا أن موجة التضخم المالي العالمي الاستثنائية التي طالت كل شيء من المعادن إلى العقارات، إلى النفط، ... الخ، والتي ترافقت مع انخفاض شديد في القدرة الشرائية على النطاق العالمي، قبل اندلاع أزمة التسليف العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد صحة التحليل الذي يرى أن الأزمة هي حصيلة لتشوّهات وتناقضات بنيوية يعاني منها الاقتصاد الأمريكي ومجمل النظام الرأسمالي العالمي ارتبطت باتجاه عام طويل نحو الركود وارتفاع معدلات البطالة، وتفاوتات في توزيع الدخل والثروة وتراجع دولة الرفاه وتحول مؤسف في مسار التغيير التكنولوجي بعيدا عن الإنتاج، أما أزمة الرهون العقارية فلم تلعب سوى دور الصاعق في اندلاعها لا أكثر.

المطلب الأول: مقدمات الأزمة المالية -الاقتصادية 2008

مع كثرة مقدمات الأزمة وتداخلها، يتعذر تحديد موعد دقيق لبدائها، كما يتعذر نسبتها إلى سبب واحد أو بسيط، فأسباب الأزمة متعددة ومتشابكة.

1-1- الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية للأزمة

بعد نهاية الحرب الباردة، بدت الفرصة الاقتصادية مواتية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت العولمة تتحفز لدخول طور جديد، من محركاته الأساسية ثورة المعلومات والاتصالات التي تملك الولايات المتحدة في ميدانها سابقا مشهودا، وشهدت طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، عهد تفوق استراتيجي وازدهار اقتصادي - ظاهريا على الأقل - قل نظيره، وقد لا يتكرر على الأرجح، في ظل عالم شديد التعقيد، شماله يعيش فيه مليار إنسان يملك قدرات مادية ومعرفية كبيرة جدا، ويواصل ثورة تقنية متسارعة، وجنوبه يعيش فيه خمسة مليارات إنسان، يعاني تخلفا اقتصاديا وعلميا وتقنيا مزمنًا ومعضلات بيئية وصحية وديموغرافية، وتفككا سياسيا واستتباعا استراتيجيا.

طبعت تلك الفترة العديد من التناقضات داخل الولايات المتحدة الأمريكية من جهة الاعتماد على الوجه المنفتح والعصري والمزّين بالادعاءات المثالية، وكان هذا يرضي الأوساط الرأسمالية المرتبطة "بالاقتصاد الجديد" والمراهنة على العولمة السلمية والسلسة والتكاملية والليبرالية والمعتدلة ومن جهة أخرى، متابعة النهج الأمريكي

التقليدي، الذي يراهن على عناصر التفوق الاقتصادي والعسكري، وعدم التردد في اللجوء إلى القوة وهذا كان يرضي الأوساط المحافظة. لذلك اتسمت الفترة بـ:

إيديولوجيا: الدعوة لاقتصاد سوق ومجتمع سوق، ونشر الديمقراطية والترويج لنمط الحياة الأمريكية ومتابعة الصراع الفكري ضد الاشتراكية.

اقتصاديا: تشجيع فتح الأسواق، ودعم منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وسياسات التكيف الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية، واعتماد سياسات استقطاب هائلة للرساميل الخارجية ساهمت في البداية بتمويل توسع القطاعات المرتبطة بتقنيات المعلومات والاتصالات وحماية الدولار وخفض عجز الموازنة، على الرغم من الإبقاء على حد أدنى من الرعاية الاجتماعية، وهذا ما سمي آنذاك المعجزة الاقتصادية لعهد كلينتون، حيث حافظ الدولار على قوته على الرغم من بلوغ العجز التجاري الأمريكي ما يقارب 500 مليار دولار سنويا ولكنها تحولت لاحقا إلى المضاربة، وكان ذلك بداية المسار الخفي الذي أدى إلى الانهيار المالي سنة 2008.

سياسيا: تثبيت التحالفات الموروثة منذ مرحلة الحرب الباردة خاصة مع أوروبا واليابان، بغض النظر عن التباينات التجارية، والسعي بواسطة الاقتصاد والدبلوماسية والقوة لاستيعاب شضايا الاتحاد السوفيتي.

عسكريا: خفض الإنفاق إلى حد ما بفعل انهيار الخصم وإعادة هيكلة القوات المسلحة لجعلها أكثر ديناميكية والقدرة على التدخل البعيد المدى، والتركيز على تطويرها التقني⁽¹⁾.

وكان ذلك انعكاسا منطقيا وموضوعيا لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تجتازها الولايات المتحدة الأمريكية قبل حسم خيارها بشأن العولمة التي تناسبها، بعد تفردا بقيادة النظام الدولي.

كان لهذا التغيير الاستراتيجي مقدمات فكرية ونظرية، حيث ظهرت بصورة متتالية تحليلات ودراسات ونظريات كثيرة تصب في ذلك الاتجاه، أهمها تلك التي أعدها ونشرها " صموئيل هنتنغتون" في كتابه " صراع الحضارات وإعادة بناء نظام العالمي سنة 1996، كتاب "فوكوياما" عن نهاية التاريخ وأيضا في كتاب "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية خلال رئاسته " ريتشارد نيكسون " " هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة خارجية" الصادر سنة 2001، ثم المحافظون الجدد في عشرات من المقالات والدراسات التي نشرت خلال الفترة الممتدة منذ عام 2000 إلى 2005.

في كتاب صراع الحضارات " لهنتنغتون " ركز على أن الهوية الثقافية والحضارية والدينية على الأخص ستشكل أهم عوامل التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد ميز "هنتنغتون" الغرب واعتبره منفردا قياسا للحضارات الأخرى انطلاقا من السمات التالية: الميراث الثقافي اليوناني ونواته الفلسفية والعقلانية،

(1) رياض صوما، (2009): فرص التغيير، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 134.

فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية، التعددية الاجتماعية، تقاليد الحقوق الفردية والحريات العامة، الدور الكبير للمؤسسات التمثيلية واستقرار الممارسات الديمقراطية، احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بما فيها حقوق الملكية. ولأن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أزاح التحدي الوحيد للغرب عند نهايات القرن العشرين، فإنه (أي الغرب) سيبقى مهيمنا لفترة طويلة.

ويرى "هنتغتون"، أن العدائية السمة التي ستغلب على العلاقات بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، وفي النهاية سوف تتلاشى فيه صدارة الغرب ويصنف هذه الحضارات في مجال علاقتها مع الغرب على الوجه التالي:

-حضارات متحدية: وهي الإسلامية والصينية وهي مرشحة لأن تشكل القوى المعادية للغرب

-حضارات ضعيفة: وهي الأمريكية اللاتينية والإفريقية. ستبقى معتمدة على الغرب ولكنها ستخوض صراعات على مستوى منخفضة معه وخاصة دول أمريكا اللاتينية.

-حضارات متأرجحة: وهي الروسية واليابانية والهندوسية. حيث من المحتمل أن تقف أحيانا إلى جانب الحضارات المتحدية وأحيانا إلى جانب الغرب.

ويخلص "هنتغتون" إلى طرح هذه الأوليات: -الحفاظ على التفوق التقني والعسكري للغرب. -تعزيز وتطوير المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتقوية التحالف الغربي على كل المستويات.

هذه الأطروحات وغيرها مهدت لصعود المحافظون الجدد والتي تحولت إلى إستراتيجية معتمدة من قبل الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001⁽¹⁾.

1-2- مسار الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب الباردة إلى غاية 2008

لعبت الأسباب البنوية للأزمات الدورية للنظام الرأسمالي دورا مؤكدا في التشكل التدريجي للأزمة الراهنة للاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، ولكن لكل أزمة أسبابها الخاصة التاريخية والمباشرة إلى جانب الأسباب البنوية العامة. وهذا يصح على الأزمة المالية 2008، ولفهم خلفيات ما جرى، من المفيد مراجعة مسار الاقتصاد الأمريكي ما بعد الحرب الباردة.

بعد انهيار نظام "بريتون وودز" استمر الدولار بتأدية دوره كعملة مبادلات شبه وحيدة وعملة الاحتياط الأساسية. بالرغم من إعادة إعمار أوروبا واستعادتها حيويتها الاقتصادية وتقدمها المتواصل في بناء وحدتها المالية والاقتصادية وإصدار عملتها الموحدة (اليورو) وتحقيقها خطوات ملموسة على الصعيد السياسي والأمني العسكري، الذي غير التوازن تدريجيا بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح على الصعيد الاقتصادي والمالي، وبدرجة أقل على الصعيد السياسي والعسكري. وبالرغم من التغيير العميق الذي جرى في

(1) نفس المرجع السابق، ص 143.

شرق وجنوب شرق آسيا. حيث تحقق في البداية ما سمي المعجزة الاقتصادية اليابانية. ثم تلاها لاحقا التطور السريع للنموور الآسيوية الذي توج بالصعود المذهل للاقتصاد الصيني. وقد ساعد تسارع مسار العولمة وجاهزية البني الأمريكية لمواكبته والسياسات المعتدلة نسبيا التي اتبعتها إدارة كلينتون في البداية في تمكين الاقتصاد الأمريكي من متابعة انطلاقته خاصة في العهد الرئاسي الثاني (1995-2000) ⁽¹⁾، وتحسن موقع الدولار بالشكل الذي ساعد على أن تكون الأصوات المطالبة بتعديلات واسعة في نظام النقد العالمي. ارتباطا بحضور نديات متعددة مثل " اليورو" "الين" خافطة وساعدت في هذا الاتجاه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في إطار الإستراتيجية العامة الأمريكية. بما فيها إستراتيجيتها في مجال الطاقة باعتبارها مكوّن رئيسي في الإستراتيجية الأمريكية العامة ⁽²⁾. بدأ العالم يشهد مفارقات جديدة لم يعهد بها، كمؤشرات لحالة الاقتصاد الأمريكي وانعكاساتها المباشرة على مفاصل الاقتصاد العالمي. وأهم هذه المؤشرات الملاحظة (2001-2006) هي كالتالي: في الحالة الأمريكية أننا إزاء اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدر ويستثمر أكثر مما يدخر. ما يدفع إلى القول أنه وكسمة رئيسية للوضع القائم على حاله في النظام النقدي والمالي العالمي ساهمت بأن يتم تسديد فجوة العجز المتراكم في إطار الآلية التي تسمح لعملة دولة ما أن تكون لها قوّة التسديد والإصدار بغض النظر عن واقع مؤشراتنا الاقتصادية الحقيقية -معضلة تريفن-، ومن دون أن ينعكس عليها ذلك سلبيا في العلاقات الدولية، وبغض النظر عن التحولات الحاصلة في إطار مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مثل هذا الوضع السلبي في العلاقات الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لا بد من أن يلقي بآثاره السلبية على الاقتصاد العالمي خاصة مع الانتقال من أسعار الصرف الثابتة إلى سعر الصرف المعوّم، والذي يعني في العلاقات النقدية الدولية الانتقال من حالة النظام النقدي إلى حالة اللانظام. وقد شكل هذا التحول كل مسارات خارطة الأزمات الاقتصادية والمالية النقدية التي واجهها النظام الرأسمالي العالمي وكان آخرها الأزمة العالمية لسنة 2008 ⁽³⁾.

مثلت العولمة فرصة للمصالح الأساسية والبعيد المدى للنظام الأمريكي ولشركاته ومؤسساته تحديدا في الفترة (1995-2000)، فأصبح من الأنسب إدارتها بصورة تخفي المطامح القومية وتموه الأهداف الحقيقية لقيادة النظام الأمريكي، وقد بذلت جهودا كبيرة لتوقيع اتفاقية " نافتا " وتأمين عقود هامة لكبرى الشركات الأمريكية النفطية في مناطق آسيا والقوقاز، وشهدت البورصة أرقاما غير مسبوقه بفضل الاقتصاد الجديد وصارت منظمة التجارة العالمية شعار تلك المرحلة، وسادت آنذاك مفاهيم الانفتاح وإزالة العوائق أمام السلع والرساميل،

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 218.

⁽²⁾ أمير السعد، (2012): قراءة نقدية في الأزمة اليونانية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57، 58، بيروت لبنان، ص 232.

⁽³⁾ نفس المرجع السابق، ص 232.

والتخصيص وإلغاء التعريفات الجمركية، وخفضت الضرائب على الشركات، وتقليص دور الدولة... الخ، واستمر هذا الوضع حتى ظهرت المؤشرات الأولى لتناقضاتها، مع اندلاع سلسلة أزمات مالية متتالية، هزت الأسواق الآسيوية، والروسية والأمريكية اللاتينية. مع ذلك استمر الخطاب الليبرالي الجديد من خلال فسخ المجال للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليعالج تداعيات تلك الأزمات على طريقتهما، أي بما لا يضع أي قيود على جموح الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية الأمريكية أولاً وأخيراً. وقد لخص "جوزيف ستيجتزلر"، النهج الاقتصادي - السياسي الذي حكم التوجه الاستراتيجي الأمريكي آنذاك بالقول " كنا نبشر بالأسواق الحرة في العالم، ولكننا نعمل المستحيل لحماية أسواقنا، نشجع عولمة الخدمات المالية ونحجم عن بناء السفن، نجهد لتصدير منتجاتنا الزراعية المدعومة، ونرفض استيرادها بحجة دعم الآخرين لمزارعهم، وهكذا حولنا فلسفة الأسواق الحرة إلى أنشودة، والأخطر من ذلك سمح لنا نظامنا المالي بأن نعيش عاما بعد عام بما يفوق إمكانياتنا"⁽¹⁾. وقد مهدت هذه السياسة الطريق إلى عهد تحول فيه ما كان مجرد صعوبات ومتاعب في نهاية حكم كلينتون إلى كارثة مع نهاية حكم بوش الابن، حيث كسرت إدارته التوازن الذي كان سائدا، وأطلقت العنان لقوى السوق، مراهنة على " اليد الخفية " لضبط الأمور، على ضوء التحولات الجارية داخل بنية الاقتصاد العالمي وخاصة داخل بنية الاقتصاد الأمريكي، تشير إلى ازدياد الطابع الامبريالي للاقتصاد الأمريكي في المرحلة الأخيرة من ولاية "كلينتون"، والأرقام هي من يوضح المسألة على هذا الصعيد:

فقد قفزت التدفقات المالية باتجاه الولايات المتحدة من 88 مليار دولار سنة 1990 إلى 900 مليار دولار سنة 2001، واللافت في هذا المجال، أن القسم الأكبر من هذه الرساميل لم يتوجّه إلى قطاعات الإنتاج بل إلى سوق السندات والمشتقات المالية والى شراء سندات الخزينة الأمريكية، لقد كانت الولايات المتحدة تخسر سباق المنافسة في ميدان الإنتاج والتجارة وتغطي إنفاقها الاستهلاكي المتزايد بمزيد من الاستدانة، ومع نهاية القرن العشرين كانت قدرات شرق آسيا تشكل أكثر من نصف الإنتاج العالمي، بينما هبطت حصة الاقتصاد الأمريكي منه إلى 18% تقريبا وبلغ العجز التجاري الأمريكي سنة 2001 حوالي 300 مليار دولار موزعة على الشكل التالي: 83 مليار مع الصين، 68 مليار مع اليابان، 60 مليار مع الاتحاد الأوروبي، 30 مليار مع المكسيك وما يقارب 15 مليار مع روسيا وأوكرانيا ودول أخرى، ولم يقتصر تراجع وزن وفعالية وتفوق الاقتصاد الأمريكي على الجوانب الكمية المتعلقة بالمواد الأولية والسلع الاستهلاكية اليومي بل شمل الجوانب النوعية الخاصة بالمنتجات ذات المستوى التقني الرفيع (مجال صناعة الطيران مثلا)، وإذا أخذنا مجمل الفائض التجاري الأمريكي في ميدان المنتجات ذات التقنيات العالية، نجده قد تراجع من 35 مليار دولار سنة 1990 إلى 5 مليار دولار سنة 2002، وتناقض هذه الصورة مع صورة الاقتصاد الأمريكي النشط والديناميكي طوال الفترة

(1) رياض صوما، مرجع سابق، ص 221.

الممتدة من 1970 إلى منتصف تسعينات القرن العشرين، حيث تميز بمعدل توظيف عال، وقدرات استهلاك واسعة، ومستويات تضخم منخفضة، وهذا ما دفع بعض المحللين الاقتصاديين آنذاك، إلى الحديث عن المعجزة الاقتصادية الأمريكية، ولكن بدأت الشروخ تظهر في بنیان تلك المعجزة منذ تلك الفترة بالذات أي منتصف تسعينات القرن الماضي، فقد بدأت القدرات التنافسية للشركات تضعف، وظهرت التآكلات المتزايدة في البنية التحتية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي آلتها الاقتصادية وانهيار شركة " انرون " في مطلع القرن الحالي، في سياق ذلك الهبوط المشار إليه والذي كلف الاقتصاد الأمريكي حوالي 100 مليار دولار، كان مؤشرا بارزا على اعتلال صحة الاقتصاد الأمريكي، ونذيرا بالانهيار المالي اللاحق الذي توالى فصولا منذ ربيع وصيف 2008، ثم توالى الفضائح التي طالت عددا من شركات المحاسبة الأمريكية، قد ألقى بضلال حقيقية على صدقية وشفافية هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد، الذي يحدد القيمة الحقيقية لمؤسسات التمويل والإنتاج والتبادل، وبالتالي مجمل الاقتصاد، مما دفع بعضهم حينها إلى القول: لقد بات الاقتصاد الأمريكي من حيث دقة الإحصاءات والمعلومات، يشبه الاقتصاد السوفيتي في آخر أيامه، فمنذ عام 1995 تقريبا، بدأ الانزلاق من طور الازدهار الاقتصادي المترافق مع تدفقات مالية ضخمة إلى السوق الأمريكية، إلى مرحلة الانهيار المالي والركود الاقتصادي سنة 2008 الذي لم يشهد الاقتصاد الأمريكي والعالمي له مثيل منذ الأزمة الكبرى التي شهدها عام 1929⁽¹⁾.

في مطلع القرن الجديد كان الاقتصاد الأمريكي يتحول بسرعة متزايدة من الاعتماد على نمو القطاعات المنتجة إلى الاعتماد على توسع القطاعات الخدمية وخاصة في الميدان المالي ويعود ذلك إلى التفاوت الكبير في الربحية بين القطاعين فبينما كان متوسط مردود التوظيفات الرأسمالية في قطاعات الصناعة يتراوح بين 6% و8% تقريبا كان مردود صناديق الائتمان مثلا، يتجاوز 20% فلقد توافرت كتلة نقدية ضخمة فائضة بيد كبريات الشركات والبنوك والبيوت المالية في تلك الفترة بسبب استنفاد التوسع الإنتاجي -حد الإشباع في قطاع التصنيع -المرتبط بثورة تقنيات المعلوماتية زخمه ويسبب اقتطاع نسبة أعلى من فائض القيمة الاجتماعية بفعل السياسات الليبرالية المتطرفة - الاتجاه نحو تعميق حالة إخلال التوازن بين العمل ورأسمال-. فتوجه القسم الأكبر من هذه الكتلة النقدية العائمة إلى المضاربة سواء في أسواق السلع أو الأسهم أو المشتقات المالية المختلفة، وأصبح ارتفاع أسعارها أهم من مردودها بالنسبة للمضاربيين، فتجاوزت أسعارها معدل مردودها أكثر من 40 ضعفا، فبدلا من السعي لضبط هذا المنحى إلى المضاربات ودعم التوظيف الإنتاجي، كان الاتجاه نحو التساهل في شروط الإقراض والاقتراض، وإزالة الحد الأدنى من الرقابة على الرساميل، فوصلت قيمة المضاربات بالعملات مثلا إلى ألفي مليار دولار يوميا، واستنادا إلى ذات النهج الذي نظر له المحافظون الجدد أي استبدال

(1) نفس المرجع السابق، ص 224.

الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد الافتراضي، وإلى زيادة الطلب عبر الديون، سمح للبنوك والمؤسسات المالية بإيصال حجم القروض الخاصة بقطاع السكن عشية الانهيار المالي إلى 70 تريليون دولار، كما تجاوز الدين العام خلال الفترة ذاتها عتبة العشرة آلاف مليار دولار، إضافة إلى تكاليف حربي أفغانستان والعراق فحسب تقديرات "ستيغلتز" بلغت أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار وهي تمثل جزءا من الإنفاق العسكري يكشف حجم العبء الذي ألقته سياسة العسكرة والحروب للولايات المتحدة على عائق الاقتصاد الأمريكي وفاقت مظاهر الإعياء للاقتصاد في مجمله، ويعني ذلك أن التحولات الموضوعية في بنية الاقتصاديين الأمريكي والعالمي، وانتصار مفاهيم الليبرالية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والسياسات المالية والعسكرية المعتمدة، ساهم في استكمال عناصر الأزمة والانهيار المالي لعام 2008⁽¹⁾، تحول من خلالها الاقتصاد الأمريكي من كونه يتمتع بالمكانة الأولى باعتباره أكبر اقتصاد دائن عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى كونه أكبر اقتصاد مدين عشية الأزمة -2008-، بهذا المعنى فإن تصاعد وتيرة الضغوطات المختلفة تجعل من قدرة الولايات المتحدة على ترحيل أزماتها الاقتصادية محدودة، وفي حالة تراجع مستمر⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأزمة المالية - الاقتصادية 2008 - ما يطفو على السطح

إن قصة الأزمة المالية ستظل تحكى بوصفها قصة عن الجشع والفساد والعجز الواسع النطاق أتاحتها سياسات تهيمن عليها إيديولوجية التحرير، لكن حتى لو كانت السوق يعمل بها أناس على درجة عالية من الأخلاق والذكاء وكانت نشاطاتهم تخضع لقدر أكبر من المراقبة على أيدي مسئولين يتحلون بالدقة والمثابرة، فإنه من الأمور شبه الحتمية أن انتعاشا وكسادا ماليين كان سيحدثان فتلك هي كما يشهد التاريخ -قوة النقود الرخيصة - التي تشجع خاصة تزايد الديون مما يشجع بدوره الشركات على العمل ضمن إطار مستويات عالية من الرفع المالي، وهذا جعلها أكثر تأثرا بارتفاع أسعار الاقتراض خلال الأزمة، ولا شك أن المؤسسات المالية كانت هي الأكثر تأثرا.

فقد أدى الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة على الدولار - كما وضعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي، مدعوما بالتدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الرسمية من بقية العالم، ما بين عامي 2001-2005 إلى اتساع رقعة الاقتراض بين العائلات والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وإلى حدوث ارتفاع عالمي في أسعار الأصول وخصوصا العقارات، والسلع الأساسية، والأسهم، والسندات، والأعمال الفنية وعلى الرغم من أن تضخم أسعار

(1) رياض صوما، مرجع سابق، ص 225، ص 226.

(2) أمير السعد، قراءة نقدية في الأزمة المالية، مرجع سابق، ص 239.

المستهلك في الولايات المتحدة كان معتدلاً خلال تلك الفترة فإنّ معظم أسعار الفائدة الحقيقية - المعدلة بحسب التضخم - كانت سلبية وهو وضع لم يتكرر منذ سبعينات القرن العشرين⁽¹⁾.

أظهرت الأزمة مخاطر السياسات التي تغذي النمو السريع للديون عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة، فكما هو الحال بالنسبة إلى جميع الاستثمارات المرفوعة- أي المنفذة بالأموال المقترضة - أدت تلك السياسات إلى تحقيق أرباحا كبيرة مع ارتفاع قيمة الأصول، وكما هي الحال بالنسبة إلى جميع الاستثمارات المرفوعة أيضا، فقد جلبت خسائر كبيرة عندما هبطت قيمة الأصول مما سبّب الانكماش السريع للنشاط الاقتصادي عموماً، حيث وصل معدل البطالة إلى 9.8% في سبتمبر 2009، وسجل الاقتصاد فقدان 5.1 مليون وظيفة وكانت إعادة هيكلة شركة "جنرال موتورز" وحدها قد أدى إلى إغلاق 17 منشأة تلعبه لها والاستغناء على 20 ألف وظيفة فيها، وارتفع الدين العام الأمريكي من 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار...⁽²⁾، وبالنظر إلى حجم الآثار المترتبة عن هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بشكل عام أثرت العديد من النقاشات حول ضرورات الإصلاح على نطاق واسع تضمنت ما يلي:

2-1-الرفع المالي: أدى تراجع أسعار الأصول إلى أن تواجه المصارف الرئيسية ضائقة مالية تفوق ما كان من المفترض أن تسمح به القواعد التنظيمية لرأس المال، فخلال الأزمة بلغ الرفع المالي لدى المؤسسات المالية المهمة على مستوى النظام Lehman Brothers , city group ، مستويات غير مسبوقة، وتتطوي على قدر من المخاطر أكبر بكثير مما يمكن تحمله.

وفيما يتعلق بكفاية رأس المال لدى المصارف الكبيرة - اتفاق بازل 2- فإنّ النظام المالي الحالي يتضمن ثلاث سلبيات أساسية ينبغي معالجتها:

السلبية الأولى: هي مسايرة المتطلبات للدورات الاقتصادية، وهذا أمر يسمح بدعم قدر متعظم من المخاطر المالية بقاعدة ضعيفة من رأس المال في الأوقات المواتية، بينما يتطلب كبحاً صارماً بالائتمان وتهاافتاً على رؤوس الأموال ذات الكلفة العالية عند تراجع قيمة الأصول في الأوقات العصيبة.

يشير منتقدو " محاسبة القيمة العادلة " fair value accounting إلى أن الاضطرار إلى تخفيض قيمة الأصول إلى القيمة التي سترها ضمن عملية بيع سريعة بأسعار بخسة يؤدي بدرجة كبيرة إلى تفاقم مشكلة مسايرة الدورات الاقتصادية في حالات التباطؤ الاقتصادي، ولا يمكن حل هذه المشكلة في التخلي كلياً عن

⁽¹⁾ بن ستيل وستيفن دونواوي، (2009): الأزمة المالية العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،

⁽²⁾ عدنان السيد حسن، (2010): الأزمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 33.

محاسبة القيمة العادلة في الإبلاغ المالي. وإنما يتطلب الأمر وضع أساليب تقويم بديلة، بهدف الوقوف على مدى وفاء المصارف بالمتطلبات الدنيا لكفاية رأسمال.

أما السلبية الثانية فهي تتعلق بالدور الذي تؤديه مؤسسات التصنيف الائتماني التي تحظى بقبول رسمي في وضع تصنيفات التي تحدد على أساسها متطلبات رأس المال، حيث كان لمؤسسات التصنيف الائتماني دور مهم في الأزمة من خلال الانقاص المستمر من مخاطر التخلف إزاء ما يتعلق بمبالغ هائلة من الديون المورقة، وخصوصا الرهون، فأدى هذا إلى تضخم الأسعار وإلى الإصدار المفرط، وقد وجهت تهمتين رئيسيتين إلى تلك المؤسسات: الأولى أنها غير مؤهلة، والثانية أنها فاسدة.

لقد ساهم الدور المركزي الذي أنطه المنظمون والحكومات في الدول الرئيسية والمستثمرون المؤسسيون بمؤسسات التصنيف الائتماني في مجال تقويم المقترضين ورصدهم، إلى الطمس الفعلي لهذه الوظيفة الحساسة من وظائف السوق، بالاستناد كلياً إلى التصنيفات الائتمانية الممنوحة للأصول الأساسية التي تستند هي ذاتها إلا إلى بيانات مالية محدودة تتم معالجتها من خلال نماذج رياضية خاصة، لا من خلال الإلمام بالمقترضين الفعليين، وعندما تصبح تلك التصنيفات محل شبهة، ينهار الطب على الأوراق المالية المضمونة برهون أو بالأصول. وبالتالي يجب جعل تلك المؤسسات أكثر عرضة لمساءلة الحكومة لا الهيئات الاستثمارية، ولا بد من معاملتها كأى منظمات تتبؤ أخرى، ولا يجوز أن تكلف بأي دور رسمي في العملية التنظيمية. والسماح بالمنافسة غير المحدودة ضمن قطاع التصنيفات الاستشارية، عندئذ يصبح لزاماً على الشركات التي تستعين بمؤسسات التصنيف أن تقنع المستثمرين بنزاهتها وقدرتها⁽¹⁾.

وأما وجه القصور الثالث فيمكن في نماذج " القيمة المعرضة للمخاطر " value at risk، التي تطبقها المصارف لتحديد مستويات المخاطر على أساس كل محفظة وحدها وافتقارها المستمر إلى ما يعرف باسم " مخاطر البجعة السوداء "، في إشارة إلى الوقائع غير المسبوقة، ومن ثم " غير المنمنجة " مثل الهبوط الكبير في أسعار المنازل في الولايات المتحدة، وتلك هي بالضبط المخاطر التي كانت وراء انهيار مؤسسات كبرى خلال الأزمة.

إن تحسين نظام بازل ليس بالمهمة البسيطة أو المهمة التلقائية فهناك حاجة إلى إعادة تنظيم متطلبات رأسمال لدى المصارف وفق المبادئ الآتية:

- إخضاع المؤسسات المهمة على مستوى النظام لقيود صارمة إزاء ما يتعلق بنسب الرفع المالي.
- تعديل متطلبات رأس المال بحيث تعكس الدورات الاقتصادية ولا تسايرها، من خلال إرغام المصارف على زيادة رأس مالها بوتيرة أسرع عندما يتسع نطاق الائتمان، لتقليل زيادة المخاطر على النظام المالي ككل.

(1) بن ستيل وستيفن دونواوي، مرجع سابق، ص 22، ص 23.

-ضرورة رفع متطلبات رأس المال بالتماشي ومستوى تضارب أجال الاستحقاق، أي أن يتواكب ارتفاع متطلبات رأس المال واستخدام القروض القصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات في الأصول الأطول أجلا⁽¹⁾.

2-2- التمويل العقاري: في أواخر عام 2008، بلغت الرهون العقارية والقروض المضمونة لحقوق الملكية ما نسبته 85% من الدخل القومي، بما يمثل ارتفاعا حادا على نسبتها عام 1995 والتي كانت 52%، وقد تبين أن هذا العنصر من عناصر الرفع المالي العائلي هو مصدر خطير من مصادر الضعف، لا بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي فحسب وإنما بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي ككل.

لقد غرست طوال عقود كثيرة في العقلية الأمريكية الفكرة التي مفادها أن جميع الأمريكيين يجب أن يكونوا مالكيين لبيوتهم وأن الاستئجار إنما هو علامة من علامات إخفاق السوق أو التمييز ما بين المقترضين، وقد أدى ذلك إلى اعتماد أشكال متنوعة من سياسات التدخل تراوحت ما بين الخصم الكامل لفوائد الرهون لتشجيع الاقتراض، وإقامة المؤسسات المدعومة حكوميا لزيادة الاقتراض: "فاني ماي" و"فريدي ماك"، والعمل بقانون إعادة الاستثمار المجتمعي لعام 1977 (وفق التعديل الذي أجري عليه عام 1995)، وقانون السلامة المالية للمؤسسات العقارية الاتحادية لعام 1992، لزيادة الإقراض للعائلات المنخفضة الدخل (وهي التي تمثل نمودجيا مستوى أعلى من مخاطر التخلف عن الدفع) بصفة خاصة. وبالتالي هناك حاجة إلى إعادة النظر بشكل جذري في الانحياز المفرط في السياسات الحكومية ضد الاستئجار، فتشجيع الناس على الاقتراض بأكبر من طاقتهم أمر خطير، سواء بالنسبة إليهم أو إلى المواطنين الآخرين اللذين يشتركون - ولو جزئيا - في ضمان الاكتتاب في تلك القروض، وعلى الأقل يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الشروع فورا في كسر نموذج التوسع الائتماني، كما يجب أن يتم إدراج المساعدات الحكومية التي تقدم مستقبلا إلى الأسر المنخفضة الدخل لشراء البيوت "ضمن الميزانية"، من خلال برامج تدعمها الحكومة بوضوح وشفافية، لا "خارج الميزانية" من خلال إفساد الأسواق الائتمانية.

2-3- التوريق: كمفهوم تطور في الولايات المتحدة في سنوات السبعينات -1970- وهو عملية مالية من خلالها يتم تجميع القروض البنكية السائلة -العقارية- في رأس مال -En pool- إلى أوراق قابلة للتداول في الأسواق المالية يتم بيعها لمستثمرين عن طريق وسطاء ماليين وتجدر الإشارة إلى أن هذا هذه العملية استخدمت لأول مرة من طرف Fannie mae كهيئة للإقراض مموله من طرف الحكومة التي نشأت من ثلاثينات القرن الماضي -1930-⁽²⁾، ويعني ذلك أن التوريق يسمح للبنوك بتحويل خطر القرض ويعكس بشكل واسع

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 27.

⁽²⁾ Paul Krugman, (2009): Pourquoi les crises reviennent toujours, nouveau horizon, Paris, p156

اللاوساطة المالية «désintermédiation» و تسويقية التمويل «marchésation»⁽¹⁾ يتيح التوريق ميزات هائلة من حيث التوزيع الأفضل للمخاطر، لكن أزمة 2008 كشفت أن ذلك يمكن أن يتأتى في أحيان كثيرة على حساب مراقبة الطرف المقابل ورصده، ويتضح ذلك بصورة خاصة في سوق الرهن الأمريكية، ولا بد من تطبيق القيود على مقرضي الأوراق المالية المضمونة بالرهن أو مصدريها لإدراجها ضمن ميزانية المصدر، فيظل صاحب مصلحة واضحة في جودة تلك القروض وفي خدمتها، ومن شأن تطوير سوق أمريكية للسندات المغطاة غرار ما يطبق في أوروبا، توفير التغطية على التمويل للرهن السكنية من دون الحاجة إلى اللجوء إلى المؤسسات المدعومة حكوميا.

2-4- حوكمة الشركات: أدت المكافآت المالية غير العادية التي حصدها مدراء تنفيذيون لمؤسسات منيت بإخفاق ذريع، الضغوط السياسية على الحكومات كي تسيطر على السياسات الخاصة بالتعويضات وبالفعل، فقد أخضعت المؤسسات التي تحصل على أموال من الحكومة الأمريكية لقواعد تحد من المكافآت الممنوحة للمديرين. وفرض قيود قانونية على إمكانية حسم ضريبة الشركات من رواتبهم ووضعهم تحت المساءلة المالية عن النتائج الطويلة المدى لقراراتهم السابقة.

ومن الأمور المهمة أيضا تقوية ممارسات حوكمة الشركات، فقد أفلت المديرون التنفيذيون من العواقب بسبب رداءة حوكمة الشركات، لذلك لا بد من إدخال إصلاحات لجعل المديرين مسئولين أمام من يمتلك الشركات، ويجب أن يكون للمساهمين رأي أقوى في تحديد المكافآت وأن توضح حسابات الشركات على الأقل مقدار ما يدفع عن طريق خيارات الأسهم والأشكال الأخرى من المكافآت المستمرة أي إدراجها كتكلفة. ولعل أبرز أوجه الضعف في حوكمة الشركات هو المطالبة أن يكون للمساهمين حق التصويت غير الملزم على مكافآت المديرين التنفيذيين⁽²⁾.

المطلب الثالث: النظام المالي - النقدي الدولي بين واقع الحال وضرورات الإصلاح

3-1- النظام المالي - النقدي الدولي ومعضلة تريفين * « Triffin »

في عام 1971، صرح وزير الخزانة الأمريكية "جون كونايلي" "Jhon Connally" بكلماته المشهورة أمام أحد الوفود الأجنبية حين قال: إن الدولار " عملتنا ولكنه مشكلتكم"، وفي عام 2008 تعلم العالم الدرس مرة ثانية، وفي ظرف أشهر معدودة، ترجح العالم بقوة بين قطبي " معضلة تريفين".

(1) Salah Mouhoubi, (2009) : la face cachée de la crise financière mondiale, l'Harmattan, Paris, p60

(2) نفس المرجع السابق، ص 33.

* الإشارة هنا إلى الملاحظة التي أبدتها الخبير الاقتصادي " روبرت تريفين « Robert Triffin » عام 1960 ومفادها أن الدولة التي تؤدي عملتها دور العملة العالمية تسجل عجوزات في ميزان مدفوعاتها - أو في حسابها الجاري - لدعم تلك العملة، وستؤدي تلك العجوزات في نهاية المطاف إلى تقويض الثقة بتلك العملة.

اتسم النصف الأول من عام 2008 بانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الوقت الذي خفض فيه مجلس الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة وسمح للتضخم بالارتفاع، بينما القسم الثاني من نفس العام اتسم بارتفاع سعر الدولار وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وفي الوقت الذي أدى فيه جمود الائتمان إلى حدوث تهاافت عالمي على السيولة الدولارية، وطالت الاهتزازات دولا على درجة كبيرة من التباين مثل ايسلاندا وروسيا، وكوريا الجنوبية والمكسيك.

مما يعني أنّ عدم القيام بإصلاحات جذرية للنظام النقدي العالمي سيضطر العالم إلى العيش إلى ما لا نهاية في ظل شبح معضلة تريفين.

3-2- السمات الأساسية للنظام المالي العالمي الحالي

أحدثت الأزمة الاقتصادية - المالية (2008) تغييرا مهما في الحوكمة الاقتصادية العالمية مع تحول المنتدى الدولي للمناقشات حول الأزمة من المجموعة الصغيرة للدول المتقدمة (G7) إلى مجموعة العشرين G20، وهي مجموعة اشمل تضم بلدانا ذات أسواق صاعدة مهمة، ركزت مجموعة العشرين التي عقدت في العاصمة واشنطن بتاريخ 15 نوفمبر 2008 على التدابير الاقتصادية الكلية اللازمة لدعم النمو العالمي، والأفكار المطلوبة لتنفيذ إصلاحات الأسواق المالية، إلا أن الأمر لا يتوقف على الحوافز الاقتصادية وتنظيم السوق المالية دون معالجة الاختلالات العالمية التي أذكت التجاوزات خلال الأزمة، لإدخال تحسين قوي على أسس الأسواق العالمية والحيوية الاقتصادية وجعل الاقتصاد العالمي والأسواق المالية أكثر استقرارا. فالاختلالات العالمية (بين الادخار والاستثمار) في الحسابات الجارية لاقتصاديات العالم الرئيسية، لعبت في الواقع دورا رئيسيا في خلق الأزمة المالية - الاقتصادية سنة 2008، في ظل الوضع القائم للنظام المالي العالمي الذي سهل نمو هذه الاختلالات، وسمح للدول بتأجيل التعامل معها، وهناك ثلاث سمات أساسية للنظام المالي ساهمت في تأجيل القيام بتصحيح هذه الاختلالات. وإحدى هذه السمات هي أنه في وسع بلد يصدر أصولا احتياطية تمويل العجزات في حساباته الجارية زما أطول. والسمة الثانية هي أنه في وسع بلد يواجه ضغطا سعوديا على قيمة عملته أن يدير سعر صرف عملته بحيث يقاوم مثل هذا الضغط، ويؤجل تصحيح ميزان مدفوعاته زما أطولا، أما السمة الثالثة التي يمكنها تقديم حوافز لتأجيل التصحيح الهيكلي فقد ظهرت بفعل التحول إلى معدلات صرف مرنة بدأت في سبعينات القرن العشرين.

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها المصدر الرئيسي للأصول الاحتياطية في تمويل العجز المتنامي في الحساب الجاري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما استفادت اقتصاديات الأسواق الصاعدة في شرق آسيا عموما والصين خصوصا من سمة النظام الثانية، حيث قاومت ضغطا سعوديا على عملاتها ونعمت بفوائض ضخمة في حساباتها الجارية. كما استفادت اليابان وأوروبا من السمة الثالثة حيث

أسهمت نقاط الضعف في قيمتي الين واليورو أواخر تسعينات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين في بطء إيقاع الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات وقصورها.

تعتمد قدرة النظام على توفير نمو سليم ومستقر على درجة استعداد البلدان للعمل وفق القواعد والأصول وتحدث المشكلات حين تخفي عيوب النظام في طياتها التكاليف المترتبة على السياسات السيئة وهذا يعمي القدرة على تحديد السياسات المستدامة.

بعد عام 2001 عكست العجوزات في الحساب الجاري الأمريكي المتصاعدة بشكل عام سياسة مالية توسعية ونمو استهلاكيا مزدهرا، وكان مصدر جزء كبير من التمويل حكومات أجنبية، وكانت تكلفة هذا التمويل على الولايات المتحدة منخفضة نسبيا نتيجة للسعر العالي الذي كانت الحكومات الأجنبية على استعداد لدفعه مقابل الحصول على أوراق مالية حكومية أمريكية يفترض أنها خالية من المخاطر. في ظل اتساع نطاق أسواق الأوراق المالية الحكومية وسيولتها. إلا أنّ هناك سقفا لمدى استعداد الدول الأخرى للاحتفاظ بأصول أمريكية ويعتمد ذلك على مدى قرب الأصول الاحتياطية المحتملة الأخرى من أن تكون بدائل لأصول دولاريه أمريكية، وإلى أن يتم بلوغ السقف فإن توافر تمويل أجنبي رخيص يتيح للولايات المتحدة تأجيل القيام بإجراءات تهدف إلى تعزيز الوفورات الوطنية حيث كانت على استعداد لمضاعفة دينها القومي بالدولار خلال الفترة 1990-2007 وبالعكس من ذلك قبل المستثمرون بعائدات أقل على الأوراق المالية الحكومية الأمريكية⁽¹⁾.

وبالعودة إلى سمة النظام الدولي الثانية. نجد أن في وسع الدول ذات الفوائض في موازين المدفوعات التي تدير أسعار صرف عملاتها، مقاومة الضغط السعودي على عملاتها زمتا أطول، باعتبار أنّها لا تعاني القيد الاحتياطي، إلا أنّ المحافظة على سعر الصرف أقل من قيمته يلحق تكاليف هائلة بالاقتصاد الحقيقي وسيؤدي التشوه الذي يصيب قيمة سعر الصرف إلى سوء توزيع للموارد في قطاعات الاقتصاد البديلة للتصدير والبديلة للاستيراد، وكلما طال أمد المحافظة على قيمة أقل للعملة، عظم سوء توزيع الناتج وازدادت صعوبة إعادة التصحيح، الذي يجب أن يخضع لها الاقتصاد لوضع نهاية للتشوه. ومن بين الاقتصاديات الصاعدة في شرق آسيا كانت الصين البلد الذي استغل أكبر قدر هذا الخلل في النظام المالي الدولي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لقد تمخض عن نموذج النمو الصيني الذي يحركه الاستثمار، باعتماده القوي على الصادرات، عن نمو وتنمية متسارعين، والنتيجة هي أن الحكومة تتردد في اتخاذ إجراءات تتعدى التغييرات التدريجية على النموذج. ومتى حان رفع سعر العملة - وهذا آت لا محالة - فسيتعرض لخسارة كبيرة في احتياطات العملة الأجنبية التي تجمعت لديه في أثناء محاولته الإبقاء على عملته رخيصة. كما أنّ المحافظة على سعر صرف العملة أقل من

(1) نفس المرجع السابق، ص 45.

قيمته يحول دون تطوير القطاع المالي في الصين، ويجعل التمويل الأجنبي يبدو أكثر جاذبية من التمويل المحلي مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الخارجي الاقتراض الخارجي مما يزيد درجة التعرض للصدمات الخارجية ومع ذلك لا تظهر هذه المشكلات فوراً، أو أنها قد تكون مستترة، وهذا يسهل على صانعي السياسات إغفالها. وثمة سمة أخرى للنظام المالي العالمي قد تشجع على تأجيل التصحيح الخارجي، ويكون المنشأ فيها نتيجة غير مقصودة للتحويل إلى أسعار صرف عائمة، إذ يمكن لانخفاض قيمة العملة أن يخفف الضغط على المركز الخارجي للبلد، وهذا يتيح الفرصة لإجراء إصلاحات هيكلية أكثر تدرجاً في اقتصاد البلاد، ونظراً إلى أن انخفاض قيمة العملة له تأثير إيجابي مبدئياً في النمو الاقتصادي، فإن الحكومات تميل إلى التغاضي عن التداعيات السلبية الأطول أمداً، ويوفر حافزاً إضافياً لتأجيل التعديلات الهيكلية. وقد شكل تحرير التجارة في تسعينات القرن العشرين وصعود البلدان الصناعية حديثاً، وبخاصة الصين صدمة تنافسية رئيسية للاقتصاديات المتقدمة، كان لذلك تأثيرات خاصة في الاقتصاديات الأوروبية ذات أسواق المنتجات والعمل الصارمة، وقد أزعج انخفاض قيم العملات وأواخر التسعينات القرن الماضي الضغط عن كاهل أوروبا واليابان لتدفع باتجاه الإصلاحات الهيكلية، خاصة في أسواق العمل باعتبارها صعبة التنفيذ سياسياً. ومع ما تواجهه الدول الأوروبية من ركود رئيسي الآن، تعاني تداعيات قرارها السابق بتأجيل الإصلاحات، وقد يكون التعافي في منطقة اليورو بطيئاً جداً⁽¹⁾.

3-3- الاختلالات العالمية والأزمة

بعد عام 2000 وبفعل سمات النظام المالي الدولي تطورت العجزات الأمريكية بشكل متزايد والفوائض في اقتصاديات دول شرق آسيا الصاعدة - وبخاصة الصين-، ودول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، تمخض عنها صافي تدفقات رأسمالية هائلة، وكانت الولايات المتحدة المتلقي الرئيسي لها، وقد أدى ذلك إلى تخفيض أسعار الفائدة العالمية، وارتفاع الطلب، وبخاصة من اقتصاديات شرق آسيا والشرق الأوسط، على أصول احتياطية رسمية الأصول العالية الجودة والقليلة المخاطر- سندات الخزينة الأمريكية-، ومن ثم توجه مستثمرين خواص للحصول على أصول أخرى ذات عوائد مرتفعة ولكنها قليلة المخاطر نسبياً. يشير البيان الذي أصدرته قمة مجموعة العشرين جانفي 2008، إلى الدور الذي لعبته هذه الاختلالات، بالقول " كان في جملة العوامل الرئيسية الكامنة للوضع الراهن سياسات اقتصادية كلية غير منسجمة وغير كافية التنسيق وإصلاحات هيكلية غير ملائمة فأدى هذا إلى نتائج اقتصادية كلية عالمية غير مستديمة. حدثت تغييرات بارزة في سلوك الاستثمار والادخار العالمي في الدول الرئيسية، ففي الولايات المتحدة، انخفض الادخار الأسري نتيجة انخفاض معدلات الفائدة والوفرة المتزايدة للتمويل المرتبط بالإسكان فأحدث هذا

(1) نفس المرجع السابق، ص 54.

طفرة في الاستهلاك والاستثمار في السكن وأدى إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري في مقابل زيادة صادرات اليابان وأوروبا حيث ارتفعت أرباح الشركات ولكن المشكلة تكمن في أن هياكل هذه البلدان وخاصة جمود أسواق العمل والمنتجات حدّت من فرص الاستثمار وزيادة الادخار الوطني والفوائض الخارجية. وإذا أُضيف إلى ذلك وفورات الصين وشرق آسيا عموماً على الرغم من قوة أدائها الاستثماري مع بداية سنة 2000، حيث شكّلت الفوائض الخارجية ضغطاً صعباً على أسعار الصرف لكن تم تخفيف هذا الضغط بفعل تدخل جوهري معقم sterilized بواسطة العملة وهذا أحرّج التصحيح. وبعد عام 2002 بدأت فوائض الحساب الجاري في دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط في الارتفاع ودفع اشتداد الطلب العالمي على إمدادات النفط والمخاوف العالمية حيال تأمينها أسعار النفط عالياً. فحدث تدفق صاف هائل لروؤس الأموال الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن المستوى المنشود من الادخار في العالم فاق الاستثمار المرغوب فيه بأسعار الفائدة السائدة آنذاك، أدى ذلك إلى تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية وإحداث طفرة في أسعار الأصول⁽¹⁾.

وعند هذه النقطة أخذت الحلقة تقف ذاتها، فمع توسيع توافر الائتمان وتخفيض أسعار الفائدة عمدت الأسر الأمريكية إلى استخدام الدين للمحافظة على الاستهلاك وإذكاء طفرة إسكانية، وحفز الطلب الأمريكي المتصاعدة نمواً إضافياً في أنحاء العالم الأخرى، وهذا زاد فوائض الحساب الجاري ولاسيما في اقتصاديات أسواق شرق آسيا الصاعدة - الصين تحديداً، وقد شكّلت الضغوط التنافسية من الصين ضغطاً أيضاً على دول شرق آسيا الأخرى لتحد من ارتفاع أسعار عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، فأدى هذا إلى تعزيز الفوائض الخارجية وتراكم الاحتياطيات في هذه البلدان، كما ارتفعت فوائض الحساب الجاري في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط لأن الطلب العالمي المتزايد واصل رفع أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك فإنّ النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الأولى من العقد الأول في الألفية الثالثة كان أسرع في الولايات المتحدة ومع ارتفاع أسعار الأصول وعائداتها تم تحفيز المزيد من تدفقات رأس المال. ساعد ذلك على استمرار الطفرة الاستهلاكية والسكانية وثبات ارتفاع أسعار الأصول. وكان التفضيل القوي الناشئ لجعل الأصول بالدولار الأمريكي، انعكاساً للدور المحوري الذي يلعبه الدولار بوصفه عملة الاحتياط الرئيسية في العالم، وهذا مكن الولايات المتحدة من تمويل عجوزاتها الخارجية المتزايدة بسهولة نسبياً، وتأجيل التصحيحات اللازمة - يعكس السمة الأولى لنظام المالي الدولي - . وبالنظر إلى التكاليف الناجمة عن الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008 مما يفرض التعامل مع الاختلالات العالمية بجرأة أكبر.

أصبح فائض الصين مصدر قلق متزايد للولايات المتحدة، وطالبت أن تسمح الصين بارتفاع قيمة عملتها، وفي المقابل كانت هناك مطالبات من الصين أن على الولايات المتحدة رفع الحظر عن تصدير منتجات

(1) نفس المرجع السابق، ص 58.

التكنولوجيا المتقدمة إذا أرادت تصحيح انعدام التوازن التجاري معها، كما أن إعادة تقييم العملة الصينية، يمكن أن يساعد البلدان النامية الأخرى لكن الصين تعلم أنه لن يجدي الميزان التجاري الأمريكي نفعا كبيرا، فستستورد الولايات المتحدة المنتجات والألبسة من بنغلاديش أو سيريلانكا، رغم ذلك استمرت الصين برفع قيمة عملتها نحو 20% منذ سنة 2005، وقد وضّحت أنها ستستأنف رفع قيمة عملتها عندما يستقر الاقتصاد العالمي، لكن ليس من مصلحة أحد، من وجهة نظرها، أن تقدم على أي شيء يمكن أن يزعزع استقرار اقتصادها، الذي أصبح من أركان الاستقرار في اقتصاد عالمي متقلب⁽¹⁾.

من المفارقة أن السياسة التجارية الصينية المتعددة الأطراف ناجمة جزئيا عن السياسات التي حضّت عليها الولايات المتحدة في جولة الاورغواي، التي قيدت استخدام السياسات الصناعية في البلدان النامية بما في ذلك الصين -وهي لا تزال بلدا ناميا في نظر الهيئات المالية الدولية على الرغم من أنها بلد كبير- لتشجيع تطوّر صناعتها الناشئة، وفي ظل استمرار الإعانات الزراعية الأمريكية والأوروبية، لم يترك ذلك أمام البلدان النامية سوى أداة رئيسية واحدة -أسعار الصرف- لتعزيز نموّها، وقد أدى ذلك إلى نمو النفوذ الصيني ليس في إفريقيا فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم أيضا.

في العصور المبكرة استخدمت القوى الأوروبية القدرة العسكرية لتأمين طرقها التجارية والحصول على الموارد. وفي هذه القرن استخدمت الصين قدرتها الاقتصادية، فهي تترعب على 2.4 تريليون دولار من الاحتياطات التي تستطيع اللجوء إليها، وتستطيع الصين مقابل الأموال التي جنيت بالكد والتعب الحصول على الموانئ والمناجم والنفط* وكل ما يلزم لاستمرار تشغيل عجلتها الصناعية الحديثة. ومع انشغال الولايات المتحدة الشديد في حروبها العقيمة في أفغانستان والعراق والتعامل مع عواقب أزمتها المالية فازت الصين بقسم كبير من العالم⁽²⁾.

عقب الأزمة المالية 2008 وخلال قمة العشرين، عبر بعض قادة العالم عن قناعاتهم بأن النظام الاقتصادي- المالي الذي ساد العالم منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد ملائما للواقع العالمي الراهن ولا بد من تجاوزه وبالرغم من أن القمة لم تصل إلى حد إقرار خطة موحدة للنهوض الاقتصادي واستعادة الثقة بالنظام المالي الدولي ولكنها اتفقت على جملة تدابير ذات أولوية قصوى، كما أقرت مبدأ إعطاء وزن أكبر لتمثيل الدول النامية في صندوق النقد الدولي وكانت من ضمن الخيارات المطروحة زيادة قدرات صندوق النقد الدولي أو على الأقل إكسابه المرونة بحيث يتمكن في أوقات الأزمات، من حشد القدر الكافي من الاحتياطات من العملات الصعبة في الوقت المناسب، إلا أنّ لا الجهات المانحة ولا الجهات المقترضة أبدت إلى الآن حماسة لتعزيز مركز الصندوق، كما أن أي زيادة كبيرة في قدراته لن تكون مجدية من دون زيادة إسهامات الصين، ومن ثم

(1) جوزيف ستيغلنز، (2011): السقوط الحر، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 386.

(2) نفس المرجع السابق، ص 386.

زيادة حقوقها في التصويت، وهي البلد الذي يعارض خضوع سياسته في مجال أسعار الصرف لإشراف الصندوق، كما لوحظ خلال قمة العشرين عدم إلاح الصين في سرعة استبدال الدولار بعملة جديدة للاحتياطي العالمي نتيجة استحواذ الدولار على ما نسبته 70% من احتياطات النقد الأجنبي الصينية، البالغة 2 تريليون دولار، معظمها موظفة في سندات أمريكية⁽¹⁾. وفي ظل الجو التعددي داخل مجموعة العشرين، ووسط مرحلة صعود المصالح القومية، وتدخل الدولة القومية، سواء بضخ الأموال، أو بالرقابة، أو بالتأميم... توصلت القمة إلى بيان ختامي غير حاسم تضمن العديد من الاتفاقات حول ضرورة تطبيق السياسات الاقتصادية لمجموعة العشرين بطريقة تعاونية ومسؤولة، الامتناع عن تخفيض قيمة عملات الدول - مجموعة العشرين- بطريقة تنافسية، ودعم نظام نقدي دولي مستقر في إطار التنظيم والرقابة المالية، دعم النم في الدول الناشئة ورفض الحمائية، عدم وضع قيود جديدة على الاستثمار، أو تجارة البضائع والخدمات، اتخاذ إجراءات ضد ملاذ الضرائب⁽²⁾، والاتفاق على تأمين الانسجام في معايير المحاسبة وخفض مخاطر المشتقات المالية، كما طالب الجانب الأوروبي ضرورة وقف رفع العلاوات ووقف أنشطة المضاربة خاصة مع الهجوم الأخير على اليونان سنة 2010، مع ذلك تبقى هذه المطالبات في حدود الإصلاحات الشكلية وليست جذرية للنظام النقدي المالي العالمي⁽³⁾.

المطلب الرابع: الأزمة المالية الاقتصادية - 2008 - من زاوية العلاقة بين العمل ورأس المال

هناك حقيقة لا مفر منها بشأن الاقتصاد الرأسمالي وهي أن توزيع الدخل غير العادل والقائم على أساس طبقي يعد عاملا رئيسيا في توجيه الاستهلاك والاستثمار، وأن مقدار ما ينفق على السلع الاستهلاكية يعتمد على دخل الطبقة العاملة، حيث أن العمال ينفقون كل مداخيلهم أو أغلبها على الاستهلاك، فالمستهلكين من الطبقات الدنيا الذين يشكل دخلهم نسبة 60% حسب توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006، متوسط الإنفاق الشخصي لديهم يعادل متوسط الدخل قبل الضرائب عام 2003 أو يتجاوزه قليلا، في حين أن خمس السكان الذين فوق الطبقات الدنيا قد أنفقوا أكثر من خمسة أضعاف مداخيلهم قبل الضرائب على الاستهلاك⁽⁴⁾.

وعلى النقيض من ذلك فإن من يعتلي هرم الدخل هي الطبقة الرأسمالية والتي ينفق أفرادها نسبة ضئيلة مقارنة بمداخيلهم العالية على الاستهلاك الشخصي، وأن النسبة الكبرى من دخل الرأسماليين مكرسة للاستثمار.

(1) فؤاد حمدي بسيسو، (19-20 ديسمبر 2009): اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، ص 12.

(2) عدنان السيد حسن، مرجع سابق، ص 61.

(3) جوزيف ستيغلنز، نفس المرجع السابق، ص 388.

(4) جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سابق، ص 33.

ويترتب على عدم المساواة المتزايدة في الدخل والثروة وجود معضلة الرأسمالية الأزلية: والمتمثلة في أن عملية التراكم (الادخار والاستثمار) تعتمد على خفض الأجور فحين أن الاعتماد على الاستهلاك يقوم على الأجور وذلك لدعم النمو والاستثمار، بحسب تعبير ماركس " أن الرأسمالية تستخدم محركا بزمنين، هي بحاجة إلى الربح طبعاً لكنها بحاجة أيضاً إلى بيع فعلي للسلع على نحو يتيح فعلاً ذلك الربح أي تحققه" (1).

وفي ظل هذه الظروف التي يعتمد فيها الاستهلاك وفي النهاية الاستثمار وبشكل كبير على إنفاق من هم في قاع هرم الدخل، حيث من المتوقع أن يؤدي الركود أو الانخفاض في الأجور الحقيقية إلى خلق أزمة اقتصادية حقيقية وذلك عن طريق الحد من الإنفاق الكلي على الاستهلاك، فباستثناء الارتفاع الطفيف الذي تم في أواخر تسعينات القرن المنصرم فإن الأجور الحقيقية كانت في ركود لمدة عقود. وتسعى الأسر متوسطة الدخل إلى تعويض هذا بالعمل في أكثر من وظيفة أو زيادة عدد ساعات العمل لكل أسرة، وعلى الرغم من ذلك فإن دخل الأسرة الحقيقي - بعد خصم نسبة التضخم - قد انخفض لفترة خمس سنوات على التوالي منذ العام 2004، وان هناك نسبة 95% من الأسر في قاع هرم الدخل قد عانت من انخفاض حقيقي بالدخل ما بين عامي 2003-2004، أما نسبة الـ 5% والتي في قمة الهرم فنقوم بجني مكاسب هائلة، وفي عام 2005 انخفضت الأجور الحقيقية بمقدار 0.8% (2).

ومع ذلك وبدلاً من انخفاض الاستهلاك الكلي نتيجة لانخفاض الأجور فإنه استمر في الزيادة في ظل صعود الاقتصاد الجديد الذي ظهر في الولايات المتحدة كاستجابة لمتطلبات العولمة ونتيجة لتحولات متتالية في الاقتصاد والمجتمع الأمريكي ظهرت قبل نهاية الحرب الباردة وتواصلت فيما بعد، ظهر على اثر ذلك مفاهيم ومقاربات جديدة في السياسة الاقتصادية حيث أظهر الاقتصاد الجديد قدرة على تحقيق نمو متواصل مع مستويات منخفضة من التضخم والبطالة خلال عشر سنوات مع بداية القرن الحالي في ظل سياسات الانفتاح الخارجي والداخلي - رفع القيود الاقتصادية والاجتماعية -، وقد دعم هذا النمو باستهلاك قطاع الأسر من خلال تشجيع التوسع في الاقراض لقطاع الأسر انتقل على اثرها حجم الاستدانة لقطاع الأسر من 7680 مليار دولار في 2001 الى 13852 مليار دولار في 2007 وقد مست سياسة الاقراض جميع احتياجات هذا القطاع كقروض السيارات، قروض الطلبة، قروض السكن... الخ، وقد ترافقت هذه السياسة مع انخفاض الأجور حافظت من خلالها الولايات المتحدة على تنافسيتها الدولية وأدت في الوقت ذاته الى الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي من جهة والقدرة الشرائية من جهة أخرى (3).

(1) ميشيل هوسون، ماركس وأزمة الرأسمالية الراهنة 2012/2-10-41: www.ahewar.org/debat/show.art 16

(2) جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سابق، ص 34.

(3) Salah Mouhoubi, (2009) : la face cachée de la crise financière mondiale, l'Harmattan, Paris, p50

وبالفعل فإن النمو الاقتصادي الأمريكي يعتمد بشكل كبير على ما يبدو عند الوهلة الأولى على الزيادة في الاستهلاك التي لا يمكن إيقافها، وأنه ما بين عامي 1994 و2004 قد زاد معدل الاستهلاك بشكل أسرع من زيادة الدخل القومي وكان نصيب الإنفاق على الاستهلاك الشخصي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 67% إلى 70%، كيف حصل هذا التناقض - أي انخفاض في الأجور الحقيقية يقابله ارتفاع في الاستهلاك - وكيف يمكن تفسير ذلك؟

بمعنى آخر إذا كان الحال ركود الأجور فمن أين هذا الاستهلاك كله؟ هل نجح رأس المال بطريقة أو بأخرى من ترييع الدائرة أي تحقيق المستحيل بزيادة الاستهلاك بسرعة بالتزامن مع انخفاض الأجور؟ إن الإجابة الواضحة أو الجزء الكبير منها الذي يطفو على السطح هو أنه في فترة ركود الأجور ينفق العاملون وعلى نحو متزايد مبالغ أكثر من مداخيلهم وذلك عن طريق الاقتراض للوفاء بحاجاتهم (أو في بعض الحالات يصبح الاقتراض نوعاً من محاولات يائسة لتحسين مستوى المعيشة)، وحيث أن الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع أكثر من الدخل، فإن النتيجة هي ارتفاع في نسبة الديون الاستهلاكية الكلية بالنسبة للدخل المتاح disposable income (الدخل بعد خصم الضرائب) وكما هو موضح بالجدول رقم (4) فإن نسبة الديون الاستهلاكية الحالية بالنسبة للدخل المتاح للمستهلك قد كانت أكثر من ضعفين على مدار ثلاثة العقود الأخيرة التي ارتفعت من 62% عام 1975 إلى 127% عام 2005 وأن هذا يرجع إلى حد ما إلى الانخفاض التاريخي في سعر الفائدة الذي ساعد في خدمة تلك الديون في السنوات الأخيرة على الرغم من ازدياد معدلات الفائدة حالياً⁽¹⁾.

وهنا نأتي إلى سؤال آخر ما الذي أدى إلى قلة الدخل، والإجابة تكمن في ثلاث أسباب رئيسية:

(أ) - الضغط على الأجور بدعوى الارتقاء بتنافسية المنتجات الأمريكية وتحت تأثير تنامي الاتجاه لنقل الصناعات إلى دول آسيا وأمريكا اللاتينية - تراجع التصنيع-، أو حتى مجرد التهديد بنقل بعض الصناعات، فالأجر الحقيقي للعامل في الولايات المتحدة في 2008 كان أقل من المستوى الذي بلغه في 1973 أي منذ 35 سنة، وفي الوقت ذاته كانت الإنتاجية تتزايد بمعدل يتراوح بين 2% و 4% سنوياً، أي أنه كانت هناك وفرة متزايدة في الإنتاج مع انكماش في الأجور اللازمة لاستيعاب هذا الإنتاج، وقد تكرر هذا الوضع بدرجات متفاوتة في الدول الرأسمالية الكبرى.

(ب) - المصدر الثاني لقلة الدخل المتاحة للإنفاق من جانب شريحة واسعة من السكان في المجتمع الأمريكي هو ازدياد التفاوتات في توزيع الدخل والثروة، فلقد انخفض نصيب الأجور في الولايات المتحدة من 53% في سنة 1970 إلى 49% في 2000 ثم إلى 45% في 2007 ومن المفارقات الغريبة أن التوزيع الحالي للدخل

(1) نفس المرجع السابق، ص 35.

في الولايات المتحدة يكاد يتطابق مع التوزيع الذي كان سائداً في 1928 عشية الكساد العظيم ففي 1928 كان أغنى 1% من السكان يحصلون على 24% من الدخل وهم يحصلون الآن على 23%⁽¹⁾.

وفي الفترة الحديثة من 2000 إلى 2006 زاد الدخل القومي الأمريكي بنحو 18%، بينما زادت دخول أغنى 10% بنسبة 32%، كما زادت دخول أغنى 1% بنسبة 203%، وفي المقابل زادت دخول واحد في الألف من السكان بنسبة 425%، أما متوسط الدخل الحقيقي لأسر الطبقة العاملة فقد انخفض بنسبة 1.1% خلال الفترة نفسها. كما تسجل الإحصاءات أنه خلال الفترة من 1991 إلى 2005 انخفض نصيب شريحة الـ 90% الدنيا من الأمريكيين في الدخل القومي من 36% إلى 32% وفي المقابل زاد نصيب أغنى 10% من الأمريكيين من 64% إلى 68% من الدخل القومي.

إن تركيز الدخل القومي في يد شريحة رقيقة من السكان ذات الميل المنخفض للاستهلاك يعني تضائل القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق من جانب الشرائح الأكبر ذات الميل المرتفع للاستهلاك، وهو ما يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب الإنتاج المتاح.

ج) أما المصدر الثالث لقلّة الدخل المتاحة للإنفاق على منتجات القطاع الحقيقي فهو ازدياد التنافس بين أبواب الإنفاق المختلفة جراء نقل عبء الإنفاق على الكثير من الخدمات الاجتماعية من على عاتق الحكومات إلى عاتق الأفراد، وهذا التحول هو بالطبع إفراز من إفرازات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث تراجع الدور الاجتماعي للحكومات وتعرضت خدمات مهمة للخصخصة أو صارت تقدم مقابل دفع رسوم أعلى كثيراً عما كان عليه الحال في ظل دولة الرفاهية / الرعاية الاجتماعية.

ساهمت كل هذه العوامل في دفع الكثير من الأمريكيين إلى زيادة الاقتراض وإلى ازدياد مديونياتهم إلى حدود تجاوزت قدرتهم على السداد ويتفق جميع الاقتصاديين (ولا يقتصر الأمر على اليساريين فقط) على أن الأزمة جاءت في أعقاب عدة عقود من جمود الأجور الحقيقية وتزايد اللامساواة وتناقص الوظائف اللائقة وتدهور الأمن الاقتصادي للأسر⁽²⁾.

الواقع أن هذا الاتجاه نتاج طبيعي لتناقض رئيسي في الرأسمالية، الذي هو محصلة قوتين متعاكستين: قوة تدفع في اتجاه زيادة الأرباح من أجل زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثم الضغط على الأجور، وهو ما يقلل القدرة على امتصاص الإنتاج المتزايد، وقوة تدفع في اتجاه زيادة الأجور من أجل زيادة الإنفاق اللازم لاستيعاب الإنتاج المتزايد ولضمان استمرار عجلات الإنتاج والتراكم في الدوران ويكشف وقوع الأزمة عن تغلب القوة

(1) إبراهيم العيسوي، (23-24 مارس 2009): أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، بيروت، لبنان، ص 16.

(2) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 17.

الأولى على القوة الثانية، حيث تعجز الدخول المتاحة للإنفاق عن استيعاب الإنتاج المتحقق ومن هنا توصف الأزمة عادة بأنها أزمة إفراط في الإنتاج أو نقص في الاستهلاك، ويمكن تفادي هذا الوضع مؤقتاً بزيادة الائتمان المتاح لأفراد، ولكن ما أن يتعذر سداد الأفراد لديونهم نظراً لقلّة الدخول المتولدة في القطاع الحقيقي، حتى يدخل الاقتصاد والمجتمع في أزمة كأزمة 2008، ومن جهة أخرى فإن التضخم في الأرباح المترتب على الضغط على الأجور مع تناقص استيعاب الإنتاج المتدفق على الأسواق يعني توافر أموال ضخمة لا مجال لإعادة استثمارها في القطاع الحقيقي، ولكن هذه الأموال لا بد أن تجد لنفسها متنفساً، أي مجالاً للتوظيف، وهو ما تجده في الاستثمار المالي، حيث تتدفق هذه الأموال للمضاربة في القطاع المالي وتؤدي إلى تضخمه⁽¹⁾.

الجدول رقم (5): الدين الاستهلاكية كنسبة مئوية من الدخل المتاح لمستهلك (بالمليار دولار)

السنة	الدين الاستهلاكي	الدخل المتاح للمستهلك	الدين % من الدخل المتاح
1975	736.3	1.187.4	62.0
1980	1.397.1	2.009.0	69.5
1985	2.272.5	3.109.3	73.0
1990	3.592.9	4.285.8	83.8
1995	4.858.1	5.408.2	89.8
2000	6.960.6	7.194.0	96.8
2000	11.496.6	9.039.5	127.2

Source : accounts of Board of governor of federal reserve system 9,2006.

ويوضح الجدول رقم (6) معلومات عما يعرف باسم "عبء الديون الأسرية family debt burden (التمثل بمدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من الدخل المتاح). وبالرغم من أن عبء الديون الأسرية قد انخفض بالنسبة لكافة مستويات الدخل خلال فترة الركود الأخيرة (حسب إحصائيات 2001)، ولكنه قد ارتفع بشكل حاد خلال عمليات التوسع البطيئة، فبالنسبة للأسر متوسطة الدخل فإن مقياس النسبة المئوية لعبء الديون تراوح ما بين 40% إلى 59.9% وقد بلغ مستويات الذروة خلال كل الفترة من 1995 إلى 2004. وشهدت تلك الأسر ارتفاعاً في خدمة مدفوعات الديون كنسبة مئوية من الدخل المتاح بمقدار حوالي 4% منذ عام 1995 إلى حوالي 20% أي أعلى من أي فئة دخل أخرى. وبطبيعة الحال اتضح أن أقل نسبة عبء للديون الأسرية لأصحاب الدخل العالية من 90 إلى 100%، حيث انخفضت نسبة الدين إلى الدخل المتاح إلى أقل من 10% كل هذا يشير إلى الطبيعة الطبقيّة لتوزيع الدين الاستهلاكي ويتضح ذلك في حالة الأسر المدينة التي تعاني من أعباء ديون ثقيلة.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 18.

الجدول رقم (6): أعباء الديون الأسرية ومدفوعات خدمة الديون كنسبة مئوية لدخل الأسرة

2004	2001	1998	1995	النسبة المئوية للدخل
18.2	16.1	18.7	19.1	أكبر من 20 %
16.7	15.8	16.5	17.0	39.9-20
19.4	17.1	18.6	15.6	59.9-40
18.5	16.8	19.1	17.9	79.9-60
17.3	17.8	16.8	16.6	89.9-80
9.3	8.1	10.3	9.5	100-90

Source: board of governor of federal reserve system, www.federal reserve.

ويوضح الجدول رقم (7) النسبة المئوية للأسر المدينة مقارنة بمدخلها والمتعلقة بالأسر التي لديها أعباء ديون تزيد عن 40 %، وأن تلك الضائقة المالية متلازمة بشكل عكسي مع الدخل وأن أكثر من ربع الأسر الفقيرة المدينة وخمسها في شريحة الأقل دخلا تعاني من أعباء ثقيلة من الديون وأن شريحة الخمسين التاليين والتي تتراوح النسبة المئوية لمدخلها ما بين 20% إلى 59.9% قد قاست من ارتفاع نسبة المديونية وأنتقل كاهلها أعباء ديون تتراكم بوتيرة متسارعة وذلك منذ عام 1995، وازداد عدد الأسر المدينة التي وقعت في فخ الديون إلى حوالي 19% في شريحة الخمس الثاني الأقل دخلا وإلى حوالي 14% في شريحة الخمس الوسط. وعلى النقيض من ذلك فإن الأسر المدرجة في دائرة ال 40% وهي الأسر ذات المداخل المرتفعة قد انخفضت التزاماتها المالية منذ عام 1995. وهكذا فإن الزيادة الحادة في الديون وعلاقتها بالدخل المتاح وما يترتب عليها من عوز مالي نجدها متأصلة في أسر ذوي الدخل المحدود وفي أسر الطبقة العاملة⁽¹⁾.

الجدول رقم (7): النسبة المئوية للأسر المدينة التي تزيد مدفوعات خدمة ديونها على 40% من مداخلها

2004	2001	1998	1995	النسبة المئوية للدخل
27.0	29.3	29.9	27.5	أكبر من 20%
18.6	16.6	18.3	18.0	39.9-20
13.7	12.3	15.8	9.9	59.9-40
7.1	6.5	9.8	7.7	79.9-60
2.4	3.5	3.5	4.7	89.9-80
1.8	2.0	2.8	2.3	100-90

Source: board of governor of federal reserve system, www.federal reserve.

(1) جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سابق، ص 38.

إن زيادة أعباء الديون الأسرية مهدت الطريق إلى تعثر هذه الأسر في تسديد أقساط ديونها أو عجزها الذي أدى في نهاية المطاف إلى إفلاسها. وبلغ عدد الأفراد الذين أعلنوا إفلاسهم خلال فترة ولاية G.W. BUSH ما يقارب من 5 ملايين شخص. وتعد سابقة لم يسجل لها مثيل من قبل خلال فترة رئاسية واحدة في البيت الأبيض. وبسبب قانون الإفلاس الذي تم تمريره من قبل الكونغرس عام 2005 انخفضت حالات الإفلاس مؤخرا على الأقل في المدى القصير، ولكن الأسر ظلت تعاني من ظروف قاهرة تجعل من الصعوبة بمكان أن تحرر أنفسها من قيود الديون التي تكبلها.

ويوضح الجدول رقم (8) النسبة المئوية للأسر المدينة في كل شريحة دخل وتأخرها أو تعثرها في تسديد أقساط ديونها (مدفوعات خدمة الديون) من 60 يوما أو أكثر، وجدير بالملاحظة أن شريحة الأسر التي تقل النسبة المئوية لدخلها عن 80% (مقارنة بدينها) قد ازدادت ديونها بشكل حاد من 1995، وعلى النقيض من ذلك فإن الأسر المدرجة ضمن شريحة 80% فأكثر قد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد الأسر المتأخرة عن تسديد أقساط ديونها المستحقة الدفع، ومن هنا نرى أن تطور الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قد انعكست سلبا على أسر الطبقة العاملة⁽¹⁾.

الجدول رقم (8): الأسر المتأخرة عن تسديد ديونها لأكثر من 60 يوما

النسبة المئوية للدخل	1995	1998	2001	2004
أكبر من 20%	10.2	12.9	13.4	15.9
20-39.9	10.1	12.3	11.7	13.8
40-59.9	8.7	10.0	7.9	10.4
60-79.9	6.6	5.9	4.0	7.1
80-89.9	2.8	3.6	2.6	2.3
90-100	1.0	1.6	1.3	0.3

Source: board of governor of federal reserve system, www.federal reserve.

إن الجزء الأكبر من الديون قد منحت بضمان السكن، الذي يمثل الأصول الأساسية للغالبية العظمى من الأسر، واستمرت الديون بضمان السكن في الارتفاع بشكل جنوني وتشير أرقام الديون المذكورة أعلاه أنه ما بين عام 1998 وعام 2001 قد ارتفع متوسط مبالغ هذه الديون بنسبة 38%، في حين أنه من عام 2001 إلى عام 2004 قد ارتفعت بشكل استثنائي بنسبة 27.3%، وحوالي 45% من ملاك المنازل اللذين لديهم رهن عقاري من الامتياز الأول first lien (أي امتياز أحقية الحجز على الممتلكات لاستئفاء الديون) قد قاموا بإعادة تمويل

⁽¹⁾ نفس الرجوع السابق، ص 39.

منازلهم - أي تجديد قروضهم- في الفترة من 2001 إلى 2004 (مقارنة ب 21% في السنوات الثلاث السابقة)، وكان أكثر من ثلث هذه الأموال المقترضة تتجاوز مبالغ إعادة التمويل، وأن المبالغ المتوسطة لأسهم الإضافية المستخلصة من المقترضين كانت حوالي 20.000 دولار، وعلى الرغم من الارتفاع السريع لأسعار المنازل في السنوات الأخيرة فإن نسبة أسهم ملكية المنازل إلى قيمة العقارات الحقيقية للأسر قد استمرت في الانخفاض من 68 % ما بين عامي 1980-1989 إلى 59% في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 وإلى 57 % في الفترة من عام 2000 إلى عام 2005، حيث أن أسعار المنازل قد ارتفعت بشكل خطير وبرزت ظاهرة الاقتراض على أساس الرهن العقاري⁽¹⁾.

لم يعد مبلغ الدفعة الأولى ضخماً عند شراء المنزل، حيث بلغ ما يدفعه المشترون لأول مرة عام 2005 هو 2 % فقط، وأن حوالي 43 % من المشترين لم يقدموا على دفع مقدم على الإطلاق، وكانت ثلث قروض الرهن العقاري الجديدة في عامي 2004 و 2005 بسعر فائدة متغير (وذلك بسبب أن الدفعات الأولى كانت أقل من القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة)، إن قروض الرهن العقاري ذات الفائدة القابلة لتغيير من المرجح أن يتم تغييرها بزيادة سعر الفائدة. وتغرق الأسرة العادية في مستنقع دين البطاقات الائتمانية credits cards، والجدير بالذكر أن هناك ما يقارب من ثلثي حاملي تلك البطاقات حالياً لديهم أرصدة مدينة ويدفعون مقابلها مبالغ كفاية أو رسوم تمويل كل شهر، وقد ارتفع معدل الرصيد المدين لكل حامل بطاقة إلى 4956 دولار في نهاية عالم 2005.

وشهدت السنوات الأخيرة قبل الأزمة تحولا في سوق بطاقات الائتمان من سعر الفائدة الثابت إلى سعر الفائدة المتغير، حين بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، وأصبح ثلثا حاملي بطاقات الائتمان سعر فائدة تمويل بطاقاتهم متغير خلال نصف عام، وفي فيفري 2006 قفز متوسط سعر الفائدة على البطاقات ذات الفائدة المتغيرة إلى 15.8 % بعد أن كان 12.8 % عام 2005.

وفي الوقت ذاته فإن نسبة أرباح مصدري بطاقات الائتمان المتمثلة بمبالغ فائدة التمويل قد ارتفعت من 28 % عام 2002 إلى 39% عام 2004، وأما أرصدة بطاقات الائتمان غير المسددة عام 2005 قد بلغت 838 مليار دولار، وانعكست آثار هذا الوضع بشدة على أسر الطبقة العاملة، وأسر الطبقة الوسطى.

هناك حقل آخر للاقتراض المتزايد وهو الاقتراض عن طريق الأقساط ويشمل القروض ذات الدفعات والشروط الثابتة مثل: قروض السيارات وقروض الطلبة، وهذان النوعان من القروض يمثلان أكبر مجالات القروض المقسطة، وخلال الفترة من عام 2001 إلى 2004، ارتفعت الديون المتعلقة بالقروض بنسبة 18.2 %، وكانت الأسر من ذوى الدخل المحدود هي أكثر تعرضا للاقتراض النهبي أو الضار predatory كالقروض مقابل

(1) نفس المرجع السابق، ص 40.

الرواتب وقروض السيارات وقروض الرهن العقاري وما إلى ذلك، وقد أدت الأزمة المالية المتفاقمة للقطاعات الاستهلاكية إلى نشوء جيش من محصلي الديون وشركات متخصصة في شراء الديون المتعثرة وتحصيلها وقد ازداد عددها من حوالي 12 شركة عام 1996 إلى أكثر من 500 شركة عام 2005⁽¹⁾. إنَّ ما يحدث هو نتيجة لعدم المساواة المتصاعدة في الدخل والثروة وركود الأجور الحقيقية أو بالأحرى انخفاضها وليس محاولات الأسر الاحتفاظ بمستوياتها المعيشية.

وقد كان زيادة الإنفاق والطلب على إعادة تمويل السكن الذي تطور منذ عقود هو العامل الرئيس الذي ساهم في انتعاش الاقتصاد مرة أخرى بعد انهيار سوق الأسهم عام 2000 والركود الذي ساد العام التالي. إلا أنَّ فقاعة ديون المساكن الأسرية"، يمكن أن تنفجر بسهولة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة ونتيجة الركود والانخفاض في أسعار المساكن، وبالفعل فإنَّ متوسط سعر المنزل الجديد قد انخفض على مدى أربعة شهور متتالية وانخفضت مبيعات المنازل الجديدة للأسرة الواحدة بمقدار 105 %، وهي أكبر نسبة انخفاض شهدتها قطاع السكن.

إنَّ الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح يعتمد على الاستهلاك في ظل حالة الركود في الاستثمار، وبسبب ضعف الأجور وبالتالي ضعف القوة الشرائية للمستهلك وعدم قدرة المستهلكين على الاستمرار في دعم فقاعة الديون الاستهلاكية، ومع تركيز الشركات على السوق الاستهلاكية للأغنياء في السنوات الأخيرة في حين أنَّ السوق الاستهلاكية للطبقات الدنيا والعامة (الاستهلاك الحدي) تكتنفها مخاطر الانهيار⁽²⁾. كل ذلك يعد من المخاوف الجدية التي تهدد الاقتصاد خاصة وأنَّ الشركات التي تتوفر على كم هائل من الأرباح غير الموزعة (500 مليار دولار وهي الآن تبلغ حوالي 440 مليار دولار)، تحجم على الإنفاق على الرغم من وجود الحوافز الخيالية ليس من منطلق مالي فقط ولكن من منطلق سعر الفائدة، للاستفادة من فترة ما بعد الفقاعة.

في الواقع ومع تضاعف فرص الاستثمار الحقيقي وعدم القدرة على زيادة صافي الصادرات مع باقي دول العالم، فإنَّ الاقتصاد الأمريكي سيتجه إلى ركود أعمق مع استمرار تراكم الديون والأزمات المستقبلية ويصبح استمرار النمو يتوقف على خلق المزيد من الفقاعات التي تهدد بالانفجار في نهاية المطاف⁽³⁾.

إنَّ مأساة الاقتصاد الأمريكي ليست في الإفراط في الاستهلاك، بل في السعي بشراسة للحصول على الثروة من قبل القلة على حساب جميع السكان، والإجابة الوحيدة تكمن في إعادة بناء ثورية للمجتمع بأكمله من جديد للوصول لحماية العمال وباقي فئات المجتمع من الإخفاقات السيئة للنظام⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 42.

(2) نفس المرجع السابق، ص 42.

(3) نفس المرجع السابق، ص 46.

(4) نفس المرجع السابق، ص 46.

خلاصة الفصل:

أدى صعود السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المرادف الإيديولوجي لرأس المال المالي الدولي على الصعيد العالمي إلى تزايد ضغوط رأس المال المتجه نحو العولمة - التحرير - التي تتعرض لها دولة الرفاه الاجتماعي، حيث أظهرت التجربة التاريخية لعصر العولمة أنّ سرعة تحرك رأس المال تحد كثيرا من قدرة حتى أغنى البلدان وأوفرها قوة على تطبيق سياسات يمكن من خلالها توفير أكبر لفرص العمل والنمو وتفادي الضغوط الدولية التي تفرض تلك السياسات ويتجلى ذلك في تراجع دولة الرفاه الاجتماعي وارتفاع البطالة، زيادة التفاوت في التوزيع للدخل والثروة وزيادة الفرق بين تطور الانتاجية ومستوى الأجور، فأصبحت الزيادات السريعة في عدم المساواة ضرورة متلازمة للحالة النوعية الجديدة لرأس المال وبالرغم من ذلك كانت تلك الآثار متفاوتة فيما بين البلدان الصناعية والمرتبطة بالقدرة على التكيف والتقليل من الآثار السلبية لعملية الانفتاح من خلال الاستجابات الفاعلة من جانب النخب على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى سياسة الرفاه.

في الولايات المتحدة الأمريكية - المثال الأبرز للتوجهات الليبرالية الجديدة- وفي ما يتعلق بمستوى الرفاهية الاقتصادية وتوزيع الدخل هناك اتجاه طويل المدى نحو عدم المساواة المتزايد والملاحظ في الأجور الحقيقية، حيث ازداد نصيب الدخل بعد خصم الضرائب للعائلات التي تمثل القمة ونسبتها 1%، من 8% عام 1979 إلى 14% عام 2004. وفي سبتمبر 2006 كان ما يملكه أغنى ستين أمريكيا ما يقارب 630 مليار دولار بزيادة تعادل 10% عن السنة السابقة⁽¹⁾. في المقابل وبالنسبة لمعظم العاملين الأمريكيين فإن تناقضات رأس المال بصيغة الأميلة قد شكلت موقفا يشبه إغلاق المنافذ أمامهم، حيث ارتفعت ديون الأسر الاستهلاكية بنسبة غير متكافئة مع مداخيلها المتاحة ومعاشات المتقاعدين والخدمات الحكومية للسكان (بما فيها التعليم). وارتفعت حصة العمال من الضرائب المدفوعة. وكانت عملية الحصول على المنازل عن طريق الاقتراض والزيادة في الاعتماد على الديون للأسر الأمريكية انعكاسا حقيقيا للوضع القائم كوسيلة للحفاظ على مستوى معيشتهم، في الوقت نفسه الذي تعاني أجورهم الحقيقية من الجمود أو الانخفاض حيث لا تزال في حالة ركود منذ جيل أو أكثر، وقد تحولت فقاعة الإسكان كقاعدة أساسية لعملية الأميلة إلى مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع تحول خطير في مسار التغير التكنولوجي بعيدا عن الانتاج ونحو نشاطات المضاربة والعقود قصيرة الأجل شملت تحديدا قطاعات الاقتصاد الجديد، وبما أن الاستهلاك الأمريكي هو مصدر الطلب العالمي الرئيسي مما يسهم بذلك في عولمة الأزمة.

إنّ تدهور الوضع الاقتصادي على مستوى البلدان الصناعية وبشكل حاد على مستوى الاقتصاد الأمريكي، مع إزالة كل القيود التي تحد من التحكم في نشاط الرأسمال المالي الدولي على حساب فئات عريضة من

(1) جون بيلامي، فرد ماغدوف، مرجع سابق، ص 109، 110، 111.

السكان، وانتزاع المزيد من الفائض، ومع تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى المزيد من مصادر عدم الاستقرار والضعف وذلك من خلال الأساليب المتعددة التي يستخدمها رأس المال في محاولة للتغلب على العوائق التي تواجه فرص الحصول على الأرباح المترتبة على الركود في ظل التراجع عن الاقتصاد الإنتاجي. كونت اتجاهات لا يمكنها الاستمرار دون حدوث تناقضات كبيرة في المستقبل، حيث العجز الكبير في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، والديون المتزايدة في كافة قطاعات الاقتصاد، وتحول القطاع المالي إلى المضاربة على نطاق واسع. ما يؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار خاصة في ظل استمرار نمو صناديق التحوط والمشتقات الائتمانية والتي ستترك أثرًا بالغًا على الاستقرار المالي وعلى النظام المالي العالمي من خلال زيادة احتمالات حدوث أزمات واضطرابات مالية حادة⁽¹⁾. ما يعني استمرار الركود في الأجل البعيد ومعه استمرار تدخل الحكومة في محاولة لإنقاذ النظام المالي ولو بشكل مؤقت، بينما نتفاقم الأزمة على نطاق واسع مهددة بتدمير الاقتصاد على المدى الطويل خاصة في ظل غياب آليات مؤسساتية دولية حقيقية جديدة لتعزيز قدرة الحكومات الوطنية في مواجهة القوى الاقتصادية العالمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 112.

تمهيد:

إن الصعوبة المزدوجة التي واجهت دول الجنوب هي أنها قد نهبت على نحو واسع، وأن الطريق الوحيد الذي ترك لها بعد ذلك كان طريق الدخول في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وقد اضطرت البلدان التي حاولت تصنيع أنفسها فعل ذلك في إطار سوق عالمية تغرقها البضائع الصناعية وبتزايد فيها ضغط وهيمنة رأس المال على الصعيد العالمي، عبر دفع دول الجنوب إلى التكيف مع متطلبات العولمة بإلغاء الضوابط والقيود والانفتاح على الاقتصاد العالمي والخصخصة، ومضمون هذه السياسات واضح: تصفية وابتلاع الدولة الوطنية عبر الشركات متعددة الجنسية، ما يتوافق والحالة النوعية الجديدة في وظيفة رأس المال.

في إطار هذه الآليات ظهر وبشكل واضح ضعف وصعوبة أداء الدولة من خلال تزايد عجز الموازنات وتدهور مؤشرات النمو الاقتصادي وتفاقم معدلات التضخم والبطالة ومشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة وارتفاع تكلفة القروض، في ظل صعوبة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، بسبب القيود المفروضة في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة... الخ. التي أثرت على مسارات التنمية والنمو، وبالتالي عدم قدرة دول الجنوب التكيف أمام المتغيرات الاقتصادية الدولية ومواجهة الصدمات الخارجية، أدى ذلك إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن سياسات الانفتاح الاقتصادي. ونظرا لفشل الجهود الدولية في تحديد المصالح المشتركة والتفاوض حول الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية الدولية تركز على آليات حقيقية، من أجل إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة، على مستوى الأنظمة الاقتصادية وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية، فإن ذلك لا يعني سوى مزيدا من تعميق الاختلال وعدم الاستقرار، وتبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحققت خلال العقود السابقة، خاصة مع تعاضد عوامل الاضطراب والأزمات، التي تهدد بمزيد من تدهور البيئة الاقتصادية العالمية. وبما أن الانعزال في الظروف الراهنة لم يعد الخيار المطروح، لأن التجارة والاستثمار الأجنبي والقروض والمساعدات ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية تدعم مشروع التنمية، تصبح بذلك الدولة المؤسسة الوحيدة القادرة على إدارة التغيير الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع من خلال تهيئة بيئة اقتصادية وتصميم سياسات وحوافز في إطار إستراتيجية متكاملة محورها الأساسي السوق الداخلية، وذلك ما أكدته تجارب عدد من دول الجنوب في مقدمتها الصين. وبناء على ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة

المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال

المبحث الثالث: أزمات الرأس المال المالي الدولي في دول الجنوب

المبحث الأول: إعادة الهيكلة وآليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة

تنظر برامج التكيف الهيكلي إلى الوضع الراهن للبلدان الجنوب من زاوية اختلال التوازن في ميزان المدفوعات (نظرة خارجية)، لهذا فهي تتجاهل جوهر المشكلة التي تواجهها هذه البلدان وواقع فشل التجارب التنموية التي تنتهجها في ظل العلاقات التاريخية بالرأس المال الدولي. وبغض النظر عن النصائح التي يجري تقديمها في برامج التكيف والمركزة على الجانب التقني الصرف، إلا أن المسعى الجوهري لكل تلك النصائح إنما يتركز على وهم إمكانية التغلب على مشكلة المديونية، وانتهاج نمط تنموي محدد من دون الاتكال على ما يوفره الرأس المال الدولي من رؤوس أموال وتكنولوجيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن نفس الكلمة أي - برامج التكيف الهيكلي - تظهر دون تغيير في توصيات السياسة الاقتصادية الموجهة للبلدان الصناعية والعالم الثالث وبلدان المعسكر السابق المدعو بالاشتراكي، أي إسقاط كامل للسياسة الاقتصادية الدولية. بمعنى أن المنعطف الليبرالي الجديد يولد مجموعة متماسكة ومتجانسة من الصفات، تكاد تكون نفسها في الشمال وفي الجنوب. فإذا كان الأمر في الشمال يتعلق بالقفز على بعض العقبات الدستورية، وبصقل المكتسبات الاجتماعية التي صاحبت نجاحات النمو - فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية-، باعتبارها تضعف شروط المردودية وتشكل حاجزا أمام التراكم الرأسمالي. إلا أنه في الجنوب أصبح تدخل الدولة بجميع أشكاله هدفا لـ " رسائل النوايا " تتفاوض عليها البلدان المدينة مع صندوق النقد الدولي الذي يفرض سياسة تعيق إمكانيات تحقيق تنمية حقيقية.

المطلب الأول: سياسات التكيف الهيكلي (أهداف، مراحل، نتائج)

فيما يخص كلمة تكيف بالنسبة لبلدان الجنوب، تتلخص المسألة في معرفة مع ماذا ينبغي التكيف وبأن البلدان النامية لا تستطيع أن تقلد ببساطة السياسات التي كانت تنتهجها البلدان الصناعية في الماضي يكون الجواب واضحا: لا يقدم التكيف الهيكلي إمكانيات حقيقية للتنمية، بل العكس هو صحيح. إلا أنه وفي حين أن الظروف السائدة في البلدان التي يتوجب عليها " التكيف " متباينة على نحو كبير،، يجري تطبيق الوصفة الاقتصادية نفسها على المستوى الكوني.

1-1- الأهداف المعلنة لقروض التكيف

إنّ جوهر ما يسمى بقروض التكيف تتضمنه المادة الأولى من ميثاق صندوق النقد الدولي: " ينبغي تعزيز النمو المتوازن للتجارة الدولية "، بهذا المعنى تحتاج البلدان التي تفوق وارداتها صادراتها للمساعدة المالية دوما حتى لا تستعبد من المبادلات الدولية، فلا مشتريات دون قرض، ووفق التفسير الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، لا تسمح تدخلاته لتلك البلدان بمواصلة المساهمة في المبادلات الدولية وحسب، بل أنها توصلها إلى زيادة تلك المشاركة عبر برامج تكيفية.

وفي ذلك استبعاد للفقرة الثانية من المادة الأولى: "والمساهمة بذلك في إقامة مستويات جديدة من العمل والدخل الحقيقي"، فالسياسات التي يوصي بها الصندوق والبنك تمضي تماما في الاتجاه المعاكس. كما تتضمن نصوص صندوق النقد الدولي: أنه يتوجب عليه " تبني سياسات تهدف لمساعدة أعضائه على حل مشكلاتهم في ميزان المدفوعات، وأنه سيتخذ إجراءات مناسبة للاستخدام المؤقت لموارده"، وفقا لذلك يتدخل الصندوق على نحو مباشر في مجال تحديد السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة (1).

بالنسبة للديون، يعتبر برنامج التكيف أفضل ضمان كي يتمكن بلد ما من مواصلة التسديد، وبالفعل، فالأولوية الكبرى لتلك البرامج هي إيرادات التصدير، نسبة كبيرة منها تسلك مباشرة طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدائنين الرئيسيين، ثم طريق المصارف الخاصة (نادي لندن)، والبلدان (نادي باريس). يتبع ذلك إصلاحات بنوية لضمان التسديد المنظم للديون، فتح جميع مجالات النشاط في بلد ما أمام علاقات التبادل التجارية ورؤوس الأموال الأجنبية، تحصين الشركات عابرة القومية ضد أي تأميم وضد أي إرغام نوعي يفرضه البلد المعني (2).

1-2-الديون والتكيف الهيكلي

حين يكون بلد ما مدينا، يستطيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إرغامه (وهو شكل من أشكال الابتزاز الاقتصادي) على إعادة توجيه سياسته في الاقتصاد الكلي، فلا تستطيع بذلك الدولة الانطلاق في سياسة اقتصادية وطنية مستقلة. ويمكن أن تؤدي سياسات صندوق النقد الدولي إلى زعزعة الاقتصاد الوطني وعدم الاستقرار على بتوقيف القروض قصيرة الأجل، للبلد العضو بحجة أن برنامج الإصلاح لم يتقدم على نحو كافي وهو ما حدث في الأرجنتين عام 2001. وفي هذا الإطار هناك مفارقة واضحة، تتمثل في أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعززان سيطرتهما على بلدان الجنوب، على الرغم من أن أهداف العودة للنمو المستديم لم تبلغ غايتها وعلى الرغم من ازدياد عدم الاستقرار المالي (3).

والهدف من تقديم القروض قصيرة الأجل (إعادة تمويل)، هو إرغام البلدان النامية على تسديد ديونها للمصارف التجارية والحكومات الأجنبية. فالقروض الكبيرة التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وممولون آخرون لكوريا الجنوبية، تايلاند، إندونيسيا، الفلبين، والبرازيل (1999، 2002، 2003)، والأرجنتين وتركيا (سنة 2000، 2002)، تهدف لتسديد الديون قصيرة الأجل التي تدين بها تلك البلدان (ولاسيما الشركات الخاصة) للمضاربين الكبار والمستثمرين المؤسسين في الشمال وفي المنطقة.

(1) ايريك توسان، مرجع سابق، ص 234.

(2) نفس المرجع السابق، ص 234، ص 235.

(3) نفس المرجع السابق، ص 335.

1-3- مسار التكيف الهيكلي

تمنح المؤسسات المالية الدولية القروض في إطار مسار للإصلاح الاقتصادي، قبل أن تجري مفاوضات القرض فعلا، الذي يفرض فيه هذا الأخير خطوطا سياسية موجهة ويقدم نصائح تقنية للحكومة دون وجود مسبق لأي دعم شكلي على هيئة قرض (حالة اندونيسيا مثلا). وفي هذا الإطار ترسم الحكومة مخططا لأولوياتها فيما يسمى "رسالة نوايا" وتحدد حكومة البلد المقترض رسميا محتوى هذه الوثيقة، لكن هذه الأخيرة تكتب على الدوام تحت إشراف مؤسسات "بريتون وودز". حيث يتم توزيع المهام بين المؤسستين الشقيقتين:

يهتم صندوق النقد الدولي بالمفاوضات المفتاحية للسياسة الهيكلية. من جانبه يتدخل البنك الدولي في مسار الإصلاح الهيكلي، علاوة على ذلك يكون البنك متواجدا أيضا في معظم الوزارات الهامة التي تقيم الإطار النوعي للتكيف الهيكلي، وتكون الإصلاحات في مجال الصحة والتعليم والصناعة والنقل والبيئة تحت سيطرة البنك.

يقسم التكيف الهيكلي إلى طورين متميزين، فبعد تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي "قصير الأجل"، يجري وضع عدد من الإصلاحات الهيكلية الأكثر أساسية (والتي يشار إليها على أنها ضرورية)، لكن كثيرا ما تنفذ تلك الإصلاحات بالتزامن مع مسار "تحقيق الاستقرار الاقتصادي" ⁽¹⁾.

الطور الأول: تحقيق الاستقرار قصير الأجل عبر خمس خطوات

1. تخفيض قيمة العملة ورفع أسعار الفائدة

أ- **تخفيض قيمة العملة:** يمثل تخفيض سعر العملة وتوحيد أسعار الصرف (بما في ذلك إلغاء التحكم بأسعار الصرف وبتعدد تلك الأسعار) أداة أساسية للسياسة الحكومية، ويعتبر خبراء صندوق النقد الدولي أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار. ويرجع ذلك إلى أنّ تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لارتفاع أسعار الواردات وفي ذات الوقت زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، مما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري، ما يمكن البلد من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت. إلا أنّ ذلك ليس محسوما إلى هذه الدرجة خاصة في ظروف الاقتصاديات الضعيفة، حيث يجب توفر شروط لنجاح التخفيض في سعر العملة من بينها مرونة الطلب العالمي على السلع الوطنية إضافة إلى مرونة العرض (مرونة الجهاز الإنتاجي) ... الخ.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 337.

ب- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يفرض صندوق النقد الدولي ارتفاعات كبيرة في أسعار الفائدة الحقيقية منها والاسمية، مما يؤثر على الأسعار المحلية، وتؤدي هذه السياسة إلى انهيار الائتمان سواء بالنسبة للزراعة أم الصناعة في البلاد، كما تؤدي أيضا إلى تقليص الاستهلاك من خلال التأثير على الأجور الحقيقية، ويبقى الإقراض قصير الأجل متاحا بالنسبة للتجارة الخارجية، غير أن القطاع المصرفي المحلي يميل للانفصال على الاقتصاد الحقيقي⁽¹⁾.

وعلى أساس منهج شو-مكنون SHAW و MC. KINNON في التحرير المالي، فإن ارتفاع أسعار الفائدة عن معدل التضخم يشجع الادخار وبالتالي الاستثمار. ويزيد أسعار الفائدة المدينة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك⁽²⁾. بينما في الواقع تحد سياسة أسعار الفائدة المرتفعة رأس المال لتوظيفه على شكل استثمارات صغيرة، وغالبا ما تواجه الشركات ديونا هائلة واجبة التسديد، تصل إلى حد الإفلاس، كما تتأثر السلطات الحكومية المدينة للسوق المحلية (الديون العامة الداخلية) بارتفاع أسعار الفائدة، فتزداد أعباءها على نحو كبير. كما أن فرض أسعار فائدة مرتفعة يمنع خلق فرص عمل حتى في أفضل الظروف⁽³⁾.

2. التقشف في الموازنة

يفرض صندوق النقد الدولي خطوطا أساسية محددة ويأخذ بالاعتبار عجز الموازنة، وكذلك تكوين النفقات الحكومية، تؤثر هذه الخطوط في الآن ذاته على الإنفاق الجاري وعلى الإنفاق التنموي، ويتضمن ذلك تسريحات للعاملين في القطاع العام واقتطاعات قاسية من مخصصات البرامج الاجتماعية، كما تطل جميع بنود الإنفاق العام.

في بداية أزمة الديون اقتصرت تدخلات المؤسسات المالية الدولية على تحديد هدف للعجز في الموازنة بغرض تحرير واردات الدولة لخدمة الديون. ومنذ نهاية الثمانينات، أصبح البنك الدولي يوجه هيكل الإنفاق الحكومي، وفي هذا السياق يصبح تكوين إنفاق كل وزارة تحت إشراف مؤسسات "بريتون وودز". وتصبح النفقات مرتبطة بهدف محدد، كما يعدل الإنفاق الاستثماري ويفرض برنامج الاستثمار الحكومي، وعلى الحكومات أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد مشاريعها الاستثمارية، تشمل تخفيض الإنفاق على البنية التحتية الضرورية، الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الأدنى. والانسحاب التدريجي للدولة من الخدمات الأساسية: الصحة والتعليم⁽⁴⁾.

(1) طارق فاروق الحصري، (2008): الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص 57، 58.

(2) نفس المرجع السابق، ص 57.

(3) ايريك توسان، مرجع السابق، ص 240.

(4) المرجع السابق، ص 241.

***عجز الموازنة هدف متحرك:**

يطبق صندوق النقد الدولي مفهوم الهدف المتحرك على عجز الموازنة، فيحدد بداية هدفا مقداره 5 % من الإنتاج المحلي الإجمالي. تصل الحكومة لهذا الهدف وفي مفاوضات لاحقة، أو في نفس اتفاق القرض، يخفض صندوق النقد الدولي الهدف إلى 3.5 % بحجة أن خطط الإنفاق الحكومية تضخمية. وما إن يتم التوصل إلى هدف الـ 3.5 % حتى يفرض صندوق النقد الدولي خفض عجز الموازنة إلى 1.5 %، والدافع الأساسي لهذه العملية واضح: ينبغي تحرير واردات الدولة كي يكون تسديد خدمة الديون الخارجية ممكنا⁽¹⁾.

"تأسس صندوق النقد الدولي على خلفية الاعتقاد بأن الأسواق كثيرا ما تخفق، وضرورة تبني سياسات اقتصادية توسعية من طرف الدولة. واليوم، لم يعد يزودها كقاعدة عامة بالأموال إلا إذا انتهجت سياسات تقشفية كتقليص العجز، زيادة الضرائب أو رفع أسعار الفائدة... لا بد أن كينز ينقلب في قبره وهو يرى ما جرى لإبنه" [جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، 2002].

3. تحرير الأسعار

إنّ الهدف النهائي من تحرير الأسعار هو إزالة العوائق التي تحول دون توازي الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية، وهذا ما لا يكون في صالح دول الجنوب التي تتطلع إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية⁽²⁾. كما أنّ لتحرير الأسعار تأثير اقتصادي مباشر على بنية التكاليف في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي. في الوقت الذي تغزو فيه منتجات زراعية أوروبية أو أمريكية شمالية السوق المحلية مستفيدة من الدعم، الذي يؤدي إلى خفض عائدات المزارعين المحليين أو إفلاسهم.

4. رفع أسعار المنتجات النفطية والخدمات الحكومية

يؤدي رفع أسعار المحروقات والخدمات الحكومية إلى زعزعة وضع المنتجين المحليين. من خلال التأثير على هيكل تكاليف الصناعة المحلية والزراعة كارتفاع تكاليف النقل... الخ، بهذه الخطوة، تصبح جميع أشكال الخدمات التي تقدمها الدولة مأجورة وتحول إلى القطاع الخاص⁽³⁾. فيصبح الأمر لا يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وحسب، بل كذلك بالمواصلات (الطرق، السكك الحديدية، المرافق، والاتصالات والكهرباء والمياه)، وفي هذه الحالة يكون تدخل القطاع الخاص على مستوى الإدارة أو التمويل أو الملكية ضروريا لمنح استثمار البنية التحتية طابعا تجاريا " [البنك الدولي 1994].

(1) نفس المرجع السابق، ص 242.

(2) طارق فاروق الحصري، ص 72.

(3) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 243.

5. إلغاء ربط الأجور بالأسعار

إنّ إلغاء ربط الأجور الحقيقية وتحرير سوق العمل، يعني إلغاء بنود تكيفها مع تكاليف العيش من الاتفاقيات الجماعية، والسعي لإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور. يقابلها تقريب الأسعار السائدة في بلدان الجنوب، لتصل إلى الأسعار المطبقة في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة (وتتجاوزها في حالات معينة)، في حين تتباين الأجور الحقيقية بين خمس (بالنسبة لكوريا الجنوبية أو جمهورية التشيك على سبيل المثال) وجزء من عشرين (بالنسبة لمالي أو هايتي) من الأجور المدفوعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة⁽¹⁾.

الطور الثاني: التكيف الهيكلي بحد ذاته

يلي تطبيق ما يدعى بـ "تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي بالضرورة تطبيق إصلاحات هيكلية تعتبرها الهيئات المالية الدولية " ضرورية"، حيث يشجع "البنك الدولي الإصلاحات الاقتصادية عبر قروض التكيف الهيكلي التي يمنحها وقروض التكيف القطاعي وتسهيلات النمو وتقليص الفقر. وتتضمن إجراءات الإصلاح الهيكلي:

1. تحرير التجارة

في الغالب يكون لإرغام بلد نامي على الانفتاح أمام المنتجات المستوردة التي ستنافس بعض صناعاته الضعيفة جدا، عواقب وخيمة اجتماعية واقتصادية. في الوقت الذي أثبتت فيه التجارب التاريخية أن معظم البلدان الصناعية المتقدمة - ومن بينها الولايات المتحدة واليابان - بنت اقتصادها عبر حماية بعض فروعها بمهارة وانتقائية، إلى الوقت الذي أصبحت فيه قوية بما يكفي كي تتحمل المنافسة الخارجية.

في الواقع، يؤدي تحرير التجارة إلى انهيار الإنتاج الصناعي المخصص للسوق المحلية، وإلى فك ارتباط رأس المال المحلي بأنشطته الإنتاجية الأصلية - تأثير الإزاحة⁽²⁾. إضافة إلى تدمير فرص العمل على نحو منهجي قبل أن يتمكن القطاعان الزراعي والصناعي من الشروع في ديناميكية نمو وفق فرص عمل جديدة، نتيجة عدم القدرة على الصمود أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية المدعومة بقوة.

2. تحرير النظام المصرفي، استقلالية المصرف المركزي، التخلي عن التحكم بحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف

وتتضمن اتخاذ إجراءات لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وإعادة هيكلة البنوك العامة في مرحلة أولى ثم تخصيصها في مرحلة ثانية. ويمكن أن يؤدي فرض خصخصة المصارف الحكومية ورفع القيود عن النظام المصرفي التجاري والسماح للمصارف التجارية الأجنبية بالدخول الحر إلى القطاعات المصرفية المحلية إلى

(1) إيريك توسان، المرجع السابق، ص 243.

(2) نفس المرجع السابق، ص 244.

زعزعة استقرار المؤسسات المصرفية الوطنية، سواء أكانت تابعة للدولة أم خاصة. ويتضمن تحرير النظام المصرفي: وضع سقف ائتمانية وإجراءات لتحسين إطار السياسة النقدية بتفعيل الأدوات غير المباشرة بواسطة الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي كبديل عن التدخل الإداري للدولة⁽¹⁾. حيث يصبح مستقلا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا يفترض عموما أن تفقد السلطات الحكومية السيطرة على السياسة النقدية وعلى أسعار الفائدة.

كما يطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتخلي عن التحكم بحركة رؤوس الأموال وبأسعار الصرف شرطا لمنح قروض التكيف لأن ذلك يؤدي إلى خلق مناخ ثقة تجاه المستثمرين المحتملين⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق قامت العديد من الدول النامية باتخاذ مجموعة من السياسات التي وفرت الظروف المناسبة والبيئة المواتية للنشاط المضارب، كإجراء عمليات تحرير مالي ونقدي واسعة، شملت التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية مع السماح بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية، وفتح الأسواق المالية في هذه الدول أمام المستثمر الأجنبي وزيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير مع الخارج (كان سعر الفائدة في اندونيسيا 17% وفي الفلبين 14% وكوريا الجنوبية 9% في عام 1995)، وتطبيق نظام "الدولة" بتثبيت أسعار صرف عملاتها اتجاه الدولار. وهو ما وفره ضمانا للمستثمرين الأجانب ضد مخاطر تقلبات هذه الأسعار، وبالتالي ضمان تحقيق أرباح من عملياتها وتحويلها إلى الخارج⁽³⁾. ويعني ذلك تحوّل البلدان التي توافق عليها إلى فرائس سهلة أمام هجمات المضاربة، علاوة على ذلك، فهما يسهلان التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال، ويشجعان أيضا على تحويل الأموال المرتبطة بالتجارة غير الشرعية، ويؤديان إلى تدفق الأموال القذرة، تحوّل بعد توجيهها نحو السوق المصرفية إلى أموال محلية لشراء أملاك حكومية وأراض عامة في إطار عمليات الخصخصة⁽⁴⁾.

"إنّ المطالبة بتحرير الأسواق المالية دون وجود أي دليل على أنّه ينشط النمو الاقتصادي يجعل البلدان النامية شبيهة بمراكب صغيرة، فمع التحرير السريع لأسواق رؤوس الأموال، نرميها في جو عاصف قبل أن تتمكن من سد الثقب في هيكلها ومن تعليم قبطانها مهنته ومن اصطحاب سترات النجاة إلى داخل المركب، وحتى في أحسن الأحوال، هنالك احتمال كبير للغرق حال تضربها موجة عالية " [جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، 2002].

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 57.

(2) ايريك توسان، مرجع سابق، ص 244، ص 245.

(3) رمزي زكي، (2000): المحنة الآسيوية، دار المدى، الكويت، ص 75.

(4) ايريك توسان، مرجع سابق، ص 245.

3. خصخصة الشركات الحكومية

في ظل اقتصاد العولمة، فإنّ الدعوة إلى الخصخصة وضرورات التوسع في مشروعات القطاع الخاص وإعطائه الدور المقرر في الاقتصاد الوطني، من خلال تصفية أو بيع القطاع العام وإزالة كل العوائق القانونية والضريبية⁽¹⁾. تجد تبريرها فيما يلي: التخلف وضعف الكفاءة في القطاع العام، فائض العمالة في القطاع العام وضعف التشديد في قوانين العمل، المؤسسات الخاسرة وزيادة الإنتاجية وقضية تعبئة موارد القطاع الخاص إضافة إلى مشكلة المديونية⁽²⁾.

وفيما يتعلق بدور الرأس المال الأجنبي أو ائتلاف شركات (رأس مال أجنبي ومحلي)، يكون هناك ميل أكبر للشركات ذات ربحية، حيث يوجه الجزء الأكبر من عائدات عمليات الخصخصة للمجموعات المالية الدولية، ويتمكن الدائنون الدوليون والشركات عابرة القومية من السيطرة على المؤسسات التي تملكها الدولة دون أي استثمار فعلي عمليا (الأرجنتين مثلا)⁽³⁾.

4. الإصلاح الضريبي: تدخل في إطار إصلاحات السياسة المالية وتهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وتتضمن: إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية، وتحسين مرونة النظام وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة وفرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات⁽⁴⁾.

5. خصخصة الأراضي: تشجع هذه السياسة تركيز الأراضي في أيدي الأقلية. ويميل صغار المزارعين للتخلي عن الأراضي أو لرهنها، ليتحولوا في النهاية إلى مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين موسميين، أو أنهم يذهبون إلى المدينة - حالة إفريقيا، الهند، المكسيك (أراضي ejedo - الاخيدو في مطلع التسعينات)، مما يؤدي إلى فقدان مكتسبات تحققت بفضل تحولات ثورية. وتفيد خصخصة الأراضي في تسديد الديون. وبالفعل، يزود بيع الأراضي العامة الدولة بمداخل تحول إلى الدائنين الدوليين⁽⁵⁾.

6. سوق العمل

يوصي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بجعل تشريعات سوق العمل (التي تكتسبها عموما الحركة العمالية بفضل نضالاتها) أكثر مرونة. لزيادة حراك اليد العاملة وإعادة تخصيصها لتخفيض البطالة. وبالنسبة للأجور يعتبر البنك أنّ الحد الأدنى للأجور مرتفع بالنسبة لدخل البلد وبالنسبة للأجور الأخرى، لدرجة أن زيادة طفيفة

(1) ضياء مجيد الموسوي، (2003): الخصخصة والتصحّيات الهيكلية، شباب الجامعة، الجزائر، ص20، ص 29.

(2) أ.د. عبد الأمير السعد، (جويلية 1990): قضايا القطاع العام والخاص والتنمية، مجلة دراسات عربية، عدد 9، ص 76، ص 77.

(3) ايريك توسان، مرجع سابق، ص 246.

(4) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 56.

(5) ايريك توسان، مرجع سابق، ص 246، ص 247.

تخفض العمالة. ويعتبر البنك أنه يمكن أن يكون للحد الأدنى للدخل فائدة في البلدان الصناعية، لكنه صعب التبرير في البلدان متوسطة أو منخفضة الدخل. كما تشمل هذه البرامج أيضا أنظمة التقاعد من خلال تشجيع زيادة التوفير التقاعدي بالرسكلة، يتزايد فيها صناديق التقاعد الخاصة وتتناقص صناديق التقاعد بالنسبة للدولة (التقاعدية). وفي العقدين الأخيرين، تطوّرت بقوة صناديق التقاعد الخاصة بتشجيع من البنك الدولي ورأس المال الكبير، ولاسيما في تشيلي والأرجنتين والمكسيك، وكذلك في إفريقيا الجنوبية وفي أوروبا الشرقية وفي بعض بلدان آسيا، وذلك بالرغم من الاعتراف بأنّ العديد من الأنظمة الممولة جزئيا بالرسكلة قد تآكلت أموالها، إما بالاختلاس أو بسبب ضعف مردود تلك الأموال، ما جعل الخدمات التي وعدت بها مستحيلة، غير أن هذا الاعتراف لم يدفع البنك الدولي لمراجعة موقفه.

فقد انتهى إصلاح نظام التقاعد في الأرجنتين، المطبق منذ التسعينات بإدارة صندوق النقد الدولي بكارثة، حين تم توظيف جزء كبير من المدخرات التقاعدية في سندات الدين العام للأرجنتين. وقد أدى تدهور قيمة العملة في مطلع 2002 وتعليق تسديد الديون إلى ذوبان مدخرات العاملين الأرجنتينيين⁽¹⁾.

*الفقر وشبكات الضمان الاجتماعي:

تخلت مؤسسات "بريتون وودز" عن فكرة محاربة الفقر أو تخفيفه على نحو عام، وأصبح الحديث عن " إدارة الفقر ". في الوقت الذي تجري فيه اقتطاعات في النفقات الاجتماعية، تحدد برامج موجهة للسكان الأكثر عوزا. غير أن تلك البرامج الموجهة تترافق مع " استرداد التكاليف " و " خصخصة " الرعاية الصحية والتعليم. وتحت غطاء " شبكة الضمان الاجتماعي " وهي سياسة مؤقتة وغير دائمة تهدف لمواجهة الآثار السلبية للانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق الذي تنسحب من خلاله الدولة من قطاعات عديدة، كما أنّ هذه الشبكات أو الصناديق محدودة الموارد ومقيدة بشروط الجهات المانحة يجري من خلالها الحفاظ على الحد الأدنى لبقاء هش للسكان.

*الإدارة الرشيدة -الحوكمة-: حيث يترافق منح القروض صراحة مع شروط سياسية، من بينها الإدارة الرشيدة، وعلى الرغم من أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي يفترض على الدوام تعزيز أداة صارمة للدولة، لكن يجري فرض واجهة " مقرطة " باعتماد الشفافية بوصفها تتلاءم مع حرية السوق⁽²⁾.

المطلب الثاني: تقييم مسار التكيف الهيكلي في دول الجنوب-سياسة نزع التصنيع-

من خلال ما تتضمنه برامج أو سياسات التكيف الهيكلي المطبقة حرفيا في دول الجنوب، يمكن القول أنها وبالصيغة التي تتم بها لا تؤدي إلى مسار تنموي تراكمي تستطيع هذه البلدان عبه تقليص المسافة (الفجوة)

(1) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 248.

(2) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 249.

بينها وبين القوى الصناعية في الشمال، ويظهر ذلك من خلال تفاقم الخلل التجاري بسبب طبيعة صادرات البلدان التي خضعت لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي إلى الأسواق الدولية، فدول أمريكا اللاتينية مثلا وعلى الرغم من درجة التصنيع لتلك البلدان فهي لا تزال تقبع بعيدا خلف بلدان الشمال، بل إن الأمر أسوأ فالفجوة تتسع بإطرء لأن ما تصدره هذه البلدان في السنوات الأخيرة من منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة (منتجات أولية) أقل مما كان في الماضي. فلا يمكن لبلد أن ينمو دون تعزيز للسوق المحلية وعدالة توزيع الدخل، وهذا ما لم يؤخذ بعين الاعتبار من خلال الطريقة التي جرى بها التغيير والعبور من تنمية تديرها الدولة إلى تنمية تديرها السوق.

ولأن مسألة الدولة مركزية، وطالما لم يعد هناك لجوء لدور الدولة وأن الأسواق تركت لتحديد مصير الاقتصاد فستبقى النتائج الاقتصادية والاجتماعية غير مؤكدة. في ظل ما يحمله الاقتصاد العالمي من تناقضات بالدعوى إلى التحرير في الوقت الذي تهيمن فيه الشركات عابرة القومية. فلقد أدخل نظام تحويل رأس المال إلى الدول المدينة في السبعينات عبر الخصخصة والقروض المقدمة للقطاع الخاص، أما القطاع العام فيسدد الديون كي يتيح للقطاع الخاص الاستدانة من جديد.

إن هذه السياسة تحرف الاستثمار الحكومي نحو خدمة الديون ونفقات أخرى غير إنتاجية، وتؤدي إلى مسار يشمل إلغاء التأمين وتبني الخصخصة، وهو ليس سوى مرحلة نحو سيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعة والزراعة والنشاطات الإستخراجية والبنية التحتية -سياسات نزع التصنيع-. فالصناعات التي تنتج بضائع للسوق المحلية تعاني من الركود أو التراجع، وذلك سواء أبقيت تحت السيطرة الوطنية أم جرى بيعها للرأس المال الأجنبي، الذي نادرا ما يتضمن مجيئه استثمارات تهدف لزيادة الإنتاجية والتشغيل في آن معا. صحيح أن هناك بعض الاستثناءات، كصناعة السيارات في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وبعض الاستثمارات في قطاع النفط، لكنها هامشية وتشكل في معظمها حلقات تابعة للاحتكارات الدولية.

ويمكن وصف هذا التحول التراجعي عن سياسة التصنيع كما يلي: تركز الاستثمارات الجديدة على قطاعات منافسة دوليا، وتؤدي إلى فك ارتباط المجمع الصناعي المحلي القديم الذي تطوّر في بلدان معينة منذ فترة ما بين الحربين وفي السنوات العشرين التالية للحرب العالمية الثانية، والنتائج متعددة، فعلى سبيل المثال يهاجم كل تطور هندسي يركز على تكيف الإنتاج للسوق المحلية مع التقنية، كما تتراجع نشاطات الأبحاث والتطوير، وبهذا حل النموذج الصناعي القائم على التجميع والتركيب محل النموذج السابق الهادف لتصنيع متكامل على الأقل بالنسبة لبلدان الجنوب الأكثر تقدما (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك،...).

كما أن سياسات التكيف في بعدها المتعلق بتحرير حركة رؤوس الأموال لا تقدم أي نتيجة ايجابية مستديمة للبلدان التي تطبقها، والخلاصة التي صيغت حول الأسواق الناشئة أن تحرير حركة رؤوس الأموال على المدى

القصير لا يقتصر على عدم مساهمته إلا بصورة ضئيلة في الواردات الصافية لرؤوس الأموال بل هو كذلك مصدر هام لعدم الاستقرار⁽¹⁾.

2-1- سياسات التكيف الهيكلي والنموذجي الإنتاجي - النمو الاقتصادي -

بالنسبة للهيئات المالية الدولية النمو الاقتصادي هو الشرط اللازم للتنمية ومرادف لها بناء على مؤشرين اثنين: معدل النمو وتسديد الديون، وكأَنَّ موارد الأرض غير محدودة، وأنَّ البيئة قادرة على تحمل جميع انتهاكات الإجراءات الصناعية المستخدمة في إطار النماذج الإنتاجية، وأنَّ التقدم التقني كفيل بحل جميع المشكلات البيئية. فبالنسبة للمؤشر الأول -معدل النمو- فهو مبني على التوقعات بالرغم من أنَّ النتيجة واضحة، خاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية عندما تتنافس جميع البلدان (الجنوب) لزيادة حجم صادراتها يقابله انخفاض الطلب في أكثر البلدان تصنيعاً. إضافة إلى رفع أسعار الفائدة من جانب وتخفيض الأجور ومداخل صغار المنتجين فيها من جانب آخر؟ ولأنَّ ارتفاع الصادرات هو الوسيلة الوحيدة لإحراز معدل نمو مرتفع، في الوقت الذي انهارت فيه السوق الداخلية بسبب سياسات التكيف. إلا أن ذلك غير ممكن عموماً بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية في السوق العالمية.

أما المؤشر الثاني (أو الكاشف الثاني) المتعلق بتسديد الديون سواء الخارجية أو الداخلية، العامة أو الخاصة، حتى وإن كانت تتنوع في تطبيقها وفي معناها، تمثل عبئاً فائضاً من الالتزامات بالنسبة للمجتمع والبيئة تتباين عواقبها: (1) الهشاشة أمام الخارج والتبعية الاقتصادية للبلاد، (2) ارتفاع المبالغ الواجب تسديدها بالعملة الصعبة (سواء في الحاضر أو في المستقبل)، (3) فقدان السيادة والخضوع لاستراتيجيات الرأسمال المالي الدولي والقوى العظمى المهيمنة، (4) التضحية بالفقراء المجريين من الحماية الذين لم يحصلوا على منافع الفترات التي تمت فيها الاستدانة والذين يتنقل على كاهلهم عبء تسديدها⁽²⁾.

2-2- الآثار السلبية لسياسات توافق واشنطن في دول الجنوب

إنَّ تيار الليبرالية الجديدة من خلال مؤسساته الرسمية وغير الرسمية يعترف كون سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي تلقي بآثار سلبية واضحة المعاني على مشروع التنمية في المدى القصير، وفي نفس الوقت يمكن لهذه السياسات أن تتحول من المنحى السلبي إلى المنحى الإيجابي على المدى المتوسط والطويل، من خلال فتح المجال واسعاً أمام حركة رؤوس الأموال والمشروعات للتوجه نحو المناطق التي يجري فيها تطبيق تلك السياسات، بالإضافة إلى ذلك فإن فتح الأبواب الوطنية أمام السلع والمنتجات الأجنبية يمكن لها أن تخلق مناخ تنافسي بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية، مما يسهل اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.

(1) إيريك توسان، المرجع السابق، ص 288، ص 296.

(2) نفس المرجع السابق، ص 208.

في الواقع فإنّ التدفقات النقدية والمالية تتبع قدرة البلدان على الاعتماد على مواردها الذاتية وعلى حسن تأهيل القوى البشرية، بمعنى أن المؤشر الأساسي لهذه التدفقات هو أن يكون البلد قد وضع قدميه على مشروع تنمية سريعة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ قضية خلق مناخ تنافسي يتطلب أن تكون هذه الاقتصاديات في اندماج وليس إدماج مع السوق العالمي (منافسة متكافئة)، كما يتطلب أن تثبت السلعة الوطنية حضورها الداخلي وإلا بعكسه فإنّ مناخ المنافسة يمكن أن يقتلها ويتم إجهاضها قبل أن تكتمل مستلزمات حضورها الداخلي، ويفترض أننا إزاء هيكله مؤسسية للدولة وصلت إلى حد يسمح بملاحظة إمكانية الحماية والحصانة من كل العمليات المضاربية الدولية، التي يمكن لها أن تعصف بأي نجاح في مشروع التنمية.

إنّ الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسات على المدى القصير ليست آثار بسيطة ولا عرضية، بل إنها آثار عميقة يمكن أن تتراكم نتائجها السلبية إلى المدى المتوسط والطويل، مما يدفع بملاحظة تشوّهات اقتصادية واجتماعية غير قليلة، قد تؤدي إلى خلق أضرار بالغة بالقدرات البشرية ومستوى تأهيلها، بمعنى أن هذه السياسات لا يمكن أن تكون بديلا أو مرادفا لمشروع التنمية الوطني ولا تشكل أداة مناسبة لانطلاق التنمية، لأن المقرر الأساسي في التنمية هو السوق الداخلي [أمير السعد].

لقد تغيّرت سياسة البنك الدولي من البحث عن دور ايجابي للدولة في معالجة مواطن خلل الأسواق إلى أخرى تجعل الدولة السبب في حدوث ذلك الخلل، وسوء تخصيص الموارد وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز المستويات المتدنية للتنمية. أما صندوق النقد الدولي فقد تغيّرت سياسته من سياسات اقتصادية توسعية إلى أخرى انكماشية. وفي الوقت الذي كان يفترض فيه بالبنك الدولي أن يهتم فقط بقروض التنمية بعيدا عن قضايا التصحيح البنوي وبصندوق النقد الدولي أن يعمل فقط على معالجة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. نجد أن اقتصاد العولمة أعطى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدوارا جديدة ذات أبعاد إيديولوجية بحثة، من خلال التدخل في طبيعة النفقات العامة وسوق العمل والسياسات التجارية وتحرير أسواق رأس المال.

بناء على ذلك فإنّ أبرز الانتقادات التي وجّهت إلى سياسات توافق واشنطن⁽¹⁾ ما يلي:

1- إن هذه السياسات توصي بتحرير الأسواق المالية في غياب أي دليل على أن هذا التحرير ينشط النمو الاقتصادي.

2- إن تحرير الأسواق المالية وأسواق السلع والخدمات والاستثمارات أثبت بالتجربة عدم ملاءمتها للدول النامية التي لم تزل في المراحل الأولى للتطور الصناعي والتقني. ولا تملك مؤسسات قوية لضمان التحول إلى اقتصاد السوق.

(1) حميد الجميلي، مرجع سابق، ص 124، ص 125.

- 3- إن إكراه هذه البلدان على تحرير أسواقها وفتحها على مصرعيها أمام منتجات أجنبية ذات قدرة تنافسية عالية كان حكما بالقضاء على صناعتها الوطنية.
 - 4- إن تحطيم شبكات الأمن الاجتماعي وأنظمة الرعاية الاجتماعية في الدول النامية بسبب تطبيق سياسات توافق واشنطن جعل نسبة عالية من سكانها ينزلقون إلى هاوية الفقر والعوز.
 - 5- إن إطلاق الحرية الاقتصادية لم يجلب في معظم الأحيان النمو المنشود وإنما تدويل الأزمات، غسيل الأموال، الاستقطاب...إلخ.
 - 6- إن مناهج الخصخصة وبرامج التصحيح البنوي وتحرير الأسواق، خلق بطالة متنامية من خلال إلغاء الوظائف القائمة بسرعة أكبر من سرعة خلق وظائف جديدة، وقد أدى فتح الأسواق بسرعة مبالغ فيها أمام المنافسة قبل إرساء مؤسسات سوق قوية وقبل تحسين القدرة التنافسية للأسواق المحلية إلى زيادة معدلات البطالة وانكماش الاقتصاد الوطني وقتل الصناعات الوطنية وانتشار الفقر.
 - 7- إن البلدان التي حققت شيئا من النمو الاقتصادي في ظل إصلاحات السوق إنما تحقق فيها ذلك النمو لصالح طبقة الأغنياء، ولم يكن موجها للتنمية المستدامة مما فاقم التفاوتات بين الدول وداخل كل دولة.
 - 8- إن المؤسسات الدولية وسياستها المستوحاة من اقتصاد العولمة وسياسات -توافق واشنطن- لا تخدم الدول (الأمم) التي تمثلها، فصندوق النقد الدولي مؤسسة عامة، ولكن مرجعياتها تقارير سرية لا تعرض على الشعوب ولا تخدم مصالحها، وإنما تودع في خزائن البنوك المركزية، والقرارات التي تتخذها المؤسسات الدولية وثيقة الانسجام مع المصالح التجارية والمالية لأصحاب الشركات الكبرى واللفئات المحدودة في مراكز الرأسمالية العالمية.
 - 9- إن سياسات توافق واشنطن مبنية على مبدأ زيادة قدرة البلد النامي على تسديد ديونه وليس على زيادة رفاهيته وتنميته،
- وأخيرا، فإن الآثار السلبية لسياسات التكييف الهيكلية تتجلى حينما يجد فقراء العالم أن دولهم ملزمة بإلغاء دعم المحروقات وزيادة أسعار السلع التموينية ورفع الدعم عن الرعاية الاجتماعية وتقليص الإنفاق على الصحة والتعليم، وهم لا يجدون في هذه السياسات إلا ما يدفعهم إلى المزيد من العوز والفقر والتفكك الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 126.

المطلب الثالث: دول الجنوب في ظل الاتجاهات (آليات الهيمنة) الاقتصادية الدولية الجديدة

3-1 الاتجاه نحو الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي

في ظل سياسات -توافق واشنطن- تنتقل البلدان النامية في المجال الاقتصادي من مقومات السيادة الداخلية (الوطنية) للتبعية ضمن مجال الاقتصاد العالمي الذي تديره ثلاثية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية وصفقات التكنولوجيا وتوريد الأسلحة بمدى التزام الدولة المعنية بقواعد السلوك التي تحددها هذه المؤسسات دون أدنى مرونة أو تحريف، وبالسقوف التي تفرضها على مختلف الأنشطة والممارسات الوطنية والدولية، وقد تعززت هذه القواعد مع تزايد الدور المهيمن لهذه المؤسسات على الاقتصاد العالمي.

أولاً: الهيمنة من خلال برامج البنك الدولي

لقد سهّلت البرامج التي يفرضها البنك الدولي مقابل القروض التي يقدمها تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها، كما مكّنت جهود الشركات عابرة الوطنية من استغلال الموارد الطبيعية والهيمنة على آليات التسويق والتكنولوجيا والتصنيع والتجارة في البلدان النامية، ويمكن القول أن البنك الدولي أسهم في تمكين رأس المال من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية⁽¹⁾.

ثانياً: الهيمنة من خلال برامج صندوق النقد الدولي

يهدف الصندوق إلى فرض برامج التثبيت التي تنصب جميعها على تحقيق التحرير الاقتصادي عن طريق فرض إجراءات متنوعة كلها تبطش بانجازات البلدان النامية.

3-2- الهيمنة من خلال منظمة التجارة العالمية

منذ أن تأسست منظمة التجارة العالمية أصبحت هي الأخرى توظف لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات على النقيض من خطابها الإيديولوجي القائل بحرية التجارة والرقابة على العلاقات التجارية الدولية لصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة والسعي إلى القيام بدور مكمل لدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في كونها الحارس على إبقاء أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية، ضماناً لبقاء البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية بما يخدم اقتصاد القرن الحادي والعشرين، من خلال الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي.

وفي إطار هكذا تصورات ستشهد البلدان النامية: جيشاً من العاطلين، انحرافاً سلعياً واسع النطاق، انحرافاً اجتماعياً (يقصد بالانحراف الاجتماعي غزو البلدان النامية بسلع البلدان حديثة التصنيع)، زيادة فاتورة الغذاء، إلغاء شروط المكوّن المحلي للصناعات المملوكة للأجانب، زيادة تكلفه الإنتاج في البلدان النامية وهذا

(1) حميد الجميلي، (2013): العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار، مجلة المنتدى، العدد 257، عمان، الأردن، ص 257، 161.

يعني: تعطيل بناء القاعدة الاقتصادية في دول الجنوب وتقليص فرص العمل في البلدان النامية وزيادة معدلات البطالة.

إنّ استخدام التجارة كأداة في يد بعض البلدان المتقدمة النمو لفرض روابط غير مقبولة على البلدان النامية التي تعتمد على التجارة، يتعارض مع تحديد المصالح المشتركة والتفاوض حول الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية الدولية بروح التعاون المتجددة، ونظرا لمحدودية قدرة البلدان النامية على الولوج في التصدير التصنيعي فإن المجال يفتح واسعا للشركات متعددة الجنسية لتنتشأ حلقة من حلقات إنتاجها فيها⁽¹⁾.

إن وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية قد اتسع نطاقها إلى حد رسم إستراتيجية التنمية لشعوب العالم النامي.

3-3- أهداف الهيمنة من خلال الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي

أ- إن الخضوع لشروط المركزية يفضي في النهاية إلى أن تدوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتدع البلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمى الاقتصاد الذي أصبح عالميا.

ب- التآكل على مستوى السلطة الوطنية، وبناء نظام إنتاج معلوم يتجاوز نظم الإنتاج الوطني ويحل محلها، إذ تدوب فيه الاستقلالية الوطنية لصالح المركزية. مما يؤدي إلى تقليص دائرة الاقتصاد الوطني وتحديد سلطة القرار الاقتصادي الوطني.

ج- إن إخضاع اقتصاد الجنوب لشروط الإدارة المركزية الاقتصادية يؤدي إلى تفكيك القطاع العام، وتقليص سلطة الدولة لصالح رأس المال الأجنبي والشركات عابرة الوطنية.

د- جعل العالم النامي مجتمعات طرفية تتطور وفق شروط تطور مراكز الرأسمالية المتقدمة وشروط الاندماج التبعي في السوق العالمية.

هـ- دفع دول الجنوب عن مستقبلها التنموي خارج بيئتها الاقتصادية، أي تعطيل الفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة.

و- إحكام حلقات التبعية المالية والنقدية والتنموية والتكنولوجية والغذائية والتجارية.

ي- تعطيل عملية التنمية والدخول في العصرية وفق منهجها التنموي المستقل، بالاعتماد على التطور العلمي والتكنولوجي والدخول في بناء ثروات العصر فاعلا فيها ومنتجا لا مستهلكا، وفي هذا الإطار تفرض دول الشمال قيودا شديدة على حركة التنمية في البلدان النامية، خاصة ما يتعلق منها بقيود التكيف إزاء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية ومواجهة الصدمات الخارجية، تؤدي إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 171.

والنتيجة الأساسية أنّ: الاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات ويعمقها ويؤدي إلى تآكل الهيكليات للحلقات الأضعف في الاقتصاد العالمي، وتماسكها عند الحلقات الأقوى، وإذا كان خيار المركزية مفيدا في دول المركز من خلال السيطرة على التمويل والتكنولوجيا والمبادرة في الإنتاج الصناعي المتجدد فإنه يهمل مناطق طرفية واسعة النطاق في دول الجنوب⁽¹⁾.

ثانيا: الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي - الليبرالية الجديدة -

في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، يتم التسويق لنظريات تنمية جديدة تقوم على الأحادية والاختزالية والأدلجة والوصفات الجاهزة الأقل التصاقا بالواقع التنموي وأكثر سطحية في تشويه مشكلات الجنوب. والترويج لفكرة التنمية عن طريق اللّحاق بركب الرأسمالية وآلياتها ومنهج حياتها. وبالتالي العمل باتجاه: تفكيك القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية وإزالة نظم الرقابة الحكومية وفرض خيارات تنمية على البلدان النامية لإلحاق اقتصاديات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية القارية والإقليمية كخطوة نحو تدويل وعولمة الوحدات الإنتاجية والخدمية في اقتصاديات الجنوب تمهيدا لدمج هذه الوحدات في الاقتصاد العالمي دمجا تبعا⁽²⁾.

ثالثا: التوجه نحو تعويم مفهوم سيادة الاقتصادية للدولة - الأمة

يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى الانتقال من الاقتصاد الدولي، الذي يقوم على مرجعية الدولة القومية، إلى الاقتصاد الكوني الذي يركز على الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية التي تحل محل الدولية وتتولى إدارة شؤون الاقتصاد العالمي وتسييره، وبالتالي تعويم دور الدولة بوصفها محدا للهوية ومصدرا للسلطة الاقتصادية، وفي المقابل إطلاق العنان لقوى الليبرالية الاقتصادية من أجل تفكيك المفاهيم التقليدية للدولة، كمفهوم القطاع العام، ومفهوم التنمية المستقلة ومفهوم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية... الخ. وفي محاولة المنظومة الرأسمالية التركيز على إبعاد الدولة عن إدارة شؤونها الاقتصادية وتقليص مساحة تدخلها في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية، تركت المهام للشركات متعددة الهيئات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية وللاليات الأخرى الجديدة، وكانت عمليات التخصيص هي الإطار التمهيدي والخطوة الضرورية للعولمة الاقتصادية، بالرغم من الشكوك والتجارب التي أكدت أن التنمية لم ولن تتحقق عبر هذه الآليات، فالتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة. لذلك ستفضي العولمة الاقتصادية في نهاية الأمر إلى حالة من التوترات والتناقضات، خاصة بعد أن تعطل قدرة الدولة وسيادتها القومية على التشريع في نطاق سيادتها الجغرافية وتلزمها بالخضوع للتشريع العالمي ولاسيما فيما يتعلق بتحريك الموارد الاقتصادية والتحكم بحركة هذه الموارد.

(1) نفس المرجع السابق، ص 161.

(2) نفس المرجع السابق، ص 166.

ويحاول الخطاب الاقتصادي للعولمة التخفيف من وطأة اختفاء الدولة والقول أن تقليص دور الدولة بوصفها منتجا مباشرا للسلع والخدمات، لا يعني بالضرورة ضعف الحكومة وإنما العكس فهناك حاجة إلى جهاز حكومي أصغر حجما وأكثر كفاءة وتغيير دور الحكومة في العمل المباشر في مجال الاقتصاد إلى دور الحكم (الحكومة) في الأسواق الخاصة التنافسية.

وبيعني كل ذلك:

- إحلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب ومفاهيم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات بفكر تنموي معولم قائم على نماذج التنمية الكونية والوصفات الجاهزة ونظم إنتاجية معولمة -سقوط الخصوصية الوطنية -

- إخراج مفهوم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية من اللغة الدارجة ليحل محله مفهوم الاختراق الايجابي والترابط في الاقتصاد العالمي والاعتماد المتبادل. للسيطرة على موارد الكوكب وأنماط التصنيع والتكنولوجيا ونظم الإنتاج الكونية⁽¹⁾.

رابعا: الاتجاه نحو هيمنة الشركات متعددة الجنسية واحتكار التمويل (التمركز)

أكدت التجارب في العديد من الدول النامية، أن الشركات متعددة الجنسية قد دمرت توجهات التصنيع داخل هذه الاقتصاديات. فالانتشار الواسع لعمليات الخصخصة في دول العالم المتقدم والنامي، وجدت من خلاله هذه الشركات حقلا جديدا لنشاطاتها خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والمناجم والسياحة والخطوط الجوية والاتصالات والمصارف والتأمين وفي مقدمة هذه الشركات شركة " جنرال موتورز "، وأصبح بذلك الاقتصاد العالمي شديد التمركز من خلال تنامي دور الشركات عابرة القومية، وإدارته الخارجية إدارة اقتصادية شديدة المركزية، وقد أكدت التجارب الارتباط الشديد بين الاتجاهين (التركز والتمركز).

وتزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسية، يعود إلى عولمة الإنتاج والتكتلات، والاتجاه نحو تشكيل مناطق التجارة الحرة والفضاءات الاقتصادية والى تحرير الإجراءات المنظمة للاستثمار الأجنبي في إطار منظمة التجارة العالمية، واتساع نطاق عمليات الاندماج والتملك عابرة الحدود⁽²⁾.

خامسا: الاتجاه نحو تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية والإقليمية

من خلال الأقالمة المتدرجة في إطار تنظيم أحزمة نقل العولمة من خلال ربط أقاليم طرفية محددة بمراكز سيطرة معينة، يتم تعميق إدماج دول الجنوب في السوق العالمية بما يضمن هيمنة الشمال على اقتصاد الجنوب في القرن الحادي والعشرين.

(1) نفس المرجع السابق، ص 168.

(2) نفس المرجع السابق، ص 169.

وضمن الموجة الإقليمية وإعادة هندسة الاقتصاد العالمي، يجري تشكيل العديد من الفضاءات الاقتصادية الإقليمية كفضاءات تابعة لأحد الفضاءات الاقتصادية القارية، ويأتي تشكيلها ضمن برنامج إحقاق اقتصاديات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية، وإحقاق الأخير بالفضاء الأكبر مما سيؤدي إلى تعميق اندماج الجنوب بالاقتصاد العالمي اندماجا تبعيا وبما يسهل إدارة اقتصاد الجنوب إدارة اقتصادية مركزية.

يشكل ربط الجنوب بفضاءات إقليمية ضرورة يفرضها تطور التوسع الرأسمالي العالمي، ويعني ذلك فقدان بلدان الجنوب مقومات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي، وذوبان الخصائص الوطنية في المحيط العالمي وبروز نظام إنتاجي قائم على الخصائص العالمية ويلبي متطلبات التوسع المالي.

وبهذا الأسلوب تحاول الدول المتقدمة تحقيق أهدافها في الهيمنة على عالم الجنوب والسيطرة على تقسيم العمل الجديد وموارد الجنوب والأنماط التصنيعية والتكنولوجية⁽¹⁾.

المطلب الرابع: البعد الاستراتيجي لليبرالية الجديدة في دول الجنوب

4-1- قضية اللّحاق من منظور الليبرالية الجديدة

إن موقع أي بلد على الهرم يتحدد بمستوى تنافسية منتجاته في السوق العالمية والدول المسيطرة تستخدم في هذه المعركة غير المتكافئة احتكاراتها القائمة على قاعدة تكنولوجية جد متطورة ومؤسسات مالية التي تشكل الرأس المال المالي وتمثل القطاع المهمين والأكثر عولمة إضافة إلى احتكار حقل الاتصالات والإعلام والأسلحة الأكثر تقدما ودمارا، وقانون القيمة العالمي هو تعبير مكثف عن عمل هذه الاحتكارات، التي تبالغ في تثمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطاتها لمصلحة المركز وفي المقابل تقليل عائد العمل مما يعني تعطيل حركة التصنيع في دول الجنوب، والنتيجة توزيع في الدخل أكثر تفاوتاً من الماضي ومزيدياً من الاستقطاب والتبعية⁽²⁾.

إن خطابات التنمية الاقتصادية -فكرة اللّحاق- من منظور الليبرالية الجديدة تنطلق من تصور التاريخ الاقتصادي لجميع البلدان يسير وفق نمط تطوري واحد كل منها في زمن مختلف وبسرعة متغيرة، بمعنى أنّ البلدان النامية والمتخلفة إذا ما سارت على الطريق الذي اتبعته في السابق البلدان المسيطرة وكثرت اعتماد سياستها وخططها الاقتصادية، فإنها تتمتع آخر المطاف بوضع أو مرحلة مشابهة، ولكن هذه النظرة التطورية تخفق في رؤية حقيقة أنّ اقتصاديات البلدان المعروفة باسم البلدان المتطورة محددة ليس فقط بعوامل كمية

(1) نفس المرجع السابق، ص 175.

(2) سمير أمين، (2002): الاقتصاد السياسي للتنمية، مرجع سابق، ص 93.

معينة، أو من خلال بناها الداخلية بل واستنادا أيضا وهذا هو الأهم إلى مواقعها المسيطرة في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾، ولتوضيح ذلك:

إنّ تعاقب النماذج الاقتصادية منذ العصور الوسطى، تحددت كل منها بالقطاع المسيطر في الاقتصاد، حيث كان نموذج أول سيطرت فيه الزراعة واستخراج المواد الخام على الاقتصاد، ونموذج ثاني احتلت فيه الصناعة وإنتاج السلع المعمرة الموقع المسيطر والتميز، ونموذج ثالث وراهن يشكل فيه توفير الخدمات وتوظيف المعلومات قلب الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإنّ الموقع المسيطر انزلق من القطاع الأول إلى الثاني فالثالث، ومفهوم التحديث أو التصنيع يعني الانتقال من النموذج الأول إلى الثاني، من سيطرة الزراعة إلى سيطرة الصناعة، أما الانتقال من النموذج الثاني إلى الثالث، يطلق عليه اسم ما بعد الصناعة أو عصر المعلومات - اقتصاد المعرفة-. إن المؤشر الأوضح لعمليات التحول بين هذه النماذج الثلاثة يظهر في المقام الأول على الصعيد الكمي (النسبة المئوية من السكان المنخرطين في كل من هذه المجالات الإنتاجية أو إلى النسبة المئوية للقيمة المنتجة من قبل قطاعات الإنتاج المختلفة)، وبالفعل خلال السنوات المائة الأخيرة تأكدت هذه النظرة، إلا أنّ المؤشرات الكمية لا تستطيع أن تلتقط أيا من التحوّل الكيفي الحاصل في السير قدما من نموذج إلى آخر، وتقود إلى سوء فهم هذه النماذج الاقتصادية. ففي عملية التحديث والعبور نحو نموذج السيطرة الصناعية، لم يقف الأمر عند تدهور الإنتاج الزراعي كليا من حيث نسبة العاملين في القطاع أو على صعيد القيمة الإجمالية المنتجة، وإنما تعرضت الزراعة نفسها وهذا أهم للتحوّل إلى إنتاج صناعي - زراعة مصنّعة-، كما أنها لم تختف فقد بقيت أحد المكونات الأساسية للاقتصاديات الصناعية الحديثة، وينطبق هذا التحليل أيضا على عملية التحوّل (خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية) منذ أوائل السبعينات، بالانتقال من سيطرة الصناعة إلى سيطرة الخدمات، الذي يغطي دائرة واسعة من النشاطات (صحة، تعليم، مال، نقل، سياحة، إعلان...)، ويتميز بالدور المركزي للمعرفة والمعلومات والاتصالات، ولا يعني ذلك أن الإنتاج الصناعي سيتم الاستغناء عنه أو سيتوقف عن أن يؤدي دورا مهما، وكما قامت عملية التصنيع بتحويل الزراعة وجعلها أكثر إنتاجا، ستقوم الثورة المعلوماتية أيضا بتحويل الصناعة وجعلها أكثر إنتاجا، ويصبح التعامل مع التصنيع وكأنّه خدمة⁽²⁾.

من وجهة النظر الكمية يمكن تصور مجتمع ينتمي إلى القرن العشرين تكون أكثرية قوته العاملة مشغولة بالزراعة، أو المناجم وتكون أكثرية قيمته منتجة في هذين القطاعين (الهند، ونيجيريا)، في وضع شبيه بوضع مجتمع كان موجودا في إحدى مراحل الماضي (كما في انجلترا وفرنسا). يؤدي الوهم التاريخي إلى إقحام المقارنة في نوع من التسلسل الديناميكي، بحيث يصبح نظام اقتصادي معين شاغلا للمكانة أو المرتبة نفسها

(1) مايكل هارديت وانطونيو نيغري، مرجع سابق، ص 113.

(2) نفس المرجع السابق، ص 113، ص 114.

التي كان آخر يشغلها في مرحلة سابقة، وكأن الجميع ساروا على الخط نفسه، متقدمين نحو الاتجاه ذاته، أما من الناحية الكيفية أو النوعية أي على صعيد مواقعها في سياق علاقات القوة والسيطرة العالميين فإن هذه الاقتصاديات تحل مراتب يتعذر مقارنتها كلياً، ففي الحالة المبكرة (حالة فرنسا وإنجلترا في الماضي)، كان الإنتاج الزراعي موجوداً بوصفه القطاع المسيطر في مجاله الاقتصادي، وحين أصبح هذا الإنتاج في الحالة المتأخرة (حالة الهند ونيجيريا في القرن العشرين) تابعاً للصناعة في النظام العالمي فالاقتصاديان ليسا على المسار نفسه، بل في وضعين مختلفين جذرياً ومتناقضين من السيطرة إلى الخضوع والتبعية، وفي هذه المراتب التسلسلية المختلفة، تكون جملة من العوامل الاقتصادية مختلفة كلياً من حيث علاقات التبادل، التمويل وغيرها... الخ. وحتى يتمكن الاقتصاد الثاني من احتلال موقع مشابه لموقع الاقتصاد الأول لابد له من قلب علاقة القوة والوصول إلى موقع السيطرة في مجاله الاقتصادي المعاصر كما فعلت أوروبا في السابق، بعبارة أخرى لابد للتغيير التاريخي من أن يحصل على اعتراف من وجهة نظر علاقات القوة والسيطرة عبر المجال الاقتصادي كله. صحيح أن الإنتاج الصناعي مع تعرّضه للتدهور في البلدان المسيطرة وجرى تصديره عملياً إلى البلدان التابعة، من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى المكسيك وماليزيا ومثل هذه التغييرات والإزاحات الجغرافية، قد تقع البعض بأنّ هناك تنظيمًا عالمياً جديداً للمراحل الاقتصادية بحيث تكون البلدان المسيطرة ذات اقتصاديات خدمات معلوماتية، والبلدان التي تتبعها مباشرة ذات اقتصاديات صناعية والبلدان الأبعد والأكثر تعرضاً للإخضاع ذات اقتصاديات زراعية، ومن منظور مراحل التطور قد يعتقد أن بناء مصنع سيارات فورد في البرازيل في عقد التسعينات عن طريق التصدير المعاصر للإنتاج الصناعي قابل للمقارنة مع بناء مصنع سيارات فورد في ديترويت في عقد الثلاثينات، لأن لحظتي الإنتاج تنتمي إلى المرحلة الصناعية ذاتها. في الواقع فإن المصنعين غير قابلين للمقارنة، فمصنع سيارات ديترويت في الثلاثينات كان يتصدر الاقتصاد العالمي محتلاً موقعا مسيطراً ومنتجا أعلى القيم، أما مصنع سيارات التسعينات في البرازيل فلا يشغل إلا مرتبة تابعة في الاقتصاد العالمي.

لقد وجّهت انتقادات لهذه النظرة التطورية، صادرة عن نظريات التبعية والتخلف خلال عقد الستينات من القرن العشرين، وكانت مفيدة ومهمة لا لشيء إلا لأنها أكّدت حقيقة أن تطور أي نظام اقتصادي إقليمي أو وطني يعتمد إلى حد كبير على مكانه في تسلسل النظام الرأسمالي العالمي من حيث السيطرة والنفوذ. حيث ستواصل الأقاليم المسيطرة تطورها، كما ستبقى الأقاليم التابعة مستمرة في تخلفها بوصفها قطبين متداعمين في البنية العالمية للقوة، وهذا لا يعني أن الاقتصاديات التابعة لا تتطور أو أنها لا تتغير أو تنمو ولكن يعني أنها ستبقى تابعة في النظام العالمي، وقد تتمكن أقاليم منفردة في حالات معينة من تغيير مواقعها في الهرم، غير أن العبرة تكمن في أن الهرم يبقى هو العامل الحاسم بصرف النظر عن الطرف الذي يشغل هذا الموقع أو ذاك. ومنظري

التخلف أنفسهم يكرّرون وهما مماثلا عن التنمية الاقتصادية بالاعتماد على حقيقتين تاريخيتين ويستخلص منهما استنتاجا خاطئا. الحقيقة الأولى أن تخلف الاقتصاديات التابعة واستمرارها هو نتيجة لفرض كل أشكال السيطرة الامبريالية عن طريق دمجها بالشبكة العالمية للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة، والحقيقة الثانية أن الاقتصاديات المسيطرة حققت تطورها في عزلة نسبية وبقدر محدود فقط من التفاعل مع الاقتصاديات والشبكات العالمية الأخرى. وبالتالي فإن من شأن مشروع يحقق عزلة نسبية للاقتصاديات المتخلفة أن يتمخض إذن عن تطور هذه الاقتصاديات، وذلك تحت شعار تنمية حقيقية مستقلة كبديل عن التنمية التي يروج لها اقتصاديو البلدان الرأسمالية المسيطرة، وهذه الفكرة البديلة للتنمية مستندة إلى الوهم التاريخي نفسه الذي يشكل العمود الفقري لايدولوجيا التنمية السائدة التي تعارضها. لأنّ النزوع اليوم إلى نشوء سوق عالمية يدمر أي فكرة تقول بإمكانية عزل أو فك ارتباط أي بلد أو منطقة عن شبكات النفوذ العالمية، لأنّ ذلك لا يعني سوى مزيدا من العجز والهيمنة⁽¹⁾.

4-2- رفع راية تسليع كل شيء

يتعارض منطق تسليع كل شيء في ظل الليبرالية الجديدة مع مقتضيات مشروع التنمية الوطني، لأنّ ذلك يعني أنّ مجالات واسعة من الحياة الإنسانية بما فيها التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الثقافة لمنطق: السلعة - السوق، وباعتبار هذه المجالات حقوق مكتسبة عبر صراعات اجتماعية وتاريخية عنيفة فمن غير المعقول النظر إليها كسلعة. ويتجلى ذلك في استبعاد الفقراء من خدمات التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الثقافة، وتحولهم من كونهم رقم أساسي في مقتضيات المشروع الوطني للتنمية، إلى كونهم رقم هامشي لا يتعدى حدود كونهم متلقين للإحسان⁽²⁾، ما يحول دون تحقيق هدف التنمية المنشود. ويتجلى منطق التسليع في أربعة مظاهر أساسية:

أ- **التخصيص وتسليع العمل**: يعتبر تخصيص وتسليع ودمج الأصول التي لا تزال لحد الآن ملكية عامة. ملمحا بارزا من ملامح المشروع الليبرالي الجديد ويهدف إلى فتح آفاق جديدة أمام التراكم الرأسمالي في مجالات تعتبر حتى الآن خارج حدود حسابات الربحية كالاتصالات، الماء، الكهرباء والنقل... إلخ، كما تم تقليص أو محو أشكال حقوق الملكية المشتركة، مثل التعويضات التقاعدية والرعاية الصحية والتعليم والحماية من إصابات العمل التي كانت لزاما على الدولة وصاحب العمل، بدلا من ذلك يشتري الأفراد اليوم منتجات معروضة في الأسواق تباع حمايات وضمائم اجتماعية متنوعة، مع تحمل نفقات شراء المنتجات المالية في أسواق مالية متقلبة وخطرة. كما أن إقامة أسواق عمل مرنة زادت من هيمنة رأسمال المطلقة على العمل في ساحة السوق

(1) نفس المرجع السابق، ص 117، ص 118.

(2) أمير السعد، (2010): مآزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية، مجلة التواصل، العدد 26، ص 81.

الاقتصادي، الأمر الذي ترك قطاع كبيرا من القوة العاملة عاطلة عن العمل مع سوق لا تتوفر فيه إلا عقود قصيرة الأجل (نهب القاعدة الإنتاجية للمجتمع) ⁽¹⁾. إضافة إلى تسليع وخصخصة الأراضي (مقارنة حالي المكسيك والصين حيث يعتقد أن 70 مليون فلاح ابعدوا عن أراضيهم مؤخرا)، وأكثرها تدميرا على الإطلاق نظام الإقراض كوسيلة راديكالية للتراكم عن طريق سلب الملكية، كما يشكل التضخم أداة أساسية للسياسة الاقتصادية الدولية الجديدة للبلدان الرأسمالية المتطورة لحل تناقض التطور الرأسمالي، وترحيل ذلك بصيغة قانون القيمة العالمي، الذي يربط بين التقدم المستمر في الإنتاجية (عمليات إعادة إنتاج رأسمال) وبين آليات الإفجار من خلال زيادة تكاليف المعيشة بشكل متواصل. وقد ظهرت أساليب جديدة تدعم التراكم بواسطة النهب من خلال فرض الأجور على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع التي أقرتها اتفاقية TRIPS ضمن المنظمة العالمية للتجارة ⁽²⁾.

إن إعادة التسليع الظاهرة حاليا لقوة العمل ومنذ السبعينات وهي الفترة التي تزايدت فيها السيطرة للرأسمال المالي من خلال استبدال المعدلات العالية من التوسع المادي للثروة بشكل متزايد بالتدوير المالي والمتاجرة أدى إلى إعادة توزيع الثروة على الصعيد العالمي من العمال إلى الرأسماليين، من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، من المدنيين إلى الدائنين، من المستهلكين إلى الرأسماليين، من الرأسماليين الصغار إلى الرأسماليين الكبار، من دافعي الضرائب إلى الرأسماليين، وأخيرا من كل الرأسمال اللامالي إلى الرأسمال المالي ⁽³⁾.

ب- تسليع الأرض: إن السياسات الليبرالية الجديدة التي يشجعها رأسمال المالي الدولي قد أحبطت بشكل كبير جهود الحركات البيئية لتحسين علاقة المجتمع بشكل عام بالطبيعة، فلقد تآكل تشريع الحماية البيئية وفي غالب الأحيان لم يكن ملزما (اتفاقية KYOTO). وهذه العمليات المؤدية إلى الاستغلال المفرط والتدهور البيئي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمليات السياسية والاجتماعية -الاقتصادية، والتي تعد بحد ذاتها جزءا من الاقتصاد السياسي العالمي. ومن هنا يسود على نطاق واسع الإدراك بأن أساليب معظم المشاكل البيئية مرتبطة بصورة وثيقة بعمليات تكوين الثروات والمعارف والسلطة وتوزيعها، وبأنماط استهلاك الطاقة، وبالتصنيع والنمو السكاني، وبالوفرة والفقر، وفي هذا الصدد فإن عمليات العولمة والترابط في حقل الاقتصاد وغيره من مجالات الحياة تعطي القضايا البيئية وعلى نحو متزايد، بعدا عالميا ⁽⁴⁾.

إن علاقتنا بالأرض تمر بأزمة عميقة، لا يمكن للتوجهات الربحية القصيرة الأمد إلا أن تزيدها سوءا، ينتج عنها استنزاف المشاعات البيئية العالمية وتآكل المواطن والبيئات الطبيعية حيث أثبتت العديد من الدراسات أن

(1) نفس المرجع السابق، ص 262.

(2) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 261.

(3) روبرت اولبريتن ماكوتو ايتوه، مرجع سابق، ص 250.

(4) جون بيليس وستيف سميث، (2004): عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 654.

الاستهلاك الفعلي للقدرة الحيوية قد تجاوز مجموع القدرة الحيوية للكوكب أمام انتشار صيغ الإنتاج الزراعي عالي الكثافة الرأسمالية⁽¹⁾.

ج- تسليع النقد: في ظل سياسات التحرير تحول النظام المالي العالمي إلى أحد المراكز الرئيسية لنشاطات إعادة توزيع الثروة عبر المضاربة والسلب (بلغت القيمة الإجمالية لمجموع التعاملات المالية في أسواق العالم عام 1983 قيمة 2.3 بليون دولار يومياً، وارتفع الرقم إلى 130 بليون دولار عام 2001)، حيث أصبحت الملامح المركزية للنظام تتجلى في الترويج لعمليات بيع وشراء الأسهم وعمليات الاستثمار الوهمية، وتدمير الأصول المنهجي عبر التضخم، وتجريد الأصول عبر عمليات الدمج والاستحواذ، ورفع مستوى إفوائية الديون التي أدلت شعوباً بكاملها حتى في الدول الرأسمالية (إسبانيا، إيطاليا، اليونان...) وأدخلتها نظام السخرة لتسديد الديون⁽²⁾.

إن تسليع النقد وصل إلى النقطة التي يحتوي فيها اقتصاد الكازينو الآن الاقتصاد الحقيقي وأدى إلى زعزعة استقراره، محدثاً أزمات كارثية في كل أنحاء العالم. وتحولت أزمات الدين الحادة والمتكررة مع بداية الثمانينات والتسعينات إلى حالة مستوطنة (حالة دول أمريكا اللاتينية...)، وتشير التقديرات إلى أن شعوب الأطراف أرسلت إلى دائئها في المركز ما يعادل قيمة 50 خطة مارشال، أي أكثر من 4.6 بليون دولار منذ الثمانينات.

في الأزمة الآسيوية مثال واضح، حيث كانت الشركات الغربية واليابانية الكبيرة أكبر المستفيدين بداية مع التخفيضات الهائلة في سعر العملات الآسيوية، ثم الإصلاحات الليبرالية أدت إلى حدوث أكبر تحول شهده العالم في زمن السلم خلال الخمسين سنة الماضية من حيث ملكية الأصول وانتقالها للمالكين الأجانب وخصوصاً الأمريكيين. تتشابه هذه الحالة تماماً مع خلق البطالة المتعمد في فترات الركود بهدف إنتاج فائض في سوق العمل ووضعه خارج نطاق الاستخدام إلى حين يختار الرأسماليون استغلالها من جديد تحقيق أرباح هائلة من وراء استغلالها⁽³⁾.

يعني ذلك أنّ انجاز الليبرالية الجديدة الرئيس والجوهري يكمن في إعادة توزيع لا خلق الثروة والدخل.

(1) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، مرجع سابق، ص 109.

(2) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 263.

(3) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 265.

المبحث الثاني: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال -الأميلة -

خلال كل الجولات المتتالية من المفاوضات التجارية، كان الاتجاه العام نحو توحيد معايير الترتيبات التجارية عبر معاهدات دولية توجتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وكانت جولة الاوروغواي الأكثر حسما، فقد فتحت مجالات جديدة كاملة من التحرير التجاري، فيما كانت أهمية التصنيع تنقلص وأهمية الخدمات تزداد وتحديدا الخدمات المالية التي تعتبر مجال قوة للدول الصناعية، وهذا الانفتاح الأكبر على تدفق رأس المال (الأمريكي، الياباني، والأوروبي) وضع ضغوطات على كل الدول للاهتمام بنوعية مناخ الأعمال والاستثمار السائد فيها، باعتباره شرطا حاسما لنجاحها التنافسي، وكإجراء يضمن إيجاد مناخ موات للأعمال والاستثمار ازداد الدفع باتجاه تبني إصلاحات ليبرالية جديدة. كما لعب التخفيف التدريجي للحواجز الاصطناعية أمام حركة السلع ورأس المال، مثل الرسوم الجمركية والتحكم بسعر صرف العملات دورا مهما في هذا التحول، فارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة في أنحاء العالم كافة، وبشكل خاص في الدول الصناعية وعدد من الدول الناشئة، وفي ظل التحول النوعي في طبيعة التمويل الدولي ظهرت الأسواق المالية الناشئة، والتي لم تكن مؤهلة بما فيه الكفاية لمواكبة التطورات الحاصلة، فما كان مطلوبا من الدول النامية فيم يتعلق بفتح أسواقها المالية في الواقع يفوق إمكاناتها، فحصلت انحرافات على مستوى هذه الأسواق خاصة مع زيادة تدفقات المالية غير الإنتاجية- الرأسمالية المالية- التي كانت مصدرا لعدم الاستقرار بدلا من النمو في الوقت الذي خدمت فيه بالدرجة الأولى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية قصيرة الأجل ورأس مالها المالي.

المطلب الأول: دراسة أثر صعود الرأسمالية المالية - الأميلة -

ساهم الدفع باتجاه الليبرالية الجديدة في الثمانينات عبر وسائل تم تعزيزها لاحقا في التسعينات في تعريف الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال، والتي كان لها الأثر الكبير على حركة التصنيع في دول الجنوب. حيث استخدمت الولايات المتحدة سياسة الجزرة، علاوة على سياسة العصا في إغراء العديد من الدول بأفضلية الوصول إلى سوقها الاستهلاكي الهائل، لإقناعها بإصلاح اقتصادياتها على الطريقة الليبرالية الجديدة، وقد ساعدت هذه السياسات على إحداث انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينات، وفي ظل موجة الابتكارات التكنولوجية فيما يعرف باسم "الاقتصاد الجديد"، حيث بدا وكأن الولايات المتحدة وجدت الحل، وأن سياساتها جديدة بالإعجاب والمحاكاة. بينما كان السر الحقيقي وراء نجاح الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على ضخ معدلات عوائد عالية داخل الاقتصاد الأمريكي على عملياتها المالية وعمليات الشركات الكبيرة (سواء الاستثمارات المباشرة أم استثمارات الحافظة) في بقية أنحاء العالم. والوفرة التي حققتها الولايات المتحدة في التسعينات قامت في جزئها الأكبر على تدفق هذه العوائد من بقية مناطق العالم.

1-1- مجالات التحرير وأثرها على دول الجنوب (تحرير الخدمات وتقييد الصناعة)

كان الاتجاه نحو التحرير التجاري بشكل غير متوازن، فقد دفعت الولايات المتحدة البلدان الأخرى لفتح أسواقها في مجالات قوتها مثل صناعة الخدمات المالية، بينما مجالات كالبناء والخدمات البحرية وهما مجالاً فائدة للعديد من الدول النامية لم تشملها الاتفاقية الجديدة، والأسوأ أن تحرير الخدمات المالية كان ضاراً إلى حد كبير للدول النامية والضعيفة، حيث سيطرت المصارف الأجنبية على الأنظمة المصرفية في الدول النامية وحولت الأموال التي كدستها إلى الشركات الكبرى بدلاً من الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم⁽¹⁾.

كان إحدى المجالات الجديدة التي شملتها الترتيبات التجارية العالمية -حقوق الملكية الفكرية- مثل براءات الاختراع وحقوق النشر: فمثل هذه الخدمات كانت أيضاً مصدراً لدخل مهم جداً للشركات الأمريكية، وفي جولة الأوروغواي أصرت الولايات المتحدة على وجود أقوى حماية ممكنة للملكية الفكرية، وذلك للاعتقاد السائد أنه كلما قويت حقوق الملكية الفكرية زادت أرباح الشركات الأمريكية^{*}.

بالإضافة إلى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية كانت هناك جهود مبذولة للدفاع عن السرية المصرفية ما يعرف بمصارف الظل⁽²⁾.

كانت الزراعة مثلاً آخر من سياسة الوجهين المتأصلة في برنامج التحرير التجاري الذي دفعت الدول الصناعية (وتحديداً الولايات المتحدة) باتجاهه، فبالرغم من أن القطاع الزراعي هو القطاع المهم والأساسي للدول النامية حيث يمثل 40% من الناتج المحلي الإجمالي و 35% من الصادرات و 70% من العمالة، ويعتبر مكوناً أساسياً في التنمية الاقتصادية ويتوقف عليه حياة الملايين من السكان⁽³⁾، وعلى الرغم من الإصرار على ضرورة تقليص البلدان الأخرى القيود أمام منتجات الولايات المتحدة وإزالة الإعانات المالية على تلك المنتجات، أبقت الولايات المتحدة وأوروبا القيود أمام السلع المنتجة في الدول النامية، حيث أبقت على إعانات مالية هائلة لتشجيع المزارعين الأمريكيين والأوروبيين على المزيد من الإنتاج. ما يخفض الأسعار العالمية للمحاصيل التي تنتجها الدول النامية الفقيرة وتعتمد عليها، على سبيل المثال فإن الإعانات المالية لمحصول واحد من القطن، التي ذهبت إلى 25 ألف مزارع أمريكي معظمهم من الميسورين، تجاوزت في القيمة

(1) جوزيف ستيغلتز، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 218.

* في القرن التاسع عشر وأثناء النمو السريع لأمريكا، كانت توجه لها على الدوام اتهامات بسرقة حقوق الملكية الفكرية الأوروبية على نحو واسع، وفي خطاب إلى الكونغرس عام 1790 أشار جورج واشنطن بأن هدف تشريع البراءات كان أن تعطي "تشجيعاً فاعلاً" أيضاً لإدخال اختراعات جديدة مفيدة من الخارج، كما بالنسبة للاختراعات في الداخل، ولم يمنح المواطنين غير الأمريكيين حماية البراءات حتى العام 1836 بعد نجاحها في هذا المجال.

(2) جوزيف ستيغلتز، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 220.

(3) Joseph E. Stiglitz, (2005) : Pour un commerce mondial plus juste, Oxford, p 165.

القطن الذي أنتج، وخفضت السعر العالمي للقطن بشكل كبير، فالمزارعون الأمريكيون مسئولون عن ثلث الناتج العالمي الكلي، على الرغم من أن الإنتاج الأمريكي يكلف مرتين السعر الدولي المحدد ب 42 سنت لكل باون، وذلك على حساب المزارعين الأفارقة البالغ عددهم 10 ملايين والمعتمدين على القطن لأرزاقهم الضئيلة، وفقدت عدة بلدان إفريقية بين 1 % و 2 % من كامل دخلها، وهي كمية أكبر من المساعدات التي استلمتها هذه البلدان من الولايات المتحدة*، وكانت إعانات أوروبا المالية أكبر حتى من إعانات الولايات المتحدة، فالبقرة الأوروبية المتوسطة كانت تستلم دولارين في اليوم من الإعانات المالية وهو رقم صادم لأن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم⁽¹⁾. وقد عمق هذا الاتجاه الفجوة الكبيرة بين الخطاب حول التجارة الحرة والممارسات الفعلية.

في المفاوضات التجارية لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، كان هناك جدالا بأن الصين يجب أن تعتبر بلدا متقدما. وفي عام 1999 خلال المفاوضات أصرت الولايات المتحدة على ضرورة انفتاح سريع لسوق الصين المالية، ما يسمح على سبيل المثال، للمال المضارب القصير الأمد بالتدفق إليها وللمصارف الأمريكية ببيع مشتقاتها الخطرة، ورفضت الصين خاصة بعد الخراب الناتج عن أزمة 1997 في جنوب شرق آسيا الذي جلب تراجعات وحالات ركود رئيسية إلى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا، وفتحت الصين أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي أمام الراغبين في بناء المصانع وخلق الوظائف، ورفضت الصين الموافقة على تدفقات الأموال العائمة التي تجلب معها عدم الاستقرار بدلا من النمو، فما كان مطلوبا من الصين يفوق حدود إمكاناتها (قدراتها)، بالرغم من وجود من يدفع بهذا الاتجاه داخل الصين للإصلاح والتكامل الأقرب مع العالم، والإصرار على فتح الأسواق المالية كان يخدم المصالح المالية الأمريكية القصيرة الأجل. وبالتالي كان القرار يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة ومع الرأسمال المالي الدولي، وفي النهاية انضمت الصين للمنظمة مستفيدة من الوقت بعدم السماح لها بالدخول في البداية بعد تهيئة الاقتصاد للنظام التجاري الجديد - ويعني ذلك أنّ الصين حصلت على الوقت الإضافي الذي طلبته ورفضته الولايات المتحدة خلال المفاوضات⁽²⁾.

ولذلك من المناسب إبداء كل تحفظ من الدور المتوقع الذي يمكن أن ينجم عن التحرير التجاري في جانبه المالي تحديدا في تصنيع وتنمية البلدان المختلفة والنامية، ويعود ذلك إلى التباين في مستويات التنمية، ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أهمية توافر حركية عوامل الإنتاج وظروف المنافسة التامة من أجل تحقيق مكاسب من تحرير التجارة والأسواق المالية، ويتحدث Paul Krugman، عن التشوهات المحلية أو إخفاقات السوق

(1) جوزيف إ. ستيغلتر، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 220.

* استلمت مالي 37 مليون دولار من المساعدة، لكنها خسرت 43 مليون دولار بسبب تراجع أسعار القطن.

(2) جوزيف ستيغلتر، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 225، ص 226.

(الداخلية) يجعل سياسات التحرير التجاري غير مثلى⁽¹⁾، مما يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار ضرورات منح " خصم التكيف " وهو ما حصلت عليه الصين واستغلته بشكل أفضل.

1-2- نقائص الرأسمالية المالية - الأميلة-

في ظل المرحلة الراهنة أصبحت دول الجنوب ملزمة بتطبيق آليات الرأسمالية المالية ونقائصها، بالرغم من كونها بلدان بلا رأسماليين وبلا مؤسسات سوق. والنتيجة تدهور موقعها في الاقتصاد العالمي، وأصبحت مندمجة من موقع مختلف وتميبتها تنمية بالإنابة لصالح الشركات متعددة الجنسية.

فالرأسمالية المالية أضعفت قدرة الدولة على ممارسة الرقابة على الاقتصاد، وقيدت قواعد سلوكها الاقتصادي تجاه القضايا الاقتصادية الوطنية، وجعلت دولة الرفاه من مخلفات الماضي، عبر تقليص فرص التشغيل وتدمير وظائف قائمة من دون أن تخلق بدائل مما زاد من التهميش والإقصاء والفقر وتفاوت توزيع الدخل والثروة لصالح مجتمعات مراكز الرأسمالية العالمية ومؤسساتها وشركاتها، من خلال السيطرة على مجمل حركة رأسمال والسلع والخدمات في الأسواق العالمية، والتحكم في حركة التكنولوجيا وأنماط التصنيع عالمياً، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية الدولية تسهم في المزيد من نقائص الرأسمالية من خلال مشروطياتها وسياساتها الاقتصادية المشوهة والخاطئة وغير الملائمة.

1-3- مظاهر إعادة الهيكلة المالية وأثرها على دول الجنوب

إن دمج رأس المال في قوة العولمة التي أتاحتها التقانة ووسائل الاتصال، أفضى إلى التحول إلى الرأسمالية المالية - إعادة الهيكلة- تتحرك فيها رؤوس الأموال بين الأسواق والبورصات العالمية في منأى عن أنظمة الرقابة الحكومية في ظل الحكم العالمي للشركات ورأسمال المالي الدولي والمضاربيين الدوليين. وكان لمظاهر إعادة الهيكلة المالية تأثير كبير على دول الجنوب من خلال:

-تحويل الأزمات المالية وإتاحة الفرصة أمام المضاربيين الدوليين لتحويل اقتصاديات منتجة ومناطق برمتها إلى اقتصاديات محطمة فاقدة لاحتياجاتها ولإستقلالها الاقتصادي، على سبيل المثال من ضمن 282 شركة مدرجة في سوق جاكارتا للأوراق المالية، كانت عاملة مع مطلع عام 1998، لم تبق سوى 22 شركة قادرة على العمل بعد أزمة جنوب شرق آسيا التي نجم عنها انهيار العملة الوطنية، وقد وجد العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أن الرأسمال المالي الدولي القائم على السلب ونهب الثروات هو الذي يتحكم في اقتصاديات تلك الدول من دون الحصول على موافقتها. فآثار الأزمات المالية في دول الجنوب تعود بالفائدة على اقتصاديات دول المركز من خلال شراء أسهم الشركات المفلسة وتقديم القروض بشروط قاسية إلى جانب هبوط أسعار المواد الأولية، هبوط قيمة العملات...إلخ.

(1) زياري بلقاسم، (أفريل 2002): مداخلة بعنوان الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة، عنابة، ص 249.

- تمكين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات التمويل الدولية من إخضاع الاقتصاديات التي تقع ضحية المديونية لشروط قاسية للتحكم في الاقتصاد كما حصل في دول جنوب شرق آسيا.

- تقسيم الاقتصاد العالمي بين المراكز الرئيسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان بالإضافة إلى دول الأطراف التي تدور في فلكها. حيث تقوم دول المركز باجتذاب الأموال من شتى أنحاء العالم إلى أسواقها المالية وإعادة ضخ تلك الأموال إلى دول الجنوب بشكل مباشر في هيئة قروض أو استثمارات مالية (مباشر وغير مباشر) عبر الشركات متعددة الجنسية.

- اختفاء نظم الرقابة المالية على حركة رؤوس الأموال وبخاصة نظام السيطرة الحكومية على المضاربة. وإطلاق العنان للقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة المالية العالمية بالاستناد إلى الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة. وبعد أن أخذت المؤسسات والتشريعات الوطنية تتلاشى لتحل محلها مؤسسات وتشريعات كونية لم تعد الدول في ظلها قادرة على ضبط تحركات عناصر اقتصادياتها.

ولعل السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت في تسعينات القرن الماضي هو أن ربح الاستثمارات الأجنبية كان مستثمرا في أنشطة مضاربية في الأسواق المالية، بحيث تستطيع أن تغادر البلد في أي لحظة. وفي نطاق هذه الظاهرة - الرأسمالية المالية - تواجه بلدان الجنوب اليوم مرجعيات منظومة العولمة الليبرالية الجديدة التي باتت أكثر عداءا لتوجهات تلك البلدان وخصوصياتها التنموية، وفي هذا الإطار تخضع بلدان الجنوب لعولمة الفقر بدلا من عولمة التنمية من خلال نقل أعباء الأزمات إلى الطرف أو الحلقة الأضعف (دول الجنوب).

- ظهور النظام التجاري العالمي المستند إلى خطاب مزدوج ينسجم مع الحماية الانتقائية ويفتح أسواق دول الجنوب عنوة ويحمي الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، فيتم اختراق أنظمة الحماية لبلدان الجنوب وفي إطار ذلك يتعرض الأمن الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار⁽¹⁾.

1-4- أثر صعود المستثمرين المؤسسيين

إن تأكيد هيمنة الرأسمال المالي الدولي بصيغة - الأميلة - على أشكال الرأسمال الأخرى، لا يعني اختفاءها ولا يعني وقف استغلال فائض القيمة ودفعه إلى الحد الأقصى بوصفه أساس النظام الرأسمالي، إلا أنها تعني أمرين:

أولاً: إن مجموع آليات الاستحواذ على القيمة وفائض القيمة ومركزتهما على المستوى العالمي لا تزال تعمل على نحو أكثر، مباشرة لصالح المستثمرين المؤسسيين.

(1) حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، مرجع سابق، ص 99، 100، 101.

ثانياً: منذ منتصف الثمانينات، أصبح الاتجاه نحو تعميق الاختلال واللاتوازن على الصعيد العالمي يجري في سياق اقتصادي كلي ومؤسساتي يشكّله الرأسمال المالي الدولي، عبر الديون الحكومية كآلية بارزة ومدخل للإصلاحات في البلدان التي كانت الطبقة العاملة فيها قد حصلت على مكتسبات اجتماعية، وفي مقدمة تلك الإصلاحات الخصخصة التي كان " المستثمرون المؤسسيون " صناعها والمستفيدين منها في كافة أرجاء العالم، إضافة إلى النهب المتزايد للموارد الطبيعية من أجل مزيد من التصدير وتسديد الديون⁽¹⁾. ويمكن تصنيف التدفقات المالية الدولية التي تستخدم كقنوات للاستحواذ وتعظيم الفائض المحقق في دول الجنوب في أربعة بنود هي: استثمارات مباشرة، استثمارات في المحفظة، قروض مصرفية ومساعدات التنمية الرسمية (فالأمر يتعلق بمساعدة متبادلة ينبغي أن يستفيد منها البلد المانع بالمقابل). حيث: مثلت عمليات شراء الشركات الموجودة دون خلق قدرات جديدة ثلاثة أرباع (3/4) الاستثمار المسمى بالمباشر تقوده صناديق التقاعد والصناديق المشتركة كمشترمين مباشرين ورئيسيين لضمان ألا يجرى أي استثمار جديد بالمعنى الحقيقي وذلك على حساب الإنتاج والتشغيل. وتحت تأثير عمليات التحرير المالي والتقنيات الجديدة تتزايد عوامل الضغط على البلدان عبر تهديد (قد يصبح فعلياً) بنقل مواقع الإنتاج إلى بلدان سعر اليد العاملة فيها رخيص وحماية المستخدمين إما ضعيفة أو معدومة.

كما تراجعت وبقوة منذ نهاية السبعينات القروض لصالح تدفقات المحافظ المالية فأصبح التفاوض على الديون الحكومية يتم من خلال إصدار السندات بدلاً من القروض وذلك بأسعار السوق يشتريها المستثمرون المؤسسيون، ويجري تبادلها في أسواق السندات وكثيراً ما تكون مهلة استحقاق السندات الصادرة قصيرة الأجل ويستطيع المستثمرون بيعها في أي وقت⁽²⁾.

1-5- صعود الأسواق المالية الناشئة: كان التطور للأسواق المالية الناشئة يعبر بشكل عميق عن إرادة السلطات العامة لهذه الدول في الاندماج بالدائرة التجارية والمالية العالمية. وقد ظهرت أغلبية الأسواق الناشئة مع بداية الثمانينات، وإن كان بعضها قد وجدت منذ القرن التاسع عشر، كبورصة (Rio)، ومع ذلك كان تطورها الملحوظ والسريع مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة عمليات واسعة لرفع القيود والتنظيمات *la Dérèglementation*⁽³⁾. حيث انتقلت رسميتها المالية من 146 مليار دولار في 1984 إلى 1900 مليار دولار في 1994، كما انتقلت نسبة المحافظ المالية المتعلقة بصناديق الاستثمار المؤسسية من

(1) مجموعة من الباحثين، (2006): العولمة والامبريالية، مرجع سابق، ص 51

(2) نفس المرجع السابق، ص 52، ص 53.

(3) Caractéristique des marches émergents et théories de portefeuille – www.comprendrelabourse.com

3% سنة 1989 إلى 8% سنة 1994، وعرفت هذه الأسواق أداءات متغيرة بدرجة عالية تباعا للمناطق والفترات، والغالب تكون متعاقبة أو مناوية، أي فترات لمردودية عالية وفترات للاضطرابات⁽¹⁾.

إن تنظيم وتهيئة عوامل مختلفة منذ منتصف الثمانينات خلقا الشروط الملائمة لتأسيس أسواق مالية ناشئة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي العالمي:

• على المستوى العالمي:

- الطلب الدولي لرؤوس الأموال: حيث أدت أزمة المديونية بداية الثمانينات إلى تقليل اللجوء إلى القروض المصرفية لتمويل هذه الاقتصاديات من خلال إيجاد موارد أخرى للتمويل دون وساطة مصرفية Désintermédiation وقد ساهم وضع إطار مخطط « Brady » لتقليل الدين في تدفق عشرات المليارات من الدولارات من السندات المصدرة من طرف بلدان أمريكا اللاتينية إلى الأسواق العالمية. وتحولها إلى مستثمرين دوليين عن طريق التوريق.

- العرض الدولي لرؤوس الأموال: إن التباطؤ في النشاط الاقتصادي الذي ضرب الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية دفع المستثمرين الدوليين والمحليين للبحث عن عوائد مرتفعة إلى توظيف أموالهم في هذه الدول الناشئة، سواء في الأسواق المالية (أسهم وسندات) أو من خلال المساهمة في القطاع الإنتاجي المحلي - الاستثمار الأجنبي المباشر-، وهو ما تؤكد التطورات التي عرفتها التدفقات الاستثمارية الموجهة إلى الأسواق الناشئة.

• على المستوى الداخلي:

كان التحسن في الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتي غالبا ما وضعت تحت إشراف ودفع من صندوق النقد الدولي والهادفة إلى تشجيع آليات السوق، وإسناد الدور الأساسي للمؤسسات الخاصة في تخصيص الموارد، مشجعة على النمو للأسواق المالية الناشئة تحت تأثير التحرير التجاري والمالي "la Déréglementation commerciale et financière" على مدى سنوات الثمانينات⁽²⁾. وتجدر الإشارة أن عملية اللاتنظيم أو رفع القيود بدأت منذ نهاية السبعينات في أمريكا اللاتينية، وذلك على إثر إعطاء مكانة لأعمال « M.c kinnon » و « Shaw » حول القمع المالي، حيث شهدت هذه الفترة نموا سريعا في معدل الاستثمار في القطاع العام والخاص. كما شهدت هذه الاقتصاديات تحسن الوضعيات على مستوى الاقتصاد الكلي وبشكل أساسي دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا من خلال

(1) E. Pierre, David Grimbert, (1995) : Les marchés émergents, economica, Paris, p5.

(2) Caractéristique des marchés émergents et théories de portefeuille - www.comprendrelabourse.com.

الاستقرار والانخفاض في التضخم الذي ساهم في تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية إلى العديد من هذه الاقتصاديات، أيضا تبني أنظمة صرف ثابتة على شكل تعادل ثابت « *parité fixe* » أو على شكل ربط بعملة قوية، وذلك لتزويد المستثمرين الأجانب بضمان ضد خطر الصرف. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تطور هذه الأسواق الناشئة، كانهخفاض الحواجز الجمركية، المرور إلى اتفاقات تجارية داخل المناطق الإقليمية « *MERCOSUR* » تحرير القطاع المالي والمصرفي... الخ⁽¹⁾.

شهدت هذه الأسواق وبشكل كبير تدفقات استثمارية قصيرة الأجل التي حققت للمستثمرين أرباحا مرتفعة، مستفيدة من ضيق وضعف الأسواق الناشئة، مساهمين بذلك في التقلب الشديد لها، مؤدية إلى تزايد الأخطار والأزمات. وبذلك يمكن القول أن الأسواق المالية الناشئة ساهمت إلى حد ما في تحقيق النمو للاقتصاديات الناشئة، وفي الوقت ذاته حققت مردوديات عالية لصالح المستثمرين الدوليين. فبالرغم من الفرص الكبيرة التي تقدمها هذه الأسواق من تحقيق للنمو وزيادة المردودية إلا أن لديها قابلية شديدة ومتزايدة للتعرض للصدمات بواسطة قرارات المستثمرين والمضاربين، وبالتالي يزيد من احتمال وقوع أزمات مالية خطيرة، فتصبح شفافية الأنظمة المالية في الدول الناشئة ضرورية، ولتقديم حل دائم لمشكلة الضعف في النظام المصرفي في الاقتصاديات الناشئة يجب تدعيم وتقوية نظامها المالي من خلال وضع آليات للتنظيم والمراقبة الحذرة وتحسين المعايير الفعلية للمعلومة المالية وفرض قوانين على المؤسسات⁽²⁾.

المطلب الثاني: طبيعة واتجاهات التدفقات المالية الدولية إلى دول الجنوب

2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل إلغاء القيود على حركة الاستثمارات الأجنبية (المباشرة بشكل خاص)، بدأت الدول تتسابق لإعادة هيكلة قوانينها الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره يسهم في نقل التكنولوجيا ويؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي⁽³⁾. إلا أنه وفي إطار الرأسمالية المالية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على خدمة التجارة الخارجية بدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي بالتالي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي للعمل القائم ولا تغيره لصالح الدول النامية، وإذا كان البعض يرى أن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، إلا أن الواقع يثبت أن الأداء الجيد للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس، فهذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من جانب

(1) Caractéristique des marches émergents et théories de portefeuille – www.comprendrelabourse.com.

(2) Le point sur les mouvements de chapiteaux vers les économies des marchés émergents – www.oecd.pdf

(3) حميد الجميلي، (2012): نقائص الرأسمالية المالية العالمية وديمقراطية الأسواق، مجلة المنتدى، عدد مزدوج 252-253، عمان، الأردن، ص 151.

المؤسسات المالية الدولية، تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم. وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح دول منتقاة، كالأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والصين... إلخ، حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. وهذا التوزيع يفند فرضية التوزيع الأمثل والعاقل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

وبالرجوع إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE والتزايد المطرد للاستثمار في المحافظة المالية على حساب القروض التجارية الأخرى، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل والتشغيل من دون انتقال الديون الخارجية للدول، وبالرغم من ذلك فإن التاريخ الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية لم يثبت قط أن هذه الاستثمارات أسهمت في تصحيح إختلالات الهيكل القطاعي لهذه البلدان أو في زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، بل زادت تشوهات ذلك الهيكل (إلا في حالات استثنائية) (1).

أمام هذا الوضع، فإن الاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية تتطلب من البلدان النامية اتخاذ جملة إجراءات أبرزها: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ووجود مؤسسات اقتصادية قوية حيث يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق في نوعية هذه المؤسسات وأسلوب إدارتها ومستوى أدائها في إطار مؤسساتي وقانوني يسمح بخلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة وضمن شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بإجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد وتوافر اقتصاد الإعلام والشفافية. وفي الأخير ضرورة التدرج في التحرير المالي والمصرفي (2).

فلقد أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر على أسس تدريجية يتمكن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما برهنت هذه التجارب على أن برمجة الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي، نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود للسياسات الاقتصادية، أما الدولة التي حققت السرعة في التخفيض والتوظيف، وتحرير رأسمال، كذلك السرعة في الإصلاحات الاقتصادية بحسب سياسات توافق واشنطن - فلم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية.

(1) حميد الجميلي، نقائص الرأسمالية المالية، مرجع سابق، ص 155.

(2) نفس المرجع السابق، ص 155.

* الاستثمار الأجنبي الوارد:

إنّ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية كان استجابة للإصلاحات الاقتصادية، شملت عمليات نقل الملكية، تحرير أنظمة التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية ومراجعة قوانينها لكي تتماشى مع متطلبات المستثمرين وتوفير مناخ ملائم للاستثمار، وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في الفترة 1987-1991 حوالي ثلثي صافي التدفقات إلى البلاد النامية المتخلفة⁽¹⁾. بلغ عدد الدول التي اعتمدت قوانين مشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 102 دولة عام 2004 أي بأكبر من نصف العدد للفترة (91-95)، في حين بلغ عدد الإجراءات والقوانين المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 241 مقابل 95 إجراء للسنوات نفسها⁽²⁾. أدت إلى زيادة واضحة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بداية سنة 2000.

هذه الطفرة في التدفقات الوافدة إلى عدد من الدول النامية لها عدة تفسيرات، فهي أولاً تعبّر عن انتعاش بعد الاضطراب الاقتصادي، وثانياً تعمدت الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في الاستثمار في الصين أن تجعل جزءاً من أموالها في هونغ كونغ تحسباً لانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة، كما تعكس الزيادة عملية رئيسية للاندماج وشراء الشركات عبر الحدود خاصة في قطاع الاتصالات الذي يمثل 3/1 مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (صعود الخدمات) لهذا البلد إضافة إلى زيادة حركة رؤوس الأموال داخل هونغ كونغ⁽³⁾. وبشكل عام يمكن إرجاع تلك الزيادات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- الحاجة إلى التمويل الخارجي خاصة مع انخفاض مصادر التمويل الأخرى، - تبني برامج الإصلاح الاقتصادي خصوصاً في مجال التجارة والمال والعمل، - الانحسار الواضح في حركة الإقراض الدولية بعد أزمة المديونية إذ انخفض حجم القروض المصرفية من 37% للفترة 1973-1985 إلى 12% للفترة 1985-1994 كما انخفضت الأهمية النسبية لمساعدة التنمية الرسمية من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية من 56.8% عام 1990 إلى 16.3% عام 1998 من صافي تدفقات الموارد المالية طويلة الأجل، - تزايد عدد الاتفاقيات الدولية كأحدى وسائل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه إضافة إلى كونها وسيلة لإزالة القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية، - تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها الجهة الناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر، - اتجاه عدد من الدول النامية ذات المديونية الكبيرة كالمكسيك، الأرجنتين والبرازيل إلى بيع ديونها للمستثمرين وبأسعار مشجعة والتي بلغت 20%-80%

(1) سعيد النجار، (1990): السياسات المالية وأسواق المال العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أبو ظبي، الإمارات، ص 53.

(2) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 85.

(3) محمد صفوت قابل، (2004): العولمة والدول النامية، الدار الجامعية، عمان، الأردن، ص 154، 155.

من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو هذه الدول، - تنامي ظاهرة العولمة المالية وانفتاح الأسواق خلال العقد الأخير من القرن الماضي، إضافة إلى حدة المنافسة العالمية في هذه الأسواق والفرص الاستثمارية والإصلاحات التي تنفذها معظم الاقتصاديات الناشئة والنامية.

خلال الفترة (1992-2007) تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتركز شديد في مجموعة معينة من البلدان النامية إذ تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد منه دون غيرها من الأسواق، ولم يتوزع هذا التدفق أفقياً بشكل متوازن، وبلغ في منطقة آسيا والمحيط الهادي 146.2 مليار دولار أي 58 % من إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى البلدان النامية عام 2000 مقارنة بنحو 74.5 مليار دولار كمتوسط للفترة 1992-1997، وبما يعادل 62% من التدفق الإجمالي إلى البلدان النامية، واستقطبت في عام 2007 ما قيمته 251 مليار دولار أي ما نسبته 50 % من إجمالي البلدان النامية. وتعد الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند وتايلاند أكثر الدول استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ استطاعت الصين مضاعفة هذه التدفقات بما يزيد على 9 مرات للفترة (1992-2007) ليصل إلى 83 مليار دولار عام 2007 بعد أن كان 9 مليار دولار عام 1992⁽¹⁾.

وبالتأكيد أن معدلات النمو والأداء الاقتصادي المرتفع وتحسن البيئة الاستثمارية والتكامل الإقليمي داخل هذه المنظومة ونقل مواقع أنشطة الإنتاج وتوسيع شبكاته الإقليمية من جانب الشركات متعددة الجنسية، علاوة على سياسات إقامة المناطق الحرة ولاسيما في الصين والسياسات النقدية غير المتشددة كما في الهند، أدى ذلك إلى زيادات مستمرة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول، كما زاد الرصيد المتدفق المباشر في قطاع الخدمات في هذا الإقليم، فقد ارتفع من 43 % من إجمالي الرصيد المتدفق إلى المنطقة عام 1995 إلى 50 % عام 2002، في حين أن الرصيد المتعلق بالتصنيع كان 44 % . وحصلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبية على المرتبة الثانية إذ بلغ التدفق إليها نحو 101 مليار دولار عام 1999 مقارنة بنحو 38 مليار دولار وبما يمثل 32 % من إجمالي المتدفق للبلدان النامية للفترة 1992-1997، وبدأ الاتجاه تنازلياً للفترة 2000-2003 والذي يرجع سببه إلى الأزمات الاقتصادية - المالية في الأرجنتين والبرازيل والغموض الاقتصادي لبعض دول الإقليم علاوة على ضعف الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي المصدر الأول لهذا الإقليم، وعاود الارتفاع عام 2004 ليصل إلى 93 مليار دولار عام 2006 وليبلغ ذروته عام 2007 إذ بلغ 146 مليار دولار. أما على صعيد دول الإقليم تعد البرازيل والمكسيك والتشيلي أكثر دول هذا الإقليم استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ حصلت البرازيل على أعلى حصة من التدفقات عام 2000 وبنحو 32 مليار دولار بعد أن كانت في بداية التسعينات بحوالي مليار دولار في حين نجدها في الأعوام 2005-2006-2007 بحوالي 15.1، 18.8، 35

(1) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 86، 87.

مليار دولار على التوالي، ثم الأرجنتين التي وصلت التدفقات الواردة إلى ذروتها عام 1999 وبلغت 23 مليار دولار ثم انخفضت وبشكل متواصل حتى وصلت عام 2003 إلى 1 مليار دولار⁽¹⁾.

أما منطقة إفريقيا فإنها لم تستطيع أن تجذب سوى نسبة محدودة من التدفقات المباشرة للدول النامية والتي بلغت 19.6 مليار دولار وبما يمثل 8.9 من إجمالي التدفق الاستثماري للدول النامية عام 2001، وقد جذب شمال إفريقيا 42 % منه بينما حصلت إفريقيا جنوب الصحراء على 58 % منه، ويذكر أن هذا التأخير النسبي في حصة التدفقات يرجع إلى افتقارها للموارد البشرية المؤهلة والصراعات العرقية فيها وعدم استقرارها السياسي والاقتصادي، علاوة على أن دول إفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نمواً، فضلاً عن تأخر برامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتظل الدول الغنية بالموارد الطبيعية (أنغولا - تشاد - غينيا الاستوائية - نيجيريا - السودان - جنوب إفريقيا - مصر) تشكل الجهات الرئيسية التي يقصدها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وجنوب إفريقيا هي أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2005 حيث بلغ 6 مليار دولار وشكل 21% من إجمالي التدفق نحو إفريقيا ثم مصر ونيجيريا والمغرب والسودان.

أما أوروبا الوسطى والشرقية فقد شهدت بصفة عامة انتعاشاً ملحوظاً في التدفق الاستثماري الوافد إليها إذ ارتفع من نحو 11.5 مليار دولار كمتوسط للفترة (1992-1997)، وبما يمثل 9.7 % من إجمالي الاستثمار المتدفق للبلدان النامية إلى نحو 31.2 % مليار دولار عام 2002، وما يعادل 19.8 % من إجمالي الاستثمار المتدفق نحو البلدان النامية، في حين يشهد ارتفاعاً واضحاً إلى 86 مليار دولار عام 2007 وبما يعادل 17.2 % من إجمالي الاستثمار المتدفق نحو البلدان النامية مقارنة بعام 2006 حين بلغ 57.3 مليار دولار أي ما يعادل 15.1 %⁽²⁾.

ومن المؤكد أن مسألة تحرير الأنظمة المالية وهيكلتها، هي مسألة بالغة الأهمية لدول الجنوب، نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجه البلدان النامية بعد الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

(1) نفس المرجع السابق، ص 92، ص 93.

(2) نفس المرجع السابق، ص 94.

الجدول رقم (9): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له 1992-2007

البيان	1997-92	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي العام	310.9	690.9	1086.8	1388	817.6	678.8	559.6	748.1	945.2	1305.9	1833
أولاً: الدول المتقدمة	180.8	472.7	828.4	1108	571.3	489.9	366.6	418.9	590.3	857.5	1284
(أ) أوروبا الغربية	100.8	263	500	797.4	368.8	380.2	310.2	281.2	515.4	686.2	848.5
الاتحاد الأوروبي	95.8	249.9	479.4	671.4	357.4	374	295.2	204.2	486.4	531.1	804.3
(ب) الولايات المتحدة	60.3	174.4	283.4	314	159.5	62.9	29.8	135.8	101.5	175.4	234
ثانياً: الدول النامية	118.6	194.1	231.9	252.5	219.7	157.6	172	283.1	314.3	379.1	500
(أ) إفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7	19.6	11.8	15	11	15.2	12.5	53
(ب) أمريكا اللاتينية و...	38.2	82.5	101.4	97.5	88.1	51.4	49.7	94.3	75.5	93	146
(ج) آسيا والمحيط الهادي	74.5	102.4	112.9	146.2	112	94.5	107.3	154	178.2	224.8	251
آسيا	74.1	102.2	112.6	146.1	11.9	94.4	101.1	153	177.7	220.9	284
جنوب وشرق آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.6	105	168	210	246
أوروبا الوسطى والشرقية	11.5	24.3	26.5	27.5	26.4	31.2	21	23.2	31	57.3	86

Source Unictad, word investment report, 2008.

وفي الأخير يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تشير إلى مدى اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي وتشير أيضاً بصورة غير مباشرة إلى توزيع الفوائد العائدة من الاستثمار الأجنبي المباشر* الاستثمار الأجنبي الصادر:

أشادت الاونكتاد في تقرير عام 2008 بالدول النامية بأنها أصبحت مصدراً أساسياً للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 253 مليار دولار عام 2007، وهو الأمر الذي أرجعه الاونكتاد للتوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية، فضلاً عن زيادة التدفقات الصادرة من غرب آسيا للسنوات الأربع الأخيرة والتي بلغت 44.3 مليار دولار ما نسبته 18% من إجمالي التدفق الصادر من الدول النامية عام 2007، وكذلك التدفقات الصادرة من آسيا⁽¹⁾. وهذا التوزيع للتدفقات الصادرة لا يختلف عن التوزيع بالنسبة للتدفقات الواردة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 96، ص 97.

2-2- الاستثمار في المحفظة المالية

كان خطاب الليبرالية الاقتصادية لموضوع الاستثمار يركز أساسا في الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يرتبط بأصول حقيقية، ودورة إنتاج حقيقية وبوضع اقتصادي حقيقي، وبالتالي كان الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر يتلاءم إلى حد ما مع توليفة الاقتصاد في عدد من دول الجنوب، ومع انتقال الاقتصاد العالمي من التدويل إلى العولمة، أصبح تركيز خطاب الليبرالية الجديدة على الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتوظيفات قصيرة الأجل (سيادة منطبق تجارة بلا سلع)، وهذا النوع من الاستثمار لا يؤثر بالكامل إيجابيا على دورة النشاط الاقتصادي لأنه لا يتم في أصول إنتاجية (الزراعة، الصناعة... الخ)، بل يوفر المستثمرون في هذا النوع من التمويل الرأسمالي (رأسمال نقدي) بشرائهم حصص في المشروع⁽¹⁾. فتصبح القيمة المشككة في محفظة الأوراق المالية هي أموال مضاربة، وحاجة الدول النامية والمتخلفة لهذا النوع من الاستثمارات يختلف تمام عن حاجة الاقتصاديات المتطورة التي يتلاءم مع ظروفها، على أساس أن القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات الحقيقية وصلت إلى حد الإشباع، وبالتالي يكون البحث عن قنوات أخرى للاستثمار أمرا طبيعيا بالنسبة لها في توسيع دائرة الاستثمار لتشمل المحفظة المالية، بينما في حالة الدول النامية والمتخلفة، يمكن أن يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى تآكل الرأس المال الوطني لأنه لا يدخل في دورة الإنتاج وإنما دورة التوزيع، وبالتالي قيمة مضافة ضعيفة فإذن إنتاج ضعيف⁽²⁾.

إنّ الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية، ويمتد هذا النوع من الاستثمار من يوم أحيانا إلى سنة، يقوده أكبر المستثمرين المؤسستين (صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، شركات التأمين...)، عبر تنويع محافظها المالية داخل الأسواق الناشئة⁽³⁾.

وبالتالي فإنّ هذا الاستثمار يحمل وجهين: أولهما يتمثل بتوفير رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ومن خلال البورصة التي تسهل انتقال الأموال، وبالتالي فهي تمثل عاملا أساسيا من عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات، أما الثاني يمثل سلاحا قد يفتك بعملية التنمية من خلال عمليات المضاربة وخصوصا بالأموال الساخنة «hot money»، في ظل صيغ التحرير المالي التي تغيب عنها الرقابة والقيود من قبل السلطات المختصة وفي مجال انتقال الأموال فيما بين الأسواق المالية⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 111، ص 112.

(2) أمير السعد، (2003-2004): محاضرات السنة أولى ماجستير.

(3) سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال العربية، مرجع سابق، ص 56.

(4) حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 112.

فيما يتعلق باتجاهات التدفقات المحفظية، فقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على أغلبها وبنسبة 25 % خلال الفترة (1992 - 2000)، ثم تلتها دول جنوب شرق آسيا، وقد حصلت دول آسيا على النسبة الأكبر لتدفقات عامي (1999-2000) والبالغة 36.6 % و 45.9 % على الترتيب، في حين لم تفلح دول الشرق الأوسط في استقطاب إلا نسب ضئيلة بلغت 5 % من إجمالي تدفقات الحافظة المالية للفترة (1992-2000)، ويعود ذلك إلى عدم اكتمال أسواقها المالية لتصبح قادرة على استيعاب رؤوس الأموال، فضلا عن صغر حجمها واعتمادها على إصدار الأسهم والسندات المحلية.

***التدفقات المالية الخاصة:** مع بداية الألفية الثالثة حصل ارتفاع في التدفقات الخاصة أرجعته الدراسات إلى البيئة الاستثمارية المواتية التي حققتها البلدان النامية، وخصوصا البلدان ذات الأسواق المالية الناشئة وحديثة التصنيع، إضافة إلى استكمالها لمتطلبات التحرير المالي ورفعها للقيود المفروضة أمام حركة رؤوس الأموال الدولية⁽¹⁾.

أما بالنسبة لمكونات تلك التدفقات، فيمكن ملاحظة ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأسواق الناشئة والنامية من 184 مليار دولار عام 2004 إلى 250.1 مليار دولار عام 2006، ليرتفع إلى 309 مليار دولار عام 2007 وشكل ما نسبته 50 % من إجمالي التدفقات الخاصة المتجهة نحو تلك البلدان، وقد بلغ صافي تدفقات استثمارات الحافظة للداخل في عام 2007 حوالي 48.5 مليار دولار مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 103.8 مليار دولار عام 2006 أما بالنسبة لاتجاهات الاستثمارات الخاصة نحو أقاليم البلدان النامية، إذ حصلت البلدان الناشئة على الحصة الأكبر عام 2007 بلغت 193.5 مليار دولار، وشكلت ما نسبته حوالي 31 % من إجمالي تلك التدفقات لنفس العام.

يمكن القول أن أشكال وفرص التمويل تطورت بشكل معتبر بواسطة الدوائر المباشرة (البورصات العالمية) مع بداية سنوات الثمانينات، ففي سنة 1988 كان ثلثي (2/3) من الحصة الصافية من رؤوس الأموال الموجهة للاقتصاديات الناشئة صادرة عن رؤوس الأموال العامة للحكومات أو مؤسسات دولية متعدد الأطراف إلى غاية 1996 أي أشهر قبل الأزمة الآسيوية، انتقلت النسبة إلى 20% وذلك لصالح رؤوس الأموال الخاصة، فتدفق 5 دولارات من رؤوس الأموال الأجنبية 4 منها ناتجة عن القطاع الخاص، حيث كانت نسبة 60 % من رؤوس الأموال الخاصة موظفة لأجل قصير اتجهت لآسيا منذ 1994، وأصبحت أيضا الدول في مرحلة التحول (أوروبا الشرقية) المكان المفضل للتمويلات الخاصة⁽²⁾.

(1) حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 126.

(2) حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 126، ص 127، ص 128.

من خلال ذلك يمكن استنتاج بعض الخصائص فيما يتعلق بلجوء الاقتصاديات النامية إلى رؤوس الأموال الأجنبية:

أ) التبعية للتمويل الخارجي، إن اللجوء الكبير للتمويل الدولي من طرف الاقتصاديات الناشئة (ودول الجنوب بشكل عام) بالإضافة إلى التحول النوعي (إعادة الهيكلة) في طبيعة هذا التمويل، يعكس تبعية كبيرة لهذه الاقتصاديات لرؤوس الأموال الدولية (الخاصة) والتي تتميز بالتقلب الشديد وردود فعل مقارنة برؤوس الأموال العامة، متسببة في عدم الاستقرار في الداخل للبلد الناشئ، بمجرد حدوث تباطؤ في النمو أو اضطراب في البورصة تبادر المصارف الدولية والمستثمرين المؤسستين إلى سحب أموالهم بأقصى سرعة ممكنة لحساب توظيفات أخرى مؤكدة، ما يعرف بظاهرة هروب رؤوس الأموال « flight to qualité »، وفي فترات الانسحاب أو التراجع الكبير والشديد لرؤوس الأموال الخاصة تجد الدولة المستقبلية لهذه الأموال نفسها أمام إشكالية نقص أو فقدان للموارد بنفس القوة التي كانت تابعة بها هذه الدول للتمويلات الخارجية وهذا ما يمثل عنصر أساسي لحدوث الأزمة.

فعلى مدى الفترة 1990-1996 مثلت التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة ضعف رؤوس الأموال العامة المستثمرة في الدول الناشئة الآسيوية، وفي سنة 1996 بالتحديد كانت التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة أكثر 12 مرة من التدفقات لرؤوس الأموال العامة، هذه الأخيرة عرفت من 1991 انخفاضا ملحوظا، وأصبحت لا تمثل سوى جزءا ضعيفا جدا من إجمالي التدفقات لرؤوس الأموال، وبالعكس لم تتوقف رؤوس الأموال الخاصة عن الصعود من 1992 حيث وصلت إلى 110.4 مليارات من الدولارات في 1996 مما يبين الأهمية لرؤوس الأموال الخاصة في التمويل لهذه الاقتصاديات⁽¹⁾.

ب) سلوك الأعوان الاقتصادية في بعض الدول الناشئة (أخذ قرار الاستثمار)

- الاستعمال السيئ لرؤوس الأموال الخاصة تندفع عادة للاستثمار الذي يستجيب لشروط المردودية في أقصر آجال ممكنة، والنتيجة لكل ذلك كان هدر وتبديد الموارد، وعلى سبيل المثال بين سنة 1993 - 1996 كانت مشاريع البناء لأكبر العمارات في تايلاند تمثل ضعفين من الطلب الكلي، لتبقى فيما بعد أكثر من 28 % من مكاتب هذه العمارات شاغرة وكل هياكل البناء متوقفة، حيث انتهت كل هذه المشاريع بتكاليف عالية وقد أدى انهيار هذا القطاع إلى تعجيل الأزمة في النظام المالي
- ضعف النظام المصرفي: في أغلبية الأسواق الناشئة، أسواق رؤوس الأموال هي أقل تطورا، ويلعب النظام المصرفي دورا أساسيا في الوساطة للتدفقات المالية العابرة للحدود، إلا أنّ ضعف احترام قواعد الحذر أدى إلى تسيير تدفقات معتبرة لرؤوس الأموال بواسطة النظام المصرفي دون الأخذ بعين

(1) Caractéristiques des marchés émergents et théorie de portefeuille www.comprendrelabourse.com

الاعتبار الأخطار الزائدة المتعلقة جزئيا بالبيئة المؤسسية التي تعمل فيها البنوك والنتيجة كانت مؤسسات مثقلة بالديون وبنوك منهكة من الديون المشكوك فيها.

إن الافتقاد أو نقص قواعد الحذر في الأسواق الناشئة يمكن إرجاؤه إلى عدة عوامل منها: السماح للبنوك بالتقييم الزائد أو المفرط لرأسمالها، ضعف الانضباط فيما يتعلق بنسب رؤوس الأموال الخاصة، مراقبة ضعيفة لأخطار القرض، الغموض الذي كان يكتنف حقوق الملكية، عدم تطوير القواعد التنظيمية لمواكبة عمليات التحرير في القطاع المالي والتجديدات المالية، عدم الشفافية في الهياكل والسياسة التسامحية المفرطة التي تشكل عائقا لمراقبة فعّالة في القطاع المصرفي، كما أدت سياسة تغيير نظم الصرف - تطبيق نظام الدولار- في دول كندا، اندونيسيا وكوريا إلى تعرض البنوك لأخطار نظامية « les risques systématiques » متفاقمة، حيث وصل مبلغ الديون المشكوك فيها في هذه الدول إلى نسبة 50 % وحتى 90 % من الناتج الداخلي الخام، وفي هونغ كونغ حيث يعتبر نظامها المالي أكثر سلامة وقوة وصلت الديون المشكوك فيها إلى 8 أضعاف نتيجة لنقص الحذر من طرف السلطات المراقبة وهو ما جعل البنوك شبه مفلسة (1).

في الواقع فإن الاقتصاديات الناشئة (واقتصاديات الجنوب بشكل عام) ليست مؤهلة بشكل كبير لتحرير رؤوس الأموال (خاصة قصيرة الأجل) لأن ذلك يتطلب مسبقا هيكلة مؤسسية للدولة من خلال وضع وتخصيص تشريعات حقيقية مصرفية وقواعد للحذر، مراقبة أحسن للأخطار وتوزيع القروض عقلانية، تحسين تسيير الأخطار وتوقيف العدوى والذعر المالي، فإذا لم تكن قواعد الحذر مدعمة وقوية فإن عمليات التحرير ستزيد من احتمال وقوع أزمات مالية خطيرة.

المطلب الثالث: تجارب دول حديثة التصنيع في ظل الحالة النوعية الجديدة -الصين نموذجا للتكيف-

3-1- دول أمريكا اللاتينية

لقد أفرز مطلع ثمانينات القرن الماضي حالة مميزة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية وبشكل خاص المكسيك، الأرجنتين، والبرازيل يمكن تسميتها مثلث المديونية - مثلث التصنيع الحديث -، وكان الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية التي تشكل نصف صادراتها قد أدى إلى عجز متزايد في حساباتها الجارية، وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى أكثر من ثلاث أضعاف صادراتها والتي تفجر عنها ما حصل في المكسيك عام 1995، وفي البرازيل 1999، وأخيرا ما حصل في الأرجنتين بين ديسمبر 2001-جانفي 2002 (2).

(1) Caractéristiques des marchés émergents et théorie de portefeuille www.comprendrelabourse.com

(2) أمير السعد، (2006): قضايا راهنة في الاقتصاد العالمي، منشورات مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ص 7.

أولاً: المكسيك. تبنت المكسيك نموذجاً في التطوير الاقتصادي ركز بشكل أساسي على الاستعاضة عن الصادرات وظهر قطاع هام لاحتكارات الدولة في ميادين النقل والطاقة والمرافق العامة، وفي بعض الصناعات التصديرية سمح للرأس المال الأمريكي أساساً بالاستثمار والإنتاج في المنطقة الحدودية مع الولايات المتحدة، مستغلاً رخص اليد العاملة وغياب أية ضرائب جمركية أو قيود على حركة السلع، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي نسبياً في الخمسينات والستينات، لم تنتشر فوائد النمو على نطاق واسع في المجتمع وفي السبعينات عملت المصالح التجارية وقطاع المال والأعمال داخل البلد على تقوية موقعها المستقل وتعميق صلاتها مع الرأسمال الأجنبي⁽¹⁾.

تضررت المكسيك بشكل كبير من الأزمة العالمية بداية السبعينات، وكان رد الحكومة توسيع القطاع العام بالاستيلاء على المشاريع التجارية الفاشلة للقطاع الخاص، وإبقائها مصدر عمالة للطبقات المدعمة، ازداد عدد المشاريع الحكومية إلى أكثر من الضعف بين عامي 1970-1980، كما تضاعف عدد موظفيها، لكن هذه المشاريع كانت خاسرة على الدوام، مما اضطر الدولة إلى الاقتراض لتمويلها وكانت الاكتشافات النفطية في المكسيك قد جعلت إقراض الدولة رهاناً مضموناً ومغرياً للمستثمرين الدول للمقرضين الدوليين. فارتفع مجموع الديون الأجنبية من 6.8 بليون دولار عام 1972 إلى 58 بليون دولار عام 1982، ثم جاءت سياسة " فولكر " برفع سعر الفائدة، وأدى الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص الطلب على المنتجات المكسيكية وتلا ذلك الهبوط الحاد في أسعار النفط، انخفضت عائدات الدولة وارتفعت خدمة الديون بشكل حاد، فأعلنت المكسيك إفلاسها في شهر أوت 1982، تسارع الهروب الهائل لرؤوس الأموال خارج البلاد، بعد أن كان قد انطلق بوتيرة متصاعدة إثر التوقعات بتخفيض سعر العملة المحلية (البيسو)، فأعلن عن تأميم البنوك كإجراء احترازي طارئ، ابتكر " جيمز بيكر " توليفة جديدة لإنقاذ المكسيك من مصاعبها، تشارك فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة الخزانة الأمريكية تضمنت إصلاحات ليبرالية جديدة واسعة النطاق مثل الخصخصة وإعادة تنظيم الجهاز المالي بطرق أكثر انسجاماً مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حدود التعريفات الجمركية، وإنشاء أسواق عمل أكثر مرونة، في عام 1984، منح البنك الدولي لأول مرة في تاريخه قرضاً لقاء قيام الدولة بإجراء هذه الإصلاحات البنوية، والذي يعني عملياً فتح الاقتصاد المكسيكي على الاقتصاد العالمي وتنفيذه برنامجاً تقشيراً صارماً، فكانت الآثار موجعة: انخفض معدل دخل الفرد بين عامي 1983 - 1988 بنسبة 5 % سنوياً، وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بين 40 % و 50 %، كما ازدادت نسبة التضخم التي كانت في الستينات ما بين 3 % و 4 %، إلى حوالي 20 % بعد عام 1976 وتجاوزت 100 % خلال بضعة سنوات في الوقت نفسه، ونتيجة مصاعب الحكومة المالية وإعادة

(1) دفيد هارفي الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 163.

توجيه النموذج الاقتصادي للدولة، انخفض الإنفاق على المرافق العامة، وقصرت الدولة دعمها للمواد الغذائية على الشريحة الأفقر من السكان وتدنّت نوعية التعليم العام والرعاية الصحية أو راوحت في مكانها.

كانت أحد السبل للخروج من معضلة الدين العام بيع المشاريع التي تملكها الدولة واستخدام ريعها في دفعها مقدّمة على أصل الديون، لكن الخطوات الأولية باتجاه الخصخصة كانت تجريبية وثانوية نسبياً، فالخصخصة استتبعّت إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمل، وتكثف الهجوم على العمل المنظم الذي أثار نزاعاً داخلياً حاداً، وكان ذلك يعني صياغة برنامجاً للتطوير (التصنيع) الاقتصادي بلغة قريبة من العقيدة الليبرالية الجديدة⁽¹⁾.

أصبح فتح المكسيك بشكل أكبر أمام الاستثمارات والمنافسة الأجنبية المباشرة أحد العناصر المفتاحية في برنامج الحكومة الإصلاحية، وتوسع برنامج الصناعات التصديرية سريعاً على طول الحدود الشمالية ليصبح أساساً بالنسبة لبنية الصناعة في المكسيك، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، تسارعت وتيرة الخصخصة وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الحكومي إلى النصف بين عامي 1988 - 1994، وبحلول عام 2000 أصبح عدد الشركات التي تملكها الدولة بالكاد 200 شركة، مقابل 1100 شركة كانت موجودة عام 1982، وكانت شروط خصخصة هذه الشركات تشجع على الدوام الملكية الأجنبية، في عام 1990 أعيد خصخصة البنوك التي تأممت على عجل عام 1982، وللتزام ببنود اتفاقية التجارة الحرة كان على المكسيك فتح القطاع الزراعي أمام المنافسة الأجنبية وأقرت الحكومة قانوناً إصلاحياً يقضي بخصخصة أراضي " الأخيدو" * ويشجع على فتحها أمام الملكية الأجنبية ويعني ذلك التخلي عن مسؤولياتها في الحفاظ على الحد الأدنى من الحماية للشعوب المحلية بالحفاظ على نظام الملكية والاستغلال الجماعي للأراضي. وكان التخفيض اللاحق لحواجز الاستيراد ضربة موجعة أخرى، فالصادرات من قطاع الصناعات الزراعية الأمريكي عالي الكفاءة والدعم الحكومي أيضاً، خفضت أسعار الذرة وغيرها من المنتجات إلى حد لم يعد يقدر على المنافسة فيه إلا أغنى المزارعين وأكثرهم كفاءة. طرد الكثير من الفلاحين خارج أرضهم ليزيد بذلك عدد العاطلين عن العمل. في عام 1989، وإثر توقيعها ما عرف لاحقاً باسم " خطة بريدي " للصفح الجزئي عن الديون، كان على المكسيك ابتلاع حبة الدواء السامة التي وصفها صندوق النقد الدولي بإحداث إصلاحات ليبرالية جديدة أعمق، الأمر الذي وضع ضغوطات على العملة المحلية وأدت المضاربات في النهاية إلى تخفيض قيمة البيسو انتهت بأزمة مالية كارثية.

كان أحد الآثار الجانبية لخفض سعر صرف العملة دفع الرأسمال الأمريكي إلى العودة بسرعة إلى السوق المكسيكية وشراء كل أنواع الأصول بأسعار زهيدة (كما لو أنّه موسم التخفيضات)، وارتفعت الملكية الأجنبية للبنوك المكسيكية من بنك واحد عام 1990 إلى أربعة وعشرون بنكاً عام 2000، وذلك من أصل ثلاثين بنكاً

(1) ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، ص 167.

مكسيكيا تمت خصصتها في بداية التسعينات. وحتى المنافسة الأجنبية بدأت تتحول إلى مشكلة، إذ خسرت المكسيك عددا مهما من الوظائف في مشروع صناعاتها التصديرية بعد عام 2000، وبعد أن أصبحت الصين موقعا أرخص بكثير وبالتالي أفضل بالنسبة للعديد من الشركات الأجنبية الساعية إلى استخدام يد عاملة قليلة الأجر⁽¹⁾.

ثانيا: الأرجنتين. بالمقارنة مع أرجنتين الأربعينات والخمسينات والستينات، تغير الأرجنتين اليوم، فقد تراجعت بوصفها قوة صناعية محيطية، ومعظم الأرجنتينيين يعيشون أسوأ مما كانوا يعيشون قبل ثلاثين عاما بين العام 1976 و 2001، حيث ازدادت الديون بمقدار 20 ضعفا تقريبا (إذ ارتفعت من أقل من 8 مليار دولار إلى نحو 160 مليار دولار)، في الفترة نفسها، سددت الأرجنتين نحو 200 مليار دولار، أي نحو 25 ضعف ما كانت تدين به في العام 1976⁽²⁾.

لقد تركت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي اختلالات واسعة في الاقتصاد الأرجنتيني تجلياتها كالتالي: انهيار سوقها المالي، حاله الكساد الاقتصادي، تدهور سعر صرف البيزو، نزوح رؤوس الأموال، ارتفاع عجز الموازنات، ارتفاع التضخم الذي وصل في عامي 1989-1990 إلى 2600%. ومع مطلع تسعينات القرن الماضي، وعلى ركام الأوضاع السالفة الذكر، بدأت الأرجنتين في انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية مفرطة تستهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، بعد حالة التضخم الجامح الذي أصاب اقتصادياتها مع مطلع الثمانينات، في عام 1992 تم فتح الأرجنتين أمام التجارة الأجنبية وتدفقات رأس المال، وأدخل قدرا أكبر من المرونة في أسواق العمل، كما خصص الشركات التي تملكها الدولة ومعها نظام الرعاية الاجتماعية، ودعم العملة المحلية مقابل الدولار للسيطرة على التضخم وتوفير مناخ آمن للمستثمرين الأجانب، ارتفعت نسبة البطالة وفرضت ضغوطات تنازلية لخفض الأجور. تدفقت الأموال وازدهرت البلد من عام 1992 إلى غاية اندلاع الأزمة في المكسيك 1995⁽³⁾. وكان لتطبيق السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة آثار بالغة على الاقتصاد الأرجنتيني من خلال التالي:

- 1-إلغاء الضرائب على الصادرات وتخفيف رسوم الجمارك وإلغاء أية عوائق يمكن أن تحد من الاستيراد.
- 2-تحرير حساب رأس المال وإصلاح النظام المالي.3-السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في الأرجنتين.4-تخفيض نصيب الدولة في المشاركة الاقتصادية من خلال خصخصة كل ما يمكن تخصيصه من الشركات الكبيرة التي تملكها الدولة.5-إلغاء دعم الدولة للصناعة الوطنية والمؤسسات الأخرى.6-

(1) نفس المرجع السابق، ص 170.

(2) إيريك توسان، مرجع سابق، ص 329.

(3) أمير السعد، مرجع سابق، ص 7.

تخفيض الضرائب على الشركات.7-اعتماد سعر صرف ثابت للبيزو مقابل الدولار - دولة- الاقتصاد الأرجنتيني واعتبار ذلك أساسا للمعاملات التجارية الداخلية.8-تقليص دور الدولة في شبكة الحماية الاجتماعية للفئات التي يمكن أن تتضرر من هذه السياسة الاقتصادية الجديدة⁽¹⁾.

وبالرغم من النتائج التي حققتها الأرجنتين إلا أنها كانت مؤقتة وذلك من زاوية: انخفاض معدل التضخم وسياسة مصرفية أكثر مرونة وأقل تذبذبا بفضل الخبرة الواسعة لرأس المال المصرفي الأجنبي، دفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى اعتبارها نموذجا لتجارب الدول في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي يدعو إليها مع مطلع تسعينات القرن الماضي.

وقد ظلت الآثار الايجابية محدودة وضعيفة بين عامي 1991 و1995 إذا ما قورنت بالتكاليف لهذه السياسة على اقتصاد الأرجنتين. حيث كانت الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية الليبرالية المفرطة هو رفع قدرة الاقتصاد الأرجنتيني على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق المزيد من الاستقرار المالي عبر التقليل من مخاطر أسعار العملة المحلية إلا أن تلك النجاحات تحوّلت إلى حالة الأزمة العميقة نهاية ديسمبر 2001 / جانفي 2002. ويعود ذلك أساسا إلى اختلال التوازن بين آثار الجرعات القوية للسياسة الاقتصادية الليبرالية المفرطة والحدود المتاحة من الشروط الضرورية لنجاحها⁽²⁾.

ويمكن إرجاع تأخر بروز الأزمة العميقة إلى ديسمبر 2001 / جانفي 2002 إلى:

أ- انتعاش الاقتصاد الأمريكي في الفترة 1989-2000 وانعكس ذلك على العملة الأرجنتينية المرتبطة بالدولار وبالتالي على الاقتصاد الأرجنتيني.

ب- الأزمة الاقتصادية المالية في جنوب شرق آسيا، ألقت بظلالها على معظم الأسواق الناشئة واقتصاديات التصنيع الجديدة بما فيها الحالة الأرجنتينية.

ج- الحدود المقبولة من القدرات لدى الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة في الفترة ما بين 1991-2001 على تأجيل البروز القوي للأزمة، أو القدرة على إدارة الأزمة سيما ساهمت فيها حالة " النجاحات المؤقتة " للسياسة الليبرالية الجديدة⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 8.

(2) أمير السعد، مرجع سابق، ص 8.

(3) نفس المرجع السابق، ص 9.

3-2- دول جنوب شرق آسيا

أولاً: كوريا الجنوبية: كان معدل دخل الفرد الكوري عام 1960 أقل من 100 دولار سنويا لكنه اليوم يتجاوز 12.000 دولار وهو تجسيد لأداء اقتصادي مدهش يقدم في حالات كثيرة مثالا يحتذى لما يجب أن تقوم به الدولة الإنمائية⁽¹⁾.

استفادت كوريا من دعم الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي، خصوصا في السنوات الأولى - تسهيلات الموقع الجيوبوليتيكي - هذا بالإضافة إلى علاقاتها مع اليابان التي منحتها فوائد عدة بدءا بمعرفة استراتيجيات التنظيم الاقتصادي والعسكري الياباني وانتهاء بالمساعدة الفاعلة التي قدمتها اليابان إلى كوريا في اختراق الأسواق الاقتصادية الأجنبية.

تبنت الدولة عمليات إستراتيجية التصنيع بداية السبعينات 1971 وبدأت بإصلاح الجهاز الإداري وإنشاء وزارة التخطيط الاقتصادي على غرار النموذج الياباني الناجح، وأمّمت البنوك للسيطرة على تخصيص القروض، واعتمدت الدولة بعد ذلك على روح الابتكار والمغامرة التجارية النشطة وعلى استراتيجيات الاستثمار مع الرأس المال الوطني الخاص (الناشئ).

في بداية الستينات أصبح الصناعيين الكوريون أكثر اهتماما بالتصدير وازدهرت المشاريع التجارية الكورية - اليابانية المشتركة واستغلها الكوريون للحصول على التكنولوجيا والخبرات الضرورية في الأسواق الأجنبية، دعمت الدولة هذه الإستراتيجية وذلك عبر تجميع المدخرات المحلية، وتشجيع عملية اندماج الشركات الناجحة ضمن ما يسمى مجمعات " تشيبولز " chaebols⁽²⁾. من خلال تسهيل حصولها على القروض والامتيازات الضريبية ودعم وصولها إلى الأسواق الأجنبية (خصوصا الأمريكية) وتعززت الإستراتيجية بالتركيز على صناعات الفولاذ وبناء السفن والصناعات البتروكيمياوية والالكترونية وصناعة السيارات والآلات.

استطاعت العديد من مجمعات " chaebols " تحويل مركز اهتمامها من السوق الداخلي لتصبح شركات عالمية، ولعبا أساسا في هذه الصناعات على المسرح الدولي منذ أواسط السبعينات، ومع نمو مواردها وكبر حجمها أصبحت بحلول منتصف الثمانينات ثلاث مجمعات تساهم بثلاث الإنتاج القومي الكوري.

كانت الشركات الكورية التي بدأت تحقق نجاحات على الصعيد الداخلي والخارجي بحاجة إلى تحرير علاقاتها التجارية وتدفق رؤوس أموالها (وهو أمر تم فرضه من الخارج في جولة الاورغواي من محادثات اتفاقية التجارة العالمية عام 1986). الذي ترافق مع دخول الصين السوق الاقتصادي العالمي، وأدى إلى تكثيف التنافس الإقليمي الداخلي، في البداية اقتصر المنافسة قطاعات الإنتاج ذات القيم المنخفضة (كما في قطاع

(1) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 177.

(3) شركات متحدة كبيرة مثل هيونداي، دايو وسامسونغ.

الصناعات النسيجية)، سرعان من انتقلت إلى أعلى سلسلة للقيم المضافة. وبعد ازدهار الصادرات في أواخر الثمانينات، استسلمت الصناعة الكورية أمام المنافسة الأجنبية، ففقدت الكثير من أسواق التصدير وشهدت انهيار ربحيتها بعد عام 1990.

لجأت مجتمعات « chaebols » إلى الاقتراض بشكل متزايد من البنوك الأجنبية وأصبحت نسبة الدين إلى قيمة أصول وسندات الشركات الكورية الثابتة عالية جدا، مما جعلها عرضة للتأثر الشديد بأي ارتفاع سريع في معدلات الفائدة.

بدأت المطالبات بجعل أسواق العمل أكثر مرونة، وزادت الضغوطات بداية التسعينات لتحرير الأسواق المالية وسهولة الوصول إلى الأسواق الكورية المحلية التي تتمتع تقليديا بحماية الدولة وقد تحقق النجاح على هذه الجبهة في ظل تطور بنية المؤسسات التجارية والمالية العالمية، وكان ثمن قبول انضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ocde)، جرعة كبيرة من الإصلاحات الليبرالية في القطاعات المالية والاقتصادية عموما.

أقرت الحكومة في مارس 1997 قانون عمل جديد يسمح بمستوى أعلى من المرونة، ويعني ذلك الموافقة ضميا على حملات تسريح العمال ترافق مع ارتفاع ديون الشركات لدائنين أجانب لبنوك وطنية، بالإضافة إلى أن احتياطي الحكومة من العملات الأجنبية كان ضعيفا إلى الحد أنها لم تستطيع فعل شيء، وأعلنت العديد من الشركات عام 1997 إفلاسها أي قبل أن تضربها آثار أزمة العملة الآسيوية⁽¹⁾.

خضعت كوريا لأوامر المؤسسات المالية الدولية التي كانت تضغط باتجاه تحرير الأسواق المالية الكورية وأدى رفع معدلات الفائدة لحماية عملتها في البداية، إلى ركود اقتصادي أعمق.

وافقت كوريا في الأخير على فتح خدماتها المالية أمام الملكية الأجنبية، وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل بحرية في الأسواق الكورية، لقاء عملية إنقاذ خارجية بقيمة 55 بليون دولار. وتم التوصل إلى اتفاق تم بموجبه جدولة الديون الكورية مقابل حق فرض قيود الدخل في المستقبل.

تقلص الدخل القومي بنسبة 7 %، فانخفض أجر العامل العادي بمعدل 10 % وارتفعت البطالة إلى حوالي 9 % . تدمرت قوة مجتمعات chaebols كلية، أو أعيد تشكيلها مع دخول رأس المال الأجنبي السوق الكورية، ترافق ذلك مع موجة من عمليات دمج الشركات أو الاستيلاء عليها مباشرة، وهي موجه دبرها عن سابق عمد وتصميم " رأس المال الجيفي " القادم من الخارج حسب وصف " ديفد هارفي " .

(1) نفس المرجع السابق، ص 183.

وقد تحقق انتعاش جزئي للاقتصاد الكوري لاحقا بتجاهل نصائح صندوق النقد الدولي (إعادة هيكلة الاقتصاد)⁽¹⁾.

ثانيا: الصين: نموذجا للتكيف والحالة النوعية الجديدة-

إنّ تزايد قوة السياسات الليبرالية الجديدة على مسرح التجارة العالمي خلال الثمانينات فتح العالم برمته أمام السوق التحويلي والقوى المالية، وفتح بالتالي مجالا واسعا لدخول الصين بقوة إلى السوق العالمي، واندماجها في أطره بطرق لم تكن ممكنة في ظل نظام "بريتون وودز"، وظهر الصين المدهش كقوة اقتصادية عالمية بعد عام 1980، كان جزئيا نتيجة غير مقصودة (وربما غير مرغوبة) للتحول الليبرالي الجديد في العالم الرأسمالي المتقدم. وقد كان هناك جدلا واسعا حول ما إذا كان التطور الاقتصادي في الصين نتاج تخطيط واع، وإن يكن في الوقت نفسه مرنا ومتكيفا على الدوام مع الظروف والمستجدات (التشبث بالصخور في أثناء عبور النهر) كما أسماه "دينغ"، أم كان حلا فرضه المنطق الرأسمالي الحتمي والصارم، المستمد من مقدمات "دينغ" الأولية عن إصلاحات السوق⁽²⁾.

في ديسمبر عام 1978 أعلن عن برنامج إصلاح اقتصادي شامل، تزامن مع الانتقال إلى الحلول الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التزامن ذا أهمية بالغة على مستوى تاريخ العالم، وكانت النتيجة في الصين إنشاء نوع خاص من اقتصاد السوق. وذلك استنادا إلى مبدأ "دينغ" القائل بأنّ "اقتصاد السوق الاشتراكي" يمكنه أن "يستعين" برأس المال والتكنولوجيا الأجنبية دون التضحية بالسيادة والمصالح الوطنية، وعليه أن يقوم بذلك. إن الفرق بين الإصلاحات في الصين عن تلك التي حدثت في البلدان الأخرى خلال عملية التحول إلى اقتصاد السوق يكمن في الفرق بين الإصلاح التدريجي والإصلاح بالصددمات، ما يفسر عدم قيام الصين بعمليات خصخصة واسعة⁽³⁾.

ركّز "دينغ" على أربعة تحديّات في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم وشؤون العلوم والدفاع، وتضمن النموذج الصيني: رعاية الدولة، هيمنة القطاع العام، الأولوية لنقل التكنولوجيا والصناعات الرائدة. وسعت الإصلاحات إلى استغلال قوى السوق داخليا والاستفادة منها ضمن الأطر العامة للاقتصاد الصيني، استتبع تخفيف مركزية السلطة وتفويض المزيد من الصلاحيات السياسية والاقتصادية إلى المناطق والأقاليم المحلية.

ما يمكن قوله بدقة: إنّ تجنب الصين مسار الخصخصة الفورية أو "علاج الصدمة" الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و"إجماع واشنطن" على روسيا ودول أوروبا الوسطى في التسعينات، مكّنها من

(1) ديفد هارفي، المرجع السابق، ص 185.

(2) نفس المرجع السابق، ص 201.

(3) سمير أمين وآخرون، (2003): الاشتراكية واقتصاد السوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 118.

تفادي الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بتلك الدول، واتخاذ الصين مسارها الخاص نحو "الخصخصة بخصائص صينية" مما مكّنها أيضا من إنشاء شكل من أشكال اقتصاد السوق بإدارة الدولة وأعطت أهمية لتحديث العلم والتعلم ضمن إستراتيجية بحث وتطوير محددة للأغراض العسكرية والمدنية في آن معا. وتلعب الاستثمارات الصينية دورا مهما في هذه الميادين العلمية إذ توفر اليوم خدمات الأقمار الصناعية التجارية منذ التسعينات.

أيضا تم فتح الصين أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، تحت إشراف الدولة، وانتهت بذلك عزلة الصين عن الاقتصاد العالمي. أحد هدفي الانفتاح على الخارج كان الحصول على التحولات التكنولوجية الحديثة (ومن هنا التركيز على المشاريع المشتركة بين رأس المال الأجنبي والشركاء الصينيين)، بينما كان الهدف الآخر كسب احتياطات كافية من القطع الأجنبي لشراء الأدوات والمعدات الضرورية لدعم دينامية النمو الاقتصادي الداخلي بشكل أسرع وأكثر قوة⁽¹⁾.

إذا كان الاندماج في السوق العالمية يعرض اقتصاد الصين لأخطار التبعية الاقتصادية والمنافسة غير المتكافئة، فإنّ الوجه الآخر للعملة هو المكاسب التي تتحقق من تكامل السوق، فالانعزال لم يعد خيارا مطروحا، لأن التجارة والاتصالات الدولية والاستثمار الأجنبي والقروض والمساعدات ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية يجب استخدامها لمنفعة البلاد، وترى حكومة الصين، وكذا مواطنوها العاديون أنّ فقدان الأمان بسبب تراجع إجراءات الحماية الحكومية، بهدف الدخول بحرية للسوق العالمية قد يكون الثمن المؤقت الذي يجب دفعه مع تطويعه وتشكيله ليقدم مصالح الصين وشعبها⁽²⁾.

بعد نجاح الصناعات الخفيفة بدأت الصين في اعتماد مسار التصنيع بقيادة قطاع التصدير، مع ذلك لم تلتزم الدولة نهائيا بفكرة أنّ التطوير الاقتصادي يجب أن يتم بقيادة قطاع الصادرات إلاّ في عام 1987.

حيث كانت التجارة الخارجية عام 1978 تمثل 7% فقط من الناتج القومي الإجمالي في الصين ولكنها ارتفعت إلى 40% في بداية التسعينات، وبقيت على هذا المستوى منذ ذلك التاريخ، كما تضاعفت أربع مرات حصة الصين من التجارة العالمية. وبحلول عام 2004 شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يزيد عن 40% من ناتج الصين الإجمالي المحلي (نصفها في قطاع التصنيع)، فأصبحت الصين أكبر متلقي للاستثمارات المباشرة في العالم النامي. وبحلول عام 2003 أظهرت التقارير أنّ أرباح مشاريع "جنرال موتورز" على سبيل المثال في الصين تفوق بكثير أرباح عملياتها المحلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 200.

(2) سمير أمين وآخرون، مرجع سابق، ص 120.

إنّ الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر (وإستراتيجية تطوير اقتصادي مختلفة تماما عن اليابان وكوريا الجنوبية) وضع الحواجز بوجه استثمارات الحافظة الأجنبية، الأمر الذي حد بشكل فاعل من سلطات رأس المال المالي الدولي على الدولة، كما أنّ رفض الصين السماح بأشكال الوساطة المالية الأخرى عدى البنوك الحكومية، مثل أسواق الأسهم والسندات ورأس المال -جرد رأس المال من أحد أسلحته المفتاحية- ضدها⁽¹⁾. الصين اليوم أكبر الأسواق العالمية وأسرعها نمواً، وهي ثاني أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام 1989 تعمل بالبلاد أكثر من 300 ألف شركة يساهم فيها رأس المال الأجنبي وهذه الشركات مسئولة عن أكثر من 40% من الصادرات. والشركات متعددة الجنسية لها مكان مرموق في السوق الصينية، وقد حصلت على عدد من الامتيازات الضريبية والتجارية، والجدير بالملاحظة أنّ أكثر من ثلث الاستثمارات الأجنبية في الصين مصدرها الصينيون في الخارج، وهي ظاهرة فريدة من نوعها في حالة عمليات الإصلاحات الصينية وتحديثها. يمكن القول أنّ هذا المسار استطاعت من خلاله الصين تحقيق نمو اقتصادي مذهل (بمعدل يقارب 10% سنوياً)، وارتفاع في مستوى معيشة قسم مهم من السكان طيلة أكثر من عشرين سنة، ومع ذلك أدّت هذه الإصلاحات أيضاً إلى تدهور بيئي وتفاوت اجتماعي حادين⁽²⁾.

(1) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 203.

(2) سمير أمين وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

المبحث الثالث: أزمات الرأس المال المالي الدولي في دول الجنوب

قدّمت حوالي المائة أزمة التي وسمت ربع القرن الماضي والتي كانت مدمرة للعالم النامي (دول الجنوب) بيانات كافية للتحقق من العوامل المسببة للأزمات، والأبرز من بينها كان التحرير السريع لقطاع المال والأسواق رأس المال في ظل التطور التقني الهائل الذي روّجت له الليبرالية الجديدة والمرتبطة أساسا بإعادة هيكلة رأس المال على الصعيد العالمي، أثر ذلك بشكل خطير على توجّهات التصنيع في عدد كبير من الاقتصاديات الناشئة وكشفت عن أوجه الضعف، حيث بيّنت بعض النماذج في العالم النامي (جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) أنها قامت على أسس اقتصادية معيبة، فقد استطاعت هذه الاقتصاديات توطين العملية الإنتاجية، لكنّها ظلت معتمدة على التمويل الخارجي في ظل وجود أنظمة مالية ومصرفية ضعيفة وغير متطورة، فعلى مدى الفترة من عقد الستينات إلى بداية عقد التسعينات كانت عملية التمويل مضمونة أو تحت إشراف الشركات متعددة الجنسية، ومنذ نهاية الثمانينات (نهاية الحرب الباردة)، بدأ هذا الدور يتقلص باتجاه مناطق أخرى (أوروبا الشرقية على سبيل المثال...)، فلم يكن أمام هذه الاقتصاديات سوى النهوض بأسواقها المالية، إلا أنها استمرت في الاعتماد على التمويل الخارجي، وبانتهاجها سياسات الانفتاح المالي بإلغاء القيود على المعاملات الرأسمالية وتثبيت عملاتها تجاه الدولار (الدولة)، ورفع أسعار الفائدة وقابلية العملة للتحويل، أصبحت هذه الدول محطات جاذبة بشكل قوي للرأسمال المضارب، جعلها عرضة لأزمات مالية ومصرفية، وقد أدت هذه السلوكيات المضاربية إلى انحرافات خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تبيّن من خلالها الاختلال الواسع بين آثار الجرعات القوية للسياسة الليبرالية الجديدة المفرطة والحدود المتاحة لتطبيقها في دول الجنوب. وزادت الشكوك حول الآثار الايجابية على معدلات النمو في الدول التي حرّرت أنظمتها المالية، خاصة وأنّ أغلبها انتهى بـ: أزمات مالية، زيادة في مستوى المديونية، تباطؤ في معدلات النمو وتراجع حركة التصنيع... إلخ.

المطلب الأول: دراسة جانب من الأزمات المالية في دول الجنوب

كانت الأزمات المالية في ظل الليبرالية الجديدة مستوطنة على مدى الثلاثين سنة الماضية، بدءا بأزمة الديون في الثمانينات، ولأنّ ثمة حدود للقدرة على عصر اقتصاديات الدول النامية وامتصاص فوائدها المالية من خلال إجراءات التقشف التي آفاق تمكّنها من تسديد ديونها تتراجع، فيكون الحل مزيدا من الإصلاحات المؤسساتية الليبرالية الجديدة. والنتيجة مجموعة أزمات مالية متداخلة أفرزت بداية التسعينات، شملت أغلب البلدان الناشئة (المكسيك، البرازيل والأرجنتين..)، مخلفة وراءها نتائج مدمرة تردد رجعتها في التشيلي والفيليبين وتايلاند وبولندا... إلخ.

كان التفسير المعياري الذي تبناه صندوق النقد الدولي / وزارة الخزانة الأمريكية أن أسباب تلك الأزمات تكمن في تدخلية الدولة المفرطة، وبالتالي هناك ضرورة لإصلاحات وفق النهج الليبرالي الجديد الذي خلف آثارا

اقتصادية واجتماعية خطيرة، الرأي البديل قال بأن لب المشكلة يكمن في التحرر المتهور من الضوابط الناظمة للقطاع المالي، وفي الفشل بإقامة نظام تحكم يكبح جموح المضاربات في استثمارات الحافظة المالية (سيادة عقلية القطيع)، وتكثر الدلائل التي تؤكد ذلك، فالدول التي لم تحرر أسواق رأس المال - سنغافورة، تايوان والصين - تعرّضت لضرر أقل بكثير، أضف إلى ذلك أن الدول التي تجاهلت نصائح صندوق النقد الدولي وفرضت ضوابط على أسواق رأس المال - ماليزيا مثلا - تعافت من الأزمة بشكل أسرع.

المفارقة أنّ صندوق النقد الدولي طلب من الدول الآسيوية في البداية فتح أسواقها أمام توظيفات رأس المال قصيرة الأمد، وهو ما فعلته تلك الدول فتدفقت الأموال إليها فجأة، لكن رؤوس الأموال ما لبثت أن تدفقت خارجها بدرجة السرعة والمفاجأة نفسها. أفتى صندوق النقد الدولي بضرورة رفع معدلات الفائدة وتقليص الموازنات المالية، فاستتبع ذلك ركودا اقتصاديا عميقا، هبطت أسعار الأصول إلى الحضيض فطلب صندوق النقد الدولي من الدول المتأثرة بيع أصولها وإن بأسعار متدنية. قامت نفس البنوك والمؤسسات المالية التي سحبت رؤوس أموالها وتسببت بالأزمة أصلا بتدبير صفقات بيع الأصول، فحصلت عمولات هائلة على تعاملها في بيع الشركات، تماما كما حصلت تلك البنوك على عمولات كبيرة عندما وجهت رؤوس الأموال إلى داخل تلك الدول في البداية، بعد إعلان معظم المناطق الآسيوية إفلاسها، ارتدت موجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتضرب السوق الآسيوي الداخلي ثانية، فتشتري الشركات الموثوقة والقابلة للبقاء أو (كما في حالة شركة دايوو) أجزاء من تلك الشركات بأسعار زهيدة⁽¹⁾.

لقد طرحت الأزمات المالية التي واجهتها العديد من الاقتصاديات الناشئة كالأزمة الآسيوية والأرجنتينية إشكالية حول دور الصندوق النقد الدولي « Alea moral »، فعندما تعرّضت هذه الدول إلى أزمات مالية، لجأت إليه بالرغم من ممارسته الخاطئة، فهو في أحسن الأحوال وعند حدوث الأزمة يؤجل برامج التعديل الهيكلي⁽²⁾، التي أصبحت ضرورية في هذه الحالة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب وأسعار الخدمات زيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان المصرفي، كما أجبرت هذه الدول على إتباع سياسات من شأنها فتح الاقتصاد (رغم انفتاحها أصلا) كتحرير التجارة والتخفيض الجمركي وإلغاء الحماية على المؤسسات المحلية⁽³⁾. فعندما تفجرت الأزمة الأرجنتينية كثر الصندوق نفس الخطأ الذي ارتكبه مع دول جنوب شرق آسيا

(1) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 162.

(2) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, La nouvelle hiérarchie des puissances dans la mondialisation au 21eme siècle, (2004) : Ellipses, p 528.

(3) رمزي زكي، المحنة الآسيوية، مرجع سابق، ص 60، 61.

يقول Chales Darwin بهذا الصدد " كبير هو خطأنا... أن مأساة فقرائنا ليست نتيجة لقوانين طبيعية ولكنها نتيجة لمؤسساتنا " (1).

1-1 - الأزمة الآسيوية

سجلت صافي تدفقات رأس المال إلى اندونيسيا والفلبين وماليزيا ارتفاعا هائلا، بحيث بلغ 93 بليون دولار في عام 1996، وعندما حدثت اضطرابات في أسواقها المالية، انقلب مسار هذه التدفقات عشية الأزمة بحيث تدفق منها إلى الخارج 21 بليون دولار في عام 1997 ما يمثل 11% من قيمة النواتج المحلية الإجمالية لهذه البلدان قبل حدوث الأزمة. انتشرت عمليات الإفلاس وتعرضت ميزانيات التعليم والصحة للضغط وفقد أكثر من 13 مليون نسمة وظائفهم. ومع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعا هائلا انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضا شديدا بحيث بلغت نسبة الانخفاض بين 40% و 60% في اندونيسيا، ووصلت العواقب إلى مدى أعمق من ذلك فهذه البلدان أفادت جميعها بحدوث تآكل في نسيجها الاجتماعي (2) وازدادت نسبة البطالة أربعة أضعاف في كوريا الجنوبية، وثلاثة أضعاف في تايلاند، وعشرة أضعاف في إندونيسيا (3)

حسب Michel Aglietta فإنه لم يكن هناك تدهورا في وضعية اقتصاديات المنطقة (دول جنوب شرق آسيا)، فعلى سبيل المثال تجاوز معدل النمو في كوريا الجنوبية 8% وانخفض معدل التضخم من 6% إلى 5%، انخفاض العجز الجاري من جديد إلى 2% لذلك لم يكن هناك توقعا لأغلب الملاحظين بحدوث الأزمة الآسيوية من بينهم Paul Krugman، وقبل سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة كان تقرير البنك الدولي قد دعم وجود سياسات اقتصادية كلية حذرة ووضعية تضمن نمو سليما (4): سياسة مالية صارمة، معدلات فائدة متوازنة، ولكنها مغرية بشكل كاف بجلب رؤوس الأموال وبذل مجهودات لتحقيق التراكم، دين خارجي ضعيف مقارنة بدول أخرى (5).

وفي المقابل كان هناك: لجوء متزايد للاقتراض الأجنبي، إشراف ضعيف على المصارف، تقييم زائد للعملات الوطنية مقابل العملات الدولية الرئيسية (6).

(1) Questions sur la mondialisation, p 62.

(2) حميد الجميلي، (2013): المشهد الاقتصادي العربي الراهن، الوراق، عمان، الأردن، ص 735.

(3) ديفد هارفي، مرجع سابق، ص 160.

(4) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, La nouvelle hiérarchie des puissances dans la mondialisation au 21eme siècle, (2004) : Ellipses, p 542.

(5) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, La nouvelle hiérarchie des puissances dans la mondialisations au 21eme siècle, (2004) : Ellipses p .527

(6) أمير السعد، (2006): قضايا راهنة في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 2.

ولقد استمر الاقتراض الأجنبي طيلة الفترة 1960-1990 من طرف القطاع الخاص وكذلك رأسمالية الدولة للاستفادة من ميزة القروض الميسرة من قبل أسواق المال العالمية، من دون الأخذ في الاعتبار علاقات الاقتراض بالاستثمار، وما إذا كان هذا الاقتراض يمول استثمارات مربحة أم أنه مجرد استخدام للمدخرات الأجنبية، مما جعل الاعتماد المفرط وغير المنضبط على الاقتراض الخارجي والداخلي قصير الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة من دون إعطاء أهمية مماثلة لتحفيز المدخرات الوطنية وتمييتها، كما أن واقع الأنظمة المصرفية والسياسات النقدية الآسيوية لم تولي اهتماما جيدا للفرق الكبير بين أسعار الفائدة لعملاتها المحلية وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي والعملات الأوروبية، والنتيجة كانت انتقال رؤوس الأموال من الدول الصناعية المتطورة إلى دول الإقليم للتربح والمضاربة، وفي المقابل لم تستطع الأنظمة المصرفية الاستجابة والتكيف لمواجهة الأزمة خاصة مع تزايد العجز في الميزان التجاري مما يبين أن السياسة الاقتصادية لدول الإقليم لم تستطع القيام بـ:

- حل التعارض بين واقع توطين العملية الاقتصادية إنتاجا وتصديرا، واستمرار حالة الجانب الخارجي في العملية التمويلية، من دون أي جهد للاعتماد على التمويل الداخلي.

- الحد من التدفقات الرأسمالية في توسيع الطلب الكلي مع ما ترتب على ذلك من إحداث فقاعات مالية في الأسهم والعقارات في الوقت الذي كان هناك تراجع واضحا في دورتها الاقتصادية الإنتاجية، والمحصلة النهائية كانت نموا متسارعا للأصول والخصوم وعجز ضخم في تجارتها الخارجية.

إن ربط العملات المحلية الآسيوية بالدولار (الدولرة) System de peg، كان قد أعطى للمؤسسات المختلفة اعتقادا بعدم وجود مخاطر بالنسبة لعملية الاقتراض بالعملات الأجنبية، خاصة إذا كانت تكلفة الحصول على الائتمان الأجنبي أقل من تكلفة الحصول على الائتمان بالعملة المحلية، مما شجع قطاعي المال والأعمال على الاقتراض الخارجي، فحدثت تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل باتجاه دول الإقليم ساعية للاختطاف السريع للأرباح⁽¹⁾.

كان هناك دور للمؤسسات المالية الدولية في حدوث الأزمة من خلال الدفع بدول الإقليم إلى تبني نظام الصرف العائم، أدى في الأخير إلى ضغوطات واسعة على العملات المحلية لدول جنوب شرق آسيا مما أدى إلى انخفاضها وهبوط أسعار الأسهم والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة⁽²⁾.

(1) أمير السعد، (2006): قضايا راهنة في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 2.

(2) أمير السعد، نفس المرجع السابق، ص 3.

جدول رقم (10): التغيرات في قيمة العملات وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة خلال الأزمة الآسيوية 1997

تغيرات في سعر الفائدة	تغيرات مؤشر أسعار الأسهم	انخفاض قيمة العملات %	دول جنوب شرق آسيا
2395.00	81.74	231.00	اندونيسيا
25.00	48.37	87.09	تايلاند
	49.71	51.37	الفيليبين
965.00			كوريا الجنوبية
373.00	63.06	83.04	ماليزيا

المصدر: كتاب قضايا راهنة في الاقتصاد العالمي.

على سبيل المثال أدى تعويم العملة المحلية التايلندية (الباهت) إلى إحداث أزمة سيولة للأعوان الاقتصادية (بيع أوراقهم المالية لتسديد الديون)، وبالنسبة للبنوك كانت الأزمة أشد عليها على إثر التخفيض النقدي من خلال إحداث آلية للانكماش بواسطة الدين Dept déflation، كما أن صعود معدلات الفائدة لجذب رؤوس الأموال أدى إلى ظاهرة تجفيف القروض Crédit crunch⁽¹⁾.

أحدث انهيار البورصات لجنوب شرق آسيا (تايلاند، كوريا الجنوبية...)، وعملاتها المرتبطة بالدولار مديونية كبيرة بالعملة الصعبة، ارتفاع قوي لأسعار الفائدة، بطالة، تعرض كبرى الشركات لخطر الإفلاس Nissan « mazda في اليابان و « daewoo , samsung » في كوريا كما أعلن " ردولفو سيقرينو " الأمين العام لمنظمة الآسيان أنه منذ جويلية 1997 حتى جانفي 1998 بلغ حجم خسائر الآسيان 700 مليار دولار، وكان المتضرر الأكبر في ذلك اندونيسيا⁽²⁾.

لقد أثبتت التجربة التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا أن هذه الدول شديدة التعرض للصدمات الخارجية فبمجرد قيام تايلاند بتخفيض عملتها، تبعها بقية الدول المجاورة حتى لا تفقد تنافسيتها، باعتبار أن لديها نفس المزايا للاقتصاد التايلندي (تطوير نفس الفروع والصناعات)، فحدث تدفق عكسي لرؤوس الأموال (هروب الأموال إلى الخارج)، أثرا سلبا على الاقتصاديات المعنية بالأزمة مؤديا إلى خسارة صافية تمثل حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي لكل من اندونيسيا، كوريا الجنوبية، الفيليبين، ماليزيا، وتايلاند، مجتمعة⁽³⁾.

(1) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, La nouvelle hiérarchie des puissances dans la mondialisation au 21eme siècle, (2004) : Ellipses p 542.

(2) Dominique Plihon, (2004) : Le nouveau capitalisme, la découverte, Paris, p 103.

(3) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, La nouvelle hiérarchie des puissances dans la mondialisation au 21eme siècle, (2004) : Ellipses p 542.

في الواقع فإن عمليات التحرير المالي التي تمت في هذه الدول أدت إلى الإفراط في الاستثمار المشجع على الاستدانة الخارجية وفي قطاعات ضعيفة المردودية مع غياب قواعد للحذر "règles prudentielles"، ومع زيادة التوقعات بتحقيق أرباح مرتفعة اتجه العديد من المستثمرين الأجانب نحو الدول الناشئة الآسيوية، حيث سيطرت القروض البنكية العالمية على التمويل الآسيوي بنسبة 63 % بين سنة 1994 - 1996⁽¹⁾.

جدول رقم (11): تمويل خارجي لخمس دول آسيوية

التغير 1997-1996	1997	1996	
-105.1	-12.1	39.0	رؤوس الأموال الخاصة
0.2	7.2	.70	استثمارات مباشرة
-23.7	-11.6	12.1	استثمارات في المحفظة
-76.8	-21.3	55.5	رؤوس أموال القطاع البنكي
-4.7	13.3	18.4	قروض أخرى غير بنكية
27.4	27.2	0.2-	رؤوس أموال عامة ورسمية
-77.6	15.2	92.8	تمويل خارجي صافي

Source : institue of international finance capital flows to emergings economie janvier 1998

حسب Michel Aglietta أن الأزمة الآسيوية أظهرت ثلاث أنواع من الأخطار: خطر القرض والمتعلق بفقدان القدرة على التسديد للمقترض، خطر عدم التزامن في الأجل *risque de distorsion des échéances* والمتعلق بالقيام بعملية الاقتراض قصير الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل، وهو ما أدى إلى إحداث ظاهرة تجفيف موارد البنوك *crédit crunch* وخطر الصرف *risque de change* أي الاقتراض بالعملة الصعبة مع ضمان الدولة تحويل الدولار بعملات محلية⁽²⁾.

على إثر ذلك كانت هناك عودة من جديد إلى القيود القانونية والإدارية من طرف العديد من دول المنطقة من خلال تبني قواعد للحذر والمراقبة أمام حركات رؤوس الأموال العابرة للحدود، سواء على شكل قيود مباشرة من خلال تقييد كمية دخول وخروج رؤوس الأموال أو اتخاذ إجراءات شبه ضريبية، أو على شكل قيود غير مباشرة والمتعلقة بالالتزامات بالعملة الصعبة لدى البنوك، وبالرغم من ذلك تظل هذه الإجراءات أقل فعالية خاصة مع

(1) L'économie internationale, (2001) : la revue de CEPI, p 7, p 8.

(2) Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, p 542, p 543.

تعدد وتجدد الأدوات المالية المشتقة، وهو ما يكشف عن صعوبة إصلاح إجراءات المراقبة لحركات رؤوس الأموال الخاصة التي اعتادت بشكل كبير على وجود نظام ليبرالي مطلق⁽¹⁾.

1-2- الأزمة الأرجنتينية

تداخلت العديد من العوامل التي في النهاية إحدت أزمة اقتصادية عميقة للاقتصاد الأرجنتيني:

أ- التحول في هيكل الإنفاق: في إطار السياسة الاقتصادية الليبرالية المنتهجة بداية التسعينات من القرن الماضي بهدف القضاء على حالة التضخم الواسع، وقد تحققت فعلا نتائج على هذا الصعيد كان من المفترض توجيهها في إطار مشروع وطني للتنمية، بدلا من ذلك اندفعت الحكومة الأرجنتينية نحو حالة من الإفراط في الإنفاق غير الإنتاجي، كان بداية ميل جديد للاستدانة من الداخل والخارج، والتصعيد المتعاقب لهذه الحالة نتج عنه دخول الاقتصاد الأرجنتيني مرحلة نوعية جديدة من المديونية.

ب- فك الارتباط بين الحرية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية، من خلال التغييرات الحاصلة في التشريعات الخاصة بالعمل، وانعكس ذلك على معدل البطالة حيث ارتفع من 6.5 % عام 1991 إلى 30 % بحلول عام 2002، في ظل عمليات الخصخصة الواسعة، تراجع مكانة الصناعة الوطنية بفعل المنافسة، استخدام محدود من العمل والمهارات من طرف الرأس المال الأجنبي في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وتراجع مستوى الحماية الاجتماعية⁽²⁾.

ج- ارتفاع تكلفة القروض: على إثر الأزمات المالية المتتالية في الدول الناشئة أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، مما قلص من قدرة الأرجنتين من اللجوء إلى سوق الاستدانة الدولي خاصة مع تقلص الدور الأمريكي للمساعدة في هذا المجال.

ومع استمرار تطبيق السياسة المالية الانكماشية التي انتهجتها الأرجنتين، وفي ظل نظام الصرف المنتهج، ومع التغيير الحاصل في أوضاع الدولار الأمريكي من مرحلة الثمانينات حتى منتصف التسعينات من جهة، ومن منتصف التسعينات حتى عام 2000 من جهة أخرى أدى كل ذلك إلى تباطؤ الآثار الإيجابية للنجاحات العابرة من خلال: ضعف أثر انخفاض معدل التضخم على النمو الاقتصادي، فشل النظام المصرفي الجديد في معالجة الارتفاع في أسعار الفائدة مع اتساع الملكية الأجنبية للمصارف المحلية، والتي لم تتوافق مع حدوث انتعاش للاقتصاد الأرجنتيني، ضعف التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من انخفاض الأجور

(1) Le point sur les mouvement de capitaux vers les économie des marchés émergents,

www.oecd.org.oecd.pdf.

(2) أمير السعد، قضايا راهنة في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 12.

والأسعار بفعل السياسة المالية الانكماشية، إلا أنّ ذلك لم يسمح بإمكانية المنافسة الفعّالة في السوق العالمية، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية⁽¹⁾.

د- فيما يتعلق بنظام الدولار: بالرغم من أن هذه السياسة ساهمت في استقرار أسعار الصرف بالنسبة للمستثمرين الأجانب، إلا أنّ عدم الأخذ بعين الاعتبار أثر هذا الارتباط هو الآخر أضعف القدرة التنافسية للأرجنتين، وبشكل خاص بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية والارتفاع المحسوس في سعر صرف الدولار بداية عام 1996، والمفارقة أنّ علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة ضعيفة لا تتجاوز 2.5 % من صادرات الأرجنتين، كما أنّ نظام الدولار يشجع هجمات المضاربين.

هـ- أدت الأزمة البرازيلية 1999 إلى تدني سعر صرف الريال البرازيلي وبالتالي تراجع طلب البرازيل على المنتجات الأرجنتينية مع العلم أن البرازيل هي أكبر شريك تجاري للأرجنتين.

و- أدى سوء الإدارة والفساد المالي الذي كان عنواناً رئيسياً في الأزمات التي شهدتها البلدان حديثة التصنيع، إلى استنزاف القدرات المالية لها (وصول المبلغ في الأرجنتين إلى 120 مليار دولار من ثروة الأرجنتين خلال الفترة من 1986 إلى 2001)، التي رافقت بشكل خاص برامج الخصخصة حيث وصلت العمولات على عمليات البيع إلى أكثر من 60 % من المبلغ المدفوع⁽²⁾.

وخلال حدوث الأزمة قدم صندوق النقد الدولي للأرجنتين قرض قيمته 6 بليون دولار (ثاني أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد الدولي). إلا أنّه لم يوقف تدفق رأس المال خارج الأرجنتين، ففي عام 2001 خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 17 % من قيمة ودائعه (ما يعادل 14.5 بليون دولار).

على إثر ذلك تم اللجوء إلى سياسة جديدة في الإصلاح الاقتصادي، شملت تخفيض الإنفاق الحكومي والاتجاه نحو مقايضة الديون. على أساس أن ذلك يمكن أن يخفض من مدفوعات الدولة في الأجل القصير، كصيغة مرافقة لصيغة تخفيض الأجور الحكومية وحقوق المتقاعدين. وقد انتهت الإجراءات التقشفية بأعمال عنف عمت أرجاء البلاد ومديونية تقدر بـ 141 مليار دولار.

ما يمكن استخلاصه من هذه التجربة، بالرغم من أن الأرجنتين نفذت مبادئ السياسة الاقتصادية الليبرالية كاملة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، إلا أنّ ذلك لم يترافق بتحول نوعي في ليبرالية السياسة الاقتصادية ترتكز على تطبيق إصلاح اقتصادي حقيقي، ينعكس إيجابياً على مشروعها الاقتصادي للتنمية⁽³⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 9.

(2) نفس المرجع السابق، ص 11.

(3) نفس المرجع السابق، ص 12.

وصلت ديون الأرجنتين عام 2001 إلى 20 ضعفا مما كانت تدين به في السبعينات، ومثل تسديد هذه الديون ولازال آلية هائلة لتحويل الثروات (خاصة من العائدات الضريبية)، 80 % من منها تعود للمؤسسات المالية الخاصة، والمفارقة أن الرأسماليين الأرجنتينيين يشتركون سندات الديون الأرجنتينية من الأسواق المالية الأمريكية الشمالية والأوروبية، التي تصدر فيها القروض الأرجنتينية وذلك بالأموال التي أخرجوها من البلاد ويحصلون على جزء من التسديدات⁽¹⁾.

لقد كشفت الأزمات المالية الحديثة التي ضربت العديد من الاقتصاديات الناشئة بكل تأكيد عن الضعف الهيكلي للأسواق المالية الناشئة والتي تنتقل من أزمات مالية بشكل سريع إلى أزمات اقتصادية خطيرة تدمر ما حققته بعض دول الجنوب من معدلات نمو قوية وتحسن ملموس في شروط الحياة تراجع الفقر، كما أكدت بطلان نظرية إمكانية تركيز الاهتمام في معالجة التضخم دون أخذ قضية البطالة والنمو بالاهتمام الكافي لمعالجتها⁽²⁾.

المطلب الثاني: تقييم آثار الأزمات المالية في دول الجنوب:

2-1- دور الهيئات المالية الدولية في تعميق آثار الأزمات المالية:

اعترف صندوق النقد الدولي بأن إستراتيجيته لإعادة هيكلة المالية في عدد من الدول التي عانت من الأزمة كاندونيسيا كانت فاشلة، وبأنه قلل من تقدير مدى الركود وأفرط في متابعة سياسات مالية انكماشية، وبالرغم من ذلك أعيدت التجربة نفسها عندما واجهت الأرجنتين الأزمة، كانت الصرامة المالية نفسها مع النتيجة المتوقعة: بطالة متزايدة، إجمالي في الناتج المحلي متناقص واضطراب سياسي واجتماعي في النهاية⁽³⁾.

وبالرغم من اختلاف الظروف في كل بلد إلا أنّ التدابير والإجراءات المتخذة نفسها، فقد كانت الأزمة في آسيا أكثر تعقيدا، وذلك خصوصا لأنها كانت جزئيا ناجمة عن حالات هشاشة مالية ومصارف ضعيفة وشركات شديدة الاستدانة، فتصبح السياسات الانكماشية غير مناسبة وغير مفيدة للاقتصاد، والآثار السلبية الناجمة عن تدابير صندوق النقد الدولي، التي زادت الانكماش عمقا، جعلت الانتعاش أكثر صعوبة.

وفي حالة الأرجنتين والبرازيل وبلدان كثيرة أخرى كانت الأزمات نتيجة لإسراف بعض الدول في إنفاقها - دول تعيش فوق إمكاناتها - في هذه الحالة يتوجب على الدولة أن تقلل من نفقاتها أو أن تزيد الضرائب (سياسات انكماشية)، لكن لأن آسيا كانت لا تنتهج سياسات نقدية متساهلة ولا كان لديها قطاعات عامة مبدرة،

(1) ايريك توسان، المال ضد الشعوب، مرجع سابق، ص 321.

(2) نفس المرجع السابق، ص 14.

(3) جوزيف ستيغلنز، (2002): خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 152.

فقد كان التضخم عندها ضعيفا ومستقرا، وكانت موازنتها السابقة للأزمة ذات فائض وبالتالي لا تكون بالضرورة الإجراءات نفسها في معالجة الأزمة⁽¹⁾.

إنّ رأي الصندوق أنّه كلما كانت الجرعات قوية من السياسات الليبرالية الجديدة كان النمو الذي يليه أقوى وعليه فإنّ البلد الذي يفكر في مستقبله على المدى الطويل -عشرون سنة مثلا - يجب أن يقبل بانكماش شديد القسوة.

غير أنّ الوقائع لا تؤكد هذه النظرية، فالاقتصاد المصاب بانكماش عميق قد يعرف نموا أسرع عندما يبدأ الانتعاش، لكنه لا يعوض أبدا عن الوقت الضائع، فكلما كان الانكماش أكثر خطورة اليوم كان الإنتاج أكثر ضعفا والدخل أدنى ليس اليوم وحسب، وإنما على المدى الطويل. لذلك يجب أن يكون هدف السياسة الاقتصادية التقليل إلى الحد الأدنى من خطورة كل أزمة اقتصادية وأمدتها، لكن ذلك لم يكن في نية صندوق النقد الدولي ولا نتيجة تعليماته.

المشكلة لا تنحصر في كون سياسات صندوق النقد الدولي غير إنسانية من الناحية الاجتماعية، فحتى وإن كان التفكير اقتصاديا بحتا، فهذه السياسات غير صالحة لأنّ التوترات الاجتماعية المترتبة عنها لا تعيد ثقة أوساط الأعمال، وهي تدفع بالرساميل إلى الهروب بدلا من أن تجتذبها كما حدث في اندونيسيا، فبعد المظاهرات العنيفة التي حدثت أعيد دعم الأسعار، إلا أنّه كما أنّ المؤسسة التي أفلست من جراء معدلات الفائدة العالية لا تتبعث عند تخفيض هذه المعدلات، كذلك فإنّ المجتمع الذي مزقته مظاهرات عنيفة سببها خفض دعم أسعار المنتجات الغذائية لا يستعيد لحمته بأعجوبة متى أعيد ذلك الدعم⁽²⁾.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي والمجتمع المالي ككل، تعتبر الأزمة منتهية منذ أن تأخذ المتغيرات المالية في النهوض، وما دامت معدلات الصرف تتدنى وأسعار الأسهم تنخفض إلى غاية بلوغ الحد الأدنى فتتوقف الخسائر على الأقل، إلا أنّ استقرار أسعار الصرف أو معدلات الفائدة ليس كافيا لتقييم الانتعاش بشكل صحيح، فالناس لا يعيشون من أسعار الصرف ولا من معدلات الفائدة، والمهم في نظرهم هو فرص العمل والأجور. فلا يوجد انتعاش حقيقي إلا متى استعاد القادرون على العمل وظائفهم وعادت الأجور إلى مستواها السابق للأزمة. إنّ المداخيل في البلدان الآسيوية التي شملتها الأزمة ما تزال اليوم أدنى بنسبة 20% مما كان يجب أن تكون لو أنّ نموها كان قد استمر على الوتيرة التي كانت له في العقد السابق، ففي إندونيسيا كان الإنتاج سنة 2000 أدنى بنسبة 7.5% مما كان سنة 1997.

(1) نفس المرجع السابق، ص 147.

(2) نفس المرجع السابق، ص 145.

وكون صندوق النقد الدولي يكرّس كل اهتمامه للمتغيرات المالية وليس لمؤشرات الأجور الفعلية، والبطالة والنواتج الداخلي أو الرفاه الاجتماعي بشكل عام هو بحد ذاته أمر له مغزاه⁽¹⁾.

2-2- الصين - نموذجاً - في مواجهة الأزمة

في الواقع وهذا ما يمكن تعلمه عن أخطار وتناقضات العولمة أنّ الصين قد تأثرت بالأزمة المالية الآسيوية عامي 1997-1998، بدرجة أقل من جاراتها الأخرى. وذلك بفضل الوضع المستقل لاقتصادها، لأنّ سوقها لم تكن مفتوحة بالكامل، وقطاعها المالي لم يكن قد تحرر بعد، أي بعبارة أخرى كانت الصين في حالة "اندماج سطحي" مع الاقتصاد العالمي، ولذلك كانت محتفظة بما يكفي من وسائل الحماية الفعّالة أهمها: عدم قابلية الحسابات الرأسمالية للتحويل من خلال سلوك سياسة مستقلة بتطبيق الرقابة على العمليات الرأسمالية. وفي حين أنّ البلدان النامية التي حررت أسواق رساميلها عرفت انخفاضا في مداخيلها، عرفت الصين معدل نمو 8%. ومما يزيد من قيمة هذه النتائج كونها قد حصلت في ظل فترة تباطؤ في النمو العالمي، وخصوصا في التجارة. وقد أحرزت الصين ذاك النجاح باعتمادها الوصفات الاقتصادية التقليدية - لا وصفات صندوق النقد الدولي، والطريقة معروفة جيدا من أكثر من نصف قرن: عندما يتراجع الاقتصاد يكون الرد من خلال سياسة اقتصادية كلية توسعية، واغتتمت الصين الفرصة فربطت بين حاجتها على المدى القصير وأهدافها على المدى الطويل، والنمو السريع الذي عرفته في العقد السابق والذي كان حسب توقعاتها، سيستمر في القرن التالي فقد أثبتت الصين أنها مدركة جدا للعلاقة بين الاستقرار الكلي وبين اقتصادها الأصغر، وكانت تعلم أنّ عليها أن تستمر في تعديل بنية قطاعها الصناعي والمالي، لكنها أدركت أيضا أنّ التباطؤ الاقتصادي قد يجعل تنفيذ خطتها الإصلاحية أكثر صعوبة، ويزداد عدد القروض غير المسدّدة، الأمر الذي يضعف النظام المصرفي، ثم تشهد أيضا ازدياد في نسبة البطالة، الأمر الذي يزيد كثيرا من الثمن الاجتماعي لتصحيح بنية المؤسسات التي تخص الدولة.

إنّ الصلة بين الاقتصاد والاستقرار السياسي والاجتماعي لم تخف على الصين، فقد عرفت في الماضي القريب آثار عدم الاستقرار وهي لا ترغب في تكرارها، ومن جميع جهات النظر هذه عرفت أنّ تدرك حجم العواقب التي درج صندوق النقد الدولي على الاستهانة بها.

هذا لا يعني أنّ الصين تخلّصت من كل مشاكلها، فتعديل بنية مؤسساتها العامة وقطاعها المصرفي يمثل تحديا في السنين المقبلة، لكنه تحدّ ستمكن من مواجهته جيدا في إطار اقتصادي كلي متين. ولأنه من الصعوبة نظرا إلى اختلاف الحالات أنّ تحدّد أسباب نشوب أزمة أو حصول انتعاش سريع، وإذا كان البلد الآسيوي الكبير الوحيد الذي تجنب الأزمة أي الصين، قد سلك سياسة مناقضة تماما لتلك التي كان يدعو لها صندوق النقد

(1) جوزيف ستيغلنز، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 146.

الدولي، وإذا كان البلد الوحيد الذي عرف الانكماش الأقصر أمدًا أي ماليزيا قد رفض بصراحة هو أيضا استراتيجية الصندوق، فلا يكون الأمر مجرد صدفة (1).

من خلال التجربة الصينية يمكن استخلاص العديد من العبر. ففي عصر رأسمالية الكازينو المعولمة، حيث تسود المضاربة والأسواق غير المستقرة، يتوجب على أي حكومة مسئولة أن تضع القيود على تأثيرات العولمة على الاقتصاد الوطني، وقد اتبعت الحكومة الصينية حتى الآن سبيل الحذر، وإن كان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قد يلغي أشكال الحماية المطبقة في السابق، ويمكن أن تتعرض لأخطار جسيمة بسبب انفتاح سوق رؤوس الأموال والأسهم أمام البنوك والعملات الأجنبية (الأمر الذي بدأ بالفعل). لكن يمكن للصين أن تساهم في التأثير على النظام العالمي مثل دعم الجهود لإنشاء نظام رقابة دولي لفرض القيود على تحركات رؤوس الأموال، كذلك عليها أن تؤيد قيام آلية لمنع الأزمات تشمل قيودا على التدفقات قصيرة المدى لرؤوس الأموال، وفرض ضرائب على عمليات المضاربة، كما أنّ المبادرة اليابانية بإنشاء صندوق نقد آسيوي يمكن أن تسهم في هذا الاتجاه، نظرا لتوافر الموارد المالية في آسيا بفضل معدلات الادخار المرتفعة واحتياطات النقد الأجنبي الكبيرة (2).

بالرغم من أنّ الولايات المتحدة نفسها واجهت التأثيرات المدمرة للتحرير، إلا أنّها فرضت نفس التجربة على باقي الدول، لكن فيما كانت الولايات المتحدة غنية بما فيه الكفاية لتحمل التكاليف فإنّ ذلك لم يتوفر عند بلدان أخرى حيث يكون على درجة أكبر من الخطورة تبعا لهشاشة الاقتصاديات، وتحرير أسواق المال كان سيفًا ذا حدين، فتدفق رأس المال إلى الداخل في حين أنه يساهم جزئيا في تحسن النمو عبر استثمارات منتجة، يؤدي التدفق العكسي إلى الخارج إلى جعل البلدان تخسر أكثر مما كسبت فيما كان رأس المال يتدفق إليها.

لهذا تضع البلدان النامية سنويا حول العالم احتياطات كتأمين ضد الهبوط غير المتوقع في شعور الدائنين الأجانب أو الانهيار المفاجئ في أسعار التصدير، وذلك في شكل أوراق مالية صادرة عن الحكومة الأمريكية (أو أحيانا باليورو) ذات معدلات فائدة منخفضة، وتكون العائدات التي تتألفها من هذه الأموال أدنى جدا مما يمكن أن تتألف لو استعملت الأموال في الاستثمارات في التعليم أو الصحة، البنية التحتية أو المصانع. حيث بلغ حجم الاحتياطات أكثر من تريليوني دولار - حول العالم الآن وجزء هام منها يعود للدول النامية. وهي سياسة تعيق وتكبح النمو في دول الجنوب. ولأن الاحتياطات بحاجة لأن تنمو بالتتابع مع نمو الواردات والديون الأجنبية وكذلك تبعا لتزايد الأخطار، فتوضع سنويا مليارات من الدولارات (بين 100 و 200 مليار دولار)، وذلك على حساب التوسع الداخلي في الاستثمارات وعدم الاستقرار لأنّ تزايد العجز التجاري يمكن أن ينتهي بأزمة.

(1) المرجع السابق، ص 151.

(2) سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 121.

يقول ستيغلتر "يا له من عالم غريب تدعم فيه في الواقع البلدان الفقيرة البلدان الأغنى، التي هي في الواقع نفسه بين الأبل في تقديم المساعدة في العالم" (1).

المطلب الثالث: دور الدولة الإنمائية في ظل الحالة النوعية الجديدة.

3-1- دور الدولة في ظل العولمة

إن مواقع الدول المشتركة في النظام العالمي غير متناظرة، فهناك دول فاعلة تلعب دورا ايجابيا في تكييف هذا النظام وهناك دول لا تعدو كونها عناصر تقوم القوى الخارجية بتكييفها (2).

والخطاب الراهن حول اختفاء الدولة والتراجع في قوتها، لا يفسره سوى الحاجة الملحة والسريعة لتهيئة وتكييف مناخ عالمي الاتجاه يتوافق والحالة النوعية الجديدة في وظيفة رأس المال، فيصبح دور الدولة ضمان التكيف مع العولمة من خلال تراجع التقنين، الخصخصة، تراجع التأمين، إعطاء الأولوية لخدمة الدين الخارجي والانفتاح، ومؤدي هذه المجموعة من السياسات واضح: تصفية وابتلاع الدولة الوطنية عبر الشركات متعددة الجنسية، وقد خلق هذا الخطاب الإيديولوجي مفهوما جديدا مناسباً هو مفهوم "قابلية المجتمع للحكم" "Gouvernance" (3).

3-2- الدولة الإنمائية

بناء على فكرة التكيّف المستمر مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، ازدادت أهمية مفهوم الدولة الإنمائية، من خلال دورها المحوري في عملية التصنيع في عدد من اقتصاديات شرق آسيا، حيث كانت اليابان في الطليعة، تلتها النمور الأربعة (كوريا الجنوبية، سنغافورة تايوان، هونغ كونغ) في الستينات والسبعينات، ثم حذت حذو هذه البلدان اندونيسيا وتايلاند والصين وفيتنام وماليزيا وبلدان أخرى كدول أمريكا اللاتينية، وفي جميع هذه الحالات، هيئت الدولة بيئة اقتصادية مناسبة واهتمت بتصميم سياسات وحوافز تدعم النمو السريع والشامل من خلال: تشجيع وتنويع وتطوير مجالات ذات أولوية بمشاركة القطاع العام، الاستثمار في الرأس المال البشري وتقديم خدمات الدعم في مجالات مثل التكنولوجيا والتدريب والتصدير، وتكييف التكنولوجيا الأجنبية مع الظروف المحلية وتوجيهها نحو قطاعات أكثر إنتاجية، التحكم في النظام المالي وكل هذه الإجراءات تكون في إطار إستراتيجية متكاملة تقوم على رؤية مشتركة لتنمية البلد تحظى بقبول اجتماعي واسع عموماً (4).

(1) جوزيف ستيغلتر، التسعينات الهادرة، مرجع سابق، ص 234.

(2) سمير أمين، (2005): الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 79.

(3) سمير أمين، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مرجع سابق، ص 104.

(4) تقرير الأمين العام للونكتاد الثالث عشر، جنيف، على موقع الانترنت www.unictad.org.

وبالرغم من ذلك ظهرت أوجه الضعف أو حتى غياب تطبيق هذه الشروط، ما يفسر بطء التطور الصناعي في الاقتصاديات حديثة التصنيع مقارنة بالدول المصنّعة، وتظهر صعوبة أداء أكبر لهذه الوظيفة التي تواجهها الدولة عندما يكون للشركات عبر الوطنية دور مهيم بصفة خاصة في الاقتصاد. وفي الوقت ذاته أثبتت التجارب المختلفة للدولة الإنمائية أن فكرة فقدان الدولة في دول الجنوب ممارسة صلاحياتها الإنمائية الوطنية قبل الحصول على تقييم إيجابي من المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول المركزية، هي فكرة بعيدة عن الواقعية وهذامة لآفاق التنمية، ولا يوجد سبب لافتراض أن **رصيد الاستراتيجيات الإنمائية الناجحة استنفذ بالفعل**، خاصة إذا تم اكتشاف مسارات إنمائية فريدة من قبل الدول المختلفة تستجيب لتحدياتها الخاصة (1).

3-3- دور القطاع الخاص: إنّ إقامة التوازن المناسب بين دور القطاع الخاص والقطاع العام يمثل أحد التحديات المهمة التي تواجهها البلدان على اختلاف مستويات تنميتها.

ويمكن هنا الاستناد إلى ما توصل إليه الاقتصادي الشهير "جونار ميردال" في أواخر الخمسينات، أنه إذا نجحت دولة متخلفة في بدء العملية التراكمية التصاعدية للتنمية الاقتصادية، فإنّها ستكون قد أوجدت حيزاً أكبر - لا أقل - للقطاع الخاص فيها. ومهمة الدولة في رأي "ميردال"، هي أن تقوم بقيادة عملية التنمية من خلال تعديل قوى السوق في الاتجاه الكفيل بإعطاء دفعة كبرى للأمام للعملية التراكمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو بهذا الصدد يشير إلى حقيقة تاريخية في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث ومن خلال عملية طويلة وتدرجية من التنظيم للأسواق نجحت هذه الدول في جعل جهاز الأثمان خادماً لها لا مسيطراً عليها. فالأسعار لا تتحدد بقوى السوق وحدها، وإنما بمؤثرات أخرى متعددة ذات طابع مؤسسي وسياسي. ومن هنا وصف "ميردال" أسعار السوق بأنها **أسعار سياسية** (2).

3-4- دور الاستثمار الأجنبي المباشر: بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز العلاقة بين الربح والاستثمار وتعزيز قدرات الشركات المحلية، من خلال إتاحة الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا وغيرها وبالتالي ضرورة أن يكون هناك قدر من التوافق بين مصالح الشركات عبر الوطنية والأهداف الإنمائية الوطنية. باعتماد سياسات واضحة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وبالتالي فإنّ جذب هذا النوع من الاستثمار يعتمد على نوعية السياسات الوطنية المطبقة وتوقعات النمو الجيدة وفي نفس الوقت يزيد من فرص استفادة البلدان المضيفة (3).

(1) نفس المرجع السابق.

(2) إبراهيم العيسوي، (1992): تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، ص30.

(3) تقرير الأمين العام للاونكتاد الثالث عشر، (2011)، جنيف، على موقع الانترنت، www.unctad.org

رغم كل النقائص تبقى الدولة المؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن تدير التغيير الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، وكل دولة ناجحة بصرف النظر عن الأهداف والأدوات المستخدمة يجب أن تكون قادرة على تدعيم قدراتها في مجال تشجيع التعليم ودعم النمو والابتكار في المدى الطويل.

والتركيز على التجارب الفاشلة لتدخلات العديد من الدول يستند إلى فكر يتجاهل أو يعتمد حجب النجاحات التي حققتها بلدان لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة الفصل:

في إحدى العبارات الشهيرة: "الحروب أهم من أن تترك للجنرالات"، ينطبق ذلك على موضوع التنمية الاقتصادية، فهي أهم من أن تترك لوزراء المالية والمصارف المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فالأمر بالنسبة لهذه الهيئات المالية والنقدية الدولية كان ينطوي على مقارنة اقتصادية سيئة: المفترض أن السياسات المطبقة قصدت إقناع رأس المال بالتدفق إلى الدول صاحبة العجز والمتضررة من الأزمات، لكن بدلا من ذلك حصل تدفق هائل من هذه الدول والمزيد من الخراب الاقتصادي وفقدت عقدا كاملا من النمو، انحرفت معه استراتيجيات التصنيع. حيث أدت السياسات الليبرالية المفرطة إلى تراجع النمو إلى مستويات أدنى مقارنة بما كان عليه في النظام القديم السابق لكل الإصلاحات التي انتهجتها دول الجنوب، وارتفعت البطالة والفقير، وذلك بالنظر إلى الحدود المتاحة من الشروط الضرورية لنجاح تلك السياسات في دول الجنوب، وحيث حدث النمو تجمعت المنافع لدى الذين في الجزء الأعلى لتوزيع الدخل، لذلك بدأت المطالبات بسياسة اقتصادية مختلفة تكون في مقدمتها إعادة الدور للدولة الإنمائية.

إنّ التخوّف الحقيقي وفي ظل الانتشار الواسع لأفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أن يؤدي ذلك إلى إهمال موضوع السوق الداخلية في دول الجنوب والضرورات الملحة لاستكمال تشكيلها وتقويتها، وبصبح الهدف الأساسي الارتباط بالشركات الأجنبية، وصولا إلى حالة يتحول فيها الرأسماليين المحليين الجدد هم أيضا دائنين في الدين الخارجي لرأس المال المالي الدولي على بلدانهم (كحالة الأرجنتين والمكسيك...)، ارتباطا بعمليات الانفكاك المالي، والضعف الحاد في كفاءة الحساب الاقتصادي لعمليات الخصخصة والمرونة في شروط العمل... إلخ.

وبالتالي وبناء على التحليلات السابقة فإنّ أثر السياسات الليبرالية الجديدة في دول الجنوب بقدر ما يبدو مغريا على مستوى السطح، سيكون له على مستوى العمق آثار كارثية على تلك الدول بعيدة المدى. وبالرغم من ذلك فإنّ تجربة الصين تؤكد على امكانية النقاط فرص تتيحها الحالة النوعية الجديدة في وظيفة رأس المال، ويعتمد ذلك أساسا على قدرة أداء الدولة وامتلاكها لمشروع حقيقي في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

تمهيد:

السياسة الاقتصادية كمطلب موضوعي وأساسي لتحضير وتأهيل الاقتصاد الوطني من خلال توضيح وتحديد المعالم لبدائل واستراتيجيات التنمية في أطر زمنية محدودة، تركز على أسس مؤسساتية التي بدونها فتح الأسواق والتحرير الاقتصادي لا يكون ناجحا ولا مستديما، وتحديد هنا -السياسة الصناعية - التي لا يمكن أن تحقق نتائج إلا إذا كانت تولي اهتماما بإصلاحات هيكلية ومؤسساتية عميقة من أجل ضمان البيئة وتجهيز الشروط المسبقة الداعمة أين الفرص الناتجة عن التحرير الاقتصادي والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو، وذلك باعتبار أن ترتيبات النظام التجاري العالمي المتعلقة بتحرير المبادلات تستهدف أكثر المنتجات الصناعية مما يطرح العديد من التحديات، فبغض النظر عن الآثار الكمية المترتبة عن غزو المنافسة الأجنبية مثل البطالة والركود وانخفاض الدخل فإنّ التحدي والرهان الأكبر يتعلق بوجود الصناعة الوطنية والأخطار التي ستواجهها في ظل المنافسة غير المتكافئة، إضافة إلى الصيغة الحالية التي تتم بها حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي غير الإنتاجية ما يعرف بـ- الأميلة-.

تؤكد العديد من التجارب للدول النامية على أهمية المدخل المؤسسي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق (كتجربة الصين)، وعلى هذا الأساس فإن العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في أغلبها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسساتية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد، مما يخلق تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع سياسات التحرير الذي يؤثر سلبا على النتائج المرجوة.

إن التجربة التي خاضتها السلطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة كمحاولة لبناء مشروع وطني للتنمية - ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي - تثبت عدم امتلاك الدولة - السلطة لاستراتيجية حقيقية بعيدة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج لتحقيق انتقال نوعي في الاقتصاد ضمن أهداف محددة وواقعية، إضافة إلى عدم استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال التسعينات من القرن الماضي، حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الهيكلي ضعفا وتباطؤا، إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة خاصة فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، تطوير الوساطة المالية وبيئة الأعمال والاندماج ضمن الاقتصاديات الإقليمية والدولية، في ظل كل هذه الظروف وبالرغم من أن السلطة عمدت إلى التسديد الكامل للديون الخارجية بفضل الوفرة النفطية التي أضفت على النظام المالي نوعا من الاستقرار الوهمي، فإن ذلك لم يمنع من التقليل من فعالية ونتائج السياسة أو البرنامج المنتهج لتطوير الاقتصاد وتنويعه، باعتبار أنه تم في ظروف اقتصادية تتسم بضعف كفاءة وفعالية القطاع الصناعي سواء العام أو الخاص، عدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية والتبعية لقطاع المحروقات وغيرها، حيث أظهرت الأزمة الأخيرة الناجمة

عن انخفاض أسعار النفط ضعف أداء السياسة المنتهجة وعدم إمكانية استمراريتها في ظل العجوزات الأولية الكبيرة التي أصبح يعاني منها الاقتصاد مما ينذر بعودة اللجوء إلى الاستدانة من الأسواق المالية الدولية التي بدأت مؤشراتها مع بداية اللجوء إلى الاستدانة الداخلية.

بناء على ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تقييم التجربة التنموية ودور الرأس المال الأجنبي - مرحلة ما قبل الإصلاحات -

المبحث الثاني: إعادة الهيكلة وأثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي - كمحاولة لبناء مشروع وطني للتنمية -

المبحث الأول: تقييم التجربة التنموية ودور الرأس المال الأجنبي - مرحلة ما قبل الإصلاحات -

لأن التصنيع لطالما خضع لقوانين المنافسة الرأسمالية، فإن نقطة الفشل المحورية للنموذج الذي انتهجته الجزائر -الصناعة المصنعة - أو الصناعة الثقيلة، تتمثل في طابعه الغني من الناحية الجوهريّة والقائم على التصور المثالي الذي يجرى تقديمه للتنمية المتكاملة والمتجهة إلى الداخل، دون الأخذ بالاعتبار للضغوط أو القيود الخارجية (التبعية المالية والتكنولوجية) ولتناقضات وتشويهات السوق العالمية، وأيضا دون أن يوضع في الاعتبار الواقع القائم كما هو داخل البلد والذي تترك عليه الرأسمالية آثارها وبصماتها.

على كل انتهت تجربة الجزائر التنموية بقيام بعض الصناعات وليس تصنيع، وظهرت أوجه الضعف والجمود في الاقتصاد الجزائري بعد انهيار أسعار البترول عام 1986، وأزمة المديونية، التي خضعت على إثرها الجزائر إلى برنامج للإصلاح وسياسات ذات توجه ليبرالي من قبل هيئات ومؤسسات نقدية ومالية دولية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد السوق.

المطلب الأول: السياسة الصناعية في الجزائر (1967-1980) -التبعية المالية والتكنولوجية-

بعد عام 1965 بدأ أسلوب التخطيط في الجزائر، استهدف النظام من خلاله تصنيع سريع تقوم قاعدته على أساس على الوقود - كصناعة مصنعة - أي أساسا لصناعة متكاملة تكون نواة لاقتصاد قومي متكامل داخليا ومتحرر من علاقته العديدة التي تقوم على التبعية. وتم وضع خطة ثلاثية من 1967-1969، وأول خطة رباعية من 1969 إلى 1973، ثم ثاني خطة رباعية من 1973 إلى 1977، ثم خطة ثلاثية أخرى من 1978 إلى 1980، وبدأ في الفترة من 1970 إلى 1973 توظيف 12 مليار دولار في البتروكيمياويات وخاصة الصلب والصناعات الميكانيكية ومواد البناء، وكان هناك ثلاث أهداف يراد تحقيقها بذلك:

- ربط صناعة الصلب لفترة بالطلب على المنتجات التي يحتاجها استخدام مختلف الاستثمارات الصناعية أو الزراعية، السلع التجهيزية ونصف مصنعة أو الآلات الزراعية.
- تزويد القطاع الزراعي والصناعي بالسلع التجهيزية التي يحتاج إليها.
- إنتاج سلع استهلاك معمرة التي يزداد الطلب عليها من بين السلع التي يمكن إنتاجها في الجزائر.

وكان من المقرر أن تؤدي هذه الموجة الجديدة الأولى من الاستثمارات الضخمة التي بلغت قيمتها 27 مليار دينار جزائري إلى وضع أسس الاستثمارات التالية، وقد بدأت الزيادة في الناتج المحلي ووصلت إلى 9 % سنويا، كما زادت نسبة الاستثمارات إلى 95 % من الناتج الداخلي في 1973، في حين لم تتعدى الزيادة

المتوقعة في مستوى المعيشة 2% سنويا باعتبار أن الجزء الأكبر من السكان من الفلاحين (1). حيث كانت الاستثمارات في الصناعة أكبر بمقدار ثلاث مرات عنها في الزراعة، وفي حين كان ثلثي الشعب يعيشون على الزراعة التي كان نصيبها لا يتجاوز 15 %، خلق ذلك عاملا من عوامل اختلال التوازن، حيث أن أول الآثار في الدخل هو زيادة الاستهلاك الغذائي، وبالتالي أثر العجز الغذائي تأثيرا ضاعطا على الميزان التجاري، كما أن التفاوت بين نمو القطاع الصناعي والتراجع في الزراعة يؤدي إلى عرقلة أي تقدم في المجال الصناعي. وفي مجال التصنيع أهملت الفروع التقليدية مثل النسيج والجلود والصناعة اليدوية لصالح ما يسمى بالصناعات الأساسية: الإنشاءات الكهربائية والميكانيكية والمعالجة الأولية للصلب، ترتب على ذلك:

أولاً: التبعية المالية: حيث تطلب تمويل المجمعات الصناعية الكبرى إمكانيات لا تملكها الجزائر وحدها، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض أو الاستدانة من الخارج لتحقيق التراكم السريع الذي يمنح أولوية مطلقة للتصنيع الثقيل.

ثانياً: التبعية التكنولوجية: وهي أقوى أشكال التبعية بالنظر إلى ضعف التطور التكنولوجي في الجزائر وابتهاج سياسة التصنيع - الثقيل - تعين استيراد قطع الغيار وإحضار الفنيين للصناعة، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يستخدم عدد قليلا من الأيدي العاملة في جزء كبير من رأس المال، إضافة إلى سياسة منح أجور عالية في الشركات الوطنية لاجتذاب أفضل الاطارات الجزائرية وتوفير ظروف عمل لفنيين الأجانب.

لقد أتاح النمو الكبير في حركة الاستثمارات تحقيق منجزات هامة خاصة في الصناعة والقيام بالعديد من المشاريع كإنشاء خطي أنابيب غاز وخطي أنابيب بترول، ومصنع لإسالة الغاز في سكيكدة ومصنع تكرير في أرزيو، مصنع الحديد والصلب في عنابة... الخ، وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو القضاء على البطالة عن طريق التصنيع الحقيقي، إلا أن إعطاء أولوية للصناعات الثقيلة ذات التكنولوجيا المتقدمة تتعارض مع أهداف التشغيل وخلق فرص العمل الذي يتطلب صناعة متنوعة وتنمية مكثفة للقوى المنتجة في الزراعة، وعلى خلاف العديد من التجارب - تجربة الصين مثلا - أعطت الجزائر أولوية واضحة للتراكم الثقيل وليس لتنمية الصناعات الخفيفة في حين ارتكز البناء الاقتصادي في الصين على الزراعة فالصناعات الخفيفة، فالصناعة الثقيلة، وتبقى حقيقة أن مفتاح التنمية والتطوير في الجزائر يكمن أولا في القطاع الزراعي لاستخلاص فائض للتراكم الإنتاجي وتشغيل اليد العاملة وضمان تقدم المستوى المعيشي (2).

ما يمكن استخلاصه أن نموذج التنمية الذي تمليه على هذا النحو شروط السوق العالمية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المزيد من الهيمنة للاقتصاديات الرأسمالية من خلال سيطرتها على القطاعات الأكثر حيوية والضرورية

(1) خيرى عزيز، (1983): قضايا التنمية والتحديث في الوطني العربي، دار الآفاق، بيروت، لبنان، ص 170، 171.

(2) نفس المرجع السابق، ص 215 - 233.

في العملية الإنتاجية: العقول الالكترونية، الوسائل التكنولوجية الحديثة والطاقة النووية ... الخ، وهي قطاعات ذات الربحية العالية وفي ظل هذه الشروط يصبح التصنيع يدعم وبصورة مستمرة شروط التبعية التكنولوجية والمالية في شكل ديون.

وعليه حتى وإن تحقق تحويل الربح البترولي والعقاري إلى رأس مال صناعي منتج وحتى السيطرة على الملكية العامة والتخطيط العام لا تكفي في عملية التراكم هذه لتكوين رأس مال وطني مستقل يملك مصير تدميره على النطاق العالمي، لأنه سيظل تابعا فيما يتعلق بمجال وشروط تدميره للقواعد ولأشكال المنافسة ونمط تقسيم العمل الذي تفرضه السوق العالمية، حتى وإن تمتع باستقلال نسبي في مجال الملكية والسيطرة على العملية الإنتاجية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أزمة المديونية والتراجع عن السياسة الصناعية

بسبب ضعف الموارد المالية المحلية (الادخار المحلي) وبالنظر إلى نموذج التصنيع الذي انتهجته الجزائر - الصناعات الثقيلة - وعلى غرار العديد من الدول النامية والمتخلفة ركزت الجزائر على الاقتراض الخارجي، وأدى ذلك إلى تزايد واضح في الديون الخارجية ابتداء من عام 1967، حيث ازدادت من 1.4 مليار دولار عام 1967 إلى 27 مليار دولار عام 1994. أي أنها تضاعفت أكثر من 19 مرة⁽²⁾. حيث ازدادت بشكل ملحوظ عقب الأزمة النفطية 1986 وانتقلت من 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1985 إلى 46.8% سنة 1988 إلى 68% سنة 1992. ووصلت خدمة الديون على التوالي 35.7%، 78.7%، 77% من الناتج المحلي الإجمالي. وبين سنة 1990 و1991 أصبحت احتياطات الصرف تغطي فقط أسبوع من الواردات الخارجية⁽³⁾.

تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الأول: يتعلق بالميزان التجاري من خلال تدهور معدلات التبادل بسبب تدني أسعار الصادرات كنتيجة لانخفاض أسعار البترول حوالي 10 دولار للبرميل ونتج عن ذلك خسارة في إيرادات الصادرات بنسبة 45%، وفي المقابل فإن سعر الواردات عرف استقرار وحجم الواردات ارتفع إلى غاية 1990، مع تزايد التبعية الغذائية (بلغت فاتورة الغذاء في تلك الفترة 3 ملايين دولار). أما السبب الثاني فيتعلق بالهيكل غير الملائم للديون الخارجية، بحيث زاد عبث ثقل هذه الديون لأربعة أسباب رئيسية:

- أصبح دخول الجزائر في السوق المالي الدولي أكثر صعوبة منذ عام 1987، حيث بدأ الشركاء الماليون التقليديون للجزائر يشكّون في قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول الخام.

(1) نفس المرجع السابق، ص 246.

(2) مجلة العلوم الإنسانية، (1999): العدد 12، قسنطينة، ص 96، 97.

(3) Fodil Hassan, (2005) : Chronique de l'économie algérienne, ISBN ,Algérie,p8

- قيام السلطات المالية للبلاد منذ ذلك التاريخ بتطبيق لا مركزية تسيير الديون الخارجية والسماح للمؤسسات العمومية بتعبئة القروض التجارية في ظروف غير ملائمة: إذ كانت القروض باهظة التكاليف وقصيرة الأمد.

- لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة، وانحصرت في أربعة عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني والين الياباني وقد نتج عن هذه الوضعية عدة مخاطر نذكر منها مثلا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987-1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30 % وهو ما يعرف بعامل " تهمين الديون " (1).

- شهدت آجال تسديد الديون تقلصا كبيرا في المدة الزمنية الممتدة ما بين 1986-1989، بحيث أصبح الأمد المتوسط لتسديد الديون الذي كان في 1986 محدد بتسع (09) سنوات قد تقلص إلى ثلاث (03) سنوات في 1989، وهكذا فإن 75 % من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة الممتدة ما بين عام 1890-1993 (2).

إن التبعية الاقتصادية والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد (النفط) الذي يشكل 95 % من الإيرادات المتحصل من الصادرات الإجمالية للجزائر، من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، فحصلت تغييرات جذرية في بداية الثمانينات، ولم تكن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر في السبعينات في مستوى الطموحات المنتظرة، لذلك فإن النمو الكبير للقطاع الصناعي المتكوّن من الصناعات الثقيلة تم العدول عنه عن طريق التراجع الكبير لمعدلات الاستثمار والتشغيل، حيث عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمار الموجه إلى المشاريع الضخمة ومتابعة التي هي في طور الانجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى دعم المنشآت القاعدية، كالطرق والسدود وإلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، وهذا التغيير الذي طرأ على هيكل الاستثمارات تم على حساب القطاع الصناعي، وأدى ذلك إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل الاقتصاد يعتمد كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع الغيار و سلع التجهيز... الخ.

والنتيجة كانت حالة من الركود أصابت معظم المؤسسات العمومية سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف،

(1) عبد المجيد بوزيدي، (1999): تسعينات الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 25.

(2) عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 25.

بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية وتدهور أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة المتحصلة من النفط من 12 مليار دولار بداية التسعينات إلى حوالي 8.2 مليار دولار في عام 1994⁽¹⁾.

(1) عبد الله بن دعيبة، (2005): التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 359.

المبحث الثاني: إعادة الهيكلة وأثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري

تبرز أهمية الإصلاحات الهيكلية من خلال الأهمية التي تحتلها الإصلاحات المؤسساتية التي تساهم في تحقيق النمو وتطوير الاقتصاد بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في توفير مناخ أعمال مناسب للاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) من خلال دعم الإصلاحات الأولية - استقرار الاقتصاد الكلي - والبرامج التنموية لمواجهة تحدي التنمية الرئيسي للبلاد والمتمثل في تنويع الاقتصاد وتحقيق هدف التصنيع، حيث تتوقف نوعية الأداءات للدولة على دور المؤسسات ونوعية التغيير المؤسساتي للاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها سياسات التحرير التجاري والمالي.

المطلب الأول: برنامج الاستقرار - قصير الأجل - أبريل 1994 إلى مارس 1995

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 % وارتفع التضخم إلى 20.5 % بالإضافة إلى ارتفاع البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية والانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين حاجيات البلاد في الاستيراد، وأمام هذا الوضع المتدهور للاقتصاد، اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي المعروفة " بستاندباي " وشرعت في اتخاذ تدابير وإصلاحات تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ووضع حيز التنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي⁽¹⁾.

1- محتوى برنامج الاستقرار الاقتصادي

استلزمت عملية الاستقرار الاقتصادي احتواء التضخم الذي يعتبر العدو الرئيسي للمالين من خلال تسيير أفضل للطلب الكلي، إضافة إلى إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات بهدف إعادة قدرة الدولة على تسديد ديونها للدائنين ولتحقيق ذلك تم رسم الأهداف التالية:

- القضاء على عجز الموازنة العامة أو على الأقل تخفيضها
- التقليص من الكتلة النقدية
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق خفض عبء خدمة الديون الخارجية
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد

فيما يتعلق بـ أولاً: السياسة المالية، عمدت السلطات إلى:

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها (تخفيض حجم الاستثمار للقطاع العام)

(1) عبد الله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 361.

- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي من خلال الضغط على النفقات الجارية عن طريق التحكم في مناصب العمل وعدد العمال
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأساسية⁽¹⁾. وذلك باعتبار أن تحرير الأسعار هو هدف أساسي لدعم برنامج التعديل الهيكلي، أما تحسين إيرادات الدولة (الجزينة العمومية)، فقد كان من خلال تحسين المردود الضريبي وكانت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال: إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي وأيضا الضريبة على أرباح الشركات، كما تم إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجيا من 60 % إلى 45 % سنة 1997 بما يتماشى مع الإتفاقات الدولية في إطار سياسات التحرير التجاري الداخلي والخارجي. كما تم تخفيض نفقات التسيير إلى 10.5 % خلال الفترة 1993-1998 بالأخذ بالاعتبار تخفيض قيمة العملة وتأثيرها على الأسعار.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تحول العجز والمقدر بـ 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى فائض في الموازنة قدرة 2.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي، وبسبب تدهور أسعار المحروقات سنة 1998 أدى إلى عودة العجز في الموازنة، ويبين ذلك هيمنة الإيرادات النفطية كمورد رئيسي لخزانة الدولة⁽²⁾.

ثانيا: السياسة النقدية من خلال:

- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية مع رفع مستوى معدل الفائدة الاسمي لتقريبه أيضا من مستوى معدل فائدة حقيقي موجب.
- الحد من التضخم النقدي
- التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية الغير المستقلة⁽³⁾.

ثالثا: تحرير الأسعار، كان الهدف هو الاتجاه الشامل نحو أسعار محددة بواسطة السوق وتقريبها من الأسعار العالمية، وفي نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة تم تحرير الأسعار بشكل كبير، ابتداء من سنة 1994 شملت كل السلع الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، ولم يتم الإبقاء على الإعانات سوى على عدد محدود من المنتجات الغذائية الأساسية والطاقة وخدمات النقل العمومي وقد سطر لها لتتلاشى خلال السنتين الموالتين،

(1) نفس المرجع السابق، ص 362.

(2) مجلة شمال إفريقيا، (2004): جامعة العلوم الإنسانية، الشلف، الجزائر، ص 11.

(3) عبد الله بن دعيبة، مرجع سابق، ص 363.

وهذا حتى تغطي الأسعار تكاليف الإنتاج، وبين سنتي 1994 و1996 فإن أسعار المنتجات الغذائية والبتترول التي كانت مدعمة ارتفعت بما يقارب 200% في المتوسط لتتماشى مع الأسعار العالمية، وكان لهذه الإجراءات انعكاس بالغ على الشرائح الاجتماعية المختلفة ولتخفيف تلك الآثار قامت الدولة بإنشاء ما يسمى ببرنامج الشبكة الاجتماعية⁽¹⁾. وشمل التحرير أيضا رأس المال، العمل، العملة، من خلال رفع تكلفة القرض وجعل الأجور تتطور تبعا لإنتاجية العمل والتحرير التدريجي لنظام الصرف تحضيرا للدخول في النظام الصرف العام المحدد بواسطة قوى السوق⁽²⁾.

رابعا: إصلاحات نظام الصرف: أصبح إلغاء وجود قيمتين للعملة هو الهدف الأساسي بالنسبة لسياسات التثبيت (الاستقرار) من خلال محاولة توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي، مما يسمح بتوجيه تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية بالإضافة إلى تطهير التبادلات الخارجية وزيادة الشفافية لنظام الصرف. وكخطوة تمهيدية تم تخفيض القيمة الخارجية للدينار بهدف:

تشجيع الصادرات، عقلنة الواردات، إعطاء حماية غير مباشرة للمنتجين المحليين، دفع غير المقيمين لإعادة إدخاراتهم بواسطة القنوات الرسمية⁽³⁾.

وكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وجعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل التجاري، ونظرا لضعف الاحتياطات تم تأجيل ذلك إلى عام 1994، مع تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة كبادرة فعلية لتحويل الدينار، وتهدف قابلية التحويل إلى ترقية محيط الاستثمار في ظل سعر صرف حقيقي ومستقر بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج⁽⁴⁾.

سمح برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل المطبق ابتداء من 1994 بتحقيق النتائج التالية:

أ: إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي في 1996-1997 بحيث بلغت احتياطات الصرف 8 ملايين دولار أمريكي في نهاية عام 1997 و8.9 ملايين دولار أمريكي في ماي 1998 مقابل 1 مليار دولار أمريكي في نهاية مارس 1993.

(1) محمد راتول، (13-14 ماي 2001): العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، سكيكدة، ص 337.

(2) Youcef Debboub, (2000) : le nouveau mécanisme économique en Algérie, office de publications universitaires, p176.

(3) Youcef Debboub, (2000) : le nouveau mécanisme économique en Algérie, office de publications universitaires, p10, p69.

(4) مجلة شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 188.

وتحسن الوضعية الخارجية يتجلى من خلال تطور الميزان التجاري من خلال تحقيق فائض عام 1997 بفضل تحسين أسعار البترول وتقليص الواردات

ب- التطهير التدريجي للأموال العمومية حيث قدر فائض الموازنة الإجمالي ب 3% من الناتج الداخلي الخام في عام 1996 مقابل عجز بلغ 9.1 % في 1993، وشهدت السنوات الأربعة 1994، 1995، 1996، 1997، تسييرا صارما للأموال العمومية، سجلت زيادة إيرادات الموازنة وانخفاض في النفقات مما جعل رصيد الخزينة ايجابيا.

كما عرف نمو الكتلة النقدية M_2 تحولات حيث تم احتواء نمو الكتلة النقدية منذ 1994 حسب مقاييس مرضية، بعد أن كانت مفرطة مقارنة مع متطلبات الاقتصاد أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم (النتيجة الثالثة) حيث بلغ الرقم البياني لأسعار الاستهلاك 7.4 % في شهر مارس 1997 مقابل 38.4 % في شهر ديسمبر 1994، أما نسبة التضخم فقد انخفضت بمعدل سنوي من 29% في عام 1994 إلى 5.7 % في 1997 و 5% في نهاية ديسمبر 1998.

الجدول رقم (12): تطور معدل التضخم

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
%5	%5.7	%16.5	%29.8	%29.0	%20.5	نسبة التضخم %

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الجزائر، ص 40.

ج - تحسين ظروف تمويل الاقتصاد وهي تعتمد على الحد من نسب الفائدة وعلى توفير مناخ لتطهير المؤسسات العمومية والبنوك⁽¹⁾.

د- تحقيق نمو اقتصادي ايجابي في 1995، 1996، 1997، 1998، بالرغم من أنه ما يزال هشاً لارتكازه على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج.

الجدول رقم (13): نسب نمو الناتج الداخلي الخام

1998	1997	1996	1995	1994	1993	النمو
+4.6	+1.2	+3.3	+3.8	-0.9	-2.1	نسبة النمو الحقيقية للمنتج الداخلي الخام %
+5.1	-0.9	+2.6	+3.7	-0.7	-2.5	نسبة النمو للمنتج الداخلي الخام خارج المحروقات

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الجزائر، ص 41.

إن الركود الاقتصادي والمديونية المرهقة والبطالة وفقر السكان وتراجع مستوى عمل الدولة في الجانب الاجتماعي ونسبة التضخم العالية كانت هي مميزات الاقتصاد الجزائري عشية تطبيق برنامج الاستقرار

(1) عبد المجيد بوزيدي، المرجع سابق، ص 40.

الاقتصادي الشامل، وقد سمح هذا البرنامج بتخفيض حجم الديون وتوقيف التدهور الاقتصادي واحتواء الركود وتطور ملحوظ في مجالي الموازنة والنقد باحتواء التضخم النقدي، مع كل هذه النتائج إلا أن انطلاق النمو لم يكن على أساس قاعدة هيكلية صلبة، حيث لا يزال ضعيفا.

إن الوضع المالي للبلاد كان ملائما خاصة في الفترة ما بين النصف الثاني من 1986 ونهاية 1997، حيث سمحت إعادة جدولة الديون الخارجية وكذا السوق النفطية العالمية الملائمة بتراكم الموارد المالية والتي لم يتم توجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، ففي عامي 1996 و 1997 فاقت نسبة الادخار الوطني نسبة الاستثمار وتخلصت البلاد من الديون مقارنة مع باقي دول العالم في 1997، مما يعني من وجهة النظر المالية حسما في الموارد المخصصة للنمو، وبدلا من ذلك فضلت الحكومة في 1996 و 1997 التخلص من الديون على حساب النمو، وقد اختفت الظروف المالية الملائمة ابتداء من 1998 مع ذلك تم الإبقاء على هذه السياسة⁽¹⁾. ويعني ذلك أن تدفقات الموارد المالية نحو الخارج أكبر من التدفقات المالية نحو الداخل، مما أدى إلى عرقلة الاستثمار الإنتاجي.

المطلب الثاني: برنامج التعديل (التكييف) الهيكلي أفريل 1995 – مارس 1998

كان الهدف من البرنامج دعم الاستقرار وتجاوز المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف الممكنة، من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية للمؤسسات العمومية الصناعية والبدء بخصخصة جزء منها ومواصلة التحرير الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص.

حدد مبلغ الاتفاق حول هذا البرنامج بقيمة 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ 127.8 % من حصة الجزائر، وجاءت الموافقة على تقديمه بعد أن وجهت الجزائر رسالة النوايا بتاريخ 30 مارس 1995، والتي جاء فيها التذكير بالجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية بتطبيقها برنامج إصلاح اقتصادي واسع منذ 1994 والمدعم باتفاق التثبيت – الاستقرار الاقتصادي – المشار إليه سابقا، إضافة إلى المحاور الكبرى برنامج التصحيح الهيكلي والسياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها⁽²⁾.

2-1- الخصخصة: انطلاقا من قناعة تولدت لدى المسؤولين في الهيئات الدولية مفادها أن القطاع العام هو أساس وجوهر الركود والانسداد الذي تعيشه البلدان النامية والمتخلفة، وبالتالي فإن إعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وإنعاشها لتحقيق النمو يمر بالضرورة عبر الخصخصة.

(1) عبد المجيد بوزيدي، المرجع السابق، ص 48.

(2) إكرام مياسي، (2001): الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة الجزائر، ص 192.

ولقد دفعت الضغوط الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري، المالية، التكنولوجية التسيير وضغوط التصدير وفشل القطاع العام إلى الدعوة إلى ضرورة قيام قطاع خاص يلعب دور مقرر في التنمية، باعتبار أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة القدرات التكنولوجية وتحسين طرق التسيير والتنظيم وفتح الأسواق أمام التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر.

ظهر أول برنامج للخصخصة في الجزائر في أبريل 1996، مدعما من طرف البنك الدولي حيث، يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، وقد عرفت نشاطات حل المؤسسات العمومية والخصخصة انطلاقة حقيقية مع نهاية 1996 بعد إنشاء شركات جهوية قابضة، وفي شهر أبريل 1998، أكثر من 800 مؤسسة محلية مستها عملية الخصخصة أو تم حلها، وبالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه حدد مع نهاية 1997 اعتماد برنامج يقضي بخصخصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998 - 1999⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها فإنه ابتداء من نهاية نوفمبر 1996 شرع في حلها بوتائر سريعة، بلغ عددها 815 لغاية شهر جوان 1998، منها 83 % عبارة عن مؤسسات محلية و 16 % مؤسسات عمومية اقتصادية، وهو رقم معتبر مع العلم أن قطاع الصناعة هو المتضرر الأكبر حيث تم إغلاق 60 مؤسسة اقتصادية صناعية و 383 مؤسسة عمومية محلية صناعية، هذا يعني أن 54 % من المؤسسات التي تم حلها هي مؤسسات صناعية، ما يعكس الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن ذلك خاصة فيما يتعلق بتسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة،

ولتشجيع المشاريع الإنتاجية الخاصة الجديدة تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية منها: التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، إنشاء سوق مالي، رفع الإجراءات البيروقراطية، تدعيم دور الغرف التجارية والصناعية ... وغيرها، كما تم إحداث الوكالة الوطنية للاستثمار الخاصة سنة 1994 لتخفيض التعقيدات الإدارية أمام المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنب (2).

الواقع أن صغر حجم القطاع الخاص الوطني وافتقاره إلى الهياكل المؤسسية، وأساليب الإدارة الحديثة، جعله غير قادر على استيعاب الصناعات الضخمة التابعة للدولة.

وقد وجهت العديد من الانتقادات حول الكيفية أو نوعية الإصلاحات التي تم بها تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، بالنظر إلى ضعف النمو الاقتصادي والآثار المترتبة على التوازنات الاقتصادية الكلية،

(1) محمد راتول، (2001): العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان

العربية، سكيكدة، ص 339.

(2) نفس المرجع السابق، ص 339.

ففي حالة الجزائر فإنه عكس ما تروج له الليبرالية الجديدة حول ضرورة الإسراع في عمليات الخصخصة وبصورة شاملة، كانت هناك ضرورة بأن تكون العملية جزئية ومتدرجة تمتد على المدى الطويل وليس مجرد نزع الملكية وإفقار للدولة من خلال تقليص أصولها، بل بالعكس هي عملية أو إجراء لتسيير عمومي يستهدف توزيعا دقيقا ومناسبا للموارد في إطار سياسة واضحة لتأهيل المؤسسات لمواجهة خطر الزوال في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي العالمي. فالعملية لا تتوقف على الإطار القانوني (تحويل الملكية) بقدر ما هي مرتبطة بالإرادة السياسية التي لم تتوفر بعد لتأسيس قطاع خاص قوي وفعال.

إن التوجهات الحديثة في الاقتصاد العالمي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات ورأس المال، مع توجه الشركات نحو الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة، ذات ربحية يضع القطاع الخاص الوطني بحالته الراهنة أمام تحديات كبيرة:

- المنافسة الأجنبية من الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، وعدم قدرة القطاع الخاص الوطني على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا
- تغيير البيئة القانونية والاقتصادية نتيجة للتغيير في موقع دور الدولة والقطاع العام ضمن إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية وما يزيد من خطورة الوضع أن:
- القطاع الخاص في الجزائر في معظمه يعود إلى ملكية وإدارة عائلية (صغر حجمه ورأسماله محدود ويكون بذلك في موقف ضعيف للتجاوب مع مستجدات السوق العالمية).
- إشكالية تنويع الإنتاج في ظل التغير في أذواق المستهلكين وزيادة معدلات الطلب المحلي والعالمي
- ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الغربية ومستلزمات الإنتاج المستوردة
- زيادة حدة المنافسة العالمية مع التحرير التجاري وانضمام 135 دولة إلى منظمة التجارة العالمية
- الاعتماد على الدعم والإعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، وفي ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها العالم فإن رفع الدعم والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص يؤدي إلى خسارة كبيرة لبعضها وخروجها من السوق.
- تخلف نظم الاتصالات والمعلومات وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية من حيث استخدام عمليات البرمجة في الإنتاج وحوسبة النظم الإدارية والاعتماد على شبكة الانترنت في البيع والتسويق والتوزيع وخدمة العملاء في الداخل والخارج.

- يكمن التحدي الأكبر في الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر في توفير التمويل اللازم والضروري لإدخال التكنولوجيا المتقدمة والأساليب الإدارية والتسويقية النشطة والفعالة لمواجهة المنافسة العالمية⁽¹⁾.

- سيواجه القطاع الخاص في الجزائر بنقلة نوعية كبيرة نتيجة التغير المفاجئ في الأطر والسياسات المحلية التي ستحكم النشاط التجاري المطلوب في ظل العولمة.

- معظم نشاط القطاع الخاص موجه للسوق المحلية مما يتطلب إعادة النظر في إستراتيجية للتوجه نحو التصدير لاستفادة من فرص الدخول في الأسواق العالمية بحرية.

- من التحديات أيضا التي يجب على القطاع الخاص مواجهتها بفعالية إعادة تأهيل شركاته والعمل على تحسين الأداء ورفع كفاءة الإنتاج ومواصفاته وتنويعه والتوسع في الاستثمار في مختلف القطاعات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، والسعي لاقتحام الأسواق الخارجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

إن الخطوات الأساسية المطلوبة لمواجهة كل هذه التحديات تكمن في:

- إعادة النظر في دور القطاع العام وخلق بيئة اقتصادية جديدة مناسبة تعمل على إزالة المعوقات الإدارية والاقتصادية وتعزز ثقة القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية واستقرارها.

- تطوير قوانين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي ونظمها، لتشجيع تدفق الاستثمارات المباشرة.

- القضاء على المعوقات والقيود التي تحد من تيار التجارة البينية لتشجيع انطلاق القطاع الخاص في أسواق الدول العربية.

- إيجاد مناخ من الثقة في الدور الحيوي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحديد الدور التنموي للقطاع العام بشكل واضح بحيث يؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج في جو ايجابي ومشجع⁽²⁾.

- وبالتالي فإن إعادة هيكلة القطاع الخاص، ضمن إطار البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ضرورة قصوى لتحديثه وتطويره، وتهيئته للانطلاق نحو الأسواق العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة.

2-2- التحرير التجاري: تعود بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في إطار ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية (1989-1993).

(1) محمد هشام خواجكية، احمد حسين الرفاعي، (2004): القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ص 38، 39.

(2) نفس المرجع السابق، ص 44.

لكن الانطلاقة الفعلية لهذه العملية كانت ابتداء من سنة 1994، عندما تبنت الجزائر برنامج التثبيت ثم تواصلت العملية في البرنامج الموالي - التعديل الهيكلي-، وفي الحالتين كانت أهم الاشتراطات هي تحرير الاقتصاد بصفة عامة وتحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة، وكان من المظاهر الأولى لهذا التحرير: التخفيض المعتبر والمستمر في مستوى التعريف الجمركية ابتداء من سنة 1995.

واستكمالا لعملية تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مع إلغاء تراخيص الحصص، وخلال نفس الفترة تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996، وتزامن ذلك مع عملية الإصلاحات الاقتصادية التي نسقها صندوق النقد الدولي، يؤدي إلى فهم المعوقات التي حالت وتحول إلى الآن دون حصول الجزائر على تأشيرة الانضمام، بالنظر إلى الأعباء الناجمة عن تطبيق برامج الإصلاحات المشار إليها خاصة في شقها - التعديل الهيكلي - التي لم يتم امتصاصها بعد، حيث لم يتحقق تكيف السياسة الاقتصادية بالمستوى الذي يقتضيه منطق النظام الجديد للتجارة العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى موقف الجزائر الذي يعتبره البعض موقف صلب حريص على مصالح الاقتصاد الوطني من منظور التنمية، بالرغم من الانزلاقات الخطيرة في السياسة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإعادة الهيكلة المدمرة للقطاع العام، ويبقى في النهاية موقفا مترددا وسلبيا ستكون عواقبه وخيمة فيما يتعلق بالفرص التي يمكن الحصول عليها، أي تضاعف إمكانية الاستفادة من خصم التكيف مع مرور الوقت، كما أن عدم الانضمام أو تأجيله لا يعني تجاوز المنظمة لأن قوانينها ستمر عبر الهيئات والدول التي تتعامل معها الجزائر، وبالتالي فإن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بل ستشمل جميع الدول إيجابا وسلبا وبدرجة مختلفة، والبقاء خارج المنظمة يخضع الدول لكافة القيود والالتزامات دون الاستفادة من المزايا⁽¹⁾.

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وإن مكّنت من تحقيق بعض التوازنات الماكرو اقتصادية، إلا أنها لم تثمر على أصعدة أخرى كالنمو والاستثمار، وكانت محدودة الأثر على هياكل الإنتاج ولاسيما على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ومن ثم كانت محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد على التكيف أي القدرة على إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية وخصوصا بين القطاعات ذات التوجه الداخلي والقطاعات ذات التوجه الخارجي -أي التي تنتج سلعا موجهة للتصدير-⁽²⁾.

إن واقع الحال يشير إلى أن الصناعة الجزائرية مازالت تعاني من أزمة حقيقية وأوجه ضعف متعددة الجوانب:

(1) مولة عبد الله، (2001): الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، الفرص المتبقية... والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، ص 219.

(2) مولة عبد الله، المرجع السابق، ص 220.

- النمو الضعيف والسلبى في أحيان كثيرة للإنتاج الصناعي، خاصة بالنسبة لتلك الفروع التي تشكل لب الصناعة الجزائرية (الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والالكترونية)
- إهلاك وتقادم التجهيزات، التي تعود إلى السبعينات والاستعمال الناقص للطاقة الإنتاجية
- التبعية الكبيرة لجهاز لإنتاج فيما يخص التمويل بالمدخلات عن طريق الاستيراد
- ضعف القدرة التصديرية، الذي يظهر جليا في بنية الصادرات الجزائرية الإجمالية التي تغطى عليها المحروقات، ويفسر هذا الضعف بانخفاض الطلب على المنتجات الجزائرية الصناعية وعدم ملاءمتها وصعوبة تسويقها.

ولأن ترتيبات النظام التجاري العالمي الجديد المتعلقة بتحرير المبادلات تستهدف أكثر ما تستهدف المنتجات الصناعية حيث يفترض أن تتكون الميزة النسبية، مما يفرض عند تحديد التوجهات المطلوبة للتنمية الصناعية مراعاة ذلك بما يرتبط به من قيود، مما يطرح العديد من التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة العالمية، فبغض النظر عن الآثار الكمية المترتبة عن غزو المنافسة الأجنبية مثل البطالة والركود وانخفاض الدخل فإن التحدي والرهان الأكبر يتعلق بوجود الصناعة الوطنية والأخطار التي ستواجهها في ظل المنافسة غير المتكافئة التي لا تستبعد أن تؤدي إلى الإجهاد على تلك المكتسبات الثمينة للتصنيع إذا لم ترفع الجزائر التحدي على هذه الجبهة من خلال إعادة توظيف سلاح الحماية⁽¹⁾. لأنه سواء في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وباعتباره أكبر شريك تجاري للجزائر، وبالنظر إلى التقدم الكبير للصناعة التحويلية الأوروبية - معظم الشركات متعددة الجنسية - سيؤثر ذلك سلبا على الصناعة التحويلية الجزائرية، التي هي في معظمها صناعة ناشئة، ومثل هذا الوضع يحول مستقبلا دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود، بهذا المعنى فإن انفتاح السوق الوطني دون حماية، أو على الأقل من دون حماية لفترة كافية من الزمن على سلع مصنعة ومتطورة سيكون من نتائجها منع قيام صناعة تحويلية في الجزائر [أمير السعد].

ويعني ذلك أن هناك ضرورة لوجود سياسة صناعية، التي سوف لن تكون في الظروف الراهنة إلا سياسة " دفاعية "، أي التركيز على إعادة هيكلة الفروع الصناعية القائمة - حاليا - لتأهيلها لمرحلة لاحقة لاكتساب قدرة تنافسية في التوغل في الأسواق العالمية، ويتطلب ذلك تدخل فعّال لإسناد وتوجيه هذه العملية سواء في مجال تأطير وتسهيل عقود الشراكة لتجديد وعصرنة المعدات الصناعية أو في مجال الدعم، خاصة وأن ترتيبات النظام التجاري الجديد يسمح في هذا المجال بتقديم أنواع عديدة من الدعم للصناعة كالدعم المقدم لبرامج

(1) مولة عبد الله، المرجع السابق، ص 234.

البحث والتطوير الذي قد يصل إلى 75 %، وفي هذا المجال لا تزال الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب حيث تقدر نفقات البحث والتطوير ب 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

يجب على السياسة الصناعية أن تفتح من الآن باب التصدير للتخفيف من وطأة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات ومن جهة أخرى لتحقيق بعض المكاسب أو المزايا بدءا بالأسواق الدول النامية (العربية والإفريقية)، خاصة وأن هناك فرص تكمن في عدة فروع تتمتع فيها الجزائر بمزايا تنافسية مؤكدة (خبرة، تكلفة، نوعية سرعة)، مثل البني التحتية العامة (طرق، جسور، بنايات) وبني تحتية طاقوية (بناء مصانع، تكرير البترول، المحطات الكهربائية، الأنابيب) وبني تحتية صناعية (الحديد والصلب والبتر وكيمياويات ومصانع الاسمنت...). على المتوسط والبعيد يجب التركيز على الصناعات الواعدة، كالتجهيزات البترولية وعتاد الري وبعض تجهيزات البناء والبتروكيمياء والصناعات الغذائية والصيدلانية وهي فروع تستطيع أن تفرض نفسها في الأسواق العالمية لما لها من مقومات (تكامل، مواد أولية، وجود طلب متاح...) مع ضرورة دعمها فيما يخص الجانب التقني، وهذا لن يتم إلا من خلال سياسة ترقية البحث والتطوير والاستعانة بشراكة حقيقية في هذا الميدان⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التحرير المالي وأثره على الاقتصاد الجزائري

كان انسحاب الخزينة من عمليات التمويل طويلة الأجل للاستثمارات الإنتاجية واقتصار مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البني الأساسية والقطاعات الإستراتيجية في 1987 أولى الخطوات المنتهجة في عمليات إصلاح القطاع المالي. وكاستجابة لتزايد تعقد الاقتصاد وتماشيا مع الإصلاحات التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي، كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الأساسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال، واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف⁽²⁾.

3-1- قانون النقد والقروض: بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، شرعت الجزائر في أولى خطوات تحرير قطاعها المالي، فصدر قانون 10-09 المتعلق بالنقد والقروض في 14 أبريل 1990، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري، ونصا تشريعا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. وقد يشمل هذا القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 % و 49 %، وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي،

(1) نفس المرجع السابق، ص 232.

(2) أمير السعد، (2003): السياسة النقدية وإصلاحات القطاع المالي في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، ص 57.

كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عملية الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والخاص دون تمييز⁽¹⁾.

أولاً: التحرير المالي المحلي

أ: التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة

ابتداء من سنة 1990 اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج " ماكينون " و " شاو " في تحرير القطاع المالي، وكان الهدف الرئيسي هو إعطاء أحسن تعويض للإدخار بغرض تعبئته وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار من جهة، وإجبار المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية من جهة أخرى⁽²⁾.

وحسب " ماكينون " و " شاو " فان معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة مؤسسات الإدخار وهذا ما يمكن معرفته من خلال ملاحظته تطور نسبة أشباه النقود وودائع لأجل من إجمالي الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة⁽³⁾، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990 – 2003

مكونات الكتلة النقدية	1993-1990	1998-1994	2003-1999
نقود ورقية	36.47%	81.06%	26.4%
نقود كتابية وودائع تحت الطلب	38.70%	33.14%	29.0%
أشباه النقود (ودائع لأجل)	24.87%	35.78%	44.6%
المجموع	100%	100%	100%

Source : Banque d'Algérie. Rapport 2003.

ب - تحرير النظام المصرفي: مهد قانون النقد والقروض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية، التي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعاً لها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري⁽⁴⁾.

(1) الطاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 196.

(2) عبد الله غالم، (2014): العولمة المالية للأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، عمان، ص 150.

(3) نفس المرجع السابق، ص 151.

(4) نفس المرجع السابق، ص 152.

الجدول رقم (15): البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر سنة 2004

البنوك الخاصة	تاريخ الاعتماد	المديريات	الفروع
1	بنك البركة	1990/11/3	01
2	الشركة العربية للبنوك	1998/09/24	01
3	البنك العام المتوسطي	2000/04/30	01
4	سي تي بنك	1998/05/18	01
5	الشركة الجزائرية للبنوك	1999/10/28	01
6	% الشركة العامة للجزائر	1999/1/	-
7	بنك الأمانة	1999/10/27	-
8	بنك الريان	2000/10/08	10
9	البنك العربي	2001/10/15	-
10	بنك باريس	2002/01/31	-
11	البنك الاتحادي	1995/05/07	01

المصدر: سيدي محمد ساهل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 223.

وبالرغم من ظهور بنوك خاصة في الجزائر، إلا أن القطاع البنكي العام لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي من خلال ستة بنوك عمومية تغطي فروعها جميع التراب الوطني وتجمع هذه البنوك حوالي 90 % من الموارد المالية المتاحة وتوزع أكثر من 93 % من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام والخاص، مقارنة مع القطاع البنكي الخاص.

وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في منح القروض منها:

- يعتبر القطاع البنكي في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد سنة 1998.

- اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة
 - فقدان الثقة في القطاع البنكي الوطني الخاص بعد فشل تجربة بنك الخليفة وتصفية البنك الصناعي التجاري الجزائري سنة 2003. وتم سحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسسات ماليتين منذ سنة

2003. ما دفع السلطات النقدية إلى تقوية نظام الإشراف والرقابة على النظام المصرفي من خلال

الأمر رقم 11/03 الصادر في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض⁽¹⁾.

وتزامن تطبيق الإصلاحات المصرفية مع وضعية عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث لم يكن هناك استمرارية في تطبيق هذه الإصلاحات ما يفسر فشل قيام قطاع مصرفي خاص فعال في عملية التنمية، إضافة إلى ذلك فإن الانتقال إلى نظام قائم على آليات السوق يفرض ضرورة التحكم في أكبر التوازنات الاقتصادية الكلية، مما يستدعي الحذر والفتنة في معالجة الوسائل النقدية والمالية. خاصة في ظل الوضع الحالي على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يطغى عليه العديد من الاختلالات تؤثر سلبا على أداء المؤسسات المالية والمصرفية في مقدمتها: البطالة، التضخم، ضغوطات ميزان المدفوعات، الركود، عدم اليقين فيما يتعلق بالأنظمة والسياسات المتبعة، اضطرابات اجتماعية، مناخ أعمال مضطرب يفتقد إلى الثقة⁽²⁾.

كما تفرض العملية أيضا التدرج في تطبيق الإصلاحات والفعالية، لأن الإطالة والتأخر كما هي في حالة الجزائر يؤثر سلبا على سياسة الانفتاح للنظام المصرفي أمام البنوك الخاصة، ومن العوامل الأساسية لنجاح الإصلاحات المصرفية وتفاذي الأزمات هو تفعيل الرقابة على القطاع المالي، ويرتبط ذلك بالحكم الراشد الذي يعمل على إرساء إطار مؤسساتي فعال يساعد على نجاح الإصلاحات المالية من خلال: محاربة البيروقراطية والفساد، وحماية المودعين وحقوق المساهمين، التطبيق الصارم للقوانين والشفافية. ويتطلب ذلك:

- تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي من خلال القيام بإصلاحات مالية حقيقية واستعادة الثقة في البنوك الخاصة
- تشجيع إنشاء بنوك خاصة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل
- يجب إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها⁽³⁾.
- فك الالتزام القائم مع البنوك التجارية لتمويل مؤسسات عمومية غير قادرة على مواجهة التزاماتها، حيث تدفع هذه البنوك شبه إعانات للمؤسسات العامة والمقدرة من طرف صندوق النقد الدولي ب 1% من الناتج الداخلي الخام كل عام⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص 153.

(2) Abdelhak Lamiri, (1999): La crise de l'économie algérienne, les presses d'Alger, p 279.

(3) عبد الله غالم، مرجع سابق، ص 155.

(4) Youcef Debboub, (2000) : le nouveau mécanisme économique en Algérie, office de publications universitaires, P175.

إن استمرار أوجه الضعف في القطاع المصرفي الجزائري، وفي ظل سياسات الانفتاح المنتهجة، خاصة مع التوجهات المالية للأسواق المالية الدولية سيزيد من حدة التناقض بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي مما يؤثر سلبا على السياسات الائتمانية للبلاد.

ج: سوق رؤوس الأموال (البورصة)

كما سبق الإشارة إليه، كان تمويل استثمارات المؤسسات العامة في الجزائر قائما على الوساطة المكثفة للخرينة العمومية من خلال استخدام موارد الموازنة العامة، تسبيقات من البنك المركزي، وادخارات بعض المؤسسات المالية (CNEP)، وذلك على حساب قيام سوق مالي فعّال يلعب دوره في الاقتصاد، وبانسحاب الخزينة عام 1987 من عمليات التمويل الطويلة الأجل للاستثمارات الإنتاجية تقرر إنشاء سوق الأوراق المالية بتاريخ 27 مارس 1990⁽¹⁾.

إلا أن الإجراءات المتخذة والتشجيعات والضمانات المقدمة ظلت غير كافية لقيام بورصة فعالة في الجزائر تستند إلى عوامل وآليات السوق، فلا تزال هناك صعوبات حقيقية تعترض تحقيق هذا الهدف من بينها:

- التأخر والتردد في عملية الخصخصة وعدم الفعالية في إدارة المؤسسات في مناخ يتسم بالافتقار إلى المنافسة
- تباطؤ عمليات الإصلاح في النظام المصرفي، الذي يعتبر محور العمليات لاستعادة الثقة إزاء المستثمرين سيما الأجانب.
- استمرار تصنيف الجزائر من طرف مؤسسات مالية دولية كمنطقة مضطربة، وهو ما يعتبر بمثابة حصار اقتصادي عليها، ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات:
- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد اقل تنوعا ويعتمد بشكل كبير على حصة البترول من العملة الصعبة (أكثر من 90%) مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.
- إن الجزائر مسجلة في مرتبة الدول التي تجمع بين ضعف التغطية التجارية وخطر العودة إلى الاستدانة مما أدى إلى تصاعد النفور للمستثمرين الأجانب.
- التشخيص الضعيف للاقتصاد الجزائري مما يزيد من عدم الشفافية في سلوك المؤسسات الوطنية
- عدم القدرة على الوصول أو الاقتراب من سوق الدين للحصول على رؤوس الأموال الضرورية للتمويل ويعود ذلك إلى:

- ضيق السوق المحلي ونقص رؤوس الأموال

- شدة حساسية المستثمرين الدوليين

(1) Développement économique récents. www.oecd.data.pdf

- ضعف ونقص المعلومات حول الوضعية المالية الحالية في الجزائر، التي لا تكون دقيقة على الدوام، أي أنها تخضع لمعايير محاسبية مختلفة عن المعايير المعمول بها عالميا.

• تشويه الحقيقة المالية والنقدية في الجزائر من خلال شبكات الاقتصاد غير الرسمي « informel »، التي تسجل دوران وتبادل رؤوس الأموال فيها بمبالغ ضخمة، نظرا للوضع الضعيف للمؤسسات الرسمية

• ضعف المصرفية « la sous bancarisation »، فالنظام المصرفي الجزائري لا يزال يعمل بطريقة بدائية بعيدا عن طرق الصيرفة الالكترونية، وعدم فعالية الوساطة وصعوبة تحول الوضعية المصرفية من بنك للودائع إلى بنك الاستثمار.

ويصبح الضمان الوحيد للمستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية لتأمين تدفقات رؤوس الأموال إلى الجزائر والتي في الغالب تكون في شكل قروض، هي مداخيل المحروقات، التي تعتبر ضمان غير كاف لتوظيف أموالهم في الجزائر⁽¹⁾.

إن تطور المراكز المالية (أسواق المال) يتوقف على طبيعة وأداء الاقتصاد في جانبه الكلي والجزئي بحيث يمكن لبورصة القيم المنقولة تسهيل أو المساهمة في مهمة الانتقال بشكل نوعي نحو اقتصاد السوق.

وبالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه تحقيق هذا الهدف يصبح من الضروري التفكير في استراتيجية مناسبة والأخذ بالاعتبار التفكيك والفجوات في النظام المالي التي تعرقل تطور مركز مالي قادرا أن يكون محركا للتوسع في المستقبل، من خلال ترقية الادخار لأجل طويل، التجديد المالي، بالإضافة إلى المساهمة في تقنين الموارد وتوجيهها نحو النشاطات الأكثر إنتاجية، وبالنسبة للخزينة العمومية فإن السوق المالي سيكون الإطار القانوني للمعاملات على الأوراق المالية (سندات الخزينة...)، للتوظيف أو تلبية احتياجاتها، خاصة إذا كان اللجوء إلى البنك المركزي مقيدا تنظيميا⁽²⁾.

ثانيا: التحرير المالي الدولي

أ - الاستثمار الأجنبي المباشر: لتكريس حرية الاستثمار الأجنبي التي اقراها قانون النقد والقرض، تبذل الجزائر جهودا متواصلة منذ سنوات لتكييف منظومة قوانينها وتشريعاتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر هذا بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

⁽¹⁾Annaba, Bentabet Ali, (2003-2004) : séminaire " Marché international des capitaux", poste graduation, p 41-42.

⁽²⁾ Abdelhak Lamiri, (1999) : La crise de l'économie algérienne, les presses d'Alger, p 279.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في أكتوبر 1993، قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، ويعتبر هذا القانون متميزا عما سيقع من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، كما نص القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين (عموميين أم خواص، محليين أم أجانب) كما منح هذا القانون جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار - امتيازات ضريبية ومالية - (1).

وتم تدعيم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها.

دعم قانون الاستثمار بشكل خاص ضمان تحويل الرأس المال المستثمر والدخول الناتجة، وكان من الآثار المتوقع الحصول عليها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي:

- خلق مناصب شغل والمساهمة الحقيقية لرؤوس الأموال غير المولدة لديون خارجية
- الزيادة القوية للإنتاج الحقيقي وترقية الصادرات وتحديث القدرة الإنتاجية
- تقييم المواد الأولية (زيادة قيمتها)
- تدعيم الاندماج للاقتصاد الوطني وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتحويل التكنولوجيا.

*الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

-الضمانات. لتشجيع الاستثمارات وحمايتها للتمكين من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني قدمت الحكومة الجزائرية العديد من الضمانات في إطار نصوص قانونية ذكرت في كل من قانون النقد والقروض رقم (10-90) والمرسوم التشريعي رقم (12-93) المتعلق بترقية الاستثمار، إضافة إلى اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعددة الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ويمكن اعتبار قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون. وذلك من خلال إقامة استثمارات

(1) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

في مختلف النشاطات الاقتصادية ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية والتعليم إضافة إلى ضمان حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة⁽¹⁾.

-**الحوافز:** منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

• **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستورة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع (الاستثمار)

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنى.

***النظام الخاص (الاستثناءات):** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال

فيما يتعلق بمرحلة بدء الانجاز للاستثمار، تستفيد الاستثمارات من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

(1) عبد المجيد اونيس، (2006): الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل، الجزائر، ص 255، 256.

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستورة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

أما في مرحلة انطلاق الاستغلال فبعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية تحسن وتسهل الاستثمار⁽¹⁾.

بالإضافة إلى كل الضمانات والحوافز المقدمة، لدى الجزائر العديد من الأوراق الرابحة بفضل الثروات الطبيعية (الطاقوية والمنجمية)، الإمكانيات السياحية التي تملكها الجزائر والموقع الاستراتيجي (سوق مغربي، شمال إفريقيا، جنوب أوروبا)، إضافة إلى الموارد البشرية كما أن الجزائر من دول العالم الثالث القليلة التي سددت ديونها في الوقت المحدد مما سمح لها أن تكون في وضع مالي ملائم، وبالرغم من كل هذه الإمكانيات والتشريعات الموضوعية في هذا الإطار التي تبقى ضرورية إلا أنها غير كافية لتقوية الشعور بالثقة لدى المستثمرين الأجانب وجذب رؤوس أموال أجنبية نحو الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى نوعية السياسة الاقتصادية وتسيير الموارد المطبقة التي لم تكن كافية للوصول إلى إطار اقتصادي فعال وفق قواعد اقتصادية وإطار قانوني واضح، إضافة إلى غياب إرادة سياسية للدفع بالإصلاحات الاقتصادية نحو إرساء قواعد لاقتصاد سوق الذي يبقى غير مؤكد وغير يقيني في ظل حالة التردد والتباطؤ التي تتسم بها عملية الانتقال أو التحول التي لم ترافق بإجراءات مناسبة لمراجعة عميقة لهيكلها وقيام شروط ضرورية للدفع بالاقتصاد من خلال:

- إستراتيجية حقيقية للتنمية والسياسات القطاعية

- أشكال جديدة للتسيير والتنظيم

- خلق شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وتقليص فجوة المصادقية لتكثيف مع الرأسمال الأجنبي

- تكثيف وتحديث النظام المالي والبنكي وتفعيل دور البورصة

إن قوة المنافسة الموجودة حالياً بين الدول لتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد على الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا النوع من الاستثمار: الاستقرار في البلد المعني، ضمانات كافية ومزايا مقدمة من الدول الضعيفة، معدلات أرباح مرتفعة وشروط اقتصادية مستقرة (بنى تحتية) واستقرار سياسي، إضافة إلى حضور استراتيجية أو سياسة اقتصادية واضحة وفعالة للدولة - مشروع وطني حقيقي - وهذا كما تؤكد العديد من تجارب الدول (الصين، أوروبا الشرقية...)، كما أن التحول التكنولوجي والانتقال إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة

⁽¹⁾ محمد طالبي، (2008): أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، جامعة العلوم الإنسانية، العدد 06، الشلف، الجزائر، ص 320.

على مستوى الاقتصاديات الصناعية، أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الاقتصاديات في مجالات صناعة الخدمات، كالإعلام، البرامج، بيولوجيا، الطاقة الجديدة، البنوك، التمويل وهو ما لا يتوفر في حالة الجزائر، حيث يفضل رأس المال الأجنبي بيع التكنولوجيا، الإعلام، المهارات ... الخ⁽¹⁾، خاصة في ظل ترتيبات نظام التجارة الجديدة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وآثاره السلبية على إعاقه جهود التنمية من خلال إعاقه ونقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول النامية عموما، إضافة إلى ارتفاع أسعار البراءات في عدد من المجالات كالأدوية والأساليب الزراعية مما يحرم الدول النامية من الاستفادة من ثمار العلم والمعرفة، وباعتبار الجزائر مستورد صافي للتكنولوجيا والمنتجات الصناعية، التي تمثل 33.37 % من وارداتها سوف لن تكون في منأى عن تلك الآثار السلبية⁽²⁾.

الجدول رقم (16): تطور مؤشر الأداء الاقتصادي الجزائري (بالنسبة المئوية)

البيان	2007	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014
ميزان المدفوعات/PIB	22	20.8	2.8	9.5	10.1	8.8	7.8	6.2
الحساب الجاري/PIB	22.8	20.1	0.3	7.5	9.9	8.1	8	5.2
المديونية الخارجية/PIB	4.24	3.35	4.14	3.25	2.21	1.89	1.66	1.46
احتياطي الصرف (مليار دولار)	110.2	143.1	148.9	162.2	182.2	193.9	197	197
معدل البطالة	11.3	10.2	10.3	9.9	10	11	9.8	10.6
التضخم	3.7	4.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	4.5
الناتج المحلي الاجمالي	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر) www.ons.dz

يتبين من خلال الجدول أنّ الجزائر تمكنت من تحسين وضعيتها المالية الخارجية بفضل مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضا معتبرا ومتواصلا نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية، وهو ما أدى إلى تراكم احتياطات الصرف لتصل إلى 197 مليار دولار سنة 2012، وسداد جزء من ديونها الخارجية. كما سجل الحساب الجاري فائضا فاق 20% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008.

⁽¹⁾Yusef Debboub, (2000) : Le nouveau mécanisme économique en Algérie, office de publications universitaires, p172.

⁽²⁾ مولة عبد الله، مرجع سابق، ص 281.

أما في ما يخص معدلات التضخم فبعد الاستقرار الذي عرفه لعدة سنوات ارتفع ليبلغ ذروته إلى 8.9% سنة 2012 نتيجة ارتفاع معدلات الانفاق العمومي لبرامج الانعاش الاقتصادي المنتهجة وتنامي الأجور لمختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تدخل السياسة النقدية للسيطرة عليه لتتخفص معدلاته ليصل إلى 3.3% سنة 2013. فضلا عن ذلك فقد عرف معدل البطالة تذبذبا في نسبه، حيث بذلت الحكومة جهودا من أجل احتوائها لتصل إلى 10.6% سنة 2014، كما حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا مستمرا وصل إلى 4.1% سنة 2014 لينعكس على الاقتصاد الجزائري من خلال اطلاق الدولة مجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي.

قد تكون السياسة التي انتهجتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي قد حققت فعلا نتائج معتبرة على صعيد التوازنات الاقتصادية الكلية كالححد من التضخم وتخفيض حجم المديونية وتحسن وضع ميزان المدفوعات إلا أنه كان من المفترض توجيهها في إطار مشروع وطني للتنمية يرتكز على إصلاحات هيكلية ومؤسساتية حقيقية لإحداث تحول هيكلي ناجح، باعتماد استراتيجية أو سياسة صناعية واضحة حيث يفترض أن تتكون الميزة التنافسية وليس بعض النشاطات الصناعية لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد من خلال توجيه الفائض الاقتصادي نحو القطاعات والصناعات الفاعلة ذات العوائد المرتفعة وإتاحة فرص الاستثمار بنوعيه العام والخاص إضافة إلى التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال البشري لتحقيق الكفاءة في الاستثمار ووضع الاقتصاد على مسار نمو جديد. وبالتالي وبالرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة في ما يتعلق بالتسديد شبه كامل للديون الخارجية فإن ذلك لم يمنع ظهور مؤشرات اللجوء مجددا للاستدانة في ظل تزايد العجز الموازي الناتج بالأساس عن تزايد حجم الانفاق غير الانتاجي.

أولا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

يمكن رصد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى 1990-1995

حققت الجزائر مستويات مقبولة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى 80 مليون دولار في بداية التسعينات نتيجة فتح المجال أمام الخواص، لكن نلاحظ الغياب شبه الكامل للاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1993-1995 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية وما تبعها من تنفيذ الشروط الصارمة للتعديل الهيكلي التي وضعتها المؤسسات الدولية.

المرحلة الثانية 1996-2000

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر وحققت أرقاما لم تحقق من قبل تراوحت قيمتها بين 270 و507 مليون دولار والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

المرحلة الثالثة 2001-2007

شهدت هذه المرحلة تحسن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر ليلبغ أعلى مستوى له في الألفية الثالثة إلى أكثر من مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاجراءات التحفيزية المقدمة في قانون الاستثمار 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وإلى التدفقات المحققة من قطاع الاتصال وما حققتة من رواج من خلال حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على الترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، إضافة إلى خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة إسبات الهندية.

المرحلة الرابعة 2008-2014

رغم الأزمة المالية العالمية، فقد واصلت التدفقات ارتفاعها لتصل إلى مستوى 2.746 مليار دولار سنة 2009، لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية اليوم، ولكن لم تستطع الحفاظ على وتيرة النمو نفسها للسنوات الموالية لتتراجع إلى 1.691 مليار دولار سنة 2013. إنَّ إضفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمات المالية والعقارية والاتصالات وخصخصتها إضافة إلى الاستقرار الايجابي في مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، حيث نجحت في عام 2014 في جذب ما يقارب 1.488 مليار دولار⁽¹⁾.

(1) ناجي بن حسين، (2009): تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 31، ص 59.

الجدول رقم (17): يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفق IDE الوارد إلى الجزائر	80	30	*	*	25	270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تدفق IDE الوارد إلى الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق IDE الوارد إلى الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2646
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	2746	2310	2581	1499	1691	1488

Source : www.unctad.org.,worldinvestment 2014

الجدول رقم (18): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2002

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الزراعة	10	1.44%	202	0.12%
البناء والأشغال العمومية	99	4.27%	472163	27.96%
الصناعة	387	55.76%	889532	52.67%
الصحة	4	0.57%	5982	0.34%
السياحة	5	2.16%	26216	1.55%
الخدمات	179	25.80%	293070	17.36%
المجموع	694	100%	1688985	100%

Source: www.andi.dz

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة بنسبة 55.76% من مجموع المشاريع و 52.67% من إجمالي التمويل مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط، نظرا إلى احتوائه على قطاع المحروقات التي تعد أهم

مجالات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر يليه قطاع الخدمات الذي عرف رواجاً في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية من حيث عدد المشاريع المسجلة أو من حيث المبالغ المالية المقررة بنحو 27.96%، وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية عليه. ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو، حيث فتحت السلطات العمومية الباب واسعاً للاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكراً على الشركات الوطنية، وبالنسبة لقطاعات الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها، حيث لم يسجل قطاع الفلاحة سوى 0.12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة. كما سعت الجزائر لرفع قدرات القطاع السياحي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

بشكل عام وبالرغم من التسهيلات والإعفاءات التي منحت في إطار تكيف القوانين للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن التدفقات المتوقعة لم تحدث، حيث لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، حتى في ظل التعديلات التي قامت بها الدولة لقوانين متعلقة بتطوير الاستثمار (2001)، فإن حجم الاستثمارات لم يتجاوز المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار والدراسات التي أنجزت في هذا الإطار حول عوائق الاستثمار في الجزائر (دراسة البنك الدولي 2003). وأهم هذه العوائق التي اشتكى منها المستثمرون تتمثل في: ضعف فعالية النظام المالي بفعل ثقل الإجراءات الإدارية والمعاملات المصرفية وضعف أداء بورصة الجزائر، مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية للاستثمار، ضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية، ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة تفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة وانتشار القطاع الموازي والفساد، أي بتعبير أدق ضعف المؤسسات بالمفهوم الواسع، الذي يعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات⁽¹⁾.

إن ضعف وتراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤكد على أن الجزائر تعتبر من بين الدول الأقل جذباً للمستثمرين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بسبب مناخ الاستثمار غير المستقر. ثانياً: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقاً للمؤشرات الدولية والإقليمية.

يمكن تقييم مدى فعالية مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الدولية والإقليمية المتاحة المستخدمة في قياس مستوى بيئة الأعمال الجزائرية ومدى ملاءمتها لاحتضان الاستثمارات الأجنبية.

أ- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ عام 2001 ويهدف للتعرف إلى مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب

(1) ناجي بن حسين، (2008): التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، قسنطينة، الجزائر، ص 15، 16.

الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل، وفي سنة 2014 صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والامكانات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والامكانات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانات.

ب- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015، أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري عرفت تقدما لتصل إلى المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 100 خلال العام 2013-2014، ويرجع مؤشر التنافسية العالمي تحسن الأداء في تحسن بعض المعايير التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين (صنفت الجزائر من أصل 144 دولة سنة 2015 في الرتبة 65 من حيث مجمع المتطلبات الأساسية والمرتبة 133 من حيث مجموعة معززات الكفاءة ونفس المرتبة من حيث مجموعة الابتكار والتطوير)

ج- مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر مؤشر أداء الأعمال سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والاجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية، ويتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

واستنادا إلى وصف البنك الدولي في تقريره الأخير لسنة 2015 واصلت الجزائر تراجعها في هذا المؤشر إلى المرتبة 154 في سنة 2015 من أصل 189 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 والمرتبة 132 سنة 2009، ما يبين أنّ الجزائر ما زالت غير قادرة على اصلاح المناخ الاستثماري، واجمالا فإنّ بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهو ما يلزم الدولة على التحسين المتواصل لمناخها ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسسية والتنظيمية المشجعة للاستثمار وإنما أيضا بالمكونات الأخرى التي لها علاقة ببيئة الأعمال التي ستسمح بازدهار نشاط المستثمرين.

د- مؤشر الحرية الاقتصادية (THE WALL STREET JOURNAL)

يعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في عشر مجموعات تشمل مايلي:

السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والاجراءات.

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2015 بين 56.6% و48.9% وحسب هذا المؤشر فإنّ الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، واحتلت بذلك المرتبة 108 سنة 2009 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 157 سنة 2015 من أصل 182 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية. أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012، والمرتبة 14 من أصل 15 دولة عربية خلال سنة 2015.

ويرجع الترتيب المتأخر للجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، إلى تدهور مراتبها ضمن المؤشرات الفرعية المكونة له، على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال حيث حصلت الجزائر على 66.6%، و60.8% لحرية التجارة و38.7% للإنفاق الحكومي، وكذا 25% لحرية الاستثمار و30% لحرية القطاع المالي، هذا بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ب30% ومحدودية الفساد ب36% وحرية العمال ب50%، وحرية النقد ب71.2%، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد ضرورة إعادة النظر في تهيئة مناخ الأعمال، باعتباره يؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب⁽¹⁾.

ه- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر كوفاس

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) COFACE وبقيس مخاطر قدرة الدول على السداد وبيبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما: درجة الاستثمار A ودرجة المضاربة B

⁽¹⁾ أسماء بن طراد، آليات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر، (2016): مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، بيروت، لبنان، ص

وقد صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال ثلاث سنوات 2002-2004 نتيجة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي عرفت في التسعينات، لكن بحلول سنة 2005 تحسن مستوى هذا المؤشر وانتقل إلى الاستثمار بدلا من المضاربة. وحافظ على نفس الدرجة حتى سنة 2015 نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توافرها على احتياطي صرف يفوق 100 دولار سنة 2007، غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن وأنسب لدرجات الاستثمار الأولى A1 وA2⁽¹⁾.

الجدول رقم (19): وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية للفترة 2002-2015

السنوات	درجة مخاطرة الجزائر
2002	B
2003	B
2004	B
2005	A4
2006	A4
2007	A4
2008	A4
2009	A4
2010	A4
2011	A4
2012	A4
2013	A4
2014	A4
2015	A4

Source: www.coface.com

وبالرغم من ذلك وحتى لو افترضنا أن الاستثمار سيتدفق إلى الجزائر في السنوات المقبلة بعد تطبيقها للترتيبات الجديدة الخاصة بالاستثمار على مستوى منظمة التجارة العالمية، فمن المستبعد تحقيق نتائج كبيرة في ظل استمرار حالة التشوه والتبعية التي تطبع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الصيغة الحالية التي تتم بها

(1) نفس المرجع السابق، ص 207.

التدفقات الدولية لرؤوس الأموال باعتبار أنها غير معنية بقضايا التنمية لطابعها العائم (توظيفات مالية)، حيث يتوقع دخولها وخروجها في أي لحظة لمجرد تغير ظروف البلد. وهو ما يتطلب:

أ - تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي: إنّ تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم من العوامل المهمة في تهيئة مناخ الاستثمار واجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من مراجعة التشريعات والقوانين الاقتصادية والالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوحا وخلق الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها لتشجيع النشاط الاستثماري.

ب- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق والواجبات من الناحية السياسية وتنامي الإدراك بأهمية عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام، بحيث تكون تتسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات، وذلك من خلال توفير حزمة أخرى من الحوافز والتسهيلات الإيجابية تكون مكتملة للحوافز الضريبية مثل: سهولة وسرعة الاجراءات، تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر وتيسير التعامل مع الجهات العامة، منع الاحتكار، أن تكون القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

ج- تحقيق ترابط بين مؤسسات قطاع الانتاج المحلية العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية للشركة أو المستثمر التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية عامة أو خاصة من خلال تحقيق الترابط بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الانتاج المحلي من التقانة الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة بما يعزز الكفاءة الانتاجية للمؤسسات المحلية ويزيد من كفاءة العوامل الانتاجية للدولة.

ح- تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية

ويكون ذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية بالنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية ، وهو ما يتطلب تطوير وتحديث السوق المالي ، بالإضافة إلى ضرورة توفير مناطق صناعية وتهيئتها بالمرافق الأساسية والبنى التحتية لتسهيل توطن المشروعات الصناعية وتحديد الجهة التي توفر الأرض بأسعار مشجعة.

خ- إقامة المناطق الحرة وتعزيز الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي

إن إقامة مناطق للتجارة الحرة تمنح المستثمرين وخصوصا الأجانب العديد من التسهيلات والحوافز، ولاسيما في حالة انشاء مناطق صناعية في المنطقة الحرة كعامل جذب للمستثمرين الأجانب، من خلال عقد اتفاقيات مع دول عربية وأجنبية من أجل زيادة تنمية الصادرات الاقتصادية وتنمية الاقليم الذي تقام فيه المناطق الحرة. كما أنّ هناك ضرورة لوضع سياسات انفتاح ذات وجهة تصديرية تنافسية تشجع التجارة الخارجية في إطار استراتيجية مناسبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع الدول الأخرى لتشجيع وضمان الاستثمار.

د- التنسيق مع منظمات دولية لترويج المشروعات

تقع مسؤولية الترويج للفرص الاستثمارية في الجزائر على عاتق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الداخل، ومن أجل تحسين ترويج لفرص الاستثمار في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من تكثيف جهود التعاون مع الهيئات الدولية التي لها دور في هذا المجال، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية. وكل ذلك يتطلب في الحقيقة قاعدة بيانات وخرائط استثمارية مفصلة وشاملة عن بيانات الاقتصاد الوطني وفرص الاستثمار به⁽¹⁾.

المطلب الرابع: الأمانة والبراميل الورقية -تقييم أثر الأزمة المالية العالمية 2008-

إن ضعف ارتباط النظام المالي الجزائري بالنظام المالي الدولي - اندماج سطحي - وهو ما يظهر من خلال انعدام العلاقة بين البنوك الجزائرية والبنوك العالمية، فيما يخص التعامل بالأصول المالية وفي ظل إتباع تشريع صارم في مجال الصرف، جعل النظام المالي في مأمن عن العدوى المباشرة والتقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية - 2008-، كما بقيت الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفضل توفر الجزائر على احتياطي صرف بلغ خلال شهر نوفمبر 2008 حوالي 138 مليار دولار، إضافة إلى توفر صندوق ضبط الموارد على موارد مالية معتبرة⁽²⁾. كما أن القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة إلى الجزائر كانت ضعيفة ومحدودة الأثر ويعود ذلك إلى:

- الدين الخارجي منخفض جدا والتسيير المحترس لاحتياطات النقد الأجنبي، حيث بلغ إجمالي الديون لعام 2008 حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي بفضل الطفرة النفطية وقد تم تخفيض النسبة لتصل إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) أسماء بن طراد، مرجع سابق، ص 213، 214.

(2) عبد الرحمن مغازي، (20-21 أكتوبر 2009): انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والحوكمة العالمية، جامعة بومرداس، الجزائر.

- العرض المحدود للقطاع المالي في الأسواق المالية العالمية حيث أن البنوك مطالبة بإيداع الحصيلة اليومية لعمليات الصرف الأجنبي لدى بنك الجزائر، وهكذا تم نقل المخاطر المرتبطة بمستحقات البنوك ذات المصدر الأجنبية.
- المشاركة لا تزال محدودة نسبيا لرأس المال الأجنبي في القطاع البنكي⁽¹⁾: حيث 90 % من النظام المصرفي تابع للحكومة وهي لا تمارس أعمال المضاربة، أما الباقي فهو ملكية أجنبية معظمها لبنوك دولية النشاط، وفي حالة سحب الودائع في هذه البنوك فإن الأثر يكون أقل يمكن الالتفاف عليه، وبالنسبة لبورصة الجزائر فإن وضعها الحالي لا يسمح لها بالدخول إلى الأسواق العالمية.
- وتيرة الإصلاحات المالية جد بطيئة كما أن المحافظ المالية الأجنبية مازالت غير مسموح بها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل إلى حد بعيد مثل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 8.5 بليون دولار خلال 10 سنوات الأخيرة، أما توظيف الأرباح فقد مثلت 1 % من الاحتياطات الأجنبية⁽²⁾.
- كشفت الأزمة المالية العالمية - 2008 - عن مدى ضعف الاقتصاد الجزائري وتبعيته لقطاع المحروقات الذي هو ذاته رهينة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة مع امتداد ظاهرة الأميلة إلى أسواق السلع الأساسية وظهور لاعبين جدد وتحول سوق النفط العالمية إلى ساحة مفتوحة لنشاط وسلوكات المضاربين والمستثمرين المؤسستين، وتأثيرهم على اتجاهات السوق هبوطا وصعودا من خلال اللجوء إلى عقود المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة أدى إلى ظهور ما يعرف بالبراميل الورقية، حيث أصبحت الأسعار تتحرك بعيدا عن حجم الطلب الحقيقي للاقتصاد العالمي، فلم تعد أساسيات السوق النفطية من عرض وطلب ومستويات المخزون كافية لتبرير ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مما أثر على استقرار الأسعار على مستوى أسواق النفط العالمية، مما يعني أن سلعة البترول أصبحت أصل مالي تدر أرباحا في الأجل القصير، حيث أصبحت القيمة المالية للبرميل الواحد تفوق بـ35 مرة القيمة الحقيقية⁽³⁾.

⁽¹⁾Hakima Amaouzi, Algérie est-elle vraiment à l'abri de la crise financière et économique mondiale!
iefpedia.com/2009/12.pdf (16-09-2010)

⁽³⁾ بوكساني رشيد ومزيان أمينة، (ديسمبر 2011): الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، Revue.univ-biskra.dz

⁽³⁾Abdeltif Rebah, (2011) : Economie Algérienne, le développement national contrarié, INAS, Algérie, p259.

المبحث الثالث: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي - كمحاولة لبناء مشروع وطني للتنمية -

بعد استكمالها لمختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، حققت من خلالها الجزائر نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، كإنخفاض معدل التضخم، الزيادة وتحسن في معدل النمو...، وهي نتائج مرتبطة أكثر بالجوانب النقدية، كما أنه كان للعوامل الخارجية كتحسن أسعار البترول دور أساسي في تحقيقها، بينما سجل تدهور واضح في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كارتفاع البطالة وتراجع كبير في القطاع الصناعي.

وباعتبار استقرار الاقتصاد الكلي شرط ضروري للنمو إلا أنه ليس سوى خطوة أولية، حيث لم يرافق بإصلاحات هيكلية ومؤسسية حقيقية تكمل وتعزز جهود الإصلاحات الأولية، وتساهم في إحداث تحول نوعي في الاقتصاد ينعكس إيجاباً على نتائج وأهداف البرنامج التنموي - برنامج الإنعاش الاقتصادي - الذي انتهجته الحكومة أو السلطة في السنوات الأخيرة يسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة.

المطلب الأول: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي - الإمكانيات المتاحة والمشاكل المطروحة -

عملت الجزائر على وضع برامج تنموية لتدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وتخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وبالرغم من أن الدولة رصدت مبالغ مالية هامة إلا أنه إذا تم مقارنتها مع النتائج المحققة تجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفاً ومعدل البطالة مرتفع، إضافة إلى الزيادة المستمرة في معدل التضخم والاحتقان الاجتماعي، ومع نهاية مدة البرنامج التنموي تطرح العديد من التساؤلات حول مدى توافق الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة ومدى فعالية ونجاح هذه السياسة أو إخفاقها ومدى استدامتها في ظل عدم ضمان استمرارية تمويلها بسبب التخوف من صدمات نفطية معاكسة، وبالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الحالية. ويعني ذلك أن أثر السياسة الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي كالنمو وخلق فرص العمل كان ضعيفاً، رغم الموارد الضخمة الموظفة، مما يعكس أداء اقتصادياً غير فعال بعيداً عن مستوى طموحات التنمية الشاملة والمستدامة.

1-1- مفهوم البرنامج: هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001 إلى 2014، تجد هذه السياسة لها أصلاً في النظرية الاقتصادية الكينزية القائمة على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الإنفاق الخاص أو العام، الاستهلاكي أو الاستثماري قصد تحفيز

الإنتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة⁽¹⁾، مع العلم أن تطبيق هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية أثرت إيجابيا على وتيرة التصنيع في الدول المتقدمة، وهي سياسة معاكسة لما انتهجته الجزائر في فترة التسعينات من خلال تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

أ - **المخطط الثلاثي 2001-2004**: ويسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار أمريكي ليصل في نهاية الفترة إلى 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

وجّه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل، الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية ودعم المؤسسات الإنتاجية.

ب - **المخطط الخماسي الأول 2005 - 2009**: ما يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو خصص له مبالغ أولية قدرت ب 144 مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، ويشمل هذا البرنامج خمسة قطاعات:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية، استفاد من نسبة 45.5 % من إجمالي البرنامج
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية استفاد من نسبة 40.5 % من إجمالي البرنامج
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، استفاد من نسبة 8 % من إجمالي البرنامج
- القطاع الإداري الحكومي: استفادة من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، المالية حيث قدر المبلغ المخصص ما يعادل نسبة 4.8 % من البرنامج
- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 1.2 من البرنامج.

ج - **المخطط الخماسي الثاني 2010 - 2014**: ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 286 مليار دولار أمريكي⁽²⁾. ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع

(1) مخلوفي عبد السلام، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي 2001-2014، جامعة

بشار، الجزائر. Conférence.qfis.edu.qa/app/media/713

(2) نفس المرجع السابق.

الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية، وفيما يتعلق بالقطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من نسبة 45.42 % من إجمالي البرنامج
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، استفادة من نسبة 28.52 % من إجمالي البرنامج
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفاد من نسبة 16.05 % من إجمالي البرنامج

وعموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل. وتعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي وبالتالي على مختلف السلع والخدمات
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة - مشروعات البني التحتية-، وتمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، وهي فرصة لتوفير مناصب الشغل دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة
- تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم وبالتالي حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار مثل تطوري شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي.

1-2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستقلال في القطاع الفلاحي، وفي المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية
- والهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة⁽¹⁾.

1-3- آثار ونتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

يأتي في مقدمة الأهداف الأساسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة والعدالة الاجتماعية والنهوض بالقطاعات الحيوية في مقدمتها القطاع الصناعي باعتباره المدخل الأساسي للاستفادة من الترتيبات الجديدة لنظام التجارة العالمي. كما أن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء هذا القطاع الحيوي لما له من آثار على خلق مناصب شغل حقيقية، ويكون بذلك تقييم أثر البرنامج التنموي المطبق انطلاقاً من مدى تحقيقه لهذه الأهداف.

أولاً: الأثر على قطاع الصناعة:

تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـ 1.06% خلال الفترة 2000-2010، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي. حيث لا يزال قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي، وكان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يعود بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، في الوقت الذي لا يزال فيه القطاع الصناعي يعاني من اختلالات هيكلية ومالية التي أثرت على أدائه، والجدول التالي يوضح التطورات التي سجلها هذا القطاع بنوعيه العام والخاص وأهم فروعها:

⁽¹⁾ نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، ص 46.

الجدول رقم (20): تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص في الفترة 2000-2010

الوحدة: (%)

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1) القطاع العام:	1.9-	1.0-	1.3-	2.2-	1.9-	2.5-	-1.06
- صناعة، الحديد، الميكانيك، اليكترونيك	2.2	7.1	2.0	1.3	3.9	12.6-	0.64
- مواد البناء	6.4	8.4	10.3	3.8-	1.6-	5.0-	2.45
- مواد غذائية	8.9-	19.1-	15.7-	7.6-	6.8	3.3-	7.96-
- صناعة كيميائية	6.2	8.5-	2.2-	3.1-	2.5	10.6-	2.61-
- الخشب والورق	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12
- النسيج							
- صناعة الجلود							
2) القطاع الخاص							

المصدر: بنك الجزائر، التقرير للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010)

إن المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي تبين ضعف أداء هذا القطاع، حيث سجلت أغلب الصناعات معدلات نمو سلبية خلال الفترة 2000-2010، باستثناء قطاعات الحديد والميكانيك والالكترونيك ومواد البناء التي سجلت نسب نمو ايجابية بلغت 0.64 %، 2.45 % كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة، وهي القطاعات التي تأثرت إيجابيا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي، وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الايجابية التي حققها القطاع خلال فترة تطبيق البرنامج حيث بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 4.12 %، إلا أن ذلك يعد غير كاف بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع.

يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع سياسة الانعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب

التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق هذه السياسة التي كان أثرها على معدل النمو الاقتصادي ضعيفا وظرفيا وغير مستدام ويعود ذلك إلى:

- التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإنّ التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تتحدد بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات.

- إن التحسن المسجل في قطاع الخدمات وتحديدًا البناء والأشغال العمومية نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ليس له تأثير مهم على معدل النمو الاقتصادي، بسبب ضعف نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ هذا التحسن ظرفي وغير مستدام لأنّ أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

- عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش، بسبب الاختلالات المالية الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش، حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 38.88 مليار دولار سنة 2010 ما يمثل زيادة قدرها 323.99 % في نفس الفترة⁽¹⁾.

الجدول رقم (21): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9.7	12.00	18.30	20.68	37.99	38.88
معدل النمو %		30.86	52.50	13.00	83.70	2.43

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005، 2010.

ثانيا: أثر سياسة الإنعاش على التشغيل

الجدول رقم (22): تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة 2000-2010

الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008

⁽¹⁾ نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، ص 51.

الفصل الرابع: أثر الحالة النوعية الجديدة في هيمنة رأس المال على الاقتصاد الجزائري

7.002	6.517	5.981	5.462	4.977	1) القوى العاملة
1.841	1.780	1.617	1.438	1.185	أ) قطاع الفلاحة
3.42	10.08	3.32	8.28	-	* معدل النمو (%)
1.371	1.160	0.980	0.860	0.781	ب) قطاع البناء والأشغال العمومية
0.530	0.525	0.523	0.504	0.497	* معدل النمو (%)
0.95	0.38	2.54	0.39	-	ج) قطاع الصناعة
3.260	3.052	2.861	2.660	2.514	*معدل النمو (%)
6.81	6.67	3.69	17.43	-	د) قطاع الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات أخرى
					*معدل النمو (%)
2.579	2.485	2.070	1.455	1.263	2) العاملين الغير منتظمين
3.78	20.04	34.67	4.07	-	*معدل النمو (%)
1.220	1.265	1.729	2.388	2.610	3) العاطلين عن العمل
11.3	12.3	17.7	25.7	29.5	*معدل البطالة الرسمي (%)
35.17	36.52	38.84	41.30	43.76	معدل البطالة المصحح (%)
10.801	10.267	9.780	9.305	8.850	المجموع " القوى النشطة "

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005، 2010.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة هو القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2000-2008، إذ انتقل عدد العمال في هذا القطاع من 0.497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0.530 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 6.63 % وبمتوسط نمو قدره 1.06 %، وهذه النتائج تؤكد على أن القطاع الصناعي لم يتجاوز بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى جمود هذا القطاع، الذي يعد الوحيد القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة ومعدلات نمو مستدامة. وبالتالي فإن الانخفاض العام في معدل البطالة يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة، والأشغال العمومية، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية، وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم

التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع ويعني ذلك أن تأثير سياسة الإنعاش على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أثر استمرار التبعية لقطاع المحروقات على مستوى الأداء الاقتصادي

مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بدأت تظهر عيوب ونقائص البرنامج التنموي الذي انتهجته - السلطة - مع بداية سنة 2000، حيث أضفت الوفرة النفطية التي عاشتها الجزائر في السنوات الماضية نوعا من الاستقرار الوهمي، كما غطت النتائج المرحلية على مكامن الضعف في الاقتصاد، سرعان ما كشفت عنها الأزمة النفطية والمرتبطة بمستوى أداء النظام المالي والقدرة على التمويل والاستقرار النقدي (التضخم)، عجز الموازنة، ضعف قطاع خارج المحروقات (الإنتاجي)، الوضع المالي الخارجي... إلخ.

أولا: مستوى أداء النظام المالي وضعف التمويل خارج المحروقات

في ظل الوفرة النفطية وبالرغم من محاولات الدولة تحديث نظامها المالي، ظلت النتائج محدودة مع هيمنة البنوك العامة على الوساطة المالية وبقاء السوق المالي (البورصة) في مراحله الأولى، تباطؤ في الإصلاحات الضرورية، رسملة متكررة للبنوك العمومية (في المتوسط 4 % من الناتج المحلي من سنة 1991 إلى 2002)، وهذا كنتيجة لعدم قدرة المؤسسات العمومية الوفاء بخدمات ديونها، إضافة إلى الإدارة الضيقة للعوائد من قبل البنوك العمومية، كما أن الفشل الواسع لقطاع البنوك الخاصة في عام 2003 شوه الرأي العام تجاه البنوك الخاصة، خاصة مع عدم تقديم الدعم للمصارف الخاصة المتعثرة.

ومع استمرار أوجه الضعف في الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد غير متنوع وغير مستقر، أثر ذلك على مستوى أداء المصارف من خلال تركيزها على التمويل قصير الأجل والمضمون (تمويل التجارة الخارجية)، مما يجعل الأموال توجه بعيدا عن أهداف التنويع للاقتصاد وتمويل المشاريع، حيث أدت الطريقة التي تحقق بها الاستقرار المالي في ظل الوفرة النفطية إلى تشويه وظيفة النظام المالي في تخصيص الموارد وإضعاف الرقابة بالرغم من القوانين والتنظيمات، كما أضعفت الملكية الواسعة للدولة حوكمة المصارف وتسعير المخاطر وتشوّه السلامة المصرفية وإعاقة قدرة السوق على فرض الانضباط المطلوب، وهذا يقود إلى توسع غير صحي في حجم القروض ينتهي بزيادة حجم المديونية وعدم استقرار النظام المالي.

كما أن الإنقاذ المتكرر للبنوك وتغطية خسائرها تضعف إدراك المستثمر الأجنبي بالوضعية المالية الحقيقية، وهذا الإنقاذ لم يصاحب بفك ارتباطها بالشركات المملوكة للدولة وإعادة هيكلة حقيقية للبنوك العمومية. ومن خلال توجيه جزء هام من الإنفاق العام لتغطية خطر القرض، ضمان أموال المودعين وتقديم الدعم للمقترضين المتعثرين من المؤسسات العمومية، تجعل الثروة النفطية النظام المالي بأقسامه هشا متواكلا على الحكومة، لأنها

(1) نفس المرجع السابق، ص 52.

ستقدم الدعم اللامشروط لجميع أطراف النظام المالي: مصارف، مقترضين، مودعين... إلخ، وبالتالي غياب الانضباط السوقي الذي يتجلى في كل دعامة من دعائم النظام المالي⁽¹⁾.

ثانيا: تزايد مترقب للعجز الميزاني

عند دراسة مكامن استقرار النظام المالي لا نجد لها في الصناعة المالية التي يقدمها ولا في الأطر التنظيمية ولا المحاسبية، بمعنى أنه ليس استقرارا ماليا ذاتيا، وإنما استقرار محقق بفعل عوامل خارجة عن سيطرة النظام المالي - استقرار وهمي - لأن الاستقرار الحقيقي يفترض عدم وجود إعانة خارجية.

والنتيجة عجز مالي مرتقب لا محال، خاصة وأن الجزائر تعاني من عجوزات أولية كبيرة، حيث تشير التوقعات إلى أن التراجع في أسعار النفط بمقدار دولار واحد للبرميل يتسبب في تراجع العائدات النفطية العربية بمقدار يتراوح ما بين 4 و 10 مليارات دولارا سنويا في ظل ثبات العوامل الأخرى، مما يطرح العديد من الإشكالات أمام دافعي الضرائب ويخلق تحديات أمام العقود الاجتماعية⁽²⁾.

ثالثا: الاستقرار النقدي - التضخم -:

أثرت الصدمة النفطية الأخيرة على الاستقرار النقدي - التضخم - كأحد العوامل الأساسية لاستقرار النظام المالي، ويعود ذلك إلى:

- الاعتماد الكلي أو شبه كلي على قطاع المحروقات يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات (استهلاكية واستثمارية)
- التشوّه في الهيكل الإنتاجي وبالتالي انخفاض مستوى النمو (العرض)
- الإنفاق العام للحكومة في ظل الطفرات النفطية يزيد من الضغوط التضخمية
- زيادة مداخيل الأفراد والعائلات تحت الضغوط الاجتماعية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة اللجوء إلى القروض وبالتالي ارتفاع الأسعار.

رابعا: القطاع الإنتاجي

إن معظم نشاطات القطاعات خارج المحروقات (القطاعات الإنتاجية تحديدا) تقودها المشاريع الحكومية الممولة من الخزينة العمومية ذات المورد الواحد - القطاع النفطي - ويعكس ذلك تبعية القطاع الإنتاجي لقطاع النفط وهو ما يهدد بعدم الاستقرار، وبالتالي يكون وجود قطاعات خارج المحروقات تحقق معدلات نمو ايجابية

(1) بوكساني رشيد ومزيان أمينة، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع السابق.

غير كاف، خاصة في ظل غياب القطاع الخاص وقيامه بدور فعّال في دعم النمو والاستقرار المالي الذاتي، لأن تراجع أسعار النفط سوف تكون له تداعيات خطيرة على نمو القطاع الإنتاجي في حالة قيام الحكومة بمراجعة مشاريعها وتخفيضها، ووقف دعمها للقطاعات الإنتاجية، خاصة مع امتناع المصارف عن تقديم التمويل اللازم للقطاعات الأقل ربحية والأكثر مخاطرة في ظل غياب قطاع حقيقي متنوع وكفؤ والاعتماد على قطاع واحد أو اثنين مربحين، مما يهدد بعدم الاستقرار. كما أنّ استمرار انخفاض أسعار النفط في الأجل المتوسط من شأنه أن يضع مستقبل نمو القطاع خارج المحروقات محل للشكوك حول إمكانية استمراره، ذلك أن النمو في هذا القطاع مقاد ببرنامج الاستثمار العمومي، وصادرات القطاع غير النفطي تمثل حوالي 2 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإنّ انخفاض مداخيل النفط في حال استمرارها (امتدادها) سوف تؤدي إلى إبطاء البرامج الواسعة للاستثمار العمومي، ويضعف النمو خارج المحروقات وحتى داخل القطاع مع توقعات تراجع مشاريع التوسع في البيتروكيمياويات بقيادة شركة سوناطراك التي تمول نصف هذه المشاريع⁽¹⁾.

خامسا: خطر العودة إلى الاستدانة الدولية

إن زيادة الضغوط على الموازنة العامة في ظل تراجع مداخيل قطاع المحروقات يمهد للعودة مجددا إلى سوق الاستدانة الدولية، فبالرغم من الزيادات الضريبية التي شملها قانون المالية 2016، يبقى ذلك غير كافي لسد العجز المتزايد.

كما أنه لا يمكن أن تعوض إيرادات الجباية العادية عن الدور الذي كانت تلعبه الجباية البترولية في تمويلها لميزانيات التسيير والتجهيز، وذلك نظرا لضعف النمو خارج المحروقات (تحديدا القطاع الإنتاجي). وبالرغم من أن السلطات تحاول العمل على الحفاظ على الموقف المالي لدعم الطلب المحلي والنمو خارج المحروقات في الأجل القصير، باعتبار أن ذلك ما تسمح به احتياطات صندوق ضبط الموارد، إلا أنه في الأجل المتوسط والطويل فإنّ السلطات تحتاج إلى تطبيق إجراءات مبكرة إذ بدأت تتحقق مخاطر استدانة انخفاض أسعار البترول.

وفي الوقت الحالي تبقى الضرائب والرسوم وأشباه الرسوم هي الخيار الوحيد أمام الحكومة، خاصة مع صعوبة أن تأتي الخيارات التي تبنتها في مجال التصنيع وتنويع الاقتصاد بنتائج على المدى القريب، كما أنه من المستبعد أن تعمد الحكومة إلى فرض ضرائب على المؤسسات في الوقت الذي تتبنى فيه سياسة لجذب الاستثمارات، وهو ما يعني أن العبء الضريبي ستتحمله الفئات المتوسطة والفقيرة، ما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي خاصة مع تدهور سعر صرف الدينار، وارتفاع معدل التضخم في الوقت الذي كان فيه تخفيض البطالة وتحسين المستوى المعيشي ومعدل النمو أهداف أساسية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

(1) نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث: واقع الدولة في الاقتصاديات الضعيفة والمشروع الوطني للتنمية

إنّ الفرق بين بلدان الجنوب المهمّش وبين البلدان الناشئة هو أنّه في حين أنّ الطبقة الحاكمة في هذه الأخيرة لها مشروع وطني، فإنّ الطبقة الحاكمة في الأولى ليس لها أي مشروع وطني، سوى التأقلم يوم بيوم مع إملاءات العولمة. حيث لا يزال دور الدولة لحد الآن في هذه الأقطار كما تريده الرأسمالية العالمية، ويتمثل في تهيئة المناخ المناسب لتسلّل الرأس المال الأجنبي خاصة في ظل المرحلة النوعية الجديدة - العولمة - وحدوث تطوّر مهم على مستوى وسائل سيطرة (هيمنة) المركز على الأطراف، وقد أصبحت وسائل غير مباشرة تعتمد على التحكّم في الأسواق والتقانة وجمع الأموال ... الخ⁽¹⁾. حيث اتخذت التغيرات الحاصلة أشكالاً مختلفة من حيث الكيف، في المراكز على أساس هيمنة قوى اجتماعية على الثورة العلمية والتقنية التي تمثل قاعدته، وفي دول الجنوب المهمش فإنّها تتحمل نتائج التحول دون أن يكون لها دوراً فاعلاً في حدوثه.

3-1- منطقتان - السلطة ومشروع التنمية

إنّ الشكل الشعبي للدولة الاستبدادية، هو الأسلوب الذي أديرت من خلاله الدولة في معظم الاقتصاديات الضعيفة، وأنتج منطقتان ذاتياً مستقلاً / منطقتان - السلطة / والذي قد يدخل في تناقض حاد مع منطقتان التراكم الرأسمالي نفسه، فالدولة السوفيتية عانت هذا التناقض إلى درجة قتلها في نهاية الأمر. يرى سمير أمين أن إفلاس الدولة الاستبدادية في الوطن العربي، وفي العالم الثالث بشكل عام يرجع إلى الأسباب نفسها، فتصبح الدولة الاستبدادية أو دولة - السلطة، هي القاعدة التي تفرضها مقتضيات التراكم المشوّه⁽²⁾. فالدولة في معظم الاقتصاديات الضعيفة ذات نزوع سلطوي واسع انعكس بشكل مباشر على مشروع التنمية الوطني.

إنّ السلطة كمقوم مرادف لمقولة الدولة، تختلف تماماً عن مفهوم /دولة -المواطنة/ الذي تكون فيه السلطة مجرد مستوى محدود من مقومات الدولة يتمثل في الجانب التنفيذي، مع تشريك واسع، حقيقي لكل الأطراف المكوّنة لمقومات دولة -المواطنة التي تشمل المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، البرلمان ... الخ، وهي الحالة القائمة في الاقتصاديات المتقدمة كأحد المتطلبات الأساسية لمشروع التنمية الوطني.

وفي ظل غياب دولة - المواطنة وهي حالة الاقتصاديات الضعيفة حيث يظل حضورها يكتسي طابعاً شكلياً فقط كنوع من المجازاة للمناخ الدولي العام، مما ينعكس سلبياً على المشروع الوطني للتنمية. وينتج عن ذلك بيئة

(1) سمير أمين، (2005): الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 102.

(2) نفس المرجع السابق، ص 90.

غير شفافة يطغي عليها الفساد، وتتجلى من خلالها كل المظاهر السلبية المرتبطة بحالة دولة - السلطة، لتتوطن في الأخير على جميع الأصعدة للمشروع الوطني للتنمية⁽¹⁾.

ويمكن في هذه الحالة تسليط الضوء على إحدى هذه المظاهر المتعلقة أساسا بالاستيلاء على الفائض الاقتصادي خلال عملية توزيعه، ويحصل كل هذا بصيغة النفوذ وحق التصرف، الحيازة ونقل الملكية، وبالتالي تركز الثروات لدى مجموعات محدودة من العائلات مقربة من السلطة، ما يعرقل تطوير نماذج تنمية تعتمد على خلق الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية، لتحرير الطاقات الإنتاجية والإبداعية والقضاء على التبعية للريع. وكلما كان فائض السلطة السياسي موسعا على المستوى المطلق والنسبي كلما استحالت عملية التقريب من دولة - المواطنة، وبالتالي استحالة الحديث عن مشروع تنموي وطني يستجيب لمتطلبات إعادة توزيع معقولة للفائض الاقتصادي، وبما أنّ دولة - السلطة ضعيفة الانشداد للقانون، يخلق ذلك خوف أو هاجس التغيير وآثاره المختلفة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. في ظل غياب الاستعداد الجماعي الطوعي لدفع الثمن أو التضحية للغير، والذي لا يتحقق دون تكريس الديمقراطية وتداول السلطة وكسر الاحتكار والإقطاع السياسي⁽²⁾.

لذلك تظل معظم عمليات التغيير الحاصلة محدودة دون أن يكون هناك تغييرات نوعية في طبيعة الدولة باعتبارها دولة - المواطنة. ويعني ذلك الاستمرار باتجاه دولة - السلطة، ومعه تنامي الفساد بكل أشكاله، والوصول إلى حالة من الإحباط للفرد والمجتمع في مواجهة المشاكل المجتمعية الحقيقية، ويعني كذلك إبقاء المجتمع ككل بعيدا عن مجالات التراكم المعرفي والعلمي والتقني، والنتيجة: دولة رخوة ضعيفة اتجاه ما يطرح في الخارج. وبهذا المعنى تحديدا تصبح إمكانية رؤية مشروع حقيقي للتنمية الوطنية أمرا مستحيلا⁽³⁾.

إنّ البدء بمعالجة الخلل الواسع في المنظومة الإدارية للدولة هي أولى الخطوات نحو الاقتراب من دولة - المواطنة، وفي هذا الإطار ينبغي أن تكون الموضوعة القانونية على مستوى رفيع من الشفافية والوضوح بما لا يسمح الالتفاف عليها عند التفسير والتنفيذ. فتغليب المصالح الضيقة من جانب النخب المختلفة وبشكل خاص الفاعلين من النخب حديثة النعمة، يمنع بناء الدولة وبالتالي يحول دون انطلاقة حقيقية للتنمية، فتصبح بذلك هذه المرة الممانعة داخلية وبشكل أخطر مما كانت بالنسبة للممانعة الخارجية التي حصلت نهايات القرن التاسع عشر (من خلال منع تشكل نمط إنتاج رأسمالي في عدد غير قليل من دول الاقتصاديات الضعيفة)⁽⁴⁾.

(1) أمير السعد، (2010): مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية، مجلة التواصل، عناية، ص 88.

(3) نفس المرجع السابق، ص 90.

(1) نفس المرجع السابق، ص 90.

(4) نفس المرجع السابق، ص 93.

خلاصة الفصل:

إنّ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وإن مكنت من تحقيق بعض التوازنات الماكرو-اقتصادية، إلا أنّها لم تثمر على أصعدة أخرى كالنمو والاستثمار وكانت محدودة الأثر على هياكل الانتاج، ولا سيما على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ومن ثم كانت محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد على التكيف، أي القدرة على

إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية ونعني هنا القطاعات ذات التوجه الداخلي والقطاعات ذات التوجه الخارجي - التي تنتج سلعا موجهة للتصدير - . فالنتائج المحققة على صعيد التوازنات الاقتصادية الكلية لم تتوافق مع اصلاحات هيكلية ومؤسسية نوعية وتوجيه تلك الاصلاحات في إطار مشروع وطني حقيقي، لأنّ أهداف النمو وتوزيع الاقتصاد وتخفيض البطالة لا يمكن أن تتحقق ضمن سياسة محدودة الآجال والموارد كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي، حيث يفرض ذلك تحسين نوعية السياسات والمؤسسات المحلية وتكريس دولة المواطنة (تطوير هيكلية الدولة)، تفعيل سيادة القانون ومحاربة الفساد، كما أنّ هناك ضرورة لاستكمال مسار الإصلاحات وتقويمه، من خلال تطوير القطاعات الفاعلة ذات الأولوية، تفعيل دور القطاع الخاص، تحسين مناخ الاستثمار وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية، لتنويع مصادر التمويل وضمان استمرارية السياسة المنتهجة وتقليل التبعية لقطاع المحروقات، إضافة إلى تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية وتكريس الشفافية... إلخ، ومن شأن كل ذلك أن يخفض من تكاليف الانفتاح ويعظم الفرص التي يتيحها على المدى الطويل.

وبالنظر إلى الأعباء الناجمة عن تطبيق برامج الاصلاح خاصة في شقها - التعديل الهيكلي - التي لم يتم امتصاصها بعد، يؤدي ذلك الى فهم المعوقات التي حالت وتحول إلى الآن دون حصول الجزائر على تأشيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لم يتحقق تكييف السياسة الاقتصادية بالمستوى الذي يقتضيه منطق النظام الجديد للتجارة العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الموقف المتردد والسلبى للدولة والذي ستكون عواقبه وخيمة فيما يتعلق بالفرص التي يمكن الحصول عليها خاصة مع تضاعف امكانية الاستفادة من خصم التكيف مع مرور الوقت، في المقابل فإنّ عدم الانضمام أو تأجيله لا يعني تجاوز المنظمة لأنّ قوانينها ستمر عبر الهيئات والدول التي تتعامل معها الجزائر مما يخضعها ذلك للقيود والالتزامات دون الاستفادة من المزايا والفرص.

خاتمة عامة:

إنّ القوة لتحرير الأسواق اليوم ليست هي الكفاءة الاقتصادية ولا تحقيق الزيادة في الرفاهية لجميع المجتمعات، وإنما هو الميل الحاد لرأس المال المالي الدولي لتوسيع القاعدة المادية للأرباح. وبالتالي فإنّ النظر إلى مؤسسات كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنّها معلماً مركزياً من معالم العولمة، وتعبيراً رئيسياً لأخطائها، فيكون الحل إلغائها أو انسحاب الدول الأعضاء منها، فإنه لسوء الحظ أن هذه المؤسسات لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من المشكلة التي تسببها عولمة رأس المال المالي الدولي بصيغتها الراهنة للناس وللبيئة. فالأسواق العالمية تنمو والشركات الكبرى كانت في طريقها لأن تصبح عالمية قبل سنوات من وجود هذه المؤسسات (المنظمة العالمية للتجارة...)، فقد كان رأس المال الدولي يضغط ضغطاً شديداً على الدول قبل وقت طويل من تدخل صندوق النقد الدولي، وفي حين أن هذه المؤسسات حاولت بالتأكيد أن تتولى إدارة الاقتصاد العالمي لمصلحة رأس المال وسرّعت بالتأكيد عملية العولمة، فمن غير المحتمل أن يغير الانسحاب من هذه المؤسسات أو إلغاؤها القوى المحركة الأربع الأشد تدميراً للطبقة العاملة ولفقراء العالم، وللبيئة:

أولاً: التنافس العالمي على استخدام عمال بأجور أرخص وعلى تكاليف بيئية واجتماعية أدنى -السباق العالمي نحو القاع أو الحضيض- مما أدى إلى تدني مكانة العمل وتدهور بيئي خطير.

ثانياً: قدرة رأس المال السريع الحركة على أن يدخل بلدًا ليكوّن فيه فقاعة اقتصادية، ثم يدمر البلد بانسحابه منها. وقد أظهرت التجربة التاريخية لعصر العولمة أنّ سرعة تحرك رأس المال تحد كثيراً حتى أغنى الدول وأوفرها قوة تقادي الضغوط الدولية التي تفرض سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة وتطبيق سياسات وطنية توسعية لتنشيط النمو وتوفير فرص أكبر للعمل.

ثالثاً: قدرة الشركات الكبرى على المساومة مقابل الحكومات باستخدام قابلية وسرعة الحركة لرأس المال أداة للتهديد في مساومة التوزيع من خلال مقاومة ارتفاع مستويات الضريبة على الشركات وكبح الأجور، حيث لا يوجد مجال يعد انفتاحه على حركات رأس المال العالمي والتجارة العالمية كارثياً ومدمراً مثل ميدان الرفاه الاجتماعي -منطق تسليع كل شيء-.

رابعاً: القوة المتمركزة في الرابطة التي تربط بين وزارة المالية الأمريكية والشركات الكبرى والمؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبالتالي فإنّ عدم وجود استراتيجية عالمية لمعالجة هذه المشاكل يعني بقاء الشعوب والدول تحت هيمنة رأس المال العالمي، حتى ولو اختفت من الوجود منظمة التجارة وباقي المؤسسات الدولية. لذلك يجب أن تكون هناك

رؤية بديلة للاقتصاد العالمي، وهذه الرؤية لا تتضمن بالضرورة رفض الدعوى إلى عالم أوسع - التحرير- وإنما لتحويل وإعادة هيكلة للاقتصاد العالمي وفق آليات مؤسسية دولية جديدة وبرنامج حقيقي بما يكفي للتنفيذ وجعل تدخلات الدول - الأمم فعالة وتوسيع دائرة الفرص لتلبية واحتواء احتياجات الأكثرية الساحقة من شعوب العالم، من خلال السعي لتعزيز النمو المستمر وتضييق نطاق الاختلالات وتنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي بحيث تكمل وتعزز قدرات الدولة على تحقيق أهدافها، لأن السياسة الاقتصادية ما لم تكن مدعومة بتعاون دولي فإن فعاليتها في عصر العولمة تكون محدودة تماما. ولا تعتبر الحاجة إلى الإصلاح أمرا لصالح دول الجنوب دون غيرها، فقد أوضحت الأزمات الأخيرة -أزمة 2008- أن البلدان المتقدمة هي أيضا بحاجة إلى حيز لاختيار السياسات لإدارة الظروف المتغيرة، وأن هذه البلدان لم يعد بوسعها أن تضمن وحدها اقتصادا عالميا مستقرا ومواجهة التهديدات الجديدة والمتشابكة أمام تحقيق النمو والرفاهية للجميع، وإذا أرادت هذه البلدان تجنب السياسات الانكماشية واستعادة النمو القوي بسرعة وضمان بقاء النظام التجاري مفتوحا فمن مصلحتها المباشرة أيضا أن تعزز التعاون والدعم الدوليين وبطريقة شاملة.

إنّ الوضع الراهن للاقتصاد العالمي يكشف عن استمرار اتباع سياسات اقتصادية وفق آليات لا تأخذ في الاعتبار مشكلات الاقتصاد العالمي ومشكلات بلدان الجنوب كجزء من هذا الاقتصاد المترابط، ويعني ذلك استمرار حالة عدم الاستقرار للاقتصاد العالمي، وهو ما جعل العقود الماضية عقودا خاسرة للتنمية لكثير من البلدان النامية، لأنّ سياسات التحرير والشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية أدت إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية مما أضعف قدراتها على النمو والتنمية والتطوير، وتزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية، فعملية خفض النفقات الاستهلاكية والاستثمارية المرتبطة بالسياسات الانكماشية المطبقة تجاوزت في كثير من الأحيان الحدود المسموح بها تنمويا، وترتب عنها تزايد العجز في الميزانيات وتدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفاقم مشكلة المديونية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وعدم كفاية التدفقات المالية اللازمة للاستثمارات خاصة الصناعية وفي مجال البنى الأساسية، تقييد التكنولوجيا المتقدمة وتدني معدلات التبادل التجاري... الخ.

في مثل هذه الظروف ومع تدهور المبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي واستمرار تقويض مبدأ التعددية والتتصل المستمر من الالتزامات الدولية تجاه هذا المبدأ، سوف يسهم ذلك في عدم إمكانية إيجاد نهج عالمي للمشكلات الاقتصادية العالمية وإبعاد الجنوب عن المشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية، وبالتالي زيادة تبعيته وتخلفه. فبالرغم من أن وضع حلول عالمية لمشكلات الاقتصاد العالمي يتطلب إدارة أشمل وقواعد أوسع لتجسيد مصالح المجموعات الدولية كلّها: المتقدمة منها والنامية وتوسيع دائرة الفرص، فإنّ ملامح اقتصاد العولمة يشير إلى استمرار تكريس هيمنة رأس المال المالي الدولي عبر آليات وأشكال جديدة

تعمل باتجاه تعميق الفوارق والاندماج غير المتكافئ وتعطيل مشروع التنمية لدول الجنوب للدخول في عصر التصنيع وتكييف التكنولوجيا، بحيث يكون فاعلا فيها ومنتجا لا مستهلكا. وبالتالي فإنّ بقاء هذا الوضع قائما على حاله يعني:

- عدم وضع حلول بناءة ودائمة لمشكلات الاقتصاد العالمي المترابطة ومشكلات الجنوب بصورة خاصة.
- توجيه آليات المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية لكي تعبّر بالدرجة الأولى عن مصالح رأس المال دون مراعاة لمصالح الشعوب والمخاطر البيئية التي تواجهها.
- تضيق رقعة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي ما يهدّد بمزيد من التدهور للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف.
- التشكيك بمصادقية المبادئ التي نصت عليها بنود الأمم المتحدة كبرنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تمكين مراكز المنظومة الرأسمالية من خلال الشركات عابرة للوطنية وصندوق النقد الدولي وغيرها من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية إلى دول الجنوب، وفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية عليها لكي تتكيف مع أعباء هذه الأزمات.
- الاستمرار في الاهتمام الايجابي بقضايا التنمية في دول الجنوب، لكن بالقدر الذي يحقق مصالح البلدان الرأسمالية.
- تحجيم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعجيل مسار تنميتها، لإبعادها عن دائرة العصرية، وربطها بحلقات التبعية المقلدة عبر الاندماج التتموي التبعي من خلال التكامل الدولي - المركزية الاقتصادية -.

الاستنتاجات:

- إنّ الزيادة في قوة وهيمنة رأس المال المالي الدولي وتنوع أنشطته ودرجة تركزه، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها أعلى بكثير من معدلات الربح التي يحققها قطاع الانتاج المادي بالمفهوم التقليدي، هو نتيجة للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تعمل باتجاه اخلال التوازن بين العمل ورأس المال من جهة وميزات الثورة التكنولوجية التي سمحت بإبقاء معدلات الربح مرتفعة في كافة الفروع الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الجديد -قطاع الخدمات- من جهة أخرى، أدى ذلك إلى سيادة اعتقاد مفاده أنه وفي إطار إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي أصبح يرتكز على الخدمات كمحرك أساسي لمشروع التنمية الوطني.

- تقوم أميلة رأس المال على انخفاض عائد العمل وغياب التوازن في الاقتصاد العالمي ولوقف عمل الأميلة المدمر يجب وقف هذين الاتجاهين.
- سمحت العولمة لرأس المال أن يقوم بعملية التفاف على العمال والدول - الأمم وثمة حاجة إلى إيجاد وسيلة للقيام بحركة معاكسة وهذا لن يكون بالضرورة من خلال الانتقال من الساحة العالمية إلى الساحة الوطنية، لأن ذلك يعني التخلي عن قدرة التأثير في الساحة العالمية وتسليمها إلى عولمة رأس المال لا تقيدها قيود وذات قدرة على تعبئة القوى في الساحة العالمية لعرقلة مشاريع النخبة والسير نحو تحقيق أهدافها، وبالتالي يكون الانسحاب إلى الدولة - الأمة كموقع استراتيجي للتنظيم الطبقي والكفاح هو استمالة للاخفاق، وهذا لا يعني أنّ الدولة - الأمة أصبحت غير ذات موضوع، بل أصبحت ذات موضوع أكثر من أي وقت سابق، لكن الاختيار ليس (إما أو) بل (كلاهما/ و) ولو أنّ (كلاهما/ و) تنطوي على تناقضات خطيرة.
- في ظل هيمنة رأس المال المالي الدولي على صنع القرارات في السياسة الاقتصادية على الصعيد العالمي وتحت تأثير الثورة التقنية، أدى ذلك إلى تحجيم دور السياسة الاقتصادية الوطنية وأصبحت معايير ومستويات الأداء والنجاح الاقتصادي منفصلة على نحو متزايد عن أهداف النمو والاستثمار المنتج ورفع مستويات الانتاجية وخلق فرص العمل في المقابل تزايد النشاط الافتراضي والمضاربة وقد تسرب هذا المبدأ ليحكم السلوك الاستثماري في البلاد النامية، حيث أصبح هناك قدرة كبيرة لرأس المال المالي الدولي على تحقيق أرباح عالية من دون أن يكون هناك انتاج، وكان لذلك الأثر الكبير وغير المتكافئ على مسار واتجاهات النمو والتنمية، مع سمة شبه عالمية تتمثل في زيادة التفاوتات في الدخل والثروة وتأثير ذلك على مستوى الرفاه الاجتماعي وتهديد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال حدوث أزمات اقتصادية ومالية في كافة أنحاء العالم.
- إنّ الإسقاط الكامل للسياسات الاقتصادية الليبرالية الدولية الجديدة -توافق واشنطن- باعتبارها السياسة الوطنية وبالصيغة التي تتم بها لا تؤدي إلى مسار تنموي تراكمي ولا يمكن أن تكون الأداة المناسبة التي تستطيع بلدان الجنوب عبرها تقليص المسافة (الفجوة) بينها وبين القوى الصناعية في الشمال، ويظهر ذلك من خلال تفاقم الخلل التجاري بسبب طبيعة صادرات البلدان التي خضعت لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي إلى الأسواق الدولية.
- إن التوجه نحو أميلة الاقتصاد العالمي بشكل متزايد ترتب عنه تغلغل رأس المال المالي الدولي في اقتصاديات الجنوب، وأدى إلى اعتمادها المتزايد على التمويل المبني على سياسات العولمة الليبرالية الجديدة، وتعد الدول حديثة التصنيع كالأرجنتين والبرازيل، المكسيك... إلخ، أفضل مثال واقعي على ذلك، حيث وضعت على رأس أولويات اقتصاداتها خلال العقدين الماضيين، جذب الاستثمار الأجنبي (غالبًا

محافظ استثمارية)، وتسديد الديون الخارجية المترتبة على الاقتراض من رؤوس الأموال الدولية. والنتيجة أسس اقتصادية وفقا للمعايير الدولية، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع معدلات الفائدة وعدم تفعيل التصنيع، وتباطؤ نمو الاقتصاد.

- دول الجنوب تمر اليوم بمأزق تنموي وهو ليس مجرد أرقام ضخمة ومخيفة، وإنما حالات أساسية تعبر عن السرعة التي يتزايد فيها تهميش اقتصاداتها مع تقدم أزمتها في القرن الواحد والعشرين، كما يعبر عن الحكم القاسي الذي يحكم حركته بعد تقييد هامش هذه الحركة، وعلى الرغم من حدة المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الإخفاق التنموي الكبير لعقود التنمية الدولية المأخوذة حرفيا من التجربة الغربية، والمبينة على انفتاح الأسواق التي أدت إلى زيادة ضعفه وتفككه والى استنزاف موارده الطبيعية، المالية والبشرية فإنّ المأزق التنموي الأكبر يكمن في تزايد الهوة (درجة الاستقطاب) بين عالم الشمال وعالم الجنوب، حيث بلغت النقطة الحرجة التي تهدد أمنه ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي، فأغنياء العالم اليوم يشكلون ربع سكان الأرض ويتمتعون بأكثر من ثلاث أرباع خيرات العالم وثرواته ويعيشون حالة متصاعدة من الرفاهية والتقدم، بينما يشكل فقراء العالم ثلاثة أرباع السكان ويتقاسمون من جانبهم أقل من ربع إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي.

توصيات واقتراحات:

أولاً: فيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية - نحو آليات مؤسسية دولية جديدة لجعل تدخلات الدول - الأمم فعالة

1- إنّ عولمة رأس المال المالي الدولي تخلق ظروفًا للمنافسة بواسطة عرض ظروف أدنى لليد العاملة والحماية الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان والنتيجة: الإفقار، انعدام المساواة ودمار البيئة، ويتطلب وقف ذلك، الارتقاء بمستوى أوضاع اليد العاملة والبيئة والأوضاع الاجتماعية وحقوق الإنسان والمضي قدما نحو العمالة الكاملة على أساس طريق بديلة للتنمية، هي طريق إعادة تركيب المجتمع بيئياً، من خلال تخفيض أنواع الإنتاج المدمرة للبيئة والمجتمع، ومن شأن العمالة الكاملة أن تكون بالتأكيد ممكنة وضرورية إذا ما خفضت ساعات العمل وتوفرت الخدمات الكافية وأعيد توجيه العمل نحو تلبية الحاجات الاجتماعية بطرق تحافظ على سلامة البيئة، وإدخال مستويات الحد الأدنى في قوانين الدول والقوانين الدولية، وذلك لحماية السكان من ضغوط المنافسة وتحسين أحوال الطبقات الفقيرة، حيث يمكن أن يوسع ذلك فرص العمل والأسواق وأن يولّد دائرة نقية للنمو الاقتصادي، من خلال فرض المعايير العالمية على الشركات الكبرى وإدراجها في القوانين الوطنية، وإعداد أرضية وليس السقف في اتفاقيات التجارة الدولية مع إشراك فعلي لمنظمات دولية أخرى كالأمم المتحدة.

2- حدّت عولمة رأس المال المالي الدولي من سلطة الحكم الذاتي للناس في سائر أنحاء العالم، وليس من المقبول أن يحتكر عدد محدود من البلدان الغنية اتخاذ القرار بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، عن طريق تحكمها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبالتالي هناك ضرورة للاتجاه نحو المساواة في التمثيل لشعوب العالم وفتح الحوار أمام الجميع حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وبناء عليه فإنّ تحديد السياسة الاقتصادية الدولية وآلياتها يجب أن ينتقل من نادي أغنياء مجموعة السبع إلى نوادي تتمثل فيها البلدان الفقيرة تمثيلاً عادلاً وتأكيد الشفافية في عمليات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإشراك النقابات وجماعات حماية البيئة ومنظمات التنمية والقطاعات الرئيسية الأخرى من المجتمع المدني، وإخضاع الشركات لمعايير القواعد والسلوك العالمية.

3- تحقيق المساواة في الثروة والسلطة عالمياً، فالفجوة القائمة حالياً بين أغنياء العالم وفقرائه ليست مقبولة ولا يمكن اعتبارها مظهراً دائماً من مظاهر الاقتصاد العالمي، وهو ما يتطلب العمل باتجاه:

- الاستثمار في التنمية المستدامة، حيث يجب أن يعاد توجيه الاستثمار العالمي من وجهة المضاربة التي يمارسها رأس المال المالي الدولي إلى الاستثمار طويل الأجل من خلال انشاء صناديق التنمية الدولية، تكون خاضعة للإشراف المحلي والمحافظة على البيئة، ومصادر التمويل يمكن أن تكون من ضمنها ضريبة Tobin على معاملات النقد الدولية، وضريبة عالمية على الكربون هدفها خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتخفيضات في الإنفاق العسكري، كما أنّ استثمارات القطاعين العام والخاص وصناديق التمويل يمكن أن تساعد على التصدي للدورات الاقتصادية العالمية بواسطة التوسع الملائم وتقليص نشاطاتها.

- إحياء حوار شمال- جنوب وإنهاء الاسترقاق في العالم بسبب الديون عبر إلغائها خاصة بالنسبة للدول الأكثر فقراً، بالرغم من أنّ ذلك يعد ضرورياً إلا أنّه يبقى غير كافي في ظل استمرار عمل آليات السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة.

- إعطاء الدول النامية أولوية أو أفضلية الوصول إلى أسواق العالم الأولى بدلاً من الترويج للتجارة الحرة العشوائية.

- توفير الحصول على المعرفة التكنولوجية كمكسب إنساني للبلدان، لأنّ توسيع اتفاقيات التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية للشركات الكبرى يحرم البلدان الفقيرة من الحصول على المعرفة التي تحتاج إليها التنمية لتصبح أكثر اعتماداً على النفس، والسياسة العالمية يجب أن تشجع الحصول السريع وغير الباهظ الكلفة على المعرفة التكنولوجية للمساعدة على التنمية المستدامة.

4- إن العالم في خضم كارثة بيئية عالمية، فالنشاط الاقتصادي الناشئ عن مفهوم خاطئ سبّب خلل للتوازن الأساسي للمناخ والبيئة الذين تعتمد عليهما الحياة البشرية، والعولمة تمنع في تسريع الاندفاع نحو

هذه الكارثة التي تأخذ الآن مجراها، وتكمن مصادر تدمير البيئة أول ما تكمن في بلدان الشمال التي اتخذت فيها التنمية شكلا خاطئا وفي أنشطة الشركات الكبرى العالمية التي تمارسها في الجنوب، والطريقة الوحيدة لتراجع هذه الكارثة هي إيقاف الحركة الحالية للعولمة وتلبية الحاجات البشرية بواسطة المعرفة والتكنولوجيا والممارسات الاجتماعية التي تخفض بصورة تدريجية التأثير السلبي للاقتصاد على البيئة، وذلك من خلال توجيه السياسة العامة، بما في ذلك سياسة الضرائب، والقوانين والتخطيط والاستثمار نحو إعادة كاملة لبناء هذه الاقتصاديات على أساس الحفاظ على البيئة وتحويل الاقتصاد العالمي إلى استدامة بيئية وهو ما يتطلب ذلك:

- جعل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة قابلة للتنفيذ، كاتفاقيات مكافحة سخونة الأرض، وحماية أنواع الكائنات الحية المهددة بالخطر، وتقليص دفن الجهات الأجنبية للنفايات السامة في أراضي الغير.
- تضمين الاتفاقيات التجارية نصوصا لحماية البيئة وإنهاء نهب الموارد الطبيعية من أجل التصدير التي يلجأ إليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمستثمرون العالميون لخدمة ديون العالم الثالث.
- تشجيع التنمية وليس التقشف، وذلك لأن السياسات التقشفية المفروضة على أجزاء كثيرة من العالم، أدت إلى بطالة على نطاق واسع (بليون عاطل عن العمل) وتدمير الأعمال التجارية الصغيرة والمزارع، ولمواجهة ذلك يجب أن تهدف السياسة المحلية والوطنية والعالمية إلى ضمان أجور تكفي للعيش، ويجب أن توفر هذه السياسات قروضها للأعمال التجارية والمزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة محليا، وفرض ضريبة متدرجة لتقليص العبء على الفقراء بدلا من التنافس المدمر الذي تروجه عولمة رأس المال المالي الدولي.
- تشجيع إنتاج المواد الغذائية لمواجهة الحاجات المحلية لأن إعانات الصادرات التي تقدم حاليا للشركات الكبرى، ترغم البلدان على فتح أبوابها للمواد الغذائية المستوردة، وبذلك فإنه يحمل الملايين من المزارعين الصغار على ترك أراضيهم، وبدلا من ذلك، يجب أن تروج السياسة العالمية لمنتجات المزارع الصغيرة ذات البيئة السليمة وتشجيع البلدان على توفير الأمن الغذائي الأساسي لشعوبها.
- تشجيع الاستثمار طويل الأجل، لأن التوظيف قصير الأجل الذي لا يعدو هدفه كطف الأرباح السريعة من المضاربة لا يفيد التنمية الاقتصادية.

5- أدت أزمت رأس المال المالي الدولي إلى تدمير اقتصاديات بأكملها وأوقعت الملايين في مخالب الفقر والبطالة في ظل استمرار القوى الاقتصادية الرئيسية مقاومة أي تغييرات يمكن أن تحد من حرية رأس المال، والحماية من دورات الازدهار والركود العالمي - عدم الاستقرار - وهو ما يتطلب:

* الاستفادة من القيود على رأس المال، حيث تتمتع البلدان بموجب أحكام صندوق النقد الدولي بسلطة فرض قيود على حركة رأس المال عبر حدودها، وهذه السلطة التي مارسها معظم البلدان بانتظام خلال

عقود من السنين تساعد في الحماية من تدفقات المال الجامحة إلى بلد ما أو منها إلى الخارج، ولكن السياسات الراهنة لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات وضغوط العولمة قوضت إلى حد كبير قدرة البلدان انفراديا على استخدام هذه القيود بفاعلية، ويجب أن تتعاون البلدان والمؤسسات الدولية على استعادة فاعليتها من خلال:

* فرض ضريبة" المال الساخن " : كضريبة Tobin، التي تفرض على التعامل القصير الأجل بالمال ومن شأن ذلك تخفيض المضاربة العالمية وتوفير الموارد للتنمية العالمية وحماية البيئة.

* تأمين السيولة العالمية: أصبحت الأزمات المالية تشكل جزءا مستمرا من العولمة ولدى حدوث هذه الأزمات، يمكن أن يتسبب بالافتقار إلى السيولة على المدى القصير بحدوث دمار اقتصادي طويل الأجل، لذلك لابد من وضع أحكام خفض آثار أزمات السيولة، خاصة في البلدان الأشد فقرا، على غرار نظام حقوق السحب الخاصة الذي أنشئ في السبعينات.

* تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات من خلال إصلاح النظام النقد الدولي بواسطة التعاون الدولي بحيث لا يتضمن تخفيضات جائرة في قيمة العملات وزيادات ضخمة في الصادرات...إلخ.

* حمل المضاربين على تحمل خسائرهم وتوجيه المساعدة التي تقدم إلى الاقتصاد في وقت الأزمة إلى منفعة الناس لا إلى جيوب المستثمرين الدوليين.

* إنشاء آلية دائمة لمساعدة العاجزين عن سداد الديون مع الأخذ في الحسبان النفقات الضرورية لشبكات الأمن الاجتماعي من أجل حماية الحد الأدنى من الكرامة البشرية للفقراء والمستقبل الاقتصادي للمدين.

* إيجاد تنظيم للنقد الدولي، فقد أوجدت الدول عبر قرون من الزمن مصارف مركزية لتنظيم المصارف الخاصة والإشراف على عرض المال والتصدي لحالات الازدهار والركود، ولكن العولمة قوضت قدرة المصارف المركزية على القيام بذلك، مكونة نظاما نقديا عالميا جامحا في خروجه عن السيطرة، وهذا ما يفرض ضرورة إيجاد مؤسسات دولية لأداء وظائف التنظيم النقدي التي تقوم بها حاليا وبشكل غير كافي المصارف المركزية الوطنية، أو المساعدة في هذا الأداء، فتنظيم المصارف العالمية، مثلا، يتطلب تعاونا دوليا وعلى نفس المقدار يتطلب الحاجة إلى إخضاع شركات الخدمات المالية غير المصرفية التي نمت نموا متفجرا في العقود الماضية من السنين لتنظيم وطني ودولي، وبما أن المال صار عالميا، ثمة حاجة إلى معادل دولي للتنظيم الوطني لمعدلات الفائدة ولعرض المال.

ثانياً: فيما يتعلق بدول الجنوب

- إن مشروع تنمية وطني في إطار مقتضيات التطور الرأسمالي لا يتحقق بشكل تلقائي، وإنّ هذا الطريق أصبح مسدود منذ نهاية القرن التاسع عشر وتؤكد بالملحوس في تجارب عديدة موزعة جغرافياً، ومما لا شك فيه أن القيود الخارجية للتنمية أصبحت حاسمة اليوم أكثر من أي وقت مضى مع تصاعد في هيمنة رأس المال المالي الدولي واعتلائه سلطة القرار الاقتصادي، ويعني ذلك أنّ السياسة الاقتصادية الدولية الجديدة لا يمكن أن تكون بديلاً أو مرادفاً لمشروع التنمية الوطني، ولا تشكل أداة مناسبة تقلص من خلالها دول الجنوب الفجوة بينها وبين الاقتصاديات المتقدمة، لأنّ المقرر الأساسي في التنمية هو السوق الداخلي وهنا دور الدولة مركزي، وأمام الطريق المسدود للتنمية الرأسمالية بلا حدود فإنّ مسعى دول الجنوب في اتجاه امتلاك مشروع وطني حقيقي للتنمية يرتكز على مقومات وطنية حقيقية، والسعي الجاد إلى تحقيقه هو الملاذ الوحيد لإرساء مسار ناجح للتنمية وهو ما يتطلب:

- ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة من خلال التدخل الفعّال في إرشاد وتأطير وتحفيز التنمية وفقاً لمفهوم الدولة الإنمائية، التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فالدولة يمكنها الاستعانة برأس المال والتكنولوجيا بما يتماشى ومصالح الاقتصاد الوطني، وهذا بالطبع سيكون متوقف على ما ستفعله هذه الدول وعلى نوع القرارات التي تتخذها، ونوع السياسات التي تتبعها للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفرص المتاحة في ظل الحالة النوعية الجديدة في وظيفة رأس المال.

- إيقاف السعي وراء وهم تحقيق التنمية وفق إيديولوجية العولمة القائمة بالاعتماد على نهج التحرير وتحجيم دور الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الانعزال في الظروف الراهنة لم يعد الخيار المطروح لأنّ التجارة والاتصالات الدولية والاستثمار الأجنبي والقروض والمساعدات ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية، كما أنّ النزوع اليوم إلى نشوء سوق عالمية يدمر أي فكرة تقول بإمكانية عزل أو فك ارتباط أي بلد أو منطقة عن شبكات النفوذ في سبيل إعادة خلق ظروف الماضي والتطور مثلما فعلت البلدان الرأسمالية ذات يوم، حتى البلدان المسيطرة أصبحت اليوم معتمدة على النظام العالمي، فتفاعلات السوق العالمية نتجت عن تحلل عام بالنسبة لجميع الاقتصاديات، وأي محاولة عزل أو فصل لن تعني بصورة متزايدة سوى نوع أفسى من السيطرة والغرق في العجز والفقر، ويعني ذلك أنّه لا الأسواق ولا الدول قادرة لوحدها على ضبط العلاقات الاقتصادية الدولية.

- إن ضغوط البيئة العالمية لا تنفي حقيقة أن مفهوم التنمية يعتمد على ديناميكية داخلية من خلال تطوير نسيج وطني يشمل مختلف القطاعات الفاعلة في الاقتصاد، وباعتبار التحرير التجاري منحى طبيعي ومطلب

من مطالب فعالية التنمية واستمرارها، فإن هذا الدور الايجابي لا يأتي بشكل تلقائي وإنما مرهون بمدى توطد وترسخ تلك الديناميكية الداخلية.

- دول الجنوب مطالبة اليوم بتشكيل منطقتها الاقتصادية من خلال إعادة تماسكه وتجمعه عن طريق إقامة تكتلات اقتصادية التي تمكنه من الوقوف في وجه التطورات المعاصرة وانعكاساتها السلبية، فبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية المؤكدة لهذه التكتلات فهي تشكل سلاحا فعالا لدول الجنوب ووسيلة ضغط مهمة للتأثير على موازين القوى وتعديل قواعد اللعبة في النظام الجديد للتجارة الدولية.
- هناك ضرورة للمطالبة باستخدام عقلاني ومنطقي ووقف النهب والاستغلال لدول الجنوب، ولا بد من الوقوف ضد الخطاب السياسي الغربي الذي يحاول دفع العالم الثالث لكي يغير نهجه ويغير من طرق تعامله وتفكيره وسياسته من أجل تلبية متطلبات الرأسمالية العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا: فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري

- إنَّ النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو عابر، وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وفي حالة انخفاض أسعار النفط يتدهور النمو أو يتوقف، ويعني ذلك ضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات التي تخلق قيمة وليس في القطاعات الربيعية، وذلك من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستمر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.
- إنَّ نوعية ومستوى أداء السياسات الاقتصادية المطبقة لم تمكن من الوصول إلى إطار اقتصادي فعّال ينعكس إيجابا على المشروع الوطني للتنمية في ظل حالة التردد والتباطؤ وحتى التوقف التي تتسم بها عملية الانتقال أو التحول حيث من المفترض أن يكون الدور المركزي للدولة، والاستمرار في اخفاق السياسات وعجز المؤسسات يعني البقاء ضمن الحلقة المفرغة استنادة - مديونية.
- إن توجّه الجزائر نحو الانفتاح التجاري في ظل الظروف الراهنة سوف لن يكون في صالحها، لأنها ليست بلدا منتجا لمواد مصنعة في صورتها النهائية، مما سيؤثر سلبا على الصناعة التحويلية الجزائرية، وفي هذه الحالة لا يكون الانفتاح التجاري عادلا، لأن إنتاجيتها لا يمكن مقارنتها مع أبرز شركائها التجاريين - الاتحاد الأوروبي -، ومثل هذا الوضع يحول مستقبلا دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود، بهذا المعنى فإنَّ انفتاح السوق الوطني دون حماية أو على الأقل من دون حماية لفترة كافية من الزمن على سلع مصنّعة ومتطورة سيكون من نتائجها منع قيام صناعة تحويلية في الجزائر.

- إن ضعف أداء (قوة) الدولة مقارنة مع الامكانيات المتاحة وبالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري أدى إلى التأثير السلبي لسياسات التحرير المالي على النمو في الجزائر على المدى الطويل، من خلال ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن معظم الاستثمارات تنشط في قطاع المحروقات . فبالرغم من كل الامكانيات المتاحة والتشريعات التي وضعتها الدولة لتحسين بيئة الاستثمار التي تبقى ضرورية إلا أنها غير كافية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الاقتصاد الوطني.

- إن التوجه نحو التحرير المالي الدولي من دون تجهيز بعض الشروط المسبقة الداعمة يخلق تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع سياسة التحرير مما يؤثر سلبا على النتائج والأهداف المراد الوصول إليها خاصة وأنّ الجزائر مصنفة حاليا قريبا من درجة المضاربة -A2- مما يجعلها عرضة لنشاطات رأس المال المالي الدولي المضاربة في حالة الانفتاح وبعيدة عن أهداف الاستثمار الحقيقي. وهو ما يتطلب آليات حقيقية من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تسهم في انجاح السياسات والاستراتيجيات المتبعة تنعكس بالإيجاب على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية:

1- تهيئة الظروف الملائمة لدولة- المواطننة وحضور حقيقي لمؤسسات الدولة التي يمكن من خلالها النقاط الفرص وتحديد ملامح المشروع الوطني للتنمية على المستوى المنظور والاستراتيجي، وهو ما يفرض:

* تحديد وإعطاء أولوية للقطاعات الرئيسية الفاعلة بما يسمح بتحقيق ارتباط وتكامل بين القطاعات المختلفة، إضافة إلى الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتوفير محيط أعمال شفاف وبيئة إدارية ملائمة خالية من البيروقراطية والرشوة بإرساء مبادئ الحكم الراشد (الحوكمة).

* تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته ورفع مستويات التعليم والتدريب والادارة وذلك من خلال وضع استراتيجية لتنمية المهارات البشرية وتطوير قدراتها لتأهيل وإعادة تأهيل الموارد البشرية اللازمة وتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا في التكنولوجيا وتطوير سياسات التعليم وربط الجامعات بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل لتعزيز أداء الاقتصاد والتحكم في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

* رفع الإمكانيات والوعي الوطني بمستوياته المختلفة باتجاه سيادة حالة دولة - المواطننة - يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية تحتمل الكثير من التوازنات المرتبطة بالخصوصية الوطنية من جهة والموروث التاريخي في التجربة الإنسانية في التنمية من جهة أخرى.

2- اعتماد استراتيجية حقيقية للتنمية وتوجيه الموارد-الفائض الاقتصادي- لتعزيز الصناعات ذات العوائد المرتفعة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل دائمة ونمو مستمر وتنويع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من

خلال العمل على تطوير قاعدة صناعية والتخصص في الصناعات التي تحظى الجزائر فيها بميزة نسبية، ويعني ذلك أنّ هناك ضرورة لوجود سياسة صناعية حيث يفترض أن تتكوّن الميزة النسبية، التي سوف لن تكون في الظروف الراهنة إلا سياسة دفاعية، أي التركيز على إعادة هيكلة الفروع الصناعية القائمة - حالياً- لتأهيلها لمرحلة لاحقة لاكتساب قدرة تنافسية في الأسواق العالمية، ويتطلب ذلك تدخل فعال للدولة لإسناد وتوجيه هذه العملية سواء في مجال تأطير وتسهيل عقود الشراكة لتجديد وعصرنة القطاع الصناعي أو في مجال الدعم خاصة في مجال البحث والتطوير باعتبار أنّ ذلك ممكن في إطار النظام التجاري الجديد الذي قد يصل إلى 75%.

3- إصلاح القطاع العام ومواصلة تأهيل المؤسسة الاقتصادية، لأنّ تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها يتضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات وطنية عمومية أو خاصة إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطويرها إلى جانب عصرنتها، ومتابعة فعّالة لبرامج الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين لزيادة الثقة بسلامة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة القطاع الخاص الوطني ضمن إطار البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة كضرورة قصوى لتحديثه وتطويره وتهيئته للانطلاق نحو الاسواق العالمية، ما يؤدي إلى زيادة تسارع معدلات نمو الاقتصاد الوطني، تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الانتاج والاستثمار والتصدير مع الاحتفاظ بالدور الرقابي والاشرافي والتنظيمي للحكومة، بمعنى خلق شراكة حقيقية وإيجاد مناخ من الثقة بين القطاع العام والخاص لتحديد الدور التنموي للقطاع العام بشكل واضح بحيث يؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص لتقليص فجوة المصادقية والتكيف مع الرأس المال الأجنبي.

4- تهمين الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري، وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحروقات ودعمها خاصة في المجالات التنافسية يمكن أن يجسد تدريجيا قديم موارد مالية خارجية بديلة للمحروقات.

5- عصرنة وتطوير كفاءة الجهاز المالي والمصرفي والاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية على أسس الجدوى الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار التفكيك والفجوات في النظام المالي التي تعرقل تطور سوق مالي قادرا أن يكون محرك للتوسع في المستقبل، من خلال ترقية الادخار لأجل طويل، التجديد المالي، بالإضافة إلى المساهمة في تقنين الموارد وتوجيهها نحو النشاطات الأكثر إنتاجية من خلال تحسين آلية عمل الجهاز المصرفي والعمل على إعادة تقويم الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال واندماج البنوك فيما بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية

بهدف تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم. كما أنّ هناك ضرورة لإعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال ايجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية لتكريس الشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية بحيث يكون لبورصة القيم المنقولة دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تعبئة الادخار وتحفيز الاستثمار.

6- هناك ضرورة أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي تتجاوز الإطار الوطني بالنظر إلى أهمية إنشاء تكتلات اقتصادية وتجارية إقليمية من خلالها يتم فتح قنوات للتصدير للتخفيف من وطأة التبعية لقطاع المحروقات -القطاع الانتاجي تحديدا- وتحقيق بعض المكاسب أو المزاي، خاصة وأنّ هناك فرص تكمن في عدة فروع تتمتع فيها الجزائر بمزايا تنافسية (صناعية، طاقوية، بنى تحتية)، فعلى المدى المتوسط والبعيد يجب التركيز على الصناعات الواعدة كالتجهيزات البترولية والصناعات الغذائية والصيدلانية وهي فروع تستطيع أن تفرض نفسها في الأسواق العالمية - الإقليمية- لما لها من مقومات (تكامل، مواد أولية، وجود طلب متاح...) مع ضرورة دعمها فيما يخص الجانب التقني من خلال تكييفها مع التطورات التكنولوجية، وهذا لن يتم إلا من خلال سياسة ترقية البحث والتطوير والاستعانة بشراكة حقيقية في هذا الميدان للاستفادة من التجربة الأجنبية وتحسين القدرات الادارية والتسويقية والانتاجية.

تواجه اقتصاديات الجنوب اليوم حاضرا تكتفه الضغوط من كل الاتجاهات، ومستقبلا مليئا بالتحديات الداخلية والخارجية، وقد أدت إجراءات التكيّف والصدمات الخارجية والبيئة الاقتصادية الدولية السلبية إلى إعياء وإرهاق اقتصاداتها، بسبب واقع اندماجها في السوق العالمية اندماجا تبعا عبر آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، فبالإضافة إلى المشكلات الموروثة عن علاقاتها التاريخية برأس المال الدولي وفشل التجارب التنموية التي انتهجتها، تواجه اليوم ضغوط الهندسة الرأسمالية - إعادة الهيكلة- الجديدة المرتبطة بالنقلة النوعية في وظيفة رأس المال والصعود القوي في مديات رأس المال الدولي، وضمن إعادة الهندسة أو الهيكلة للاقتصاد العالمي لاستيعاب التطورات المعاصرة وإعادة تصميم المسرح الاقتصادي العالمي لاستقبال المرحلة القادمة، فإنّ اقتصاديات الجنوب أصبحت مهددة بالتحول قبل الأوان عن أهداف التصنيع والابتعاد عن مناهج تنميتها الوطنية، إن لم تكن ابتعدت فعلا، وما لم تسارع هذه الدول في وضع سياسات اقتصادية وطنية وبناء مشروعاتها الوطنية تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة وتقلل من خطورة التطورات الحاصلة، فإنها ستواجه نتائج بالغة الخطورة.

وفي الأخير يبقى واقع التخلف والتبعية الذي يكبل قدرات الدول النامية والمتخلفة للنهوض بأوضاعها التحدي كله.

أولاً: المراجع بالعربية

أ- الكتب

- 1- ابراهيم العيسوي، (1992): تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 2- أديب ديمتري، (2002): ديكتاتورية رأس المال، المدى، الكويت.
- 3- أحمد ابراهيم منصور، (2007): عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
- 4- أسامة أمين الخولي، (1998): العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 5- إكرام مياسي، (2001): الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر.
- 6- الطاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 7- أمير السعد، (2003): السياسة النقدية وإصلاحات القطاع المالي في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الإمارات.
- 8- أمير السعد، (2007): قضايا رأس المال والعمل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر.
- 9- أمير السعد، (2006): الاقتصاد العالمي، قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والإفريقية، الأمين، القاهرة.
- 10- ايريك تونسان، (2006): المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، ترجمة عماد شيخة، رندة بعث، دار الرأي، دمشق، سوريا.
- 11- بن تسيل وستيفن دونواين الأزمة المالية العالمية، (2009): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- 12- بول هيرست، جراهام طومبسون، ترجمة فالح عبد الجبار، (2001): مالعولمة، عالم المعرفة، الكويت.
- 13- توفيق المدني، (2004): وجه الرأسمالية الجديدة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.
- 14- جوزيف ستيلغلنز، (2002): خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- 15- جوزيف ستيلغلنز، (2007): التسعينات الهادرة، ترجمة عبد ارحمن إياس، دار الفارابي، لبنان.

- 16- جوزيف ستيغلتز، (2011): السقوط الحر، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 17- جون بيلامي فرستر وفرد ماغدوف، (2012): الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، مكتبة آفاق، الكويت.
- 18- جون بيليس وستيف سميث، (2004): عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة.
- 19- جيرمي برشر، تيم كوستيلو، برندان سميث، (2003): العولمة من تحت، تعريب أسعد كامل إلياس، العبيكان، السعودية.
- 20- جيرمي ريفكن، (2005): نهاية العمل، ترجمة رجب بود بوس، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس ليبيا.
- 21- حسن كريم حمزة، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، درا الصفاء، عمان، الأردن.
- 22- حميد الجميلي، (2013): الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان الأردن.
- 23- حميد الجميلي، (2013): المشهد الاقتصادي العربي الراهن، الوراق، عمان، الأردن.
- 24- خيرى عزيز، (1983): قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، دار الآفاق، بيروت لبنان.
- 25- ديفد هارفي، الليبرالية الجديدة، (2005): ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية.
- 26- رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، الكويت.
- 27- رمزي زكي، (1999): العولمة المالية، الاقتصاد السياسي للرأس المال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- 28- رمزي زكي، (ماي 1993): ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 29- رمزي زكي، (2000): المحنة الآسيوية، دار المدى، الكويت.
- 30- روبرت أولبريتن، ماكوتوايتو، (2009): أطوار التطور الرأسمالي ترجمة عدنان حسن، دمشق.
- 31- رياض صوما، (2009): فرص التغيير، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- 32- سعيد البخار، (1990): السياسات المالية وأسواق المال العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ضبي، الإمارات.

- 33- سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق عمان، الأردن.
- 34- سمير أمين، (2001): ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة، دار العين، الإسكندرية، مصر.
- 35- سمير أمين، (2001): قانون القيمة المعولم، دار العين، الإسكندرية، مصر.
- 36- سمير أمين، (2002): الاقتصاد السياسي للتنمية، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- 37- سمير أمين، (2003): ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- 38- سمير أمين وآخرون، (2003): الاشتراكية واقتصاد السوق، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 39- سمير أمين وآخرون، (2004): العولمة والنظام الدولي، المستقبل العربي، بيروت، لبنان.
- 40- سمير أمين، (2005): الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 41- ضياء مجيد الموسوي، (2003): الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، شباب الجامعة، الجزائر.
- 42- ضياء مجيد الموسوي، (2010): اهتزازات العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 43- طارق فاروق الحصري، (2008): الآثار الاجتماعية برامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- 44- عبد المجيد بوزيدي، (1999): سبعينات الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 45- عبد الله دعيذة، (2005): التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 46- عبد الله غالم، (2014): العولمة المالية للأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، عمان، الأردن.
- 47- عارف دليلة، بحث في الاقتصاد السياسي، (1987): الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- 48- عبد اللطيف بن أشهنو، (1979): تكوّن التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 49- عدنان السيد حسن، (2010): الأزمة العالمية، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- 50- فلا ديمير لينين، الأميرالية أعلى مراحل لرأسمالية، على موقع الانترنت:
- مركز دراسات وأبحاث الماركسية والسيار www.ahewar.org
- 51- فالح عبد الجبار، (2009): العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان.
- 52- فالح عبد الجبار، (2010): ما بعد ماركس، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

- 53- فؤاد مرسي، (مارس 1990): الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت.
- 54- كارل غيورك تسين، الرخاء المفقر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- 55- كريتيان بالوا، (1978): الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون بيروت، لبنان.
- 56- مايكل هارديت وانطونيو نيغري، (2002): الإمبراطورية، تعريب فاضل جاكتر، العبيكان، المملكة العربية السعودية.
- 57- محمد دويدار، (1981): الاقتصاد الرأسمالي في أزمتة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 58- مجموعة من الباحثين، ترجمة رندة بعث، (2006): العولمة والامبريالية، دار السوسن، دمشق سوريا.
- 59- محمد صفوت قابل، (2004): العولمة والدول النامية، الدار الجامعية، عمان الأردن.
- 60- محمد عابد الجابري، (2009): العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
- 61- محمد هشام خواجكية، أحمد حسن الرفاعي، (2004): القطاع العربي في ظل العربية وعمليات الاندماج مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي الإمارات.

ب- مؤتمرات، ندوات وملتقيات

- 1- المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، (29-30 ديسمبر 2009): بيروت، لبنان.
- 2- المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، (23-24 مارس): بيروت، لبنان.
- 3- ندوة حول " دولة الرفاهية الاجتماعية"، 28-30 نوفمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 4- الملتقى الدولي الأول حول المنظمة العالمية للتجارة، أفريل 2002، عنابة.
- 5- الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر.
- 6- الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، 13-14 ماي 2001 سكيكدة.
- 7- الملتقى الدولي الأول حول الأزمة المالية والحكومة العالمية، 20-21 أكتوبر، 2009 جامعة بومرداس، الجزائر.

ج- المجلات

- 1- مجلة دراسات عربية، العدد 9، جويلية 1990
- 2- مجلة المنتدى، العدد 257، عمان، الأردن، 2013.
- 3- مجلة التواصل، العدد 26، عنابة، 2010.
- 4- مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، قسنطينة، 1999.
- 5- مجلة شمال افريقيا، جامعة العلوم الإنسانية، الشلف، 2004.
- 6- مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، قسنطينة، 2008.
- 7- مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.
- 8- مجلة النفط والصناعة، العدد 212، الإمارات، 1999.
- 9- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، بيروت، لبنان، 1999.
- 10- مجلة بحوث والدراسات العربية، العدد 42، القاهرة، 2004.

د- التقارير والقوانين

- 1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الثالث عشر، جنيف ونيويورك، 2011.
- 2- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 64.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

- 1- Abdelhak Lamiri, (1999) : la crise de l'économie algérienne, les presses d'Alger, Alger.
- 2- Abdelatif Rebah, (2011) : économie Algérienne, le développement national contrarié, INAS, Algérie.
- 3- Dominique Plihon, (2003-2004) : le nouveau capitalisme, la découverte, Paris.
- 4- E, Pierre, David Grimbert, (1995) : les marchés émergents, economica, Paris.
- 5- F. Chesnais, G. Duménil, D. Lévy, (2001) : une nouvelle phase du capitalisme, Syllepse, Paris.
- 6- Fodil Hassan, (2005) : Chronique de l'économie algérienne, ISBN, Algérie.
- 7- Gilles Jacaud, (1994) : la monnaie dans l'économie, Nathan, Paris.
- 8- Henri Bourguinat, (1992) : finance internationale, presse Universitaire de France, Paris.

- 9- Joseph. E. Stieglitz, (2005) : pour un commerce mondial plus juste, nouveau horizon, paris.
- 10- Ouvrage collectif sous la direction de Pierre Dallenne, (2004) : la nouvelle hiérarchie de puissance dans la mondialisation au 21^{ème} siècle, ellipses, Paris.
- 11- Paul Krugman, (2009) : pourquoi les crises reviennent toujours, nouveau horizon, Paris.
- 12- Question sur la mondialisation.
- 13- Raphael Didier, (2009) : le capitalisme en clair, Ellipses, Paris.
- 14- Salah Mouhoubi, (2009) : la face cachée de la crise financière mondiale, Harmattan, Paris.
- 15- Youcef Debboub, (2000) : le nouveau mécanisme économique en Algérie, office de publications universitaires, Alger.

ب - دراسات وملتقيات باللغة الفرنسية

- 1- Caractéristique des marchés émergents et théories de portefeuille, www.comprendrelabourse.com
- 2- Le point sur les mouvements de capitaux vers les économies, des marchés émergents. www.Oecd.org.decd.pdf
- 3- Développement économique récents, www.oecd.data.pdf.
- 4- Les investisseurs et la gouvernance des entreprise, revue, 2001.
- 5- Séminaire " marché international des capitaux, Bentabet Ali, post graduation, Annaba, 2003-2004.
- 6- Algérie est-elle vraiment à l'abri de la crise financière et économique mondiale, <http://cefpdia.com.pdf>

ثالثا: المواقع الالكترونية

www.ahewar.org/debat/show.art
www.unictad.org
 Conférence.qfis.edu.qa/app/media/
www.oecd.data.pdf.
www.comprendrelabourse.com